



وَمَنْ تَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ

بِعون الملك البدين القوي المتين في اسعد الايام و احسن حين الرسالة



ابن البحر المعظم والحجر الغبطي مولانا الحاج المافظ محمد عبد العظيم ادخله الله في جنة النعيم

في المطبع المصطفى محمد رفيع المطبع



## فهرست الكلام المتين في تحرير البرهان

صفحة	مقاصد	صفحة	مقاصد
٣	المقصد الاول في برهان التطبيق	٢٨	المقصد السابع والعشرون في برهان ان زوايا مسادا لا يمكن ان تكون متساوية
١٨	المقصد الثاني في برهان المعرفة الوثيقة	٢٩	المقصد الثامن والعشرون في برهان المعية
١٩	المقصد الثالث في برهان النصف	٣٠	المقصد التاسع والعشرون في برهان الطفرة
٢٠	المقصد الرابع في برهان التضعيف	٣١	المقصد العاشر في برهان التوازيين
٢١	المقصد الخامس في البرهان العرشي	٣٢	المقصد الحادي والثلاثون في برهان حصر ما لا يخفى
٢٢	المقصد السادس في برهان التزوج والفرد	٣٣	المقصد الثاني والثلاثون في برهان العسل في استخراج
٢٣	المقصد السابع في برهان الزيادة	٣٤	المقصد الثالث والثلاثون في برهان كنه القطر في برهان
٢٤	المقصد الثامن في برهان النسبة	٣٥	المقصد الرابع والثلاثون في برهان التضعيف في برهان استخراج
٢٥	المقصد التاسع في برهان اختلاف النصفين	٣٦	المقصد الخامس والثلاثون في برهان انفسا في برهان استخراج
٢٦	المقصد العاشر في برهان التحريك	٣٧	المقصد السادس والثلاثون في برهان في العذر في برهان استخراج
٢٧	المقصد الحادي عشر في برهان المساواة	٣٨	المقصد السابع والثلاثون في برهان السلي
٢٨	المقصد الثاني عشر في برهان الأعظمية	٣٩	المقصد الثامن والثلاثون في برهان الاربعية المتكسبة
٢٩	المقصد الثالث عشر في برهان الحدسي	٤٠	المقصد التاسع والثلاثون في برهان الترس
٣٠	المقصد الرابع عشر في برهان الاشتمال	٤١	المقصد العاشر في برهان تحرك الخط
٣١	المقصد الخامس عشر في برهان المساواة	٤٢	المقصد الحادي والثلاثون في الاسد الاخير
٣٢	المقصد السادس عشر في برهان الموازاة	٤٣	المقصد الثاني والثلاثون في برهان الوساطة المحضة
٣٣	المقصد السابع عشر في برهان المساواة في الخط	٤٤	المقصد الثالث والثلاثون في برهان الوسط والطرف
٣٤	المقصد الثامن عشر في برهان التخاص	٤٥	المقصد الرابع والثلاثون في برهان التضايف
٣٥	المقصد التاسع عشر في برهان التلافي	٤٦	المقصد الخامس والثلاثون في برهان العلية
٣٦	المقصد العشرون في برهان المقاطعة بالمساواة	٤٧	المقصد السادس والثلاثون في برهان انقطاع السلسلة
٣٧	المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوتين	٤٨	المقصد السابع والثلاثون في برهان الترتب
٣٨	المقصد الثاني والعشرون في برهان التخلصين	٤٩	المقصد الثامن والثلاثون في برهان البذر والشجر
٣٩	المقصد الثالث والعشرون في برهان كثرة الاضداد	٥٠	المقصد التاسع والثلاثون في برهان التعقيد في البرهانين
٤٠	المقصد الرابع والعشرون في برهان الحركة الكائين		المقصد العشرون في برهان الحوادث
٤١	المقصد الخامس والعشرون في برهان غلو الخيزر		المقصد الحادي والعشرون في برهان الحصول العرض
٤٢	المقصد السادس والعشرون في برهان طرح الوسط		المقصد الثاني والعشرون في برهان التناسب

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لك الحمد يا من هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ولك الشكر يا من منه ينشئ كل شيء ويرجع اليه شاهد انك لا اله الا انت الذي  
 معلوما في غير متناهية وقد ورائه غير واقفة ليس لها حد تقف لديه واسلم على جيبك محمد المصطفى المصطفى الذي كلفته الدنيا ليعلم كلامنا  
 وما عليه وعلى آله وصحبه الذين برزوا على المقدمات وقوموا بها بانواع التقويات وكلهم يرجع اليه وبعد فيقول الغارق في بحر الخطيئات  
 المكنى بابي الحسنات محمد المدعو لعبد المحي الكنوي لا اله الا ايوبي تجا وزاد عن ذنبه الكحل والحفي وحفظه عن موجبات الغي ابن شترني  
 المشارق والغارب ذي الفضل والمواهب مولانا الحاج محمد عبد الحليم حياه ابد من ورثة جنه النعيم هذه تحفة شريفة الى الطالبين  
 وهدية لطيفة الى الماهرين مسماة بالكلام المتين في تحرير البراهين بلقبها بالمبرزين شتملة على برهين ابطال اللاتناهي  
 والقول بقول واي التي اوردوا بها في كتبهم متفرقة وادرجوا بها في زبرهم شتملة جميعتها في هذه الرسالة جمعا لطيفا وكشفت القناع عن  
 وجهها كشفا حثيثا اوردت فيها ما لها وما عليها وادرجت فيها ما فيها وما يضرها وما رافقها ما استفدت من كتب الفضلاء الحديثة والعتيقة  
 ضامنا اليها ما تحدثت به في حق الجبرية مرتبا على مقاصدي للمهمات مرصدا مفصلا على فصول هي للماثل مولى يستعمل الناظر فيها بطلا في  
 هذه كنز لابل سحر لابل بحر زاخر وقد قيل كم ترك الاول للآخر ولقد كنت في هذه الايام شغولا بتأليف المعارف بما في حواشي شرح الموقف  
 عديم الفرصة للدخول في هذه المواقع غير ان اصبر على هذا الجمع بعض اصحابي فخلص احبائي اصرارا بليغا ولم تترك لي عذرا اعتذرت به بلو عذرا  
 خفيفا فاوقعت عنان القلم عن تأليف المعارف ووجهت ركاب النظر الى هذه المواقع والله يسئول ان يسلك بي طريق  
 ويخيني من مكائيل الجبل العنا وما اغتمته وتوفيق السد تعالى اتمته خدست بجزيرة من خلق باخلاق الكمال وتحلي بحلي الاقبال فغدا  
 لا تغدو وشما لا تنشي الى المذو والمناقب العلية والناصب لسياسة السطنة الاصفية وزير الرياسة النظامية النواب  
 مختار الملك تراب عليخان سالاجنگ بها ودر لالته منته فابته على ارباب الفضل والكمال ونعم سألته  
 الى اصحاب العز وجلال وها انا اشرع في المقصود واسدولي النية والجدوا علم ان الشيء كما كان او متكما مقدرا كان او جسم ما ديا  
 كان او مجر و ان كان له حد ينتهي اليه وانتهى واقف لديه يسمى متنا هيا وان لم يكن له حد يسمى غير متناه ثم اللاتناهي تنقسم الى  
 قسمين احدهما اللاتناهي الفعلي وهو ان يصف الشيء بالفعل بعد من النهاية ولا يوجد له حد في نفس الامر وثانيها اللاتناهي الملاقي وهو

[illegible]

ان يكون الشيء وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عنده بحيث لا يتجاوز عنه بل كلما تجاوز العقل عنه زاد وبهذا القسم يقال للاعداد  
ومعلومات العدد تعالى ومقدوراته انها غير متناهية فانه ليس لها حداً يتجاوز عنه مع ان الموجود بالفعل منها ليس الا بالعدد المتناهي  
وقد تصوا على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس باطلا بل هو من الموجودات النفس الامر واما الباطل المستحيل اللاتناهي بالمعنى الاول  
فلا يمكن ان يوجد شيء لا يكون له حد بالفعل واستدلوا عليه بانه لو لم يكن له حد بالفعل لكانت الكليات وبعضها تختص بالمتكلمات وبعضها  
تختص بالمجردات وبعضها تختص بسلسلة العدل والمعلولات وبعضها تختص بالمعقولات وبعضها تكم الكل المقصد الاول في  
برهان التطبيق وهو يعلم الكل سمي بكونه محتاجا الى التطبيق وفيه فصول **الفصل الاول** في تقريره المشهور وبما هو عليه  
ما يجب عنه اعلم انهم قد رووه بانه لو وجدت الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلنفرض سلسلة مبتدأة من مبادئ معين  
كاشلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعده ب ثم بعد ذلك ثم بعده وهكذا الى غير النهاية ثم نفرض السلسلة الاخرى في السلسلة الاولى  
مبدءا ب الذي هو ثان للاولى ولبعد ذلك ولبعد ذلك وهكذا الى غير النهاية ثم نطبق كل واحد من آحاد السلسلة التي هي جزء  
للاولى بكل واحد واحد من آحاد الاولى من المبدء الى ما لا يتناهي فاما ان تذهب السلسلتان الى غير النهاية او تنتهي الثانية  
فان كان الاول يلزم التساوي بين الكل والمجرد وهو باطل ان كان الثاني يلزم تنامي السلسلة الثانية فيلزم تنامي الاولى  
ايضا لان الزائد على المتناهي بالعدد المتناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه وسيرو عليه بوجوه منها انه يجوز ان يكون  
فرض السلسلة الاولى او الثانية والتطبيق بينهما من الحالات وح يمكن اختيار ان يختار الشق الاول من الشقين المختارين  
بعد التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل والمجرد انما كان بسبب فرض الحال في الحال يستلزم الحال وان يختار الشق الثاني  
ويقول ثبوت التناهي انما كان على تقدير فرض الحال لم يلزم منه ثبوت في عالم الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التقريب  
وجوابه ان كون فرض السلسلتين والتطبيق ممكن امر يدعي لا محال تجوز تحتها كيف لا ولما وجدت الامور الغير المتناهية  
في عالم الواقع مجمعة مترتبة وجدت السلسلتان بلاريب ولولم يفرض فرض لم يعين ومعتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لاظهار  
المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عروض العدد للموجودات من الاوليات فان كلما وجد شيء في عالم الواقع عرض  
له عددا قطعاً وكذا النسبة بين العدد ووات من حيث عروض الاعداد لها من الزيادة والساواة والنقصان ايضا من الاوليات  
وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يريد على اعتبار هذا العرض التوجه اليه فلا يكون محالاً لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالاً  
ومنها انه ما اذا اردت التطبيق بين السلسلتين ان اريد التطبيق الخارجي والوهي بايقاع الحوادث بين تناسين من الكليات  
بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذت من احدهما بعض معين تخيلت اذ اليفي واقع في امتداد الاتصال كان بخلاف بعض معين  
يما تله من الآخر كما اختار العلامة الجوفوي في الشمس البازغة ودعليه لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي واختلفت انما  
يفرض لزوم القطع الجاهلين ذاتا في التطبيق بينهما في آن اوزان متناه واوليس فليس على انه لا يتصور الا بتحرك السلسلة الغير  
المتناهية بلجها وتتحرك الغير المتناهي باطل قال ريش المصنعة في الشغل لا يجوز ان يكون جرم لانهاية متحركاً وذلك الحركة  
لا يعقل الا على جرمين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال  
مكان فذلك مما يحتمل على الجرم الغير المتناهي اما على غير المتناهي في جميع الجهات فلانه لا يحلونه مكان حتى يستبدل وان كان  
غير متناه في جهة دون جهة فربما يمكن ان يتصور فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يحل لان كل من الجهة المتعاقبة لها اول ولا يحل فان لم  
يحل فما أقل وان تنقل فاجهة الغير المتناهية متناهية انتهى كلامه وان اريد بان يحل العقل كل واحد واحد من آحاد احدى الجهتين

العدد الاول في العالم

الفصل في تقرير المشهور بما هو عليه

ذكر ايراد علي بن ابي طالب في بطلان

في سماعه في وقت يهتف

اي كولا

اي الشك في

في كليات

بأزاء واحد واحد من أحاد الأخرى كما يميل إليه بعض عبارات المحقق الدواني في شرح العقيدة العنصرية ورد عليه ان الذين لا يقدر على  
التطبيق تفصيلا والتطبيق الاجمالي لا يكفي لفقدان التعدد و اجاب عنه العلامة الجعفرى بعد ما اختار الشق الاول بان فقهه  
في ان العقل يحكم حكما كلياً بإمكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين من المقادير والاعداد المادية المنسقة المجمعة  
في الخارج من حيث بما كذلك وان كانا غير متناهيين تطبيقاً للمبدء بحيث يطبق الاستدلال على الاستدلال فان امتنع ذلك لا يخرج  
لم يقيح وكفى في هذا الحكم ملاحظة العقل اجزاء لاجزائيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدق عليها  
وان لم يجز ان تساهم في العقل لكونها مادية ولا في القوى الجسدية المتناهية المقادير لكونها غير متناهية انتهت وفيه نظر اما اولاً فلان  
التطبيق في الخارج بالمعنى الذي اختاره لا يخلو لما ان يكون بنحو الناقص في جانب واما ان يكون بقبول الزايد في جانب المبدء واما  
ان يكون بخل الناقص في جانب المبدء واما ان يكون بتكاثف الزايد واما ان يكون بجذب الناقص من طرف عدم المتناهي  
حتى يخلى مكانه واما ان يكون برفع الزايد الى طرف عدم النهاية بسبب علو مكانه والكل باطل فانه على الصور الاربع الاول لا يكون  
ضيقاً في مساواة المجملتين على الاخير بل يزم المتناهي لان غير المتناهي لا يخلى مكانه فاذا نكح العقل بالقياس التطبيق الكذا في الخارج  
لا ينفيد شيئاً فان قلت اخذنا من كلام الفاضل القراباني في حواشي شرح العقيدة الجملية انا نفرض المجازاة في الخارج  
بين المجملتين بالجذب والدفع قلت هذا فرض محال لانه لا يمكن الجذب والدفع في غير المتناهي لا يقال استحالة انما هي بسبب  
خارج وهو عدم المتناهي والمتجانسان المرتبتان الموجود وان في الخارج بماها كذلك لا ينقبضان عن التطبيق الجذب والدفع  
الا اننا نقول الكلام انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث بما كذلك لا التطبيق مطلق التجانس واما ثانياً فلان  
ما ذكره لقوله فان امتنع ذلك لا يخرج لم يقيح غير صحيح فان الكلام هنا انما هو في تطبيق الغير المتناهي من حيث  
انه غير متناه في تطبيق المتجانسين مطلقاً لجعل اللاتناهي خارجاً وقطع النظر عنه قاصح في المقصود واما ثالثاً  
فلان قوله وكيف لا يخرج كات لان الملاحظة الاجمالية لو كفت لجري البرهان في الاشياء الغير المرتبة ايضا وهو خلاف  
مقصودهم فانهم شرطوا الجريان بشرطها الترتيب وقالوا لا يجري في غير المرتبة كما سيجي تحقيقه قال المحقق الدواني في  
رسالة السمة بان نموذج العلوم التطبيقية ان توقف على ملاحظة كل جزء باجزائه آخر مفصلاً فذلك غير مقدر ورنى صورة الترتيب  
ايضا وان كفى الملاحظة الاجمالية في جارية في غير المرتبة ايضا اتقول ان الاجمالية كافية في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين  
المبدئين يستلزم الفرض في جميع الاعداد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الاجزاء اعتباراً من غير استحقاق  
بانطباق المبدء على المبدء فلما اذ كفى الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبدء على المبدء ولا تكفى الملاحظة الاجمالية ابتداء  
من غير استحقاق انتهت وقال القائل الشيرازي في حاشية على القديمة الحق ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يتحقق التطبيق  
لان المراد بالتطبيق ان يحيل العقل كل معين من احدى السلسلتين بازار كل معين من الاخرى حتى تنتقل الزيادة الى الطرف  
الغير المتناهي وتعين الاجزاء وامتياز بعضها عن بعض انما يتحقق في صورة ترتيبها والتطبيق بهذا المعنى موقوف على ترتيبها  
الاجزاء بعضها عن بعض حيل العقل كل معين من احدها بازار معين ونحوه ان الحمل المذكور لا يتوقف على الملاحظة التفصيلية  
بل تكفى فيه الملاحظة الاجمالية ومن هذه الجهة لا فرق بين صورة الترتيب وعدم الترتيب لكن تحقيق الفرق بينهما من جهة اخرى  
وهي ان في صورة الترتيب يتحقق الامتياز بين الاجزاء فلا حاجة الى تحمل العقل بخلاف صورة عدم الترتيب فانه لما لم يكن  
الامتياز بين الاجزاء في نفس الامر فلا بد ان يكون الامتياز بالعقل لا بالشك ان الامتياز بين الغير المتناهية بحسب العقل

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
لما ان يكون  
بعدم المتناهي

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
لما ان يكون  
بعدم المتناهي

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
لما ان يكون  
بعدم المتناهي

على ان يكون العقل  
الاجمالي لا يخلو  
لما ان يكون  
بعدم المتناهي



انما يتصور بملاحظة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملاحظة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب شرط لا اجل تحقق  
الامتياز المشروط في تحقق التطبيق لا لاجل ان يحصل المذكور بتوقف على الملاحظة التفصيلية حتى يتوجه انه لا يتوقف ولو توقف  
فلا فرق بهذا ينبغي تحقيق هذا المعام انتهى **فصل** في معنى التطبيق الذي ذكره ليس الا من مخترعات فريته ولم يستعمل التطبيق  
في هذا المعنى اصلا الا اصطلاحا ولا لغة **والا** ايضا الحكم بالاستياد في نفس الامر في الغير المرتبة مما لا ينبغي فان كل ما يوجد في نفس الامر  
ولو مع غيره يكون ممتازا عن كل ما عداه بالضرورة نعم قد يظهر هذا الاستياد عند العقل قد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان لم  
يظهر الاستياد عند العقل لكن لا شك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتازا عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
فرض الفاضل على ان يمكن للعقل الملاحظة الاجمالية من آحاد المجتئين بتطبيق كل من آحادها على آحاد الاخرى كل معين معين  
بالمعنى المذكور فالفرق تحكم **وقال** السيد الهروي في حواشي شرح المواقف آحاد السلسلتين على تقدير الترتيب معين عن العقل  
اجمالا فاذا طبقناهما تطبيقا عقليا اجماليا يتقبل الزيادة من جانب التناهي ولا يبقى في البين للاتساق والاتظام بالضرورة  
يكون في جانب اللانهاية انتهى **ورده** سراج المحققين والذي يستأذى نور البصيرة في حل المعاد في شرح العقائد بقوله ليمر  
ان التطبيق لو كان في الخارج ينع في الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجرد حكم بان آحاد احدى السلسلتين بازا آحاد الاخر  
فلا ينع الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الاجمالى يتصور في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على ما في حل المعاد  
وغيره ان يقال اذا فرضت المجملتان غير متناهييتين مرتبتين في الخارج فنحن كل واحد منهما اول ثمان وثالث وهكذا الى عديم النهاية  
فالاول من الجملة الاولى بازا الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق بين آحاد المجتئين متحقق في الواقع ليس بقوله على جملتنا  
سواء علمناه او لم نعم والمراد من التطبيق هو ملاحظة هذا الانطباق النفس الامرى لا غير ولا شك في كون آحاد احدى المجتئتين المفروضتين  
زايدة على الاخرى فالمساواة باطله فاذا طبقنا الآحاد اى لاحظنا الانطباق النفس الامرى اتعلقت الزيادة والنقصان الى جانب  
اللانهاية بالضرورة لاتظام الاوساط ونظيره ما اذا فرضنا جملة من عشرة وجملة اخرى من احدى عشرة وفرض ان اول جملة الصغر  
سمايل ثمانى الكبرى فالزيادة في بادى الرأى في جانب المبدء ليس كذلك في الحقيقة فان في المبدء يكون الاول محاذيا للاول  
وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقهما النفس الامرى فليست الزيادة في المبدء ولا في الاوساط  
بل تظهر بعد العشرة وهذا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مرتبة فانه يمكن فيه حصول الزيادة في الاوساط لعدم انتظامها كجسمي لزيادة  
توزيع النشاء اسد تعالى ومنها ان التطبيق فرع وجود الاجزاء مفصلا فلا يهران وجودها مفصلا لا يكون في الذهن لا متناهي  
الامور الغير المتناهية مفصلا في الذهن ولا في الخارج لان في كل زمان التطبيق لم يوجد السلسلة الابض متناهية **الجواب** عنه من جوه احداهما بان  
التطبيق على احصائها سهل فانه ليس المراد من التطبيق الخارجى الاصل الاجمالى او التفصيل بل مناه لها الانطباق النفس الامرى هو متحقق وان لم يوجد  
في زمان البعض متناهية وثانيتها ما ذكره الفاضل الشيرازى في حواشي شرح حكمة العين بقوله يمكن ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود  
كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود المنطبقين تماما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان  
غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتبارها في زمان متناهية انتهى **وثالثها**  
ما قولهم قد صرحوا بان اسد تعالى يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالطوار في علمه بذاته وايضا صرحوا  
بان تخصص بعض الزمانيات ببعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلية وبعضها حاضرة انما هو بالنسبة الى العيان واما بالنسبة  
الى اسد تعالى فكما موجودة معاني عالم الدهر حاضرة عنده تعالى فيمكن جريان التطبيق في الامور الغير المتناهية على تقدير وجودها بالنسبة

قال السيد الهروي  
في حواشي شرح  
المواقف

منها  
اي هو  
الزمان  
منه



الیه تعالی وبالنسبة الى علمه ان لم یکن بالنسبة الیهنا وبالنسبة الى علمنا و هذا القدر کاف فی هذا المقام ومنهما ما اوردوه من  
الصناعة فی القسب السادس من کتاب القسبات بقوله اما السبیل التطبیق فلاثقة بجذواه ولا نقول علی برهانیه بل ان فیه لیس  
مغالطیا فالامتنانیهات فی جهة واحدة ربما تطرقت الیهما المفاداة من جهة الاخری التي هی جنبه التناسل لاسی  
جنبه الامتنانیه کما فی سلسله المات غیر نهائیه وسلسله اللوف لاالی نهائیه و لیسین تصحیح تحریک الامتنانیه من جهة الامتنانیه واخرجه  
بکلیته عن درجته وجیزه ومرتبته وعن الدرجات التي لا عاده بالاسراف اذن اذا طبق طرف احدی السلسلتین الیهما المتناهیاتین  
المختلفتین بالزیادة والنقصان فی جهة التناسل علی طرف السلسله الاخری تطبیقا ومیثا او فرضیا انتقلت الزیادة من جهة  
الطرف ودرجته الى حیز الوسط ومرتبته ولا یزال تنقل الى الاوسط مادام الفرض والوهم متعلما للتطبیق ولا یمکن ان یتهی الى حد  
بعینه ودرجته بعینها ابدأ ولا تبلغ اقصى الحدود و آخر الدرجات عوض فاذا انصرف عمل التطبیق اتقف التفاوت بالمفاضلة علی  
ذلك الحد علی تلك الدرجة واقتر القدر الزاید فی مقرتک المرتبة وبالجملة لاصیر للمفاداة الى جنبه الامتنانیه ابدالها ابدانی  
جنبه التناسل امانی حد الطرف و امانی شی من حدود الاوسط انتهى وفيه ما اوردوه کل من نظریة ان هذا الخاتم فی صورة ملاحظة  
العقل الامور الیهما المتناهیة تفضیلا وتطبیق کل من احاد احدی الجهلتین کحل من احاد آحاد الاخری لقیینا فان العقل غیر قادر علی  
ذلك فلا محالة یقف علی حد واما اذا کان ملاحظة الامور الیهما المتناهیة اجمالا لا یزیم الانتهاء الى حد صلا لان العقل ان یلاحظ  
الیهما المتناهیة کلها علی سبیل الاجمال الملاحظة الاجمالية کافیه فی ما نحن فیه کما یظهر بالتأمل والیضا قد حققنا ان التطبیق مناه  
اطهار الانطباق النفس الامری والتطابق الواقعی فاین اعمال الوجود والعقل حتی یقال بانصرام التطبیق بوقف الاعمال واول  
الحق عنده لیس ان هذا البرهان فیه مخالطة لکن لا لما ذکره صاحب القسبات فانه بارد غایة البرودة بل لان التطبیق بالمعنی الحق  
لا یمیت التناسل فان غایة ما یلزم منه ان یأخذ کل من الجهلة الکبری اول من الصغری وکل من ثان وکذا لکن لا یلزم منه التناسل  
فان الجهلتین موجودتان و فی کل منهما اول ثان وثالث الى غیر ذلك وکل منها موضع لیس للاخری فکل منها فی موضعه و متصف بکون  
شله من الاخری ولا یلزم التناسل الا اذا ترک الشانی مکانه وانطبق علی الاول کذا واذ لیس لیس نعم لو طبق احدی السلسلتین علی  
الاخری فی الخارج بالجزء لزم التناسل فی جانب الامتنانیه بالضرورة وبالجملة اجزاء البرهان فی صورة التطبیق الخارجی صحیح واما اطلاقا  
فکلا فاحفظ هذا فانه فیه وکان افساد اکثر من کلماتهم لاجراهم هذا البرهان فی کل موضع لکن فیه صلاحا ایضا اذ یندفع به النقض اللاحق  
و غیره ومنهما ان بطلان کون الكل مساويا لجزء غیر ظاهر بل قد یمکن ان یجزء اعظم من الكل کذب الطاوس فانه اعظم من الطاوس  
فما ظنک بالتساوی وجوابه ان هذا قول من لا یعرف الفرق بین البديهیات والنظریات وتشکک فی الاولیات ولا یفهم ان  
الطاوس سهم لمجموع ذنبه واعداه للماعداه فقط والذي له انی تامل بعیر قطعان الكل اعظم من الجزء ولا یمکن ان یمکن جزءا  
مساويا لکل فما ظنک بالاعطیة وهذا من البديهیات الاولیه فان قلت المدرك بالحس لیس الا ذات الكل فاجز  
واما وصف الاعطیة فیه مدرك بالحس لکن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فاما ان کل کل اعظم من الجزء  
فیه مدرك بالحس قطعان اذا کان كذلك لم یمکن حکم بان الكل اعظم من الجزء من الاولیات قلت لیس الشرط فی الاولیات ان تدرك  
بالحس بل هی عبارة عن قضایا یمکن تصور طرفیها کما فی الجزم بالحکم و ههنا كذلك وقد فنیته علیه بوجه احدها ما ذکره  
الامام الرازی فی المحصل من انه لو لم یکن الكل ایدا علی الجزء لکان وجود الجزء وعدیه بمثابة واحدة فمجموع فی ذلك الجزء الآخر کونه  
موجودا وحدما و قد شبه الحق الطوسی فی نقد المحصل بان هذا البیان یمنی علی کون الكل بجزء مع زیادة ولا یفنی بکون الكل

والاذا كان  
الجزء اعظم من  
الكل

والاذا كان  
الجزء مساويا  
للكل

والاذا كان  
الجزء اصغر من  
الكل

اعظم من الجزء الا هذا فهو لو كان حجة على ثبوت هذا الحكم لكان مصادرة على المطلوب وثانيتها ان لو لم يكن الكل اعظم من الجزء لم يكن  
 للجزء الاثر التبعي فلا يكون الجزء جزءا خلف وثالثتها ان الجزء يعرض من الامداد الواحد والكل يعرضه الاكثره كالاشقين مثلا  
 ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فالكل اعظم من الجزء ورابعها ان الكل عبارة عن الجزء والشيء الاخر في الكل مرتبة لا تكون  
 بحذاتها مرتبة في الجزء وهذا هو معنى الاعظمية ومنها ما ذكره القاضي الكوفي في منيات شرطه للسلم بقوله الحق ان الامور الغير  
 المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها من عوارض الحكم من حيث التناهي واما تناهي الجزء ودفعه  
 الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع التوافق بين آحادها وبنيتها قوله كل اعظم من الجزء في التناهي سلم لا في غير التناهي  
 فلا يتم كثر البراهين كالنطبق والتضاييق والتضيق وغيره انتهى ورده حسن المحققين في شرح السلم بان قولنا الكل اعظم من  
 الجزء بدعي مطلقا سواء كان في التناهي او غير التناهي واقول هذا القدر من الرد غير مفيد فان القاضي مانع فجزاه ليكون اثبات  
 المقدمية المنوطة واذ ليس فلسفي الاولي ان يقال الكل اذ تصور بصفة اللانهاية وكذا الجزء بقبض العقل عن تجويزه الى  
 والاصغر بل لا ريب لكن لا كونها كلا جزئيا لكونها غير متناهية بين الكل والجزء الواقعان في القضية المعروفة ليسا متعديين بقصورهما  
 بصفة اللانهاية ولا بصفة التناهي بل هما متصوران من حيث نفس مفهومهما ولا شك ان من تصور مفهوم الكل الجزء علم قطعا ان  
 الكل اعظم من الجزء وبعد ما ثبت بحد تصورهما الاعظمية لا يكون بد من صدق في جميع افرادهما كما هو شأن الكليات ومن افاده  
 الغير التناهي ايضا يحكم فيه بالاعظمية ايضا ومنها انه قد تقرر في مداركهم ان الاستلزام بين المحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة  
 وقالوا لافرق بين المحال والممكن في الاستلزام لعلاقة طبعية وعقلية وعدمه لعدمها فاذا صح عند العقل ان يكون بين محالين  
 علاقة للزوم بعد فرض وجودهما جاز ان يحكم بكونهما متلازمين والافلاذ عروا عليه ان المقدم المحال يجب ان لا يكون متاфияا للتالي  
 حتى لو كان متاфияا لم يكن بينهما ملازمة فان المناقاة تصح الانفكاك الملازمة متبعة فلو كان المقدم المحال مع كونه متاфияا للتالي مستلزما  
 لنفي نفس الامر لزوم صحة الانفكاك ومنه وجوب جماع التناهيين اذا عرفت هذا فنقول تقريره بان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه  
 لو كانت الامور الغير المتناهية موجودة لزوم اما التساوي بين الكل والجزء واما التناهي فان كان الثاني فيها والاول محال مستلزم  
 المحال محال لعدم التناهي محال التناهي ثابت ومن العلوم ان فيه استلزام عدم التناهي للتناهي وبينهما مناقاة وفوت فكيف  
 الاستلزام وهذا الايراد لا يختص بهذا الموضوع بل يجري في القياسات الخلفية وانما لما يثبت في الشيء على تقدير فرض عدمه قوله  
 عدم الزمان يستلزم وجوده وجماع النقيضين موجب لارتقاعهما ونحو ذلك وجوابه من جوبين احدهما ما اختاره محقق الصناعة  
 في الاقرب البين حيث قال اذا بطل من يستلزم مفهوم محال ومحال ما ينافيه فاشان الاقضية الخلفية التي يثبت بها الشيء على تقدير  
 فرض عدمه ويلزم فيها الشيء من فرض نقيضه ليس يقال عدم الزمان قبل وجوده قبلية زمانية وبعد زمانه بعدية زمانية مستلزم لوجود  
 ولانهاية الالبعاد يوجب التناهي فيقال لك ان عنيت ان من هناك ان استحصال المفروض الوقوع لو كان حاصله في نفس الامر كان  
 عدمه اتفاقا فيها ولو كان المتحقق في نفس الامر هو نقيض الشيء كان الشيء يتحققا في نفس الامر فذلك من الاكاذيب الفاسدة بالملازمة  
 وان عنيت ان يمين بالبيانات انه لو فرض شيء من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا الفرض غير مطابق للواقع  
 من حيث انه فرض لنقيضين وفرض لعدم الشيء وجوده معاف ذلك ما يرد من الركون في تلك المواضع ليس فيه استيجاب استلزام  
 الشيء ما ينافيه بل انما استيجاب امتناع الشيء كونه مسلوق جماع النقيضين وبأجملة الفرض الذي في البيانات الخلفية هو تقدير الشيء  
 على انه فرض محال لان فرض محقق فيقال ان لو فرضنا هذا الشيء وتصورناه لعلنا نحقق عدمه لانه لو تحقق هذا الشيء في الواقع لكان عدمه

الحكم  
 من  
 الجزء  
 اعظم  
 من  
 الجزء

الاشقين  
 مثلا

اي لا تخون  
 ان لا يكون

الحال

الحال  
 محال  
 التناهي

اي هذا الشيء هو الذي  
 يطلبه البراهين  
 ويقتضيه الاستلزام  
 من سلكه

متحققات في الواقع وهذا اصل معتبر في تعرف الحقائق واسع النفع في المواضع العلمية والمواقف البرهانية فاذا ثبت استحبال المفروض بحسب مفهومه  
المتشمل في لحاظ العقل يحكم عليه باستلزامه لاجتماع المتناهيين بحسب مفهومه المتشمل في لحاظ العقل وبما جاءهاما متشلمان في لحاظ العقل  
ليس الاستحالات بل من الممكنات انتهى كلامه لمخصصا من عبارات المطبقة وتبعه القاضي الكروفا موسى في شرح مسلم العلوم كما هو اواب  
في جميع تصانيفه ورواه العلامة السنديلي في شرح السلم بقوله لا علم ما اذا اراد ان ارادته في القياسات الخلفية ليس يحكم بلزوم  
الشيء لنقيضه بل لا وسائط بل يحكم بواسطة البيانات فلا يضرب ان لازم الملازم لازم البتة فثبت الاستلزام مع المناقاة غاية الامر  
انه قد يكون خفيا بسبب كونه لوسائط محتاجا الى البيانات كما في استلزام عدم الزمان لوجوده واستلزام عدم التناسل في التعليم  
بواسطة لا يتكرران ارادته لا يحكم فيها بالزوم من الشيء ونقيضه بحسب تحققهما في الواقع بل يحكم بان فرض احدهما في الذين تمثله في لحاظ  
العقل يستلزم فرض العقل وتمثله ثم يحكم بان ما فرضه وتمثله يستلزم فرض نقيضه من الحقائق الباطلة في نفس الامر كما يفهم من آخر  
كلامه فحال كمارى فان لم يوجب تحققه في نفس الامر تحقق نقيضه مع فيها وان فرض ايجاب تمثله في الذين تمثله النقيض هو لا يكون  
من الحقائق الباطلة في نفس الامر انتهى ووقع هذا الرد بمطمين الاول ما ذكره الفاضل الراصفوري في حواشي شرح سلم بقوله  
يجوز ان يقال ان السيد الباقر اراد الشق الثاني ولا يتوجه عليه ما اورده بقوله فان لم يوجب لزم لانه اذا اعترف بايجاب تمثله  
في الذين تمثله النقيض فلا يصح نفى الاستلزام مطلقا الذي هو مناط عدم كونه من الحقائق الباطلة على اننا نقول اذا تحقق الاستلزام  
في الوجود الذهني وظاهره ان ليس بخصوصية الوجود الذهني دخل في الاستلزام فليس الا لما هيته الملزوم والملازم غير منفك عنها في اي  
وجود كانت فثبت الاستلزام المطلوب انتهى اقول لا يجوز ان يقال قال فان مناط كونه من الحقائق الباطلة ليس الاستلزام  
الخارجي اذ لم يعترف السيد الباقر لزوم عليه بالضرورة عدم كونه من الحقائق الباطلة والاعتراف بايجاب تمثله في الذين تمثله  
نقيضه لا يوجب ذلك على اننا نقول اذ لم يكن بخصوصية الوجود الذهني دخل ثبت اللزوم في نفس الامر وهذا خلاف ما ادعاه السيد  
فلا يجوز ان يكون هنا توجيها لكلامه الثاني ما ذكره الفاضل السبكي في حواشيه بقوله اراد السيد الباقر شقا ثالثا وهو انه يحكم في القياسات  
الخلفية بان الخصم ان زعم ان امر استحالة عدم الزمان ولا تناسل الابداء مثلا تحقق في الواقع سنخ لنا مقدمات صادقة تدل على التحقق  
في الواقع ليس بالنقيض بل زعمه الخصم مقصور فيه وهذا معنى معقول كات لدفع ما زعمه العاقل ان في القياسات الخلفية يحكم باستلزام الشيء  
لنقيضه انتهى اقول هذا معنى غير معقول فان المقدمات الدالة على التحقق في الواقع ليس بالنقيض بل زعمه الخصم ان ذلك على الحقيقة  
على تقدير تحقق ما زعمه الخصم على ان يظهر من تقرير البرهين فذلك هو الاستلزام ويجري فيه الشك ان الملازم لا يرد به المورد وان دللت  
على غير ذلك فالكلام فيه خارج عما نحن فيه كما لا يخفى على من لا ادنى مسكة وشائنيهما وهو الحق والحق بالاتباع ان الملازم لا يقتضي  
الا على علاقة ذاتية بين ذاتي الملزوم والملازم وهي علاقة استحالة الانفكاك بالنظر الى ذات الملزوم ولا استبعاد في ان يكون  
الشيء المحال لعدم التناسل بالنظر الى نفس ذاته مستلزما لنقيضه اوضده غاية الامر انه قد يكون الاستلزام بواسطة استلزامه للموضوع  
تحققه على تقدير هذا المحال فنقيضه اوضده كما في ما نحن فيه فان وجود القدر الغير التناسلي ملزوم لاسكان التطبيق وهو ملزوم للتناسل او  
مسادة الكل للجزء وحيث يكون الاستلزام نظريا فيكتسب بالاستدلال وبأجملته مبنى الاستلزام ليس الا ان يوجد بين امرين علاقة ذاتية  
تميل انفكاك احدهما عن الآخر سواء كانا محالين او ممكنين وهذا وان كان مخالفا لما عليه اكثر المتأخرين من ان المحال لا يستلزم ضد  
لكنه هو التحقيق ويستقيم عليه جميع البرهين ولا يحتاج الى ما ذكره من التعلقات المشتملة على التعسفات الفصل الثاني في ذكر ما  
اشتروها لاجراء هذا البرهان مع ما فتح عليها القادحون قد عاموكا بالبرهان اعلم ان الفلاسفة ذكروا الاجراء هذا البرهان

على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون  
على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون

على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون  
على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون

على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون  
على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون

على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون  
على ان هذا الحكم لا يمكن ان يكون





[illegible]





فمختار الشق الثاني وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا مبني على أن الزمان مع الكائنات المتخصصة بموجودة في الدهر والواقع  
 والتكلمون لا يقولون به فلا يراو عليهم هذا البناء غير صحيح بل لا ناسلنا ان المعلومات متناهية في الوجود الخارجي وانه لاكثر في  
 علم العاقل لكن لا ريب في انه لا تعالى لتعلقات ازلية بجميع المحادث وهي غير متناهية كالمحادث وموجودة من الازل الى الابد  
 في كل وقت فجري البرهان فيما نطلب لا تنافيها فبطلان لانتهاى المعلومات لا يقال هذه التعلقات امور وحيث لا وجود لها في  
 الخارج فيفوت منا جريان البرهان لا نالقول قد تقرر في مقرر ان الانتزاعات بعد العلم بها تصير الضميمة من العلوم  
 ان العدد تعالى لا يدان بعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظ القاعدة احاطة علمه فتكون في حكم الموجودات فانهم وبعليقتها  
 والشيء قول الذي ينبغي الحكماء والتكلمين كلهم عن ورطة ما يرد عليهم هو ما حققنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء  
 القابلة للتطبيق الجري والتطبيق العقل غير كاف وان شئت زائدة التوضيح فاستمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما  
 ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد بالعقل الاجمالي او التفصيلي لا يحيل الى ان يكون المراد بالتطبيق العقل  
 التفصيلي يكون تصور الامور الغير المتناهية في زمان متناه على سبيل التفصيل محال اما تصورها في ازمنة غير متناهية فغير مفيد لان  
 ح لا ينظر الخلف في زمان من الازمنة ولا يحيل ايضا الى ان يكون المراد بالعقل الاجمالي سواء كان المراد بحكم العقل كلياً بان كل واحد  
 واحد من آحاد احدى الجهتين بازاء كل واحد واحد من آحاد الاخرى او كان المراد به اظهار الانطباق النفس الامرى وذلك لانه  
 لما وجدت الجهتان في الواقع انصفت احدهما بالكلية واخرى بالجزئية ومبدء الصغرى بازاء ثاب من الكبرى فالعقل ان كان  
 يحكم بان كلا من آحاد الصغرى بازاء كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يلزم منه الانطباق في نفس الامر حتى يثبت التناهي  
 الاخرى انا اذا اخذنا جملة من الواحد الى الاليتناهي واخرى من العشرة الى الاليتناهي فالعقل يحكم بان بازاء كل من الاولى واحد  
 من الثانية الى الاليتناهي والواقع ايضا كذلك لكن لا يلزم منه انطباقهما في نفس الامر وتماهيهما فالكبرى متصفة في نفس الامر بمتاهتها  
 اعظم من الصغرى وحكم العقل ما ذكره لا ينافيه فتعين ان يكون المراد بالتطبيق الجري بال جذب او الدفع فان اذ اجرت الثانية الى الاولى  
 في الخارج اوردت الاولى الى الثانية انطبقتا فيظهر الخلف قطعاً ومثبت التناهي في نفس الامر فمذا البرهان لا يجري الا في  
 الامور الغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وطبق بينهما في الخارج فان هذا وان كان مخالفا لما سواد المتأخرين  
 او اقم الان العارف بالحق انما من خفيض التقليد العجت يعلم الحق واما الشرط الثالث فقد ذكره الحكماء خاصة في  
 وفرعوا عليه عدم جريانه في النفوس الناطقة فانها غير متناهية منهم لكن لما لم يكن لها ترتيب لم يحج البرهان فيه ووجهه بان لما كانت  
 الآحاد غير مرتبة لا يمكن للعقل ملاحظة تلك الآحاد مفصلة وليس لها نظام متسق حتى يلزم من وقوع المبدء بازاء المبدء وقوع الثاني  
 بازاء الثاني وهكذا فيحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد بازاء كل واحد واحد والعقل لا يقدر على احتضار الاليتناهي  
 مفصلاً لا دفعة ولا في زمان متناه فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين باسرها بل يقطع بالقطع الملاحظة واستقصاها ذلك تبين  
 التطبيق بين جملتين محدودتين على الاستواردين اعداد احصى فانه كيف في التطبيق في الاولين تطبيق طرفيها اذ يلزم من ذلك وقوع  
 كل جزء بازاء كل جزء ولا يكفي في اعداد احصى ذلك بل لا بد فيها من تعقل كل واحد واحد على حدة والايضا وعليه من جانب التكلمين  
 التاكيد لهذا الشرط من وجوه منها انه لا يخلوا ما ان توفقت التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصلاً وكيفية ملاحظتها مجمل على الاول  
 لا يمكن التطبيق في الترتيب ايضا وعلى الثاني يجري في غير الترتيب ايضا فانما العلم انه لا يخلوا ما ان يكون في الجملة الزائدة لا يكون بازاء شيء  
 من المناقصة او على الاول يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي واجاب عند الحق الله وان في رسالة اثبات الواجب

بحث الشرط الثالث

بحث الشرط الرابع

بقوله وجب التقضي عنه على ما سنع بالظاهر يمكن في غير المترتبة ان تختار الشق الثاني ونمنع لزوم التساوي لان الزيادة ربما تطرقت  
 في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة في جانب التناهي فلا انطباق ولا في الاوساط للتساوي فلم يكن  
 في الجانب الآخر لزوم التساوي قطعاً انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد لا يخفى ان التطبيق لا يتوقف على ملاحظة الآحاد  
 مفصلاً بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بان يفرض كل جزء بازاء جزء آخر ولو توقفت على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يتم التطبيق الى تقدير  
 الترتيب ايضا لا يقال على تقدير الترتيب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازاء بعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما  
 لاننا نقول بمعنى وقوع بعضها بازاء بعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى بعض بحسب الترتيب في الخارج فبذلك لا يتحقق  
 الفرق اذ الكلام في ان بدون ذلك الترتيب يتحقق التطبيق العقلي وان كان المراد ان لبعضها ينطبق على بعضها في الخارج فليس  
 كذلك كيف لا ولا لانطباق امر يفرض العقل بين كل منهما وانما ان يقال على تقدير عدم الترتيب لا يلزم انقطاع السلسلتين لجواز  
 ان تكون زيادة الزايد في الاوساط انتهى ولتقصي المصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة بقوله في بحث اذ لو كان التطبيق  
 يفرض كل جزء بازاء جزء آخر كما حسب البوقوع كل منهما بازاء آخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي متعفن فيكون اجمالاً واذا كان  
 اجمالاً لم يتم افرز بعضهما عن بعض فلم يتعين بحسب فرضه ان اي جزء من هذه السلسلة منطبق على اي جزء من الاخرى فمن اين علم  
 ان الزيادة في الاخر لا في الاوساط سلمنا ان يجوز في التطبيق الاجمالي لتعين المنطوقين في كل جزء بحسب الفرض لكن غاية الزعم  
 منه ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى انها متناهية في نفس الامر  
 من ذلك الجانب ذلك غير لازم ويحتمل ان انطباق اجزائ السلسلتين يقع في نفس الامر فان المعنى بالمنطوقين ههنا ان يكون  
 كل منهما معروضاً لمرتبة من رتبة لعدد فيكون الجزء الاول من احدى السلسلتين منطبقاً على الجزء الاول من الاخرى والثاني  
 بالثاني والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق هو نسبة الى الانطباق انتهى لمخصا قول فيبحث اما اولاً فالاذا  
 مراد من قال بالتطبيق العقلية تطبيق الآحاد بالآحاد من غير تعيين المنطوقين وكونه اجمالاً لا يتنافى في التعيين فان العقل ان يلاحظ  
 اجمالاً ان كل معروض لمرتبة العدد من احدى اجزائهما بازاء مثله من الاخرى واما ثانياً فلان فرض التعيين ليس من الفرض المحال  
 ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصف في نفس الامر بمرتبة من مراتب لاعداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل  
 بكون كل من آحاد احدى اجزائهما بازاء مثله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر  
 واما ثالثاً فلان ما ذكره من معنى التطبيق اي اظهار الانطباق النفس الامر لا يثبت التناهي في نفس الامر بالفعل كما حققنا  
 سابقاً ومنها ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن للعقل ان يفرض الترتيب بينها فتوجد السلسلتان المترتبتان  
 ويجري البرهان ووقفه المصدر الشيرازي في حواشي شرح التجريد الجديدة باننا نعلم التناهي لو كانت الآحاد ممكنة الترتيب في نفس الامر  
 او مترتبة فيما بين الجائز ان يكون ترتيبها محالاً مستلزماً محالاً هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخدشه المحقق القدواني في  
 النموذج العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد السلسلتين بل في ذلك الفرض منظرهما لهما  
 فليس منشأ المحال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية لينظر حال الامور الواقعية بل صرح الرئيس في كثير  
 من المسائل الطبيعية المبينة على مثل ذلك بان من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات اقول فيبحث لان الامور الغير  
 المترتبة ليس فيها ترتيب في نفس الامر ولا يعرضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتيب بينها منظرها محالاً بل يكون  
 ابداع امر غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما يلزم ثبوت التناهي على هذا التقدير الغير المطابق لنفس الامر ولا يثبت التناهي

ن  
 اي سوادنا هذا  
 الشيرازي ج ١٢  
 منه سلمه

ع  
 اي سوادنا هذا  
 الشيرازي ج ١٢  
 منه سلمه

النفس لا يرى فيها كما لا يخفى ومنها ان لا مولى للغير المتناهية مطلقا مستلزما لترتب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحد من  
المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد آخر وهكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المترتبة نظر التناهي في المجموعات والمجموع الذي  
تمتني اليه سلسلة المجموعات يكون الاحالة مجموعا لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي  
بعده متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهي كما ذكره المحقق الدواني في شرح العقائد العنصرية ونحوه **ومنه**  
سكت من وجوه احدها ان هذا سوقوف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعبد الله  
السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحته وهو ممنوع كما اشتهر عن ارسطاطاليس  
من ان العدد مركب من الواحدات لاسن الاعداد فقلت هذا الكلام انما يمتنع اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة لوحداته  
واما اذا كان محض الواحدات فلا يتصور ذلك انتهى لمخصا فان هذا الكلام من دال صريحا على انه اراد بالتوقف المذكور في كلام  
السابق توقف الكل على الجزر مع ان العدد لا يتكرب من الاعداد سواء كان عبارة عن الواحدات مع الهيئة او الواحدات  
المحضة كما حققه السيد الهروي في تصانيفه وزيادة توضيحه في حاشي الجديده على لواء الهدى المسماة بمصباح الدجى نعم لو قال  
بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا كان صحيحا لانه اذا تحقق مجموع آحاد العشرة مثلا  
يتحقق كل واحد واحد من آحاد مجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة وثانيتها ان العدد الاقل  
والاكثر لا يجتمعان وكذا معروفهما فلا يجتمع المجموعات حتى يحرق البرهان الاترى ان تسع آحاد اذا انضم اليها واحد البقي تسعة بل  
صا عشرة وكذا معروف التسعة ووقعه الفاضل الآله آبادي في حاشي شرح العقائد الجلالى بلنه بعد الضام واحد صار المجموع  
عشرة او معروف العشرة ليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان معروف التسعة صار معروف العشرة بل معروف  
التسعة معروف لما كان **وثالثها** انه لا وجود للمجموع في هذه الصورة لاني مجموع الزمان ولا في جز منه ما عدم وجوده في مجموع  
الزمان فلان المجموع انما يتحقق بعد وجود جزءه لا غير وقد انتفى بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقب بين اجزائه وانتفاء الجزء  
مستلزم لانتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جز من الزمان فظاهر كذا اوردته الفاضل  
الجلالسي **وخدشه** استاذنا سادة المشرح بان كلام الشارح المحقق ان كان الزاميا على انضمام قدم وردوا اوردته المورده **فلا**  
فان الزمان والحركة موجودان متصلان عند الفلاسفة وان كان تحقيقا فكذا ذلك ان بعض المجموع المتعاقبة موجودة في بعضها  
الزمان وهذا هو المراد بوجود المجموع في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان وان الكل موجود  
في قدر الزمان **ورابعها** وهو اقوالها ما ذكره حسن المحققين في حاشية المتعلقة بحاشي الرسالة القطبية بقوله فيه نظر وبقين وهو  
ان المجموعات في صورة وجود الاموال الغير المتناهية الغير المتناهية يجوز ان يكون اعتبارية فلا يلزم من تحقق آحادها تحقق المجموع بل هو سوقوف على  
اعتبار الاعتبار وقد لا يخرج الاعتدال من القوة الى الفعل فعلى تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبارا بوجود المجموع فلا يلزم لنا اعتبار مجموع  
آخر فضلا عن مجموعات غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير المتناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود  
فان المحقق ان يقول بحرق البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادئ الفياضية وهي قاذرة على اعتبار الغير المتناهي تفصيلا  
كما تقرر في موضعه وخامسها ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تناهي المجموعات لانها بترك الآحاد المترتبة  
ولا يلزم منه تناهي آحاد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات شتم على آحاد غير متناهية فلا يتم التقريب ووقعه المحقق  
بنفسه في رسالته اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تناهي المجموعات تنتهي بعد اسقاط الآحاد المتناهية التي عدة المجموعات

الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ای ملا نظام الدین  
۱۲ منہ سید احمد  
احمد حسن خان  
نور محمد  
میرزا بشیر علی خاں  
فیض الرحمن صاحب  
مولوی سعید  
مرغی سید



المتناهيته الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموع  
ومنها اننا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نسلم عدم جريان في النفوس الناطقة الغير المتناهيته لوجود الترتيب بينها فانه  
لا شك في ان نفس الاب جزء للعدة المعدة ليست عدة معدة والالم بجزءها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم  
على المعلوم فيكون منها ترتيب فنقترض جملة مركبة من نفوس اباو زيد مثلاً ونطبق بينها ووجهه الصمد الشيرازي في حواشي شرح التحرير  
المجديّة بان لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس اباو زيد مثلاً غير متناهية لاحتقال افتقار افراد الانسان  
بالكيفية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد من الاب التولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقد يدفع  
ايضاً بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجمعة ورده  
المحقق الدواني في المنوفج العلوم بقوله لا يعينني هذا الجواب لان النفوس مجمعة ولما ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق  
فان توسط البدن لا يظهر الترتيب بين النفوس غير قاطع في ترتب الامور الغير المتناهيته المجمعة اذ حاصل المقال ان نفس  
كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفس غير متناهية مترتبة مجمعة في الوجود وهو محيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت  
ترتيب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين فتسك بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى ثم قال  
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقرض  
الافراد الانسانية بل الحيوانات المنفصلة في القرانات الغريبة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد  
ويكون ذلك الانسان مويلاً بخاصيته لقدرها على استنباط الصنایع التي تحتاج اليها بنوعه وذكر كثر من الذين الشهروري  
في كتابه السمي ثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلاً وذكر ان هذا الآدم الذي منسب اليه ليس صدوره بالتولد بل  
التوالد وان التولد سابق عليه بادوار اقول فلهذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلاً فان سلسلة التوالد عندهم متناهية  
فاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قد يما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى  
وقد لقرر الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار عدوها فيتم البرهان فيها واجيب عنه بوجوهين الاول  
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل واكثر في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينها ورده المحقق الدواني  
في رسالته اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتقلب افرادها لا وابدانها كما هو منه فوجد لاحتواء سلسلة منها  
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنته بجملة اخرى لاحاد تلك السلسلة والثاني انها اذا اخذت  
ترتبة بحسب الزمن حدودها لم تكن مجمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجمعة الاحاد من تلك الهيئة وروبان آحاد السلسلة مجمعة واما  
ترتيب باعتبار ما يجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذات اوصاف تقتضي الطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو محال هنا  
**الفصل الثالث** في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور قد لقرر بان كل سلسلة غير متناهية مشتقة على سلاسل غير  
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فكل كان بازاو كل واحد من سلسلة الكل  
سلسلة غير متناهية ام للفعل الاول يلزم ان لا تشمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلی الثاني يلزم تنامي تلك السلاسل  
وهو يستلزم تنامي سلسلة الكل كذا ذكره السيد المروي في حواشي شرح المواظف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق  
تقرير آخر كلها وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لا بد ان يجر منها اعداد فنقترض المجتهدين من الاعدا  
وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينها الى ان يحصل المطلوب آخرناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعدا

المتناهيته الى مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو الاثنان فهو لا يزيد على ذلك المجموع المتناهي الا بقدر متناه وهو عدة المجموع  
ومنها اننا لو سلمنا اشتراط البرهان بهذا الشرط لكن لا نسلم عدم جريان في النفوس الناطقة الغير المتناهيته لوجود الترتيب بينها فانه  
لا شك في ان نفس الاب جزء للعدة المعدة ليست عدة معدة والالم بجزءها مع نفس الابن ومن المعلوم ان جزء المعد يتقدم  
على المعلوم فيكون منها ترتيب فنقترض جملة مركبة من نفوس اباو زيد مثلاً ونطبق بينها ووجهه الصمد الشيرازي في حواشي شرح التحرير  
المجديّة بان لا يلزم من كون النفوس الناطقة غير متناهية ان تكون نفوس اباو زيد مثلاً غير متناهية لاحتقال افتقار افراد الانسان  
بالكيفية في الطوفانات الكبار ثم حصول فرد من الاب التولد من فرد آخر كما في آدم على نبينا وعليه الصلوة والسلام وقد يدفع  
ايضاً بان النفوس وان كانت مترتبة بالاعتبار المذكور لكن ترتبها باعتبار الابدان وهي بهذا الاعتبار غير مجمعة ورده  
المحقق الدواني في المنوفج العلوم بقوله لا يعينني هذا الجواب لان النفوس مجمعة ولما ترتب باعتبار ما يجري فيه التطبيق  
فان توسط البدن لا يظهر الترتيب بين النفوس غير قاطع في ترتب الامور الغير المتناهيته المجمعة اذ حاصل المقال ان نفس  
كل ابن متوقف على نفس ابيه وهكذا فيلزم نفس غير متناهية مترتبة مجمعة في الوجود وهو محيل بالاتفاق والبرهان فاذا ثبت  
ترتيب النفوس بواسطة الابدان فيطرح الابدان من البين فتسك بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية انتهى ثم قال  
والوجه في الجواب عن قبلهم انهم لا يقولون بترتيب النفوس المتواردة الى غير النهاية فان الرئيس في الشفا قد صرح بانقرض  
الافراد الانسانية بل الحيوانات المنفصلة في القرانات الغريبة المقتضية للطوفانات العامة ثم يحدث الانسان بالتوالد  
ويكون ذلك الانسان مويلاً بخاصيته لقدرها على استنباط الصنایع التي تحتاج اليها بنوعه وذكر كثر من الذين الشهروري  
في كتابه السمي ثمرة الشجرة الالهية كيفية تولد هذا الانسان مفصلاً وذكر ان هذا الآدم الذي منسب اليه ليس صدوره بالتولد بل  
التوالد وان التولد سابق عليه بادوار اقول فلهذا لا يتوجه الايراد على الفلاسفة اصلاً فان سلسلة التوالد عندهم متناهية  
فاية الامر انهم يثبتون سلاسل غير متناهية كل واحد منها سلسلة متناهية فيكون النوع عندهم قد يما مع انتهاء سلسلة التوالد انتهى  
وقد لقرر الايراد بان النفوس الناطقة فيها ترتب باعتبار عدوها فيتم البرهان فيها واجيب عنه بوجوهين الاول  
انه يجوز ان تحدث جملة منها في زمان وجملة اخرى اقل واكثر في زمان آخر فلا يكون الترتيب بينها ورده المحقق الدواني  
في رسالته اثبات الواجب بانه على تقدير قدمها بالنوع وتقلب افرادها لا وابدانها كما هو منه فوجد لاحتواء سلسلة منها  
غير متناهية مترتبة في الحدوث فيجري فيه البرهان ولا يضر مقارنته بجملة اخرى لاحاد تلك السلسلة والثاني انها اذا اخذت  
ترتبة بحسب الزمن حدودها لم تكن مجمعة بهذا الاعتبار فلا تكون مجمعة الاحاد من تلك الهيئة وروبان آحاد السلسلة مجمعة واما  
ترتيب باعتبار ما يجري فيه التطبيق اذ يكفي في التطبيق كونها ذات اوصاف تقتضي الطباق كل منها في سلسلة على نظيره وهو محال هنا  
**الفصل الثالث** في ذكر التقريرات الاخر للبرهان المذكور قد لقرر بان كل سلسلة غير متناهية مشتقة على سلاسل غير  
متناهية لان في كل سلسلة الوفا غير متناهية وفي تلك الالوف آحاد غير متناهية وهكذا فكل كان بازاو كل واحد من سلسلة الكل  
سلسلة غير متناهية ام للفعل الاول يلزم ان لا تشمل سلسلة الكل على سلاسل غير متناهية وعلی الثاني يلزم تنامي تلك السلاسل  
وهو يستلزم تنامي سلسلة الكل كذا ذكره السيد المروي في حواشي شرح المواظف وقال هو قريب المأخذ من دليل التطبيق  
تقرير آخر كلها وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل مرتبة كانت او غير مرتبة لا بد ان يجر منها اعداد فنقترض المجتهدين من الاعدا  
وهي مرتبة بالضرورة ونطبق بينها الى ان يحصل المطلوب آخرناخذ الجملة الواحدة من المعدودات والجملة الاخرى الصغرى من الاعدا



او بالكلية ونطبق بينهما لينظر المطلوب آخرناخذ مجموعات مولفة من آحاد متناهية من كل واحدة من سلسلة العدودات وسلسلة  
الاعداد وان يكون سبب مجموعات ان سمانا قصدا واحدة من سبب الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخره رسم بعلم تلك الآحاد  
الغير المتناهية الى بعضها لو لم تكن من قبيل المقادير خطا او سطحيا ثم نرسم خطا او سطحيا آخر تبرك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخره تبرك  
من تلك الاشياء جسماف يكون غير المتناهي في المنتهى ثم نركب جسما آخر تبرك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق  
بينهما فيحصل المراد آخره فنرض جملتين احدهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين مساويين لهما في المقدارية ثم نطبق  
بين هذين المقدارين ونظرا خلف فينظر المقصود بالنظام ان تناهى شي يستلزم تناهى ما يساويه آخره لو كانت الغير المتناهية ههنا  
لكانت في المكنة متعددة غير متناهية لاستنعا وجود الشبكتين في مكان واحد فنرض جملتين من تلك المكنة فينظر تناهيهما وينم  
سنة تناهي المكنات وهذه التفارير السبعة من نتائج فخرجتي الفرجة **الفصل الرابع** في مواضع اجراء فيها هذا البرهان وحده  
كثيرة منها النفوس المجردة فان المتكلمين اجروا فيه واشتبوا به تناهيهما كما تفصيده واختار العلامة ايجولفوري عدم جريانها فيها  
وتخصيصه بالامور المادية حيث قال واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها بل تكون غير متناهية في العدد والقوة فليس الكلام فيها  
لايقاب هذا الموضع ولاشي من البرهان تناول تلك على اسحق البشير في الشفا انتهى ثم قال بعد ما حمل التطبيق على البعد في  
العلوم التعليمية وكانك قد ريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات وتمسك به في البطلان  
تسلسل الفعل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتأخرين وتوحيشا تم وان غلب عليك التقليد واشرت تقليد الامور  
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا نقله الشيخ فقلده دون هو لا فانه مع تعرضه لهذا البرهان للتطبيق ولقوله عليه لما نص على عدم تناوله  
البرهان للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعد تناوله لتلك الامور فلاح سقوط ما حول من ابطال عدم تناهي  
النفوس المفارقة بهذا البرهان والنزام الفلاسفة انتهى ولا يخفى عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره  
لكن عبارته الاخرى كتبه دالة على الشمول لقوته في الشفا من تقرير برهان التطبيق لمن استحتم ان يكون مقدارا وعدديا معدودا  
لما ترتب في الطبع او في الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار انما وقوته في النجاة لايتاني ان يكون متصل  
موجودا بالذات او وضع غير متناه ولا ايضا عد ومرتب الذات موجود معا غير متناه ثم قال بعد سطر منه ولبنه ان يوجد مقدار  
ووضع غير متناه لانه اما ان يكون انما ثم قال بعد الفرغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاني البرهان على ان العدد المرتب الموجود بالفعل  
متناه انما فالحق ان التطبيق على تقدير تمامه يدل على بطلان الامور الغير المتناهية مطلقا المجردة كانت اومادية ومنها احوادث  
الماضية اجري المتكلمون البرهان فيه لاثبات الحضور السعالية قال الحق الطوسي في نقدا ليحصل بقية علينا ان نذكر ما هو الصحيح  
فيما قالوا في مسئلة حدوث فنقول للدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين في هذه المسئلة يحتاج الى اقامة حجة على دعوى واحدة من كذا  
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي فنورد اولا ما قيل فيه وما عليه ثم اذكر ما عندي فاقول  
الاول قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية انه لما كان كل منها حادثا كان الكل حادثا واحترض عليه بان حكم الكل بما يخالف حكم  
على الاحاد ثم قالوا الزيادة والنقصان ينظران الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وعور من بمجولات اعدوا متقدمة فان الاول  
اكثر من الثاني مع كونها غير متناهيين ثم قال المحصلون منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدئة من الآن مثلا ذاهبة في الماضي تارة  
مبتدئة من مثل هذا الوقت من السنة الماضية ذاهبة في الماضي والطبقت احدهما على الاخرى في التوهم بان يحيل المبدء ان متطابقين  
استحال تناسلها واما احتمال كون المبتدئة من سنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون اطلاقا

الفصل الرابع في مواضع اجراء هذا البرهان

منها

فانما

منها



ايضا منتصفه فتعده في المنتصف بل يلزم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقديمين بطلان المقدمة الممهدة  
 وهذا على تقدير ان يكون خط آب غير متناهي في حيتين وانما اذا كان غير متناه في جهة ب دون آ فنقضى مثله ونضمه معه ونلزم الامتناع  
 المذكورة وهذا الحال لم يلزم من فرض الشئ فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل ولبطالان هذا الشق وآخر  
 ايضا لا يخلو عن اطناب فلنذكر في موضع آخر ان شاء الله الذي العار لا يتناهي انتهى كلامه وقال الفاضل الجوهري في  
 معراج العلوم شرح سلم العلوم لا يخفى وثاقه هذا البرهان الا انه يرد عليه المنع الذي يرد على برهان التضاضع اذ استحالة كون الكل  
 اعظم من الجزء في الغير المتناهي ممنوع لا بد من دليل ودعوى البداية لا تكفي لجواز كونها مهمة انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقه  
 هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكابرة وضحة لا تسمع كما حققنا من قبل بل لانه ما اذا اراد من قوله كل ممتد ليس الا  
 منتصف واحد ان اراد ان كل ممتد منتصف واحد في نفس الامر فمسل لكنه غير مضر فان الاستعداد الغير المتناهي ايضا ليس  
 الا منتصف واحد في نفس الامر الا انه لا يتعين لان تعين المنتصف فرع تعين المبدء والمنتفى واذ ليس في غير التناهي فليس وان  
 اراد ان كل ممتد منتصف واحد في المحس ممتاز عن الغير فهو ممنوع لا بد من دليل نعم هو صحيح في التناهي وقياس غير التناهي عليه  
 مع الفارق فلا يلزم في غير التناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير المتناهية فانهم المقصد الرابع في برهان  
 التضعيف وتليسي بالتضاضع وتوضيحية لقيضة تقديم مقدمات الاولى ان ضعف الشئ يكون ازيد منه عددا وكان وقد  
 فان الضعف عبارة عن شئ مثل هو فلو لم يكن زائدا عليه لم يكن ضعفه **الثانية** ان زيادة الزايد لا يكون الا بعد الضام احاد الزايد  
 عليه اذا كانت مرتبة لان المبدء لا يقبل الزيادة واللام يكن مبدء وكذا الاوساط لا تتطاهر وتواليها **الثالثة** ان كل عدد قابل  
 للتضعيف فان كل مرتبة منه انترجي وكل يصح انترج قبل التضعيف لا محالة واللا بد طلت اللا تقفية هذا خلف **الرابعة** ان  
 كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معروف بالضرورة متناهيما كان او غير متناه او امتدت هذه المقدمات وكل منها من  
 المبدئيات فنقول لو وجدت الامور الغير المتناهية بالفعل كانت معروفة بعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل ذلك العدد للتضعيف  
 بحكم المقدمة **الثالثة** ويكون ضعفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادته الا بعد الضام الزايد عليه بحكم **الثانية** فيلزم تناهي ما في فرض عدم  
 تناهيه وذلك ما اردناه **ولعلك** تظن من ههنا ان هذا البرهان يجري في كل ما وجد بعنفه اللاتناهي بالفعل سواء كان على التقا  
 او على الاجتماع وسواء كان على سبيل الترتب او بدونه بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الامور المستقبالية بل في المتكلمين القائلين  
 بابدية العالم لعدم خروجها من القوة الى الفعل نعم يجري فيها على طريق الحكماء والمعية الدهرية ويجري في الحركات الفلكية والنقطة  
 المجردة والنباري العلية وغير ذلك فان القدر الضروري ان كلما يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التمايز لا بد ان يكون معروضا  
 للعدد وسواء كان التمييز فيها بحسب الخارج او الزمن او الالتفات فقط كما في المتغيرات وقال بعضهم هذا البرهان انما هو  
 في ما هو معروف بالعدد وهو المادية فان المجردات لا تنصف بالضرورة اذ معروضها بالحقيقة هي الطبيعة المشتركة بين الهوى  
 العينية وانما هي طبيعة مادية كما تقر في موضع ولتعبه القاغي الكوفاشوي في حاشي شرحه للسلم بان معروض العدد قد يكون  
 مجموع امور لا تقبل بينها ذاتي مشترك كما يقال للجناس العالوية عشق والعقول المجردة عشرة فلا وجه تخصيص المادية بعروض العدد  
 واورده على هذا البرهان بوجه احدى النقص بالاجزاء التحليلية للمقدار فانها غير متناهية عند هذا البرهان جار فيها ولو  
 عنه ان شرطه ان هذا البرهان خروج الغير المتناهية بسعة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والاجزاء التحليلية قبل انتراعها ليست  
 معروفة للعدد لكنها متحدة الوجود ولبعد الالتفات اليها لا تكون الامتناهية في اي زمان وجدت وثانيها المنع على المقدمة

على الذي هو على  
 الجوهري في شرحه

المقصد الرابع في برهان التضعيف

على ما هو عليه

المتناهي كما قال الفاضل البهاري في حاشيته السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي ونحوه انتهى وورد  
 حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل وثالثها ما نقل عن القاضي الكوفي بقوله  
 الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من مواضع الحكم من حيث المتناهي وبعد  
 تعيين المجرى ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم النقصان التطابق بين آحادها انتهى وفيه وجه ظاهر فان  
 بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة ورايها وهو  
 اقوالها ما اوردته حسن المحققين في شرح السلم وتبعين بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة  
 من القوة لكن لا تنقسم كونها معرفة للعدد اى لا يصح منها انتزاع عدد غير متناهية شمل على الوحدات الغير المتناهية الاثرية  
 المفصلة والاستدلال على كونها معرفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتعريفات سواء كان  
 عددا او معدودا لا تبلغ الى حد المتناهي والاصارث التقيته لا تمتنع الزيادة عليها بعد خروجا في عالم الفعل الى المتناهي  
 فتفكر فانه دقيق انتهى وقد يقرر ابراهيم بن بدون الضمام المقدمة الثالثة بانه اذا لقيت الاعداد في الوجود الى غير النهاية في  
 جملة اثني عشر غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويحب ان تكون آحادا حدى مجملتين ضعفت من الاخرى فجاءت الوحدة  
 ضعفت الاخرى وعدو التضعيف ازيد من الاصل من زيادة الزايد بعد الضام آحاد المزيد عليه فتكثرت الزيادة في جانب عدم المتناهي  
 وهي طلبة لان الزيادة والنقصان من مواضع الحكم من حيث المتناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المجرى وورد  
 عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثني عشر اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلست الاثني عشرية شملت  
 على سدة الوحدات الزائدة من المبداء الى المتناهي واجاب عنه المقرر في حاشيته بان العدد والوحدة مما يتكرر نفعه  
 فآحاد كل واحد من مجملتين معروفة للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا يرب في ان عدد  
 آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثني عشرية واعتبار الزيادة بعد الضام آحاد المزيد عليه والمبداء لا يقبلها والاوراسط  
 منتظمة متوالية انتهى اقول الاوراسط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات بعد آحاد  
 جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثني عشرية بعد الضام بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين  
 ونظر الى مجرد العدد والعرض لما يكون اخذ المجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى المقصد انما مس في البرهان الثاني  
 المشهور لثبوتية بربان الحثيات باعتبارهم الحثيات في تقريره ولتقريره على في حكمة الاشراف انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية  
 لكان بين بدرها وبين كل واحد من الاحاد التي قبلها ما قدر غير متناه او متناهيها والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين  
 حاصرين وهو محال الثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه وورد  
 عليه بوجوهين الاول ما اوردته فخر الاناضل في حاشيته على شرح العمدة الجدي بقوله لا يخفى قباحة التردد بل الوجه الاكنف  
 بالشق الاول انتهى اقول تعيين الطريق ليس من ارباص المصلين مثل هذا التشقيق ذابح شائع عندهم في كثير من المواضع  
 فلا قباحة والثاني انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبداء وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموع قد نجح  
 حكم كل واحد من الحكم من قبيل ان يقال ما بين آوب اقل من ذراع وما بين ب وح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ وح  
 اقل من ذراع وهو فاسد ودفعه قطب المحققين في شرح حكمة الاشراف بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموع بل الحكم  
 على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على كل واحد اذا كان بين كل واحد واحد واحد والذراع فالحكم دون الذراع وهو حق فنؤمن

حاشية الفاضل البهاري في حاشيته السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي ونحوه انتهى وورد حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل وثالثها ما نقل عن القاضي الكوفي بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من مواضع الحكم من حيث المتناهي وبعد تعيين المجرى ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم النقصان التطابق بين آحادها انتهى وفيه وجه ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة ورايها وهو اقوالها ما اوردته حسن المحققين في شرح السلم وتبعين بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لا تنقسم كونها معرفة للعدد اى لا يصح منها انتزاع عدد غير متناهية شمل على الوحدات الغير المتناهية الاثرية المفصلة والاستدلال على كونها معرفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتعريفات سواء كان عددا او معدودا لا تبلغ الى حد المتناهي والاصارث التقيته لا تمتنع الزيادة عليها بعد خروجا في عالم الفعل الى المتناهي فتفكر فانه دقيق انتهى وقد يقرر ابراهيم بن بدون الضمام المقدمة الثالثة بانه اذا لقيت الاعداد في الوجود الى غير النهاية في جملة اثني عشر غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويحب ان تكون آحادا حدى مجملتين ضعفت من الاخرى فجاءت الوحدة ضعفت الاخرى وعدو التضعيف ازيد من الاصل من زيادة الزايد بعد الضام آحاد المزيد عليه فتكثرت الزيادة في جانب عدم المتناهي وهي طلبة لان الزيادة والنقصان من مواضع الحكم من حيث المتناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المجرى وورد عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثني عشر اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلست الاثني عشرية شملت على سدة الوحدات الزائدة من المبداء الى المتناهي واجاب عنه المقرر في حاشيته بان العدد والوحدة مما يتكرر نفعه فآحاد كل واحد من مجملتين معروفة للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا يرب في ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثني عشرية واعتبار الزيادة بعد الضام آحاد المزيد عليه والمبداء لا يقبلها والاوراسط منتظمة متوالية انتهى اقول الاوراسط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات بعد آحاد جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثني عشرية بعد الضام بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد والعرض لما يكون اخذ المجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى المقصد انما مس في البرهان الثاني المشهور لثبوتية بربان الحثيات باعتبارهم الحثيات في تقريره ولتقريره على في حكمة الاشراف انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية لكان بين بدرها وبين كل واحد من الاحاد التي قبلها ما قدر غير متناه او متناهيها والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو محال الثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه وورد عليه بوجوهين الاول ما اوردته فخر الاناضل في حاشيته على شرح العمدة الجدي بقوله لا يخفى قباحة التردد بل الوجه الاكنف بالشق الاول انتهى اقول تعيين الطريق ليس من ارباص المصلين مثل هذا التشقيق ذابح شائع عندهم في كثير من المواضع فلا قباحة والثاني انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبداء وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموع قد نجح حكم كل واحد من الحكم من قبيل ان يقال ما بين آوب اقل من ذراع وما بين ب وح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ وح اقل من ذراع وهو فاسد ودفعه قطب المحققين في شرح حكمة الاشراف بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموع بل الحكم على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على كل واحد اذا كان بين كل واحد واحد واحد والذراع فالحكم دون الذراع وهو حق فنؤمن

حاشية الفاضل البهاري في حاشيته السلم لم لا يجوز ان يكون التضاعف خاصة المتناهي ونحوه انتهى وورد حسن المحققين في شرحه بان هذا المنع لا يسمع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل وثالثها ما نقل عن القاضي الكوفي بقوله الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من مواضع الحكم من حيث المتناهي وبعد تعيين المجرى ونعم يمكن الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم النقصان التطابق بين آحادها انتهى وفيه وجه ظاهر فان بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف ازيد من الاصل بالضرورة ورايها وهو اقوالها ما اوردته حسن المحققين في شرح السلم وتبعين بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة من القوة لكن لا تنقسم كونها معرفة للعدد اى لا يصح منها انتزاع عدد غير متناهية شمل على الوحدات الغير المتناهية الاثرية المفصلة والاستدلال على كونها معرفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاتعريفات سواء كان عددا او معدودا لا تبلغ الى حد المتناهي والاصارث التقيته لا تمتنع الزيادة عليها بعد خروجا في عالم الفعل الى المتناهي فتفكر فانه دقيق انتهى وقد يقرر ابراهيم بن بدون الضمام المقدمة الثالثة بانه اذا لقيت الاعداد في الوجود الى غير النهاية في جملة اثني عشر غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويحب ان تكون آحادا حدى مجملتين ضعفت من الاخرى فجاءت الوحدة ضعفت الاخرى وعدو التضعيف ازيد من الاصل من زيادة الزايد بعد الضام آحاد المزيد عليه فتكثرت الزيادة في جانب عدم المتناهي وهي طلبة لان الزيادة والنقصان من مواضع الحكم من حيث المتناهي فيلزم تناهي العدد وتناهيه يستلزم تناهي المجرى وورد عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثني عشر اذ هذه الوحدات المتضاعفة اجزاء لها فسلست الاثني عشرية شملت على سدة الوحدات الزائدة من المبداء الى المتناهي واجاب عنه المقرر في حاشيته بان العدد والوحدة مما يتكرر نفعه فآحاد كل واحد من مجملتين معروفة للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين واحد ولا يرب في ان عدد آحاد الوحدات ضعف عدد آحاد الاثني عشرية واعتبار الزيادة بعد الضام آحاد المزيد عليه والمبداء لا يقبلها والاوراسط منتظمة متوالية انتهى اقول الاوراسط وان كانت متوالية منتظمة لكنها اخذت بحيث تشمل آحاد جملة الوحدات بعد آحاد جملة الوحدات لا تزيد على عدد آحاد جملة الاثني عشرية بعد الضام بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية آحاد السلسلتين ونظر الى مجرد العدد والعرض لما يكون اخذ المجملتين بالصفة المذكورة لغوا كما لا يخفى المقصد انما مس في البرهان الثاني المشهور لثبوتية بربان الحثيات باعتبارهم الحثيات في تقريره ولتقريره على في حكمة الاشراف انه لو ترتبت الامور الغير المتناهية لكان بين بدرها وبين كل واحد من الاحاد التي قبلها ما قدر غير متناه او متناهيها والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو محال الثاني يستلزم تناهي الكل لان الكل لا يزيد على ما بين الطرفين الا بقدر الطرفين وذلك ما اردناه وورد عليه بوجوهين الاول ما اوردته فخر الاناضل في حاشيته على شرح العمدة الجدي بقوله لا يخفى قباحة التردد بل الوجه الاكنف بالشق الاول انتهى اقول تعيين الطريق ليس من ارباص المصلين مثل هذا التشقيق ذابح شائع عندهم في كثير من المواضع فلا قباحة والثاني انه لا يلزم من تناهي البعد بين المبداء وكل نقطة فرضت تناهي الكل اذ حكم الكل المجموع قد نجح حكم كل واحد من الحكم من قبيل ان يقال ما بين آوب اقل من ذراع وما بين ب وح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين آ وح اقل من ذراع وهو فاسد ودفعه قطب المحققين في شرح حكمة الاشراف بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموع بل الحكم على كل واحد فيكذب بل هو الحكم على كل واحد اذا كان بين كل واحد واحد واحد والذراع فالحكم دون الذراع وهو حق فنؤمن



قبيل ان يقال باين آوب اقل من ذراع وكذا باين آوح فانه يلزم منه ان اذا اخذ مع الواقع بينه وبين ألم يزد على الأقل  
من ذراع وهو حكم صحيح وخدشه المحقق الذواني في رساله اثبات الواجب بان الحكم في هذه الصورة بخلاف الحكم في الصورة المجهولة  
عنها اذ لا يلزم من تنافي كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تنافي الكل لكونه غير واقع بين الطرفين أصلاً وقال بعضهم  
الزمان حسي وصاحب القوة القدسية يعلم ان هناك احده من العلل هي مع الطرف بيمينان بما عداها وان لم يتعين تلك الواقعة  
عندنا ولم تكن الاشارة على التقين وفيه ومن ظاهر فان وجوب توسط الكل بين المبدئ وبين واحد من اهل البيت  
حتى يثبت به المطلوب بل كما يكون عينه المقصد السادس في برهان اورد به العلامة الشيرازي في الاسفار وغيره وارجح  
تسميته ببرهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفروضة من العلل والمعلومات مثلاً لو وجدت غير متناهية لانها ما ان  
تكون مقسمة بمتناهيين فيكون زوجاً اولاً تكون كذلك فتكون فرداً وكل زوج فهو اقل من فرد بعده بواحد وكل فرد فهو اقل من فرد  
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهياً لكونه محصوراً بين الحاصرين وذلك ما اردناه وفيه اننا لانسلم ان كل ما  
لا يقسم بمتناهيين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهياً فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار وايضاً  
لانسلم عرض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي حتى يقال انه زوج او فرد كما تحقيقه المقصد السابع في برهان  
جعله في الاسفار من تقريرات السابق وارجح جملته وتسميته ببرهان الزيادة وتقريره ان كل عدد فهو قابل للزيادة  
فيكون اقل من عدد فالعدد العارض للغير المتناهية ايضاً يقبل الزيادة فيكون متناهياً وفيه اننا لانسلم الكلية بل هو في المتناهي  
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق ولو سلمنا فلا نسلم عرض العدد للغير المتناهي كما مر المقصد الثامن في برهان  
تسميته ببرهان النسبة وتقريره انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والمعلومات او غير ما فني لا محالة تشتمل على  
الوف فعدة الالوف الموجودة فيها اما ان تكون مساوية لعدة اعدادها او اكثر وكل منهما محال لان عدة الاحاد يجب ان تكون الف  
مرة مثل عدة الالوف فلا بد ان تكون اقل ويشتمل الاحاد على جملتين احدهما بقدر عدة الالوف والاخرى بقدر الزيادة عليها فالاولى  
الجملة التي بقدر عدة الالوف اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تنافي السلسلة  
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين لغرض مقطوعاً فيحصل جانب متناه فينتهي التزايد بالزوم المتناهي على التقدير الاول فلان  
عدة الالوف متناهية لكونها محصورة بين حاصرين هما طرف السلسلة والقطع الذي هو مبدأ الثانية واذا انتهت عدة الالوف  
تناهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزيادة يكون متناهية بالضرورة فيلزم تنافي السلسلة وفيه  
ما في الاسفار وغيره منع المنفصلة القايلة بان هذا مساو لذلك او اكثر واقل بان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اراد  
بالتساوي مجرد ان يقع بازاو كل جزء فلا نسلم استحالة تنافي باين العدين المقصد التاسع في برهان اخخرجه كمال المحققين  
ولم يسبهم وارجح تسميته ببرهان اختلاف النصفين وتقريره على ما ذكره هو في العروة الوثقى اننا نهدى اولاً ان كل جملة خذبت  
من القوة الى الفعل في الآن او في الزمان المتناهي والغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالمجموع الحاصل من آحاد تلك الجملة  
اكثر من شخص سواء كان وجود آحادها معاً ولا معاً ثانياً ان كونه متعيناً يوجب ان يكون معرفتنا العدد معين بحسب حاده فان  
بحسب نفسه اجزاء يستحيل ان يكون معرفتنا العدد مبهم كلياً ثالثاً ان كل عدد معين في الواقع لابد ان يكون في الواقع زوجاً او فرداً  
ولان الثالث لهما وان لم نعلمه لعينه وبعد تهديد ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدأ معين الى الجانب الآخر بازاو  
الوجه التي مرت يجب ان تكون متعينة بالمقدرة الاولى فيجب ان تكون معرفتنا عدد معين بالثانية ولابد ان يكون ذلك العدد زوجاً

البرهان الذي ذكره في الاسفار وغيره وارجح تسميته ببرهان النسبة

البرهان الذي ذكره في الاسفار وغيره وارجح تسميته ببرهان النسبة



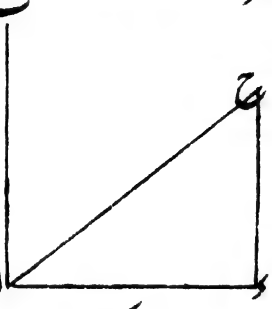
او فردا بالتالي فان كان فردا فبالتقصير احد يصير زوجا واذا كان زوجا صح انقسامه بمساويين ومورد القسمة يجب ان يكون احد  
من حدود السلسلة فمن هذا الحد الاوسط الى المبدأ متناه ومنه الى الجانب الآخر غير متناه مع انهما متساويان هذا خلف وانما  
حكمنا بتناهي الاول لانه محصور بين الحاصرين ومحتوية غير المتناهي بالكل كما هو المشهور ولانه لا يفرض هذه الجملة غير متناه في الجانب الآخر  
ودون الاوسط فلي كما يكون متناهية ولا يكون نهوض البرهان الا في ما يكون كذلك فلا ضير اقول للمانع ان يمنع المقدمه  
الثانية وليقول لا يلزم من التعيين مطلقا عرض العدول هو من خواص المتعين المتناهي فان من لوازم العدول قبول الزيادة وهو  
هنا لا يتقارن الملازم لا سيما اذا كان لا يعلم ما به يستلزم انتفاء الملازم وكيف لا والعقل يجزم في قولنا كلما كان الشيء معرضا للعدول  
كان قابلا للزيادة فبالضرورة يجزم في عكس نقيضه اي قولنا كلما لم يكن الشيء قابلا للزيادة لم يكن معرضا للعدول فمع الجزم بهذا العكس كيف  
يجوز عرض العدول للغير المتناهي وهو غير قابل للزيادة وان شئت ترتب عليه على منط القياس نقل الشيء الغير المتناهي حيث هو وغير قابل للزيادة  
وما لا يكون قابلا للزيادة لا يكون معرضا للزيادة اما الصغرى فلانه لو قبل الزيادة لكان متناهيا لان كل ما يقبل الزيادة فهو متناه  
واما الكبرى فلما فحصل النتيجة الغير المتناهي لا يكون معرضا للعدول وبعد ما ثبت هذا لا يصدق كل ما يتوهم من معرض للعدول وايضا  
للمانع ان يمنع المقدمه الثالثة وليقول لا نسلم ان كل عدد متناهيا كان او غير متناه يكون ما زوجا او فردا هو من خواص المتناهي كيف لا  
والعقل يجزم في قولنا كل ما يكون زوجا يكون منقسما بمساويين في عكس نقيضه وهو قولنا كل ما لا يكون منقسما بمساويين لا يكون  
زوجا ونظم موصغري صادقة وهي قولنا الغير المتناهي ليس منقسم بمساويين فنتج الغير المتناهي ليس زوجا واذا ثبت انه ليس زوجا  
ثبت انه ليس فردا ايضا لان التقابل بينهما تقابل العدم والملكية فالفرد عبارة عن ما يكون من شأنه ان ينقسم بمساويين لا يكون منقسما  
بهما وان شئت ثبت القياس بكذا غير المتناهي لا يمكن ان يكون منقسما بمساويين وكل ما لا يمكن انقسامه بمساويين لا يمكن كونه زوجا  
فنتج غير المتناهي لا يمكن ان يكون زوجا وكل ما لا يمكن ان يكون زوجا لا يمكن ان يكون فردا فغير المتناهي لا يمكن ان يكون فردا ومع الجزم  
بهذه المقدمات كيف يصح العقل قول كل عدد ما زوج او فردا المقصد العاشر في برهان استخراج فخر الافاضل وسماه برهان التحريك  
ولتقريره على ما اوردته هو في حاشي شرح هداية الحكمة للمبدي انه لو كان البعد غير متناه لكان اخرج خط من سبدين كنقطة آ الى النها  
ولنسمي خط آ ح ونخرج من نقطة  
آ ح وهو خط ب ر ولو لم يكن مساويا  
خط ب ر بالتعام الى خلاف جهة عدم  
ه على موضع ملاقاته الخط مع راس  
فيلزم تناهيه فيلزم تناهي خط آ ح  
من خصائص المتناهي وغير المتناهي  
كما لا يخفى المقصد الحادي عشر في ما استخرج في ذلك الفخر ايضا وسماه برهان المساواة ولتقريره انه لو كان البعد غير متناه لزم  
مساواة الكل للجزء وجزء الجزء وجزء الجزء وهكذا واستحالته بينه وجه الملازمة انه لو وجد بعد غير متناه لكان في قسمين اجزا غير متناهية  
كل منها غير متناه بان يفصل من الكل مقدار شبر مثلا والباقي يكون غير متناه لا محالة ثم نفصل من الباقي مقدار شبر آخر وهكذا الى  
النهاية فنقول كل من تلك الاجزاء الغير المتناهية مساو للآخر ولكل الا لزم المتناهي عند فرض التطبيق اقول فيه ايضا على نحو  
ما مر ان المساواة في الاشياء والغير المتناهية وان كان بعض منها جز من البعض ليس الا بمعنى عدم الانقطاع في جهة وهو لا يصادف الزيادة

بهم جميعا  
في جهة واحدة  
نفسه  
المقصد الحادي عشر في برهان التحريك

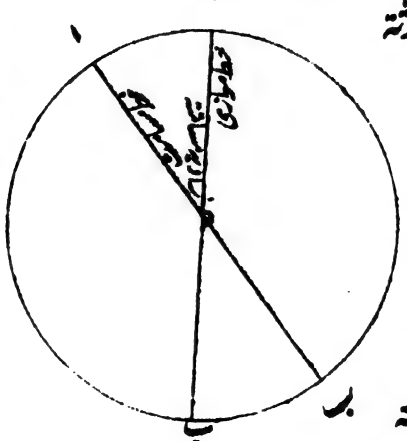
المقصد الحادي عشر في برهان المساواة

والتقصان المقصد الثاني عشر في استخراج ذلك الفخر ايضا وسماه برهان الاظمية وتقريره انه لو كان بعد غير متناه  
 لكان الشيء اعظم من نفسه بمراتب لا تقف عنده وهو محال ببيان الملازمة ان الكل اعظم من جزئه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه  
 يكون جزؤه جزؤه وجزؤه جزؤه وهكذا مساويا للكل كما هو والاعظم من المتساويين اعظم من الآخر فالكل اعظم من نفسه بمراتب  
 اقول فيه ايضا ما في الاولين فلا تغفل المقصد الثالث عشر في برهان نسخ لبعض الاعنام في كثره لمداته الحكمة  
 حيث قال وقد نظرت في برهان سميت به البرهان الحديسي وهو انه لو امكن وجود غير متناه للزم انحصار الغير المتناهي بين الحدين و  
 ذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزاء غير متناهية بحسب البعد بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد  
 الغير المتناهي متناهي من مبدئين فمادم لم يتحقق بجزئه اى جزؤه كان مبتدئا من المبدء الذي هو مبدء الكل لم يتحقق البعد الذي  
 به الكل فلزم تحقق جزؤه غير متناه بين ذلك البعد وبين الحد الآخر لا محالة ولا يخفى في هذا البرهان عند تحقق الحد منتهى واقول  
 بل في خفاء وعند صاحب الحدس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزئه بمبدئه ونهايه من خواص المتناهي واما في غير المتناهي  
 فمنوع على ان اجزاء البعد وان كان غير متناه ليست التحليلية فلا توقف المقصد الرابع عشر في برهان كره ذلك  
 الشارح ايضا وارسمي تسميته برهان الاشتمال وتقريره ما ذكره بقوله قد نظر في برهان آخر لطيف هو انه لو امكن وجود خط

غير متناه لا يمكن ان توجد فيه نقط غير متناهية العدد  
 من نقطة او هي طرفه عمودا عليه غير متصل وهو خط  
 لا ب ونصل بين خطين بخط آح فنقول على تقدير كون  
 غير متناهية بين د وبين النقطة المفروضة في آ ب لكل خط  
 خط آح على نقاط غير متناهية بالفعل مع كونه محصورا



فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقداره الف ذراع مثلا لا يمكن ان يوجد فيه  
 نقط غير متناهية ونسوق البرهان اقول هذه الف ذراع قد وثقت بان في الخط المتناهي لا يفرض العقل في اى زمان كان لا نقط  
 متناهية وان كان فرضه لا يقف عند حد بخلاف غير المتناهي فكذلك من فرق بينهما المقصد الخامس عشر في برهان المسا  
 وتقريره على ما في شرح عيون الحكمة للامام الرازي وغيره انه لو كان وجود بعد غير متناه معقولا لكان وجود خط غير متناه معقولا فلنقر  
 كره خرج من مركزه ونسميه خط متناه هو خط آ ب موازيا للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ونسميه ج د فاذا تحركت  
 الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لـ ج د فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا لـ اى بحيث يقطع د و لو



بعد الاخراج فمذه المسا متة حادثة  
 لا يكون قبله فلا بد ان يكون  
 المسا متة بينهما سبوقه  
 بل لا يفرض اولا لا يكون اولا  
 فنقول كل نقطة فرضت فيها  
 فرضنا فيه وحكمنا بانها اول  
 اخرى وكانت المسا متة الحاصلة

وكل حادث لا بد له من اول  
 لهذه المسا متة اول آن لا يكون  
 بمسا متة اخرى وهو غير ممكن ههنا  
 لان ذلك الخط غير متناه بالقرين  
 نقطة الا لا يتناهي فكل نقطة  
 نقطة المسا متة فان فوهما نقطة  
 مع تلك النقطة قبل نه المسا متة

المسألة الثانية عشر في برهان الاظمية

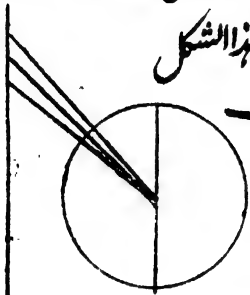
المسألة الثالثة عشر في برهان الحديسي

المسألة الرابعة عشر في برهان الاشتمال

المسألة الخامسة عشر في برهان المسا

المسألة السادسة عشر في برهان الحديسي

فاذن فرض ان ذلك الخط غير متناه يوجب ان يحصل فيه نقطة هي اول نقط المسامته وان لا يحصل من مجموع بين النقطتين وهو  
 محال فكون ذلك الخط غير متناه يوجب المحال فيكون محالا وان شئت زيادة التوضيح فمقدّمين احداهما انه اذا كان  
 الخط المتناهي الخارج عن مركز الكرة موازيا لذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكرة انتقل ذلك الخط من الموازاة الى  
 المسامته ثم لا تزال تستدير وتنتقل المسامته الى نقطة اخرى الى ان يصير ذلك الخط قائما على الخط الغير المتناهي واخرهما ان  
 اقليدس ذكر في صدر المقالة الاولى من كتابه ان لنصل بين كل نقطتين خطا مستقيما واذا كان كذلك فلا نقطة في الخط  
 الغير المتناهي الا وليكننا ان نصل بينهما وبين مركز الكرة بخط مستقيما اذا عرفت هذا فنقول ان ذلك الخط المتناهي اذا زال عن الموازاة  
 الى المسامته فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الموصل بين تلك النقطة وبين مركز الكرة يكون انطباقه على الخط الموصل بين  
 النقطتين وهو قانونه وبين المركز قبل انطباقه على الخط الموصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل



وكل مسامته لابد ان تكون على زاوية حادة عند المركز بين خط ثابته  
 مواز وبين التحرك والزاوية المذكورة قابلة للتقسيم الى غير النهاية فجزء منها يكون  
 المسامته مع نقطة اخرى سابقة على الاول الاحالة وقد يعتبر كون الخط الموازي نصف  
 قطر الكرة كما في الشمس البارحة لكن البرهان لا يتوقف عليه بل هو لمزيد التوضيح فان الخط

الموازي سوار كان نصف قطر الكرة او اقل واكثر اذا تحرك لابد ان يصير الى المسامته وقد يقرر فرض خط مواز خارج  
 عن نقطة للغير المتناهي ثم تحركه الى جبهة المسامته من دون فرض كرة وتحريكها كما في المحصل والطواع والمقصود حاصل على كل  
 تقدير واورد على هذا البرهان بوجه احد ما اورده المحقق الطوسي في نقد المحصل من ان الامور الواقعة في زمانها ما يكون  
 اولها ان هو مبدى ذلك الزمان كالحركة فان مبدىها هو الان الذي لم يشرع التحرك في الحركة بعد فكل ان بعد ذلك الان  
 فان الحركة قد غلبت منها جزئ حتى وصل ذلك الجزء يقبل القسمة الى الا لا نهاية له وكذلك مسامته الخط المخط بعد الموازاة فانها تقع في زمان  
 بخلاف مسامته الخط الواقعة في ان نمبد المسامته يكون ان الموازاة وكل ان بعد ذلك الان يكون الخط مسامتا بعد ان غير  
 من المسامته شئ منقسم الى الا لا نهاية له وبان من ذلك ان الحال ليس بلازم وتوضيحه على ما ذكره العلامة ابراهيم في حواشي  
 المحاكمات وغيره من ان اريد بقوله لابد للمسامة الحادثة من اول ان لا يلبسها من زمان هو اول ان وجوده مسلم لكن لا يلزم  
 من ذلك ان يكون هناك نقطة هي اول ما يمكن ان يفرض المسامته معها اذا الزمان قابل للتقسيم الى الا لا نهاية له كالحركة افضى بعض  
 هذا الزمان تنقضى هذه الحركة وان اريد ان لا بد من ان هو اول انات وجودها فهو ممنوع كيف والمسامة في هذا الزمان ايسر  
 فهي حاصلة في جميع الاجزاء المفروضة في زمان الحركة وثانيهما ما اورده الامام الرازي في شرح عيون الحكمة بالنقض من ان هذا  
 الدليل بعينه يدل على ان لا نهاية للابعاد وبيان ان عظم الخطوط المستقيمة هو محور العالم فليفرض الكرة التي ذكرتموها وهي غير كرة  
 العالم خرج من مركزها خط موازي لذلك المحور فاذا دارت الكرة حتى صار طرف هذا الخط المتناهي مسامتا لطرف هذا المحور فقد كانت  
 زاوية بسبب ميل هذا الخط عن تلك الموازاة الى هذه المسامته ولا شك ان تلك الزاوية قابلة للتقسيم فالحاصل ان يكون عند زاوية  
 اضيق منها ويكون طرف الاحالة مسامتا للنقطة فوق طرف محور العالم وذلك ما اردناه وقال بعض المحققين في المواقف بهذا  
 مما لا ورود له كيف فان المسامته مع نقطة لا وجود لها لا يعقل والوجه البحت لا جرة له انتهى وشيذه العلامة ابراهيم في شرحه  
 بقوله تحقيقه ان اللازم ما ذكره نقطة موهومة غير متناهية في خط موهوم غير متناه والاطام في تناسي الابعاد الموجودة في الخارج

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ان خط مواز خارج  
 عن نقطة للغير المتناهي  
 اذا تحرك الى جبهة  
 المسامته من دون فرض  
 كرة وتحريكها كما في  
 المحصل والطواع  
 والمقصود حاصل على كل  
 تقدير واورد على هذا  
 البرهان بوجه احد ما  
 اورده المحقق الطوسي  
 في نقد المحصل من ان  
 الامور الواقعة في زمانها  
 ما يكون اولها ان هو  
 مبدى ذلك الزمان كالحركة  
 فان مبدىها هو الان الذي  
 لم يشرع التحرك في الحركة  
 بعد فكل ان بعد ذلك الان  
 فان الحركة قد غلبت منها  
 جزئ حتى وصل ذلك الجزء  
 يقبل القسمة الى الا لا نهاية  
 له وكذلك مسامته الخط  
 المخط بعد الموازاة فانها  
 تقع في زمان بخلاف  
 مسامته الخط الواقعة في ان  
 نمبد المسامته يكون ان  
 الموازاة وكل ان بعد ذلك  
 الان يكون الخط مسامتا  
 بعد ان غير من المسامته  
 شئ منقسم الى الا لا نهاية  
 له وبان من ذلك ان الحال  
 ليس بلازم وتوضيحه على  
 ما ذكره العلامة ابراهيم  
 في حواشي المحاكمات وغيره  
 من ان اريد بقوله لابد  
 للمسامة الحادثة من اول  
 ان لا يلبسها من زمان  
 هو اول ان وجوده مسلم  
 لكن لا يلزم من ذلك ان  
 يكون هناك نقطة هي اول  
 ما يمكن ان يفرض  
 المسامته معها اذا الزمان  
 قابل للتقسيم الى الا لا  
 نهاية له كالحركة افضى  
 بعض هذا الزمان تنقضى  
 هذه الحركة وان اريد ان  
 لا بد من ان هو اول انات  
 وجودها فهو ممنوع كيف  
 والمسامة في هذا الزمان  
 ايسر فهي حاصلة في جميع  
 الاجزاء المفروضة في زمان  
 الحركة وثانيهما ما اورده  
 الامام الرازي في شرح  
 عيون الحكمة بالنقض من  
 ان هذا الدليل بعينه يدل  
 على ان لا نهاية للابعاد  
 وبيان ان عظم الخطوط  
 المستقيمة هو محور العالم  
 فليفرض الكرة التي ذكرتموها  
 وهي غير كرة العالم  
 خرج من مركزها خط مواز  
 لذلك المحور فاذا دارت  
 الكرة حتى صار طرف هذا  
 الخط المتناهي مسامتا لطرف  
 هذا المحور فقد كانت زاوية  
 بسبب ميل هذا الخط عن تلك  
 الموازاة الى هذه المسامته  
 ولا شك ان تلك الزاوية  
 قابلة للتقسيم فالحاصل ان  
 يكون عند زاوية اضيق  
 منها ويكون طرف الاحالة  
 مسامتا للنقطة فوق طرف  
 محور العالم وذلك ما اردناه  
 وقال بعض المحققين في  
 المواقف بهذا مما لا ورود  
 له كيف فان المسامته مع  
 نقطة لا وجود لها لا يعقل  
 والوجه البحت لا جرة له  
 انتهى وشيذه العلامة  
 ابراهيم في شرحه بقوله  
 تحقيقه ان اللازم ما ذكره  
 نقطة موهومة غير متناهية  
 في خط موهوم غير متناه  
 والاطام في تناسي الابعاد  
 الموجودة في الخارج

دون الموهومة الصرفة انتهى **اقول** هذا الدفع مع تحقيقه خارج عن ايرة التحقيق فان غرض المناقض ليس الا الالتزام بان الحكم  
يوجد في الصورة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فوق محور العالم شيء مع انكم تقولون به وهذا الالتزام لا يدفع مجازا وكما لا يخفى  
وثالثها اننا لا نسلم انه لو وجد بعد غير متناه لا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا مساو له ثانيا اذا  
يجوز ان يكون بعض هذه الامور محال في نفسه ويكون كل منها ممكنا في نفسه وجماعها محال كاجتماع قيام زيد مع عدمه وجوابه  
اننا نعلم ببداهة العقل ان كل واحد من هذه الفروض مجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن الفروض ما يحكم العقل ببداهة بجوابه كالفروض  
الهندسية وهي ايضا منها ومنه ليس لا محالة ورابعها اننا لا نسلم ان المسامحة ببعض الزاوية او الحركة قبل المسامحة الحاصلة بكلا  
وانما يلزم اذا كان بعضهما موجودا بالفعل حتى يمكن ان توجد به مسامحة لكنهما يتقسمان بالقوة لا بالفعل وتوضع ما ذكرتموه لا تمنع  
حركة قطر الدائرة على قوس منها بل تمنع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من وضع ما بالقوة مكان ما بالفعل ودفعه بعضهم بان  
ما ذكرناه احكام بحية الا انها صحيحة اذ الوهم يحكم بها كسائر الهندسيات فليس المدعى الا انه لا بد للمسامحة الحادثة من اول نقطة في الوهم  
لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة للاولية وفيه بحث لانه لا يلزم من حدوث المسامحة الا ان يكون لها زمان هو اول نقطة  
حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المسامحة وذلك لانه لا بد لحدوث المسامحة من حركة واقعة في ما  
فاذا وجدت كانت المسامحة حاصلة في كل ان يفرض في ذلك الزمان وتلك الازمان المفروضة فيه لا تقف عند تلك المسامحات  
الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اولي يقف اليه عندها فان قلت المسامحة آتية فلا بد لها من نقطة غير مسبقة باخرى قلت  
مسامحة الخط للنقطة آتية واما المسامحة المذكورة فهي مسامحة الخط للخط فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك  
مسامحة الا وهي مسبقة في الوهم باخرى الى غير النهاية وقد يدفع هذا البحث بان غرضنا انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج  
فلا بد ان يتعين فيه نقطة هي اول نقط المسامحة اذ لا بد منها من مسامحة غير مسبقة باخرى والا لزم وجود مسامحات غير متناهية  
العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح الموقف ونجا مسماها اننا لا نسلم وجود اول نقطة المسامحة يعين ما ذكرتم بان  
نقول اذا تحرك نصف قطر الكرة كما ذكرتم يجب ان لا يوجد في الخط الذي لا يتناهي نقطة هي اول نقط المسامحة لان المسامحة  
انما تكون بزاوية وحركة منقسمتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى وجوابه من جوبين الاول  
انما بينا لزوم ذلك بان المسامحة لما اول لكونها حادثة وهو يكون بنقطة ضرورة ودليل امتناع اللازم لا يدل على عدم ملازمة  
والاجازة مثلا في كل قياس استثنائي يستثنى فيه نقيض التالي والثاني اننا استدلل بكذا لو كانت الابداء غير متناهية وتحرك الخط  
من الموازاة الى المسامحة فاما ان يوجد اول نقط المسامحة او لا يوجد وكلاهما محال بديكم وويلنا راجع لا يساغ للاير لو كما لا يخفى  
كذا في الحركات وبهنا تقرير آخر للبرهان المذكور ذكره في الشمس البارغة بقوله قد لا يحل به بداهة برهان المحجة في تقويم البرهان افا  
المحجة وهي ان تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه تنزل الموازاة وتحدث المسامحة قطعاً لكن حدوثها  
بعد الموازاة مع الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت في اي ان يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا يتصور المسامحة مع تلك  
النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها من القضا والمسامحة مع ما قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج ولا يتلے  
ذلك في زمان متناهي فممكن ان نقول انه يلزم ان يكون زمان المسامحة غير متناه في جانب المعنى فلا يكون حادثة او انه يلزم  
ان يكون بين طائفة الموازاة والمسامحة مع اية نقطة تفرض من الغير المتناهي زمان غير متناه او انه يلزم ان لا تخرج المسامحة من  
القوة الى الفعل انتهى **وقال** حسن المحققين في حواشي الشمس البارغة هذا البرهان وان ذكر بعض المحققين سابقا ولم يتفق الرجوع

في الامور

في الامور

في الامور

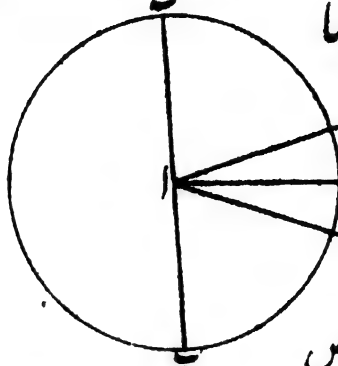
في الامور

في الامور





من جهة واحدة واما بفرض تميم الدورة فلا يتم الا اذا كان خطهم غير متناهي من الجانبين انتهى وقال في شرح قوله فاذا تحركت الدائرة الخ معناه انما لما فرضنا خط آب فلما لمركز الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خط آب مقاطعا مصاعنا بهذه الصورة انتهى وقال ايضا



يمكن اختصار هذا البرهان  
الابعد مع تمام هذه الحركة  
خط آب عن خط ج و  
انتهى وفيه  
البرهان ببرهان التلخيص  
وهو في الحقيقة تقريره

ان يقال لو جاز لنا  
المستدبرة لتخلص  
وهو محال فكذا المقدم  
اشارة الى تسميته هذا  
المقصد الثامن عشر في برهان التلخيص

من تقارب برهان الموازاة وذكر صاحب المواقف اول برهان المساواة بالتقرير المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو  
الاول وهو لزوم زيادة تحقيق وتقرير له ان نفرض خطين غير متناهيين متقاطعين ثم نفرض ان كانا بالبلان الى الموازاة فلا بد  
في الموازاة من ان يتخلص احدهما عن الآخر ولا يتصور ذلك الا بنقطة هي نهاية كليهما ويلزم ان تخلف وقال شارحه قد ذكره  
صاحب التلويحات وشهر برهان التلخيص انما يتضح اذا فرض كوة خرج من مركزها خط غير متناهي مقاطع لآخر غير متناهي ايضا فاذا  
تحركت الكوة فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزها موازيا للآخر فيلزم تماهيها وبرهان الموازاة ما خوذ  
منه فظهر ان برهان المساواة والموازاة لتخلص اجته الى اصله اصله انتهى اقول في كلام كل من الماتن والشاح خطا من وجه  
انما في كلام الماتن فهو ان جعل هذا البرهان عكسا لبرهان المساواة مع انه اعتبر فيه المقاطعة ولم يعتبر ذلك في برهان المساواة واما  
في كلام الشاح فهو ان حال ذكر هذا البرهان على التلويحات مع انه لا وجود له فيه والمذكور فيه ليس الا الذي سميناه ببرهان المساواة  
بعد المقاطعة المقصد التاسع عشر في برهان التلافي وهو عكس التلخيص ذلك بان يفرض خطان متوازيان غير متناهيين  
فاذا تحرك احدهما الى الآخر وتلاقيهما فلا بد ان يتحقق نقطة هي اول نقط الملاقاة لما لم يلزم تماهي الخطين كذا في نحو هـ  
الفخرية المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة وهو عكس لما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق  
وهذا وان لم يكن مفردا عند بعضهم لما افردوا ببرهان التلافي وجب عليهم افراده المقصد الحادي والعشرون في  
برهان المساوتين وتقريره انه لو امكن تحقق الابعاد الغير المتناهيية لا يمكن ان يفرض خط سواء كان متناهييا او لا سواء  
للخطين الغير المتناهيين ثم اذا فرض ان ينقل ذلك الخط من التوازي الى المساواة لزم ان نتحرك نقطة المساواة مع الخطين  
الذين احدهما اقرب من الآخر مسافتين غير متناهييتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط  
المتحرك للتنقل من التوازي الى المساواة بطيئا لكون مسافته اقل من هذا محال هذا اذا كان ذلك الخط متناهييا وعلى تقدير عدم  
تناهييه يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المتناهييتين مع كونهما مختلفتين ومتساويتين مع كون احدهما اقرب  
والا قرب البطا وفيه لا يخفى بعد الاطالة بما ذكرنا قبل المقصد الثاني والعشرون في برهان التلخيص هو  
عكس برهان المساوتين قال في الافاضل في حاشي شرح الداية انت خبير بان جعل برهان التلافي برهانا آخر سوى  
برهان التلخيص كذا تخلصين سوى الساتين لا يخلو من شيء وانما اظهرنا التفاوت بينهما انما هو بالتقرير لانه  
المقصد الثالث والعشرون في برهان نقله في الحاشي الفخرية عن بعض الشروح وادعى تسميته ببرهان

المقصد الثامن عشر في برهان التلخيص

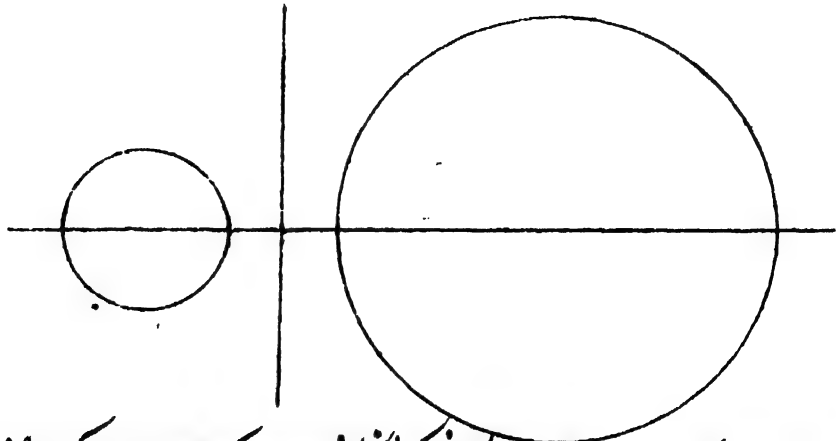
المقصد التاسع عشر في برهان التلافي

المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة

المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوتين

المقصد الثالث والعشرون في برهان نقله في الحاشي الفخرية





يتمناه مستقيما وعن جنبه كرتين بعد مركز احدهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخرى عنه ويكون الخط الوصل بين المراكزين  
 لذلك الخط على زوايا قوايم ويخرج ذلك الخط الوصل الى الجهتين الى النهاية ثم يفرض ان تتحرك الكرتان حول مركزيهما متساويتين  
 قدر مع اختلاف الجهة وتتحركا يتحرك الخطان الخارجان من المراكزين ويصير تقاطع الخارج من مركز القوية مع الخط الاول تحت نقطة  
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعدين هاتين النقطتين بتزايد الحركتين حتى اذا قطعت الكرتان ربع دوريهما يصير كل  
 من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فيلزم قطع الخارجين من المراكزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القوية كان  
 وانما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطع من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فيلزم الطفرة وخدمته فخر الاقال  
 بان موازاة الخطين انما يتصور لبعدهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجوز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض المستدل ليس  
 الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين ربع الدور محسوس لا يمكن ان يكونه الا سونسطاني وذلك موقوف على قطع المسافة  
 الغير المتناهية وفيه المطلوب **المقصود الثلثون** في برهان ذكره شارح اليهاكل **واخرى** ان يسمى برهان تلاقى المتوازيين  
 وتقريره انما اذا فرضنا خطا غير متناه ففرضنا دايرة واخرجنا احد اقطارها الى غير النهاية مقاطعا للخط المذكور على قوائم ثم حركنا الدايرة  
 ربع الدور فلما بدان تتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا يفصل فالحال  
 يلزم تلاقى المتوازيين وتوازي التقاطعين على الثاني يلزم التناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناه وخدمته  
 بعضهم بان اختار الشق الثاني ونقول يجوز ان يقطع المتحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناه والحال انما هو قطع  
 التناهي كذلك وقد مر انه واصلية فتذكر **المقصود الرابع** **والثلثون** في برهان اورده السيد السميرندي في  
 حواشي شرح اليهاكل وارضى تسميته برهان حصره لا يخصر وتقريره انه لو  
 من مبدؤ واحد كنقطة آخط غير متناه وهو خط آخر الغير التناهي من  
 المذكور اب ونرسم عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه  
 نقطة ج وكل نقطة من النقاط المفروضة في خط اب بخطوط يكون  
 فيكون ج د اعظم من ب د وكذا ج ك اعظم من ب ك وكذا ج ه  
 للزاوية المنفرجة والثواني للحاوة كما تشهد بالمقدمات الهندسية  
 بين ج د وخط الغير المتناهي غير متناه لكونه اطول من الغير المتناهي  
 ما يسمى في برهان مسلمة منا فانه متفرقة ففتشا وقال فخر الافاضل

طرح اي قيد في الطرح مع الاصل

المقصود الثالثون في برهان تلاقى المتوازيين

المقصود الرابع في برهان حصره لا يخصر

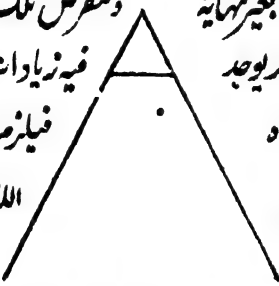
طرح اي قيد في البرهان مع الاصل







متناه والزاي على المتناهي بقدر متناه و هذا كالعدي لقياس الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في النظام الغير المتناهي  
 عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد انتهى كلامه **ثم قال** وان انتهى احد بيان انه لا بد من بعد غير متناه فليخص  
 على الخطين المتناهيين الى غير النهاية نقطتين متقابلتين وتصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع فلما كان ذهاب الخطين في  
 زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير نهاية  
 كان كل زيادة توجد في بعد في موجودة في ما فوقه فيلزم ان يكون بعد يوجد  
 فيكون ذلك البعد زاي على البعد الاصل بالانهاية لانه يكون غير متناه  
 العلامة الراسية في المحاكات بقوله اقول المنع المذكور غير ساقط فان  
 الغير المتناهيته متساوية لا يوجد بشئ على تلك الزيادات التي المتناهية  
 على بعد آخر الا بقدر واحد متناه **وايضاً** فانما ان يثبت بعد شئ على الزيادات الغير المتناهيته او لا يثبت فان ثبت كان  
 ذلك البعد غير متناه سواء كانت تلك الزيادات متساوية او متناقصة لانها زيادات مقدارية كلما يزداد يزيد المقدار فلما ازداد  
 الى غير النهاية يكون مقدار البعد غير متناه بالضرورة وان لم يثبت لم يمتد الخلف سواء تساوت الزيادات او تناقصت فلما فاق  
 في فرض تساوي الزيادات انتهى **ثم قال** ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا ترد عليه شبهة فيقال اذا فرضنا نقطتين  
 متقابلتين على الخطين الغير المتناهيين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا بعداً آخر يزيد عليه بقدر ثم العباد  
 آخر مترابطة بذلك لغير فكلما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتد الخطان الى غير النهاية فيكون البعد يزداد الى غير النهاية لان  
 زيادة البعد الى زيادة البعد على البعد الاصل نسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات ضرورة ان عدد الزيادات كلما يزداد يزيد  
 تلك النسبة حيث فرضت الزيادات متساوية لكن عدد الزيادات غير متناه فبفضل فلا بد من بعد شئ على الزيادات الغير المتناهية  
 على البعد الاصل ايضا كلما يزداد البعد واما كان تزايد العباد بقدر واحد يكون زيادة البعد على نسبة عدد العباد  
 فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كنسبة عدد العباد الى عدد العباد ولكنها نسبة غير المتناهي الى المتناهي هذا اذا كانت الزيادات  
 متساوية اما اذا كانت متناقصة لم يلزم الخلف لان النسبة لا تكون محفوظة انتهى كلامه ويرد عليه من وجوه احدها ما اقول  
 ان سقوط المنع المذكور على التقدير المذكور ظاهر فانه اخذ فيه مقدرة وهي ان كل زيادة توجد في بعد في موجودة في ما فوقه ومن العلوم ان  
 مجموع الزيادات الغير المتناهيته ايضا من افراد موضوع هذه القضية فيلزم وجوده في بعد متناه وذلك ما اراده فعمد لنا قس ان يشرح  
 في هذه المقدرة لكنه امر غير وروى المنع السابق فالقول بان غير ساقط وثانيهما ما اقول ايضا ان الزيادات المقدرة  
 اذا كانت متناقصة لا يكون مجموعها مقدراً غير متناه وانما يكون كذلك اذا كانت الزيادات متساوية او متناقصة كما صرح به  
 الامام الراسي في شرح الاشالات **وقال** المحقق القدواني في بحث القسم المجسم من حواشي شرح التجريد القديمة المقادير الغير المتناهية  
 اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه ايضا اما اذا كانت متناقصة فلا اليرى ان النوات الذراع المتناهية  
 الغير المتناهية بمعنى نصف ونصف ونصف وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا الذراع انتهى وروى الصدر المتعاصر في  
 حواشيه الجديدة بقوله هذا ظاهر الفساد ضرورة ان المقادير الغير المتناهية بالعدد سواء كانت متناقصة او متزايدة مقداراً جميعها  
 غير متناه ومن ثم صرح العلامة الجرجاني في حواشيه على هذا الكتاب بان الجسم وان كان قابلاً للتقسيم الى غير النهاية لكن يمنع ان  
 يخرج الاقسام الغير المتناهية الى الفصل الا لزم ان يكون مقداره غير متناه وكما صرح الشارح بذلك ايضا وكيف يتصور ان يكون



الزاي على المتناهي  
 اجماعاً على ان  
 متناه

احداً

ع

الزاي على المتناهي  
 اجماعاً على ان  
 متناه  
 حواشيه الجديدة  
 في حواشيه على هذا الكتاب  
 بان الجسم وان كان قابلاً للتقسيم  
 الى غير النهاية لكن يمنع ان يخرج  
 الاقسام الغير المتناهية الى الفصل  
 الا لزم ان يكون مقداره غير متناه  
 وكما صرح الشارح بذلك ايضا وكيف  
 يتصور ان يكون









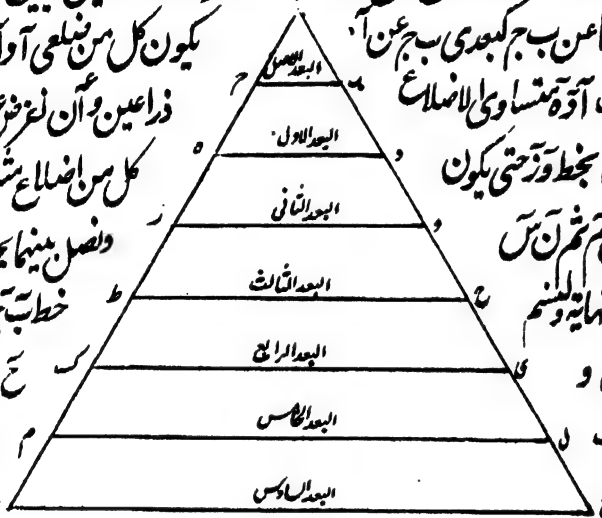
المجموع سواء كان متناهيًا أو غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في بعد والفرض لا يقتضيه وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية  
ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات المطلوب ثم قال الامام فان قيل المجته مبنية على فرض بعد هو آخر الابداد وذلك لا يمكن  
الامع فرض تنهاى الامتدادين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الاو فوقه بعد آخر فاذا دليكم مبنى على مقدمته لا يمكن اثباتها  
الا بعد اثبات المطلوب فنقول لا شك اننا اذا فرضنا الابداع غير متناهية لم يمكن ان يشار الى بعد واحد يكون شتملا على تلك الزيادة  
الغير المتناهية ولكن لا يفرضنا لاننا نقول القول يكونها غير متناهية يمدى الى القول يكونها متناهية يمدى فيكون خلفا وذلك لاننا  
نقول اما ان يكون بعد شتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فوقه لانه لو كان بعد فوقه لكان  
مشمتملا على زيادة البعد الذي هو فوقه فلم يكن شتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد شتمل على الجميع كان في تلك  
الزيادات بعد غير شتمل عليه الذي هو غير شتمل عليه حبان يكون آخر الابداع فثبت ان الشك المذكور موبد منه المجته انتهى كلامه  
تقرير آخر قال العلامة الرازي في المحاكمات الحق في هذا المقام ان يوجه الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الابداع متناهية  
جاز ان يوجد امتداد وان غير متناهية يمدى خارجا من نقطة واحدة لا يزال البعد بينها يتزايد وجاز ان يكون تزايدا لالابداع  
المتزايدة بقدر واحد وجاز ان تكون الابداع المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فمح تكون الزيادات المتساوية ذاتية الى  
غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد شتمل على تلك  
الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه ذلك لانه لو لم يكن ياتى الابداع الغير المتناهية زيادة غير متناهية فكل زيادة  
بعد فرضت يكون نسبتها الى زيادة بعد آخر نسبة المتناهي الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر نسبة عدد  
الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد نسبة المتناهي الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيًا  
وايضًا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناه كان زيادة البعد غير متناهية بالضرورة  
وبذلك يفسد النقيض الى انه لو لم يكن في زيادات الابداع زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناهية فمن الزيادات  
زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الابداع ونقطع الامتداد وان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الابداع فثبت وجود  
بعد شتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون بالاثباتى مصورا بين حاصرين انه محال انتهى وفيه حديث من وجوه الاول  
انه ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيًا انه لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهية نسلم ولا مخدور اذ كل مرتبة متناهية  
الا انه لا يقف عند حد وان اراد كون عدد المتناهيان معنى انه لا يكون بعده عدد آخر فممنوع كيف مجموع الزيادات غير متناهية  
وكل زيادة في بعد متناه كذا اورده نخر الافاضل والثاني ما اورده ايضا على قوله وايضا الخ من ان عدد الزيادات غير متناهية  
بمعنى انه لا يقف عند حد لانه غير متناه بالفعل وح يكون زيادة البعد نسبة عدد الزيادات ايضا غير متناهية بالمتى المذكور ولا يلزم  
من ذلك وجود بعد هو اعظم الابداع والثالث ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهية  
باجمعها غير موجود لو كان في تلك الابداع بعد كذلك لكان كل بعد وانه حتى البعد الاول وما وانه كذلك وذلك لان البعد الذي  
تحت البعد الغير المتناهى ناقص عنه بقدر متناه والناقص عن الغير المتناهى بالقدر المتناهى غير متناه وكذا ما دونه الى ان ينته  
وروه نخر الافاضل بان هذا غير مضر لان وجود بعد غير متناهية محصونين الحاصرين لازم مما ذكرنا مع لزوم كون البعد الاول  
وما وانه غير متناهية ايضا وهذا ما نشاء الاس من فرض اللاتناهي فهو موبد لمطلوبنا وبهذا القول من جانب المحاكمات قول بل هو  
مضر بالضرورة فان وجود بعد غير متناهية في سلسلة الابداع الذي عليه مدار تقرير المحاكمات على جميع تقاريره البرهان يتوقف على

مجمع  
على  
المتناهي

المتناهي  
من  
المتناهي

المتناهي  
من  
المتناهي

كون مادونه من الابداء متناهية وهو ظاهر واذا لزمن وجوده بطلانه بطل وجوده فان الموقوف عليه اذ البطل الموقوف عليه  
ثم اقول العقل يحزم في قولنا كلما كان البعد غير متناه لم يكن محصورا بين الحاصرين في محزم في عكس نقيضه وهو كلما كان محصورا بين  
الحاصرين لم يكن غير متناه بين العلوم ان الابداء بين الخططين المتدين لالاي نهاية كلها محصورة بين حاصرين فلا يكون غير متناه فانكس  
الدليل والغلب المدعى تقريره آخر قال ملا زاده في شرح هداية الحكمة لا تتضح هذه المقدمة حق الاضلاع بحيث يندفع عنه  
المنع الاتهميد مقدمات الاولى ان الخططين المتدين من مبدد واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض فيها لباد غير متناه فيحسب  
العدد متزايدة بقدر واحد مثلا لو امتد من مبدد واحد مثل نقطة آخطان مستقيمان غير متناهيين لا يمكن ان نفرض على  
الخططين نقطتين متساويتين البعد عنه كنقطة ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج  
حتى يكون آ ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ونفرض ان كلا من الاضلاع ذراع ا ن  
البعد عن نقطة ب ج كنقطة د ه بحيث يكون بعدا معا من ب ج كبعدي ب ج عن ا  
حتى لو وصلنا بينهما بخط د ه كان كل من ضلع مثلث آ د ه متساوي الاضلاع  
نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطة و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون  
آ و ز ثلثة ا ذرع ثم نفرض عليها ح ط ثم ح ك ثم ك م ثم م ن  
ح ط ح ك ك م م ن على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم  
الاصل الذي بعده ا عني ا و البعد الاول و ز البعد الثاني و  
البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من تلك  
شتمل على البعد الذي قبله على زيادة مثلا البعد الاول اعني ا و



شتمل على البعد الاصل عجب ج و زيادة ذراع وتس عليه فهنا زيادات غير متناهية بعد الابداء الغير المتناهية التي فوق البعد  
الاصل الثالث ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة في بعد فوق الابداء المشتمة على تلك الزيادات  
والالم يوجد فوق تلك الابداء بعد فيلزم ان يوجد في تلك الابداء بعد هو آخر الابداء ولا يلزم من هذا تنافي الخططين على تقدير  
عدم تنافيهما وانه محال مثلا الزيادات ان الموجودات في البعد الاول والثاني موجودة في البعد الثالث لان البعد الثالث  
شتمل على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليها وعلى زيادتهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلثة شتمل عليها الابداء  
الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية فاذا تمهدت المقدمات الثلثة فنقول ان امتد الخططان الخارجان من مبدد  
واحد الى غير النهاية لزمن ان يوجد بينهما لباد غير متناهية متزايدة بقدر واحد بحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم  
المقدمة الثانية وبحكم المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية  
غير متناه وذلك ما اردناه وفيه ايضا نظر من جهين الاول في قوله في المقدمة الثالثة والالم يوجد فوق تلك الابداء  
بعد ان لا وجود بعد فوق تلك الابداء لا يلزم منه تنافي الابداء لحوار ان يكون ذلك لعدم التنافي بمعنى اللاتقيف  
فلا فوق هناك لالاتها بما يحسب لعدد ولا بد لنفي ذلك من قبل والثاني انه ما زاد بقوله كل جملة في المقدمة الثالثة  
ان اراد به ان كل جملة متناهية من تلك الزيادات موجودة في بؤم لم يكن لا يلزم منه وجود بعد شتمل على الجملة الغير المتناهية  
وان اراد كل جملة متناهية كانت او غير متناهية فمنوع بل هو عين التراجع ولو ثبت هذا لكان في مؤنة تمهيد المقدمات فان قلت

منه الى التمهيد

معنا ان الثالث  
شتمل على كل من  
الاول والثاني على  
قدرته على كل جملة  
فان تقع بالضرورة  
الخاصة مع البعد  
الذي سبق ان فيه  
الثالث لان البعد  
الاول والثاني  
شتمل على البعد  
الثالث

اذا ثبت ان كل واحد من تلك الزيادات في بعد ثبت ان مجموعها ايضا في بعد قلت كذا فان حكم الكل الافرادي لا يلزم  
ان يجري على الكل المجموع الا ترى الى انه يجوز ان يقال هذا الرغيف يشبع كل انسان لا يصح ان يقال هذا الرغيف  
يشبع جميع افراد الانسان وقال الفاضل الجبيلي في حواشي شرح المهدية للمبيني لدفع هذا الاليراد اعلم ان ضابطة  
معرفة كون حكم الكل مخالفا لحكم الكل الافرادي في بعض المواضع وتجد في بعض المواضع هي انه لو حكم على الفرد على جميع  
تقادير وجوده اولى سوار كان محذورا آخر ولا فلاح لا تفاوت في الحكم بين الكل الافرادي والكل المجموع مثلا اذا قلنا هذا  
الفرد من الممكن محتاج الى العلة ففي هذه الصورة لا يختلف الحكم سوارا اعتبر معه وانه من الممكن او لا حكم الكل الافرادي  
والمجموع واحد ولو حكم على الفرد على بعض تقادير وجوده ودون البعض خالف حكم الكل المجموع والافرادي كقولنا كل انسان  
يشبع هذا الرغيف وايضا هذا الدار فان حكم الكل المجموع يخالف حكم الكل الافرادي اذا عرفت هذا فنقول المقدرة الثالثة  
وهي ان كل جملة من الزيادات سوار كانت معها جملة اخرى من الزيادات او لا يكون في بعد التبعة والايذم التناهي لا دخل  
في هذا الحكم فخصويته جملة ودون جملة لان الحكم يكون جملة معينة مثلا في بعد يكون على جميع تقادير وجوده سوار كانت معها جملة اخرى  
ام لا ولما كان الحكم على جميع تقادير وجوده كذا الجملة فلا تفاوت بين حكم الكل الافرادي والكل المجموع فلا بد ان يكون الحكم  
المجموع ايضا في بعد انتهى لمخصا قول هذا مع كونه مذكورا في قبسات الباقر كخفيف جدا لان الحكم على جميع تقادير شئ امر  
والحكم على المجموع امر آخر فلا يلزم من الحكم على جميع تقادير شئ الحكم على المجموع كما لا يخفى على من ادنى مسكة تقرير آخر  
اورده لمحقق الصناعة في كتاب الايام خذات وجملة اوفى وهو ان يفرض ساقا مثلث ذهبيا لامي نهاية ويفرض في  
الانفراج بينهما البعاد غير متناهيته فوق البعد الاصل اية عليه متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية  
متساوية والبعاد غير متناهيته متفاضلة بقدر واحد فاذن كل زيادة وكل مجموع فهو واقع في بعد ما من تلك الابعاد اولها من  
كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على جملة ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه فلا جرم يكون هو آخر  
الابعاد الانفراجية هذا خلف فاذن كل زيادة وكل مجموع زيادات اى مجموع كان فهو في بعد فوقها مجموع الزيادات الغير المتناهية  
في بعد واحد فوقها فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين الحاصرين وانبت لقول ان الخدشات الواردة على تقرير الحكم لا تغير  
ملازومه وارادة على هذا التقرير ايضا فلا تغفل تقرير آخر قال الشيخ المقتول في التلويحات ان صح البعد الغير المتناهي لمكن  
ساقان خرجا من سبدر واحد واهبان الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اكبر كان مكان الانفراج اكثر فلو ادما كان  
الانفراج بزيادة الساقين معلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على نسق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناهية  
لعدم نهاية الانفراج فينحصر البعد الغير المتناهي بين حاصرين وهما الساقان وهو محال قال ابن مكنون في شرح بعدا قرة على  
الوجه التفصيل المشهور عندهم وعندى ان الوجه الذي ذكره صاحب الكتاب مع كونه اجماليا اوضح واظهر من التفصيل  
انتهى اقول لا يخفى انه مجرد ادعاء فان الوضاعة انما هو في التفصيل والاحمال محل في المرام وان كان المراد انه لا يرد عليه  
الايرادات الواردة على التفصيل فهو غير صحيح فان الايرادات الواردة على التقارير التفصيلية كلها وارادة عليه فامر ظهور  
فيه بل كل من تقارير هذا البرهان لا يخلو من عدم ثبوت المرام والقوم عن آخرهم وان طالوا الاذيال لاثباته لكنه لم يثبت  
ولين يصلح العطار ما افنده الدهر وكذا شئته ببرهان نسج العنكبوت بل هو اوهن من نسج العنكبوت تقرير آخر افاده استاذ  
استاذة الهند في حاشية على شرح المهدية الصدرى وهو ان الخطين اذا امتدا فلا شبهة في انبساط العرض في كل موضع فرض

في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية

في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية

في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية

في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية

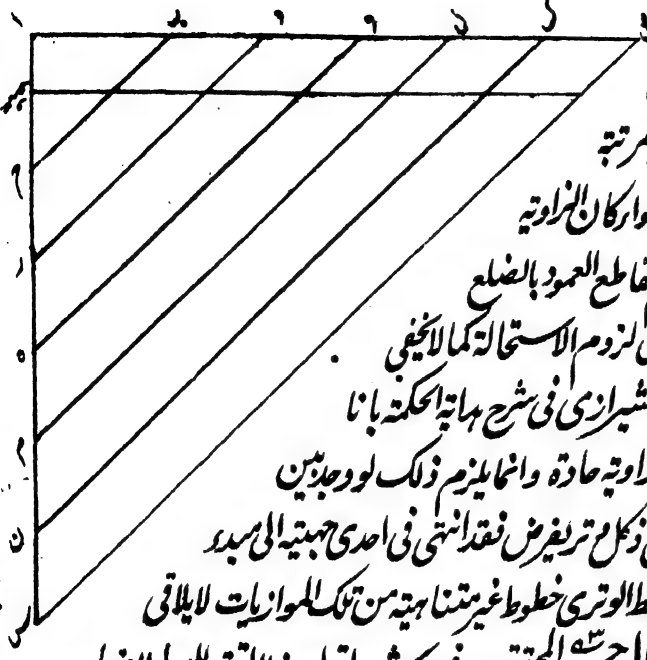
في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية

في حاشية  
الشيخ الجبيلي  
في حاشية





الاول ما ذكره الفاضل البكيني وغيره من



محمّد شرح الهداية الصديقي من ان الاستحالة في  
 تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة  
 عدم التناهي بين ساقين مثلث وهو لازم قطعاً سواركان الزاوية  
 حادة او قائمة او منفرجة فلا يصح حصرها في الحادة نعم تقاطع العمود بالضلع  
 الآخر انما يتحقق في صورة الحادة ولا عرض يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى  
 على من لا يخفى على حسنة والثاني ما اورده العلامة الشيرازي في شرح هاتيك الحكمة باننا  
 لا نسلم وجود سطح غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين  
 الضلعين وتر يمر على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن اذ كل تر يفرض فقد انتهى في احدى جهتيه الى مبدء  
 خط من الخطوط الموازية ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوط غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقي  
 شيئاً منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى وقال حسن المحققين في حاشية اقول هذا التقرير للسلي ايضا  
 موضح للمرام وان كان اصل التقرير هو الذي ذكرناه سابقاً وفي هذا غاية الايضاح والافضال الى المطلوب اعني وجود السطح الغير  
 المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجوداً فيمكن وجود الخطين الخارجين المحيطين بالزاوية  
 بالفعل وكذا الخطوط العرضية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن الخطوط المتوازية الغير المتناهية المفترضة للسطوح المتساوية الغير  
 المتناهية في العدد وكذلك والامكان يصح للفعليّة فاذا انضم الى مقدار سطح بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية  
 العدد وجب عدم تنهاى الجملة بالفعل وح ليقط اقل الشارح انتهى اقول لا يسقط ما قاله الشارح ابدأ ولو صلح مصلح فان وجود  
 عدم تنهاى الجملة بسبب انضمام السطوح الغير المتناهية غير تنكر عند احد لكنه غير المطلوب ذا المطلوب هو وجود سطح بعينه غير  
 متناه بين حاصرين وهو غير ثابت كما لا يخفى على من وفق النظر وامل اسعان الفكر تقرير آخر ذكره حسن المحققين في آخر عليه و  
 هو الذي اشار اليه في الكلام السابق فقال ان الخطين المحيطين بالزاوية على النج المذكور اذا كانا غير متناهيين بالفعل يمكن ان  
 تعرض خطوط عرضية غير متناهية على تينك الخطين بابعاد متساوية وح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناه بالفعل فان الترتيب  
 التناهي من الخطين اي مرتبة كانت من التناهي لا يمكن منها خروج خطوط غير متناهية بابعاد متساوية فلا بد من خروج بعض الخطوط  
 العرضية من مرتبة عدم تنهاى ولا شك ان الخط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناه بالفعل ضرورة ان الوتر مثل الضلع  
 والضلع غير متناه بالفعل فالوتر كذلك لعمرى ان هذا البرهان والبرهان الترسى عندي صافيان عن كدورات النوع انتهى  
 ملخصاً اقول هذا ايضا مجرد دعوى فان كل مرتبة من مراتب الخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب  
 في ذلك خروج خط غير متناه بالفعل وكون الضلع غير متناه بالفعل لا يجب كونه ووتر كذلك كما مر تحقيقه ولعمري ان هذا البرهان  
 والبرهان الترسى الذي سيلقي ذكره والبرهان التطبيق الذي مر تحريره كلها غير صافية عن النوع واجوبتها لا تشفى ولا تفي  
 عن جميع تقرير آخره ففرض اوية الافراج ثلثي قائمة ليكون لزوم الحال ظهور ذلك لانه اذا امتد الخطان كساقين مثلث  
 والزاوية بينهما بقدر ثلثي قائمة لزم ان يكون الزاويتان اللتان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمة اذا اساقان متساويان  
 فالزاويتان المحاذيتان على القاعدة متساويتان كما تقرر ذلك في الشكل الماموني من اولي الاصول وقد ثبت في

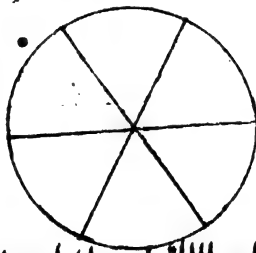
الحاشية على الهداية  
 شرح الهداية  
 اي مولانا  
 صدر الدين  
 الشيرازي  
 صاحب الامانة  
 في بيان  
 عدم تنهاى  
 السطوح  
 الغير  
 المتناهية  
 بالفعل  
 بين  
 حاصرين  
 من  
 جهة  
 واحدة  
 من  
 جهة  
 اخرى  
 من  
 جهة  
 ثالثة  
 من  
 جهة  
 رابعة

الاصول ايضا ان الزوايا الثلث لثلث مساوية لثلاثين فلما بدان يكون كل من الزاويتين اللتين عند الوتر ثلثي قائمة  
 اذا لازى ودا عنهما يجب الازدياد عن القائمتين وح متساوي الزوايا الثلث ويلزم منه تساوي الاضلاع لما ثبت في  
 الاصول ايضا ففرض زاوية الانفراج ثلثة قائمة يوجب ان يكون الانفراج بينهما مائلا لكل واحد من الساقين فعلى تقدير  
 ازدياد الساقين الى غير النهاية بالفعل يزداد الموضوع في لزوم كونه غير متناه بالفعل بينهما وفيه انه على هذا ايضا لا يندفع  
 بالمنع السابق كيف وكون الانفراج مساويا للساقين ليس معناه الا انه كلما افترض حد من الامتداد يكون بين المتدين  
 قدر مساويا حتى يحدث ثلث متساوي الاضلاع ويجرد هذا لا يلزم انما اذا كان الامتداد غير متناه يوجد بينهما انفراج  
 غير متناه كذا ذكره العلامة السندي في حواشي شمس البازغة وقال العلامة الجوفري في شمس البازغة العقل  
 يحكم قطعا باللزوم قطعاً بين لاتناهي الامتداد بالفعل من لاتناهي الانفراج المتزايد مع ذلك اذ خروج الامتداد  
 اللاتناهي بالفعل بدون خروج الانفراج المتزايد مع لاتناهي غير متصور وما يصلح بينهما على ذلك انه لا يرتاب في  
 ان خروج خطين محيطين بزوايا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في  
 الانفراج لم يمتدح الى لاتناهي السطح في الجهتين انتهى وفيه ما فيه اما اولاً فانه ان اراد لاتناهي الانفراج لاتناهي جملته الانفراج  
 فاللزوم مسلية لكنه لا يستلزم كون الانفراج معين غير متناه وكما من فرق بينهما وان اراد لاتناهي كل انفراج من مراتب  
 الانفراج فلزومه لاتناهي الابعاد غير مسلم بل هو عين القراع ودعوى الضرورة غير مسموعة في ما يحتاج الى الدليل كما سيما  
 في هذا البحث الموسع الطويل واما ثانياً فانه اذا كان السطح غير متناه بالفعل في جهة مثلاً وفي جهة اخرى متناهياً لكان  
 لا يتناه معين بل ان يكون في جانب المبدد مثلاً ذراع ثم يزداد في هذه الجهة كلما ازدادت في الجهة الاخرى يمكن خروج الخطين  
 المذكورين على النحو المذكور فما جعله صالحاً للبناء على المطلوب ليس بصالح له كما لا يخفى على من له ادنى سكة ومنهم من فرض  
 تزايد الانفراج بقدر تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان الى غير النهاية يزداد الانفراج الى غير النهاية فقد انحصر غير المتناهي  
 بين حاصرين انحصاراً ظاهراً ثم سأل نفسه ان المحال انما يلزم من فرض لاتناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه  
 ولا يلزم منه استحالة اللاتناهي كما من الجائز استحالته الساقين على ذلك الوجه واجاب بانه اذا كانت الابعاد غير متناهية  
 في جميع الجهات فامكان الساقين المذكورين ظاهراً فانما اذا شئنا جسماً مستديراً كالترس ستة اقسام متساوية ويخرج  
 المخطوط الى غير النهاية ليقسمه العالم ستة اقسام وكل خطين منهما الساقان على الوجه المذكور لان اوتيهما ثلثاً قائمة  
 فاذا فرضنا بعدا بينهما في اى موضع كان حدث زاويتان متساويتان من ثلث متساوي الساقين فيكون كل  
 من الزاويتين ثلثة قائمة فيكون مثلثا متساوي الاضلاع فقد ظهر ان كل انفراج بين الخطين انما هو بقدر امتدادها فاما  
 ان يكون متناهياً مجموع ستة متناه او يكون غير متناه فيلزم انحصاراً باللاتناهي بين حاصرين وقال العلامة التراز  
 في الحامات اقول لا حاجة الى فرض الجسم المستدير بل كل نقطة تفرض يمكن ان يخرج منها ستة خطوط بحيث يكون اياها  
 متساوية فلو كان جميع الابعاد غير متناهية لا امتدت المخطوط الى غير النهاية والقسم ستة العالم الى ستة اقسام يلزم  
 الخلف انتهى وقال فخر الافاضل انما اقول على هذا الجواب يؤول البرهان السلم الى الترس مع ان كلا منهما برهان على حدة  
 كما هو المستور في شرح الموقف والتجريد فالوجه في الجواب ان يقال ان البرهان السلم انما يجري في غير المتناهي في الجهة  
 او الجهتين انتهى واقول نوقف هذا البرهان على عدم تناهي البعد فما فوق جهة واحدة وان كان مشهوراً في تأميم

الى الاول  
 عند الصريح  
 انهم سلموا  
 في الجواب

الى  
 نقب العين  
 الزاوية  
 في الجواب

حتى قال صاحب الموقف علم ان هذا الوجه يدل على ان عدم تنامي الابعاد من جميع الجهات ولو جازموا سطوانة غيرتنا  
 لم يثبت ذلك انتهى ونشد في الشمس البازغة وغيره لكنه غير مرضي عندي فان اصل التقرير ليس الا انه لو امتد خطان الى غير النهاية  
 ومن المعلوم ان الانفراج يزاد بزيادة الامتداد ولما كان الامتداد غير متناه يلزم ان يوجد انفراج غير متناه مع كونه محصورا  
 بين الحاصرين فلزم للمحال ان يمدد الخطين الى نهاية وامتدادهما كذلك يعني لعدم التنامي في جهة فان قلت  
 لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية وجهة العرض متناهية كيف يلزم عدم تنامي الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في  
 جهة العرض قلت ما يلزم عدم تنامي الانفراج ليس الا امتداد الساقين فاذا حصل حصل بل يكون لزوم الحال على  
 هذا التقدير انظر كما لا يخفى فافهم هذا ولقد اطنبنا الكلام في هذا البرهان وفي بيان التطبيق اطنبا شافيا لعلك لا تجد في  
 غير هذه الرسالة ما صنفت سابقا فالجواب على الغامض اننا في المقصد الثامن والثلاثون في برهان سماه صاحب  
 الموقف سلميا وارمى تسميته ببرهان الاربعة المتناسبات وهو قريب من البرهان السليم المذكور وتقريره انما يفرض ما  
 مثلت خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الامتداد او ازدياد ان يكون الانفراج نهائيا اذا  
 كان الامتداد ذراعاً او نقص كما اذا انعكس فللانفراج الى الساقين نسبة مخصوصة بالغة فالبلغ فان الخطين يتقيان فلا يتباعدان الا على النسق  
 واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلاً وكان الانفراج ح ذراعاً فاذا امتد عشرين ذراعاً كان الانفراج ذراعين قطعاً واذا امتد  
 ثلثين كان ثلثه اذرع وعليه فذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم بعد متناه هو الامتداد الاول نسبة الى غير المتناهي وهو المتناهي  
 المتناهي الى غير النهاية نسبة المتناهي الى المتناهي وهو الانفراج بينهما حالان باسما الى غير النهاية لماعرفت من ان نسبة الامتداد  
 الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج هذا خلف لان نسبة المتناهي الى المتناهي يتعيل مثلها في ما بين المتناهي غير المتناهي يقال  
 جاز ان يكون الانفراج الحاصل حال لذهب غير متناه ايضا لاننا نقول فيلزم تخصيصا بالمتناهي بين الحاصرين كذا في شرح  
 الموقف اقول في مخالطة ظاهرة فان نسبة الامتداد الاول الى الامتداد اذ هبط الى غير النهاية ليس كنسبة الانفراج  
 الى الانفراج المعين في نظام الذباب الى غير النهاية حتى يلزم مثل بالزوم بل كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج حال ما بين غير النهاية  
 وهو من هذه الجهة غير متناه فيكون نسبة غير المتناهي الى غير المتناهي كنسبة غير المتناهي الى غير المتناهي فمقابل فانه دقيق  
 وبالمثل تحقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الترتيبي وتقريره على ما هو مشهور عند سائر اهل العلم  
 ان يقسم حجم المستدير كالترس مثلاً الى اقسام  
 وكل اوتية منها ثلثا قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي  
 السطوح فقد انحصرت سعة العالم في ستة اقسام فتقول  
 هذه المخطوط متناهية او غير متناهية فان كان الثاني يلزم  
 وان كان الاول يلزم تنامي سعة العالم لان انضمام المتناهي الى المتناهي ولو لم يثبت الا في غير المتناهي ولما كانت  
 سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المنحصرة بين المخطوط الستة وكان كل منها متناهيًا كانت سعة العالم متناهية  
 هذا خلف والذليل على ان كلامنا في الزوايا ثلثا قائمة ما ثبت في الثالث عشر من اولى الاصول ان خطا اذا وقع على خط  
 خالزا وتيان الحادتين عن الجنيين قائمتان او معا ولتان لهما ولعل من ان الزوايا الاربعة الحادثة عن اربعة جوانب  
 قواهم ومساوية لها وظهر ان الاربعة اذ ثبتت على الست فكل متهم فكلها ثلثا قائمة وانما ان الزوايا اذا تساوت تساوت



الانفراج هو الزيادة في العرض

الانفراج هو الزيادة في العرض  
 والامتداد هو الزيادة في الطول  
 والخط هو الذي لا عرض له ولا طوله  
 والسطح هو الذي له عرض ولا طوله  
 والجسم هو الذي له عرض وله طوله  
 والزاوية هي الزاوية القائمة  
 والزاوية الحادة هي الزاوية الحادة  
 والزاوية منفرجة هي الزاوية منفرجة  
 والزاوية المستقيمة هي الزاوية المستقيمة  
 والزاوية المنفرجة هي الزاوية المنفرجة  
 والزاوية المستقيمة هي الزاوية المستقيمة  
 والزاوية المنفرجة هي الزاوية المنفرجة



السطوح فلانه قد ثبت في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين اللتين على قاعدة المثلث المتساوي الساقين متساويتان  
ولما كان الزاوية المحاذية عند المقطع ثلثا قايمة يكون كل من الزاويتان المحاذيتين عند الوتر ايضا ثلثا قايمة لما ثبت في  
الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزوايا المثلث للمثلث مساوية لقائمتين لا يزيد ولا ينقص لما ثبت  
تساوي الزوايا المثلث ثبتت تساوي المثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها انه اذا تساوى زاويتان من ضلع  
من مثلث زاويتين وضلع من مثلث آخر ساوي للمثلث للمثلث فثبتت تساوي المثلثات الستة بعضها لبعض  
ليس عبارة الا عن السطح المحاط بالخطوط الثلاثة فثبتت تساوي السطوح الستة وذلك اردناه وقد ثبتت تساوي  
زاويتي الوتر لزاوية المقطع بانه لو لم يكن كل منها ثلثا قايمة لكان كل منهما زاوية واحدة او ناقصة عنه او احدى هاتين  
والثاني زاوية واحدة واكمل باطل اما الاول والثاني فلانه يلزم على هذا ان يكون الزوايا المثلث للمثلث اكثر من قائمتين  
او اقل وهو خلاف ما تقر في الثاني والعشرين واما الثالث فلانه قد ثبت في الشكل التاسع عشر من اولى الاصول ان  
الزاوية العظمى من المثلث يوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكونا صفا اعظم والاخر اصغر هذا  
خلف ويمكن اثبات المطلوب بوجه اخر وهو انه ثبت في الرابع من اولى الاصول انه اذا تساوى ضلعان وزاوية  
من مثلث ضلعين وزاوية من مثلث آخر ساوي للمثلث للمثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من المثلثات  
متساوية بالفرض والزوايا ايضا متساوية لكون كل منها ثلثي قايمة يلزم تساوي المثلثات باسرها وذلك اردناه ولكن  
اثبات المطلوب بناء على الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط العديم النهاية من الجانبين وكذا  
خط اخر مقاطع له وكذا خط ثالث مقاطع لهما مساوية الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض وقد يغير من غير متساوية  
الى الستة تحصيل الزوايا الست وابانة تساويها وغير ذلك من التطويلات التي في التقرير المشهور بان يقال لو تحقق البعد  
الغير المتناهي لا يمكن لنا اخذ متقاطعين على نقطة في ذلك البعد لاني نهاية بالفعل في الجانبين فنحصل اربع زوايا قايمة  
بالعبارة فنقول بامس كل خطين من السطح اما ان يكون متناهي او غير متناه على الثاني يلزم حصرا الاتناهي بين الحاصلين  
وعلى الاول ثبت المطلوب ولا يخفى عليك في كل من تقاريره على ما اوضحه بحر العلوم روح وغيره من ان السطح اذا  
كان غير متناه في الجهات فاحاط بالخطوط المتفرقة غير المتناهي طوله وعرضه والخط المقاطع له على قايمة الغير المتناهي طوله وعرضه  
الى سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقصود في الاستدلال ان السطوح المخصوصة بين كل ساقين متناهية مجموعا  
متناهية فهذا القدر مسلم ولكن لا يلزم منه تساوي السطح لاني الطول ولا في العرض لانه لم يلزم منه التناهي في الجانبين غاية ما يلزم  
كل اية لفرض قاطعة لتلك الخطوط محاطاتها متناهية ولا يلزم منه تساوي السطح البتة وكوفي هذا القدر في اثبات التناهي  
في جهة من الجهات لما اخرجت الى تحمل المسافة الطولية من ثبات تساوي المثلثات والزوايا وغير ذلك وان كان المقصود  
ان الخطوط كلها امتدت عدت في كل مرتبة مثلث متساوي الانصاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير نهايتها  
يكون هناك وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناه فالاصلح تناسله للتساوي فالسطوح ايضا متساوية فهذا واجب  
من البرهان المسلم على كانه هو فينتج عليه المنع التوجه عليه بل مع شيء زاوية عليه وهو انه اذا صارت الخطوط غير متناهية  
لا يمكن فرض الوتر هناك حتى يحدث مثلث كما لا يخفى المقصد الاربعون باسمه للفاسل الشيرازي في حاشي شرح حكيمه العين  
واري التسمية ببران تحرك الخط وهو انه لو وجد خط غير متناه في جانب ولم يكن جوهرا فلا محالة تحقق السطح غير متناه في جانب

المقرر بان لا يكون  
الخط في الوتر  
نقطة للمساوية  
الاعتماد على  
الخطوط المتقاطعة  
على المركز فان كان  
المقصود في الاستدلال  
ان السطوح المخصوصة  
بين كل ساقين متناهية  
مجموعا متناهية فهذا  
القدر مسلم ولكن لا  
يلزم منه تساوي السطح  
لاني الطول ولا في العرض  
لانه لم يلزم منه التناهي  
في الجانبين غاية ما  
يلزم كل اية لفرض  
قاطعة لتلك الخطوط  
محاطاتها متناهية ولا  
يلزم منه تساوي السطح  
البتة وكوفي هذا  
القدر في اثبات التناهي  
في جهة من الجهات  
لما اخرجت الى تحمل  
المسافة الطولية من  
ثبات تساوي المثلثات  
والزوايا وغير ذلك  
وان كان المقصود ان  
الخطوط كلها امتدت  
عدت في كل مرتبة  
مثلث متساوي الانصاع  
ويكون الوتر مساويا  
للضلع فاذا امتدت الى  
غير نهايتها يكون  
هناك وتر في كل  
مثلث مثل الضلع  
والوتر متناه فالاصلح  
تناسله للتساوي  
فالسطوح ايضا  
متساوية فهذا  
واجب من البرهان  
المسلم على كانه  
هو فينتج عليه  
المنع التوجه  
عليه بل مع شيء  
زاوية عليه  
وهو انه اذا  
صارت الخطوط  
غير متناهية  
لا يمكن فرض  
الوتر هناك  
حتى يحدث  
مثلث كما لا  
يخفى المقصد  
الاربعون  
باسم الفاسل  
الشيرازي في  
حاشي شرح  
حكيمه العين  
واري التسمية  
ببران تحرك  
الخط وهو انه  
لو وجد خط  
غير متناه في  
جانب ولم يكن  
جوهرا فلا  
محالة تحقق  
السطح غير  
متناه في  
جانب

وح نقول نفرض خطا آخر موازيا له في ذلك السطح وكان البعد بينهما ذاعا مثلا ثم نفرض ان يتحرك الخط المفروض ثانيا  
الى جانب المفروض او لاس مع فرض بقا موضع الخطين فحينئذ يلزم ملاقاته الخطين لان المتوازيين لا بد ان يتلاقيا  
عند المسامته اذا خرجا الى غير النهاية واذا تلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض ان لانهما لهما نقطتين  
ان يتلاقيا بوسطهما فيلزم ان يتحرك الخط الثاني في الزمان المتناهي القصير مسافة غير متناهية وذلك لان من مبدأ  
الخطين الى موضع الملاقاة كان مقدرا متناهيا واذا فصل من غير المتناهي القدر المتناهي بقي الغير المتناهي اقول  
هذا قريب من برهان المسامته فلهذا عليه عليه فتذكر المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب  
الى الفارابي المعروف بالاسد الاخضر وهو انه اذا كان من احد من آحاد السلسلة الذاهبة بالفعل مرتبة الى نهاية  
الادوية كولو احد في انه ليس يوجد الادوية بعده وراه من قبل كانت الآحاد اللامتناهية باسرها يصدق عليها انها  
لا تدخل في الوجود والممكن شيء من ورائها موجودا من قبل فاذن بداية العقل قاضية بانه من اين يوجد في تلك السلسلة  
شيء حتى يوجد شيء ما بعد كذا في الاسفار اقول سخافة ظاهرة فان كل واحد من آحاد السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد  
الادوية بعده وراه آخر لفرض الترتيب لكن لا يلزم من ذلك ان يكون كل الآحاد كذلك حتى يقال انه لا وراه فلا يوجد السلسلة  
فان من الاحكام ما يجري على الكل لا فردي ولا يجري على الكل مجموع المقصد الثاني والاربعون في ما ذكره  
رئيس الصناعة في الشفا واري شبيهة ببرهان الوساطة المحففة وهو انه لو وجدت الامور الغير المتناهية المرتبة لزم  
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الآحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لا الى نهاية  
فيلزم الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضاييف للطرف والمتضايفان متكافيان في الوجود وفيه  
بحسب ما على ما اوردته المحقق الذي في انموني العلوم اما اولها فلاه منقوض بالحركة العقلية السردية اذ الموجود من الحركة  
عندهم ليس الا توسط كما حققوه ليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فنش ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ  
كل واحد له اطراف اضافية واما ثانيا وهو محال انه ان اريد بالطرف ما لا يكون وسطا بالاضافة الى شيء اصلا فلا يلزم  
ان الوسط مضاييف للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعم من ذلك فذلك متحقق ههنا واما ثالثا فلان عدم  
الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطا لزم للتسلسل بين الامور المرتبة بل كما يكون حينئذ فلا يتمشى الاستدلال به وهو  
ليس احلي منه واما رابعا فان النقض بالنفوس المجردة فان الترتيب بينها ثابت وان لم يشعر به كما حققنا من قبل  
فيلزم وجود الوسط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف وهو قال  
رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الضع الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا اذا فرضنا  
معلولا وفرضنا له علة وعلته علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة لغير نهاية لان المعلول علة وعلته اذا عتبرت  
بجملتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة العلول لية  
اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول بتوسط والاخر معلول بغير متوسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان  
المتوسط الذي هو العلة المهمة للمعلول علة لشيء واحد فقط والمعلول ليس علة لشيء وكل واحد من الثلثة خاصة  
فكانت خاصة الطرف العلول انه ليس علة لشيء وخاصة الطرف الاخر انه علة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط علة  
لطرف ومعلول للطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد وسواء ترتب ترتيبا متناهي او ترتيبا غير متناه فانه

المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب

الى الفارابي المعروف بالاسد الاخضر

في مقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب الى الفارابي المعروف بالاسد الاخضر

ان ترتب في كثرة متناهيته كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة مشتركة في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون لكل واحد الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب في كثرة غير متناهيته فلم يحصل الطرف كان جميع غير المتناهي في خاصية الواسطة لان كل جملة اقل كانت على وجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحدة منها معلول الجملة متعلقة بوجودها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول كلما زادت المحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليست محوزا ان يكون جملة على موجودة وليس فيها على غير معلولة وعلة اولي فان جميع غير المتناهي واسطة بلا طرف وهذا حال انتهى كلامه قال العلامة الشيرازي في الاسفار هذا السد البرهان في هذا الباب انتهى اقول كيف يكون اسد هو مخدوش بالانحراف الواردة على ما قبله المقصد الرابع والاربعون في برهان التضايف وتقريره انه لو لم يثبت سلسلة المعلولات الى معلولة محضة لا يكون معلولا لانه لزم عدم تكافؤ التضايفين الا انهما باطل فالمراد من ثمة وجه الملازمة ان المعلول لا يثبت على معلولية محضة بل ما فوقه على عليته ومعلوليته فلم يثبت الى ما هو علة محضة غير معلول ما فوقه لزم في الوجود معلولية بلا عليته وقد يقرر بان لو كان التضايفان متكافئين لزم انتهاء السلسلة الى معلولة محضة لكن المقدم حق لان معنى التكافؤ بين الامرين انهما بحيث متى جاد بها في الخارج وفي الذهن جدا واذا انتهى انتهى فكذا التالي حق ووجه آخر لو تسلسلت العلل المعلولات الى غير النهاية لزم زيادة المعلول على عدد العلة لان كل علة في السلسلة هي معلولة على ما هو مفروض وليس كل ما هو معلول في ما علة كالمعلول لا يزداد عدد المعلول على عدد العلة باطل ضرورة تضايف العلوية والمعلولية ووجه آخر انه جملة من العلويات التي في هذه السلسلة واخرى من العلويات ثم نطبق بينهما فان اتوا واحدا حدهما على الاخرى بطل تكافؤ العلوية والمعلولية لان معنى التكافؤ ان يكون بازا لكل معلولية عليه وبازا لكل عليه معلولية وان لم يزد لزم في الجانب الآخر عليه بلا معلولية ضرورة ان في جانب المتناهي معلولية بلا عليته وهو المعلول الاخر فيلزم المتناهي على تقدير اللانهاية هذا خلف ووجه آخر تلك السلسلة ما عدا المعلول الاخير على غير متناهيته باعتبار معلولا غير متناهيته باعتبار سلسلة المعلولية من المعلول الاخير وسلسلة العلوية من ما فوقه فاذا فرضنا تطبيق السلسلتين بحيث ينطبق كل معلول على علة وجب ان يزيد سلسلة المعلولية على سلسلة العلوية بواحد من جانب التصاعد ضرورة ان كل علة لما معلول فلما لم تكن تلك الزيادة في جانب المبداء والواسط منتظمة فبالضرورة تكون في جانب عدم النهاية فيلزم ان يوجد هناك معلول بدون علة وهو محال ولا يخفى على الفطن بان في هذا البرهان فان بالقتضية طباع التضايف هو ان يكون بازا لكل واحد من الاخر في التقابل والتحقيق بحسب نفس الامر وذلك متحقق في صورة التخلف فان لم يزد معلولية المعلول الاخير هو عليه علة وما يجاوز معلولية هذه العلة هو عليه عليتها وبهذا الى غير النهاية فلا يلزم تحقق المعلولية بلا عليته تضايفا كما يتوهم في بادى الحاظ من اخذ عليه للترتبة فوقانية المضايقة لمعلولية المعلول الاخير مضايقة معلولية تلك المترتبة فان قلت نحن نعلم اجمالا ان المعلول الاخير معلول محض ما فوقه الى ما لا يتناهي على علة ومعلول معا فلزم زيادة المعلولية قلت انما لزم الزيادة باعتبار اخذ عليه ما فوق المعلول الاخير مع معلولية التي هي غير مضايقة لما بل هي اجنبية بالقياس اليها والمضايقة لعلية كل علة انما هو معلولية ما تحته وبهذا الاعتبار لا يلزم الزيادة اصلا ولزموها مع الاجنبى لاننا في ما يقتضيه التضايف فان قلت لا شك ان التضايف يقتضيه ان يتساوى المتضايفات في العدد وهما يلزم زيادة المعلولية في العدد بالضرورة فان في المعلول الاخير معلولية محضة ليست بازا على علة محضة قلت التساوى في العدد انما يجب في المتضايفات لا مع الاجنبى وهما انما تلزم الزيادة اذا اعتبرت على كل علة مع معلولية فبقيت المعلولية المحضة زائدة وما اذا اعتبرت على كل مع معلولية ما تحته التي هي مضايقة لما

مجموعه الاحكام  
في هذا المقصد الرابع والاربعون  
برهان التضايف

في هذا المقصد الرابع والاربعون  
برهان التضايف

هذا المقصد الرابع والاربعون  
برهان التضايف

لأنهم الزيادة فان معلولية الاخير بازائها علوية هذه العلة بازائها علوية علتها وهكذا الى لا يتناهي فلذا زايدها  
والانقصان كذا حققه القاضى الكوفى فامضى في شرح أسلم وهو تحقيق حسن وقال المحقق الذوائى في رسالة اثبات الجواب  
اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل في احد الجانبين فقط واما على تقدير التسلسل في الجانبين فقد يتوهم  
عدم جريانه لان العلوية والمعلولية غير متناهيتين فلا يظهر عدم كفاؤهما ودفع هذا التوهم اما اذا اخذنا سلسلة غير متناهية  
من معلول معين وقصاعدا في عللة الغير المتناهية فلا بد ان يكون عدد العلويات والمعلوليات الواقعة في هذه متكاملة فترد  
ان العلة تضاعف العلولات الواقعة فيها وهو ظاهر انتهى كلامه اقول فيبحث ظاهره انه لا يخلو اما ان يعتبر المضاعف  
مع معلولية كل معلول علوية او يعتبر علوية كل معلول فان كان الثاني فالتكافؤ موجود كما تحققت ولا يحتاج الى وجود  
علة محضه في جانب عدم التناهي وان كان الاول منع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان المعلول الاخير في صورة التسلسل  
من الجانبين علة ايضا لمعلولية مضاعفها اى علوية ايضا موجود في نفس الامر وانما التزم زيادة المعلولية بسبب عدم  
الخلاص الى تحت المعلول الاخير وقدر رور على البرهان بوجه آخر ايضا منها ما نقله القاضى الشيرازى في حواشى  
شرح المواقف من ان العلوية والمعلولية امران انتزعيان لا تقر لهما في الخارج اصلا واما في الذهن فلا يتصور لانهما  
فيه تفصيلا لعدم قدرته على ذلك والتصور الاجمالى لا امتياز فيه ولا تعدد فلا يتصور لانهما العلويات والمعلوليات  
حتى يجرى البرهان فيها وان جرى في موصوفاتها اى ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيشية العلوية والمعلولية لا يجرى  
البرهان لعدم التضايك وان اعتبرت تلك الحيشية يعود الكلام بان تنكس الذاتين بهذين الاعتبارين امران اعتباريا  
ليس في الخارج ولا في الذهن تفصيلا والوجود الاجمالى لا يكتفى والجواب عنه من حيين الاول ان اختيار الشق  
الاول من جريان البرهان في نفس العلوية والمعلولية ونقول بما وان كانا اعتباريين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون  
لهما تقر في الخارج اصلا كيف والانتزاعيات لما تقر خارجي بحسب المنشأ وان لم يكن لهما تقر خارجي ستقل كما صرح  
المحقق الهذلى في مواضع من حواشى شرح التجرى وغيره ومن انكره وكما صرحه ومن تبعه من ناخرى لوار الهذلى في زماننا  
لم نذكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكير كما حققنا ذلك في نور الهدى لمحة لوار الهذلى فطالعه ان شئت والثاني ان اختيار  
الشق الثالث وهو جريان البرهان في الذوات مع لحاظ الحيشيات ونقول لا يلزم من اعتبار الحيشيات معها كونها  
اعتبارية حتى يعود الكلام فانما انما تعتبر الحيشيات في الحوادث والمخلوقات والموجب للاعتبارية هو هذا الاذاك كما لا يخفى  
ومنها ان هذا البرهان كما يجرى في جانب الماضي يجرى في جانب المستقبل ايضا مع ان عدم تناهى السلسلة لا يتناول  
عند المتكلمين ايضا والجواب عنه ان من شروط جريان هذا البرهان بل جميع البرهان وجود الغير المتناهي بصفة اللاتناهي  
بالفصل في نفس الامر فلا يجرى واحد منها في الغير المتناهي اللاتقضى وعدم التناهي عند المتكلمين في جانب المستقبل انما هو  
بالمعنى الثانى فلا يجرى عندهم فيه ومنها ما اقول ان قاعدة تساوى المتضايقات وجودا وعددا منتقضة بالادلة  
والبنوة على راي اهل الشيع فان في ابي البشر هو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالم البوة محضه من غير بنوة وفي ما  
عداه من اولاده في بعضها بنوة مع البوة وفي بعضها بنوة من غير البوة لا يحصى على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه البوة  
لما ورد له من السما فينكح ويولد له وليست فيه بنوة فاذا اعتبرت الابوات والبنوات في بني آدم زادت الابوة بوجوه  
ليست بازائها بنوة فمقابل لعل السجدة بعد ذلك امر المقصد الخامس والاربعون في برهان ذكره

اعلم ان هذا البرهان  
هو الذي لا يخفى على  
المتأمل من كلامه

اعلم ان هذا البرهان  
هو الذي لا يخفى على  
المتأمل من كلامه

اعلم ان هذا البرهان  
هو الذي لا يخفى على  
المتأمل من كلامه

اعلم ان هذا البرهان  
هو الذي لا يخفى على  
المتأمل من كلامه



لأثبت الواجب وتناهي سلسلة الممكنات وأرى التسمية بمراد العلية وهو أنه لو تسلسلت العلل وحلوا لكانت غير  
 ان ينتهي الى علة مخفية فمنهاك جملة من نفس مجموعات الممكنات الموجودة العلول كل واحد منها لو احدها وتلك الجملة موجودة  
 ممكن أما ان يوجد فلا يخصص اجزا منها في الموجودات ومعلوم ان المركب لا يعدم الا بعد شئ من اجزائه وأما الامكان فلا يتقارن  
 الى جزئها الممكن وما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا وأثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول موجودا بالاستقلال أما  
 نفسها وهو ظاهر الاستحالة وأما جزئها وهو ايضا محال لا يستلزمه كون ذلك الجزر علة لنفسه وغيره اذ لا معنى للايجاد والجملة  
 الا بايجاد جميع اجزائه وأما امر خارج عنها ولا محالة يكون ذلك الخارج موجودا لبعض الاجزاء فينقطع السلسلة العلولات لان الموجود  
 الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشئ من اجزائه والجملة لا تنافي بين العلتين متقلبتين على  
 العلول الواحد فيلزم الخلف من جهين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد انقطعت وقد فرض ان كل جزء منها  
 معلول لجزء آخر ولم يبق هنا خلافا وقد اورد عليه بوجه منها ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المتناهي لا في غير المتناهي  
 وجوابه انه نزاع لفظي فان مرادنا بالمجموع هنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شئ وهذا اعتبار معقول في المتناهي  
 وغير المتناهي كليهما سواء سمي ذلك مجموعا او لم يسم ومنهما ان الاتحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة  
 لم يكن لها مجموع موجود في شئ من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلل الموثرة والعللة الموثرة يجب اجتماعها مع حلوله  
 كما تقر في مقرر ومنها ان الاتحاد على تقدير اجتماعها في الوجود وليعتبر تارة مع بيته اجتماعية ليصير بها شيئا واحدا واخر  
 بدون تلك الهيئة فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان الهيئة الوحدانية المحبوبة معها  
 امر اعتباري يمتنع وجودها في الخارج واستحالة وجود الجزر مستلزمت استحالة وجود الكل وان كان المراد هو الثاني فنقول علة  
 الجميع لنفسه على معنى انه يكفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى امر خارج عنه فان الثاني علة للاول الثالث علة للثاني وبهذا  
 فكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن المجموع لما خذ على هذا الوجه غير الآحاد لم يحتج الى علة خارجة ولا امتناع  
 في تعليل الشئ بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع ح عين الآحاد ولا شك ان هذا لا ينافي  
 ممكنات موجودة محتملة كما ان كل واحد منها موجود ممكن كما ان الموجود الممكن محتاج الى علة موجودة كافية كذلك الممكنات المتعددة  
 الموجودة محتاجة الى علة موجودة كافية حيث كان لكل واحد من آحاد السلسلة علة موجودة داخلية في السلسلة كانت الموجودة  
 لجميع الآحاد جميع تلك العلل فتح نقول جميع تلك العلل الموجودة الذي هو علة موجودة للمجموع اما ان يكون عين تلك السلسلة  
 او داخلية فيها او خارجة عنها والآول محال لان العلة الموجودة لشئ يجب ان تقدم بالوجود على العلول ولما يستحيل تقدم  
 المجموع على نفسه الثاني يبيى بالاطلاق فتعين الثالث اقول هذا عجيب فانه لما اعتبرت الآحاد بنفسها من غير  
 اعتبار الهيئة الوحدانية مطلقا لم يكن معلوليتها مغايرة لمعلوليتها كل واحد واحد فكيف يستفسر عن علة انه عينه او دخل في خارج  
 وبهذا هو غرض المورد وهو الى الآن باق وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له واعجب منه قول المحقق الذي اني المراد هو المتعدد  
 بلا ملاحظة الهيئة كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها الهيئة وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود في  
 جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة الهيئة فابن الكل من اجزائه حتى يقال انه موجود بوجود  
 جميع اجزائه ويستفسر عن علة لان الكل من اجزائه يتغيران ولو اعتبارا وهما لا تغاير اصلا وتنفير بالعدد لاصحة له فان من  
 يقول بان العدد عبارة عن محض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار الحيثية مطلقا بل عدم اعتبارها بدخولها كما صرح بالمحققون

٣

٤

٥

بما لا يوافق  
 فيكون في شرح  
 منتهى سلمه

اي سؤالا جلالا  
 ١٢ منه سلم

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وهذا ليس اول قارورة كسرت منه ههنا بل قد صرح به في شرح العقائد  
 العنصرية وحواشي شرح التجريد وغيره من تصانيفنا ايضا والحق في الجواب عن الماير ادان يقال اننا نختار الشق الاول  
 لكننا لا نعتبر البنية الموصلة في المعنوي حتى يكون المجموع اعتباريا بل في العنوان فقط ولا شك في وجود المجموع وامكانه  
 ههنا للمعنى ومنها ان العلة الموجودة للشيء لا يجب ان يكون موجودة لكل من اجزائه حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة  
 لنفسه لا ترى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعلتها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوده  
 على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالايضا على معنى ان لا يكون له شريك في التأثير في تلك السلسلة  
 واخذنا الجملة بنفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علتها خارجة عنها لاجزائها وهذا  
 بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه جاز ان يستقل باي جزء بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره  
 وبالكلمة فعلة الجميع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن البوثر لا يكون جزء منه وهذا هو المطلوب ومنها  
 ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شيء عين وحدته ووصة كل شيء عين وجوده ووجود المجموع ليس مغاير الوجود آحاده الا في  
 اعتبار العقل كما تقرر ذلك في مقوله فتح نقول لا سلم ان افتقار الجملة الى علة غير الاتحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجود  
 الاتحاد وتوكلهم انها ممكن مجر عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا كالعشرة لا يفتقر الى علة غير علل الاتحاد وما يقال  
 من ان وجودات الاتحاد غير وجود كل منها غير صحيح اذ كون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الامر  
 والقول بان المتعدد قد يوجد مجملا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يوجد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما متما  
 لوجود الآخر لا يوجب شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع السماء والارض سواء اخذها العقل مجملا او مفصلا لا  
 يعطى له حكم مغاير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملاحظة والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد  
 انما هو بحسب لحاظ العقل هو وان كان من مظاهر الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجودات  
 الاتحاد فلما يجب ان يكون لكل علة مغايرة سوى علل الاجزاء فانهم فانه دقيق وبالتالي حقيق ومنها انه يجوز ان يكون  
 الشيء علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول انما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات تقدم ما  
 نفسها بمرتين لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون مقدما عليها وهي مقدّمة على المعلول لذل  
 هو عبارة عن عين مجموعها و**الجواب** عنه على ما في شرح حكمة العين غير بان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل مستقلا  
 بالتأثير بمعنى انه لا يستند المعلول الا اليه توسط او بغير توسط والفاعل يستقل ههنا للمعنى في المجموع الذي عبارة عن  
 جميع الاجزاء يجب ان يكون فاعلا في كل واحد والالم يكن فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة ههنا لبعض الاجزاء الى غير  
 واورد عليه **اولا** بانه لو لزم ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزاء للزم في مركب اجزائه مرتبة زمانا  
 كالسرير مثلا انما تختلف المعلول عن علة او تقدم عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود الجزء الاول  
 من اجزائه او لم يكن فعلة الاول يلزم تخلف الجزء الثاني عن علة المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علة المستقلة  
 وثانها اننا لو فرضنا ثلاثة اشياء كل منها معلول لعلته اخرى مستقلة يكون مجموع العلل الثلاثة علة مستقلة لمجموع المعلولات  
 الثلاثة مع انه ليس علة لشيء منها ضرورة ههنا وكل منها الى واحدة منها فقط و**اجيب** عنها بان التخلف عن العلة مستقلة  
 بهذا المعنى غير متنع اذ لم يعتبر فيه اجتماع جميع الابدان كما اعتبر ذلك في العلة التامة والمتنع انما هو التخلف عن العلة التامة

ف

ف

ف

والقدر الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجذر خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فاعلا له او لم يكن وهذا القدر كيفيتنا  
 في غرضنا وهو ابطال كون الجذر علته مستقلة للمجموع كما لا يخفى والحق في الجواب عن اصل الابدان اننا نختار ان المراد هو  
 الحلة الثامنة ولا يجوز ان تكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لكان في وجوده فاعلا للشيء الى غير فاعله باب اثبات الجواب  
 من جهة الامكان هذا وقد بقي بعد في المقام تفصيل فانه مقام وسيع طولوا الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع  
 عليه فليرجع الى حواشي شرح حكمة العين والرسالة الجملانية وغيره المقصد السادس والاربعون في بيان  
 ارمي تسميته ببيان القطاع السلسلة وتقريره على ما في المواضع وغيره انا قد اثبتنا وجوده فواجب تعالى ان  
 لا يحتاج الى ابطال التسلسل وبعد ذلك نقول لو ذهب التسلسل في العلل الى غير النهاية لكان وجوده الواجب وعده  
 سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان تنقطع السلسلة اليه المقصد السابع والاربعون في بيان الترتيب و  
 تقريره على ما في القيسات وغيره ان كل سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض امتفاء  
 واحد من آحادها استوجب ذلك امتفاء ما بعد ذلك فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوجبتا المعلولية على الترتيب  
 يجب ان يكون فيها علة هي اولي العلل لولاها انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها والامكان المعلولية قد استوجبت آحاد  
 السلسلة بالاسر واصل ان استغرق المعلولية على سبيل الترتيب جملة آحاد السلسلة بالتام مع وضع ان لا يكون هناك  
 علة واحدة للجميع لولاها انتفت السلسلة باسرها كلاما بالتناختين المقصد الثامن والاربعون في بيان كثر  
 العلامة الشهيرة في كتابه صارع الحكماء لابطال عدم تنامي افراد الانواع المولدة على سبيل التقابض و ارمي تسميته  
 ببيان البذر والشجر وتقريره على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجات غير متناهية في الملائكة  
 بان يكون قبل كل شجر شجر وقبل كل دجاجة دجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر موافقه وقيل كل دجاجة بيضة مولدة لما قبل  
 كل شجر بذر يكون قبل كل بذر شجر لانه فرض عدم تنامي المولدة من الطرفين وكذلك في كل دجاجة وبيضة بل في سائر المولدة  
 فنقول اذا اخذت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل لان  
 يكون معرفة لعدد معين في نفس الامر ولو كان ذلك العدد غير متناه في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة  
 الى الفعل لا بد ان يكون معينان معينين شئ على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء التي  
 فانها لا مجموع لها لعدم وجودها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازاو كل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليوم  
 بازاو بذر والشجر السابق عليه بازاو ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازاو الشجر اليوم لا بد له من الشجر السابق لما مر  
 فكل بذر موقوف على الشجر والعكس اذا كان قبل كل بذر شجر وبالعكس فالتوقف من الطرفين لازم وذلك باطل لا فناء  
 الى الدور وقال الحق الطوسي في مصارع المصارع راد عليه يا علامتا العلماء ليس يدور الا في اللفظ لان الشئ  
 اذا توقف على ما يحتاج في وجوده الى ذلك الشئ لا يكون دورا بل بامتسلا ان يثبت الدور بالتسلسل عند المصارع  
 وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليوم الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشذ عنه واحد  
 موصوفة بعد معين ولو كان في ذلك غير متناه ولا معاكما ويكون كل واحد منها مولدا بالفتح فيكون بازاو آحاد هذه الجملة آحاد  
 جملة البذر المولدة لما هو حكم التضاييف بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكر  
 وكما فرضت في جملة الاشجار شجر هو مولد بالفتح صرف يكون في جملة البذر بذر هو مولد بالكر صرف ليحصل التكافؤ بينهما ولا

في بيان ابطال التسلسل  
 المقصد السادس والاربعون  
 في بيان ابطال التسلسل

في بيان ابطال التسلسل  
 المقصد السادس والاربعون  
 في بيان ابطال التسلسل

في بيان ابطال التسلسل  
 المقصد السادس والاربعون  
 في بيان ابطال التسلسل

الكان كل من رولد و مولد فمن حيث التوليد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة ومن حيث التولد لا يكون مساويا لها  
سوى الشجر اليومي لانه مولد بالفتح صرف فجملة واحدة من البذر وتكون تامة مساوية لجملة الاشجار بما فيها وتارة لبعضها ثم  
ذلك البذر المعين الذي هو مولد بالكسر صرف يكون سابقا على الاشجار تمامها وان كان بلا تناه لما فرض مولد ويكون  
ايضا حلة لما بعده من جملة الاشجار الغير المتناهية والبذر الغير المتناهية فقد توفت جملة الاشجار تمامها بحيث لا يشهد شيئا  
على ذلك البذر المفروض فان قلت اذا ثبت بذرين فوق الكل بالبيان المذكور وهو بعينه مقدمات برهان التصديق  
ثبت التناهي فلا حاجة الى البيان الزايد قلت سبب لكن ليعين الطريق ليس بين داب للمناظرة ثم جملة البذر والغير المتناهية  
من البذر الذي يولد منه الشجر اليومي كل واحد منهما مولد بالفتح فيجب ان يكون بازاها آحاد الاشجار الغير المتناهية بحسب آحاد البذر فيكون  
الاشجار مولدة لما فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحد من هو مولد بالكسر صرف فمفصل الكافو المطلوب فيكون جملة البذر وبحيث لا يشهد  
عنه شيء موقوف على ذلك البذر المفروض فخل فيه هذا الشجر المولد بالكسر قد كان لا يخبر موقوف على ذلك البذر فخل فيه الشجر المفروض ولا يصح التبع  
المفروض الى الشجر المفروض والعكس لعل هذا هو مراد الشرح الثاني انتهى كلامه لخصا **المقصد التاسع والاربعون** في برهان  
ذكره بعض المحققين و ارى التسمية برهان التوقف من الطرفين وهو انه لو لم يكن في الوجود وجوب بل إمكانات غير  
متناهية لتوقف كل وجود على ايجاد ما وتوقف كل ايجاد على وجود ما فاجابه موقوف على وجوده وبالعكس هو وجوب الدور  
**قال** كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام محل على ما يناسب تقرير الطوسي في مصارع المصارع والمناظرة انما  
التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد العشرون** في برهان البطلان بالتسلسل  
في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات وتقريره انه لو لم يكن شيء من التصورات والتصدقات  
بديهي بل كان حصول كل مما فوقه لا الى نهاية الزمان يكون الادراك اليومي كادراك العقل مثلا فحقا الى التسام سببا للغير  
المتناهية في النفس قبل اليوم واللازم باطل لكون زمان وجود النفس متناهي بنا على حدوث النفوس كما هو المحقق على الاشياء  
فالملزوم مثله وقد يعلم الدليل بحيث يجري على تقدير قدم النفس ايضا فيقال لكن زمان ادراك النفس للاشياء الغائبة عنها  
متناه اما على تقدير حدوثها فظاهر ولما على تقدير قدمها فلعرض مرتبة العقل البيولاني وهي في هذه المرتبة خالية عن جميع  
الادراكات الحسولية و ارى التسمية برهان الحدوث و سر و عليه من عاجز انه لم لا يجوز ان تكون هذه المرتبة من مقتضا  
حدوث النفس لا توجد على تقدير قدمها سلمنا ذلك فكلنا نقول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عرض هذه المرتبة مدركة  
بالادراكات الحسولية وتكون هي سببا لما يحصل لما بعده و قد يراد على وجوده مرتبة العقل البيولاني على كل تقدير بتناهي  
الحال كما فصلته في حل المعلق في بحث الجمول المطلق فلا نفيه ههنا خوفا عن الاطالة **المقصد الحادي والعشرون**  
في ما ذكره السيد الهروي في حاشي شرح التمهيد الجلالى لا بطلان التسلسل في النظريات من انه لو كان حصول التصورات  
والتصدقات بطريق التسلسل لزم تحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللازم باطل بداهة فالملزوم مثله وجه المناظرة  
ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدا متعلقا بالمعروف بالكسر بالذات وبالمعروف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول  
كل مما فوقه كان كل منها بالعرض و ارى التسمية برهان الحصول العرضي و اورد عليه ان هذا الدليل لا يستقيم على  
منه هبة من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعروف بالكسر بالذات وبالمعروف بالفتح بالعرض وهو مذموب بحيث  
لم يعلم الى الآن دليل قوي عليه بالجموع على ان فيها حصولا لا يحصل بالمعروف بالكسر ولا ثم يتوسل به يحصل بالمعروف بالفتح فليس

المتناهي في الاشياء هو الذي لا يتناهى في الوجود

المتناهي في الاشياء هو الذي لا يتناهى في الوجود

المتناهي في الاشياء هو الذي لا يتناهى في الوجود

المتناهي في الاشياء هو الذي لا يتناهى في الوجود



الشيء الذي لا يكون في برهان التناسب

بين

جزء من الجسم والجزء الآخر

أي من الأجزاء

منه

تحت

كل منها على هذا المذهب بالذات من غير واسطة في العروض ولا فيه لازم عليه فان قلت المعروف عين المعروف  
ومساوي له لا سيما اذا كان جميع اجزائه حداتا ماله فان كان هناك حصولا يلزم ان يكون الشيء واحدا حصوا لان  
قلت العينية الذاتية لا تنافي في المغايرة الاعتبارية فبينهما تغاير بالاجمال والتفصيل فلا يصير لو كان له حصولا فانهم  
المقصد الثاني والمحمسون في برهان ذكره لا يبالون بالتنافي اجزاء الاجسام على ما هو مذهب النظام سموه  
برهان التناسب وتقريره انه لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل نأخذ منها جملة متناهية وتركيب منه  
جسما ثم نقول من المعلوم ان نسبة حجم هذا الجسم الى اجسام سائر الاجسام كنسبة اجزائه الى اجزائها اذا زيدا الحجم فتفاضله  
انما هو بحسب ازدياد الاجزاء وانتفتصها فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الاجزاء ولما كانت الاجسام والاكباد  
متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي  
وهو متشعب واورده عليه بوجه منها انه لا حاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزاء متناهية بل يكفي ان يقال  
ان كان للثمة متناهية حجم فوق حجم الواحد كان الحجم يزداد بازدياد الاجزاء فيكون الذي اجزائه متناهية نسبة حجمه الى  
حجم الجسم الغير المتناهي الاجزاء كنسبة المتناهي الى غير المتناهي ليس كذلك واجاب عنه المحقق الطوسي في شرح  
الاشارات بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذ قلنا اي هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير  
ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسوب وانما اليه مثال يصير مثلا للنسوب اليه فالنقطة لا يمكن ان ينسب  
الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسما ما لم يكن جسما فلذلك حصل الجسم اولاهم نسبة حده  
العلامة الرازي في المحاكمات بان الجسم لو كان متساويا من اجزاء وكان الحجم يزداد بحسب ازدياد اجزائه  
فكل عدد يفرض من تلك الاجزاء بل واحد منها يكون له نسبة الى الكل بالثلث او الربع او غير ذلك بالضرورة  
فلا احتياج الى تحصيل الجسم ثلثا ولعل الفائدة اتمام المحجة به ومنها انه يجوز ان يكون النسبة بين الجسمين من النسب الصيغ  
التي توجد في المقادير دون الاعداد فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عددية قطعا وجوابه ان كلامنا بعد التزم  
تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تنجز وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر بوجوبها عارضا مشترك هو الجزء  
الوجه فيكون النسبة بينهما ايضا عددية ولذا ذكره هنا كناية لطيفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد منظر  
اصحاب الجزء واصحاب النظام لوما فالزم اصحاب الجزء لاصحاب النظام بانه يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا  
يقطع جسم مسافة محدودة الا في زمان غير متناهية لانه لا بد من الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر فاذا كانت  
الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناهية فارتكبوا القول بالظفرة والزمواهم ايضا بان كون الجسم متشعبا على  
الاتناهي من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناهية فالتمسوا داخل الاجزاء ثم ان اصحاب النظام لزم اصحاب  
تناهي الاجزاء بتجزئة الجزء القريب من قطب الرحى عند حركة البعيد جزءا واحدا لكون القريب الباطن من البعيد فالتزموا  
ان البطيء يسكن في بعض ازمته حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفلك اجزاء الرحى عند حركتها كما ستر التشنيع  
بين الطائفتين بالظفرة والتفليك وذكر في الشفاية الحكاية بوجه آخر وهو انه لما حاول الفرقيان المسطرة  
قال الفرقي الاول اي اصحاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والتالي الى  
بيان الملازمة ان الاجزاء لو كانت غير متناهية لكانت الجسم اقسام وانصاف في اقسام الى غير النهاية والحركة انما تبلغ



احمد بن محمد بن  
زاهد بن محمد بن  
محمد بن محمد بن

انتفى وفيه ما فيه فان الحكم انما يدعى امتناعا بالغير فالامكان الذاتي لا ينفيه وقال الفاضل الشيرازي في المحشيه  
اقول لنا ان تستند للمنع المذكور في المتن بثلاثة اسانيد اخرى احدها انه وان كان كليا لا يمنع نفس بقصوره من قول  
شركه بين كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الفرضيه وثانيهما يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه  
في افراد كثيره مطلقا وثالثهما انه يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهيه مطلقا لكن الاول مستدفع  
بالتحصيل الذي ذكره السيد في حواشيه حيث قال اي محتمه والالم يتم المقصود ويبقى الاخران ولم توجه في المتن والشرح  
اليهما لعدم مطالبتهما الواقع ليصير كلاما جديا انتهى بهذا ولما اخبر الكلام الى هذا المقام ختمته بنظم الاقتصام حامدا للغيره  
العلامه ومصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس الرابع والعشرين من الربيع الآخر من شهر صفر سنة  
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه وآله صلوة رب المشرقيين حين اقامتي بالوطن حفظه الله  
عن شرو الزمن والمروج من الناظرين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا الى بالخير في الدنيا  
والعقبه والخلافة عن كل خبير في الآخرة والاولى على يدان يربني بدعائهم استجاب له خير من اجاب

## ختم الطبع

نحمدك يا من قصرت عن اظهار صفاته لسان الحامدين وهو عجزت عن وراك سمات آياته عتقوا العارفين بدعته في الاخير  
رسوله فاقم البنين وسيد المرسلين صلى الله عليه وعلى اهل بيته وصحابه شدة وقواعد الاحكام وسوسوا اصول الدين  
ولبعد فمذا هو الكلام المتين يدل هو دستور الحق ومسطح الصديقين في تنقيح البراهين الذي لم نظفر شلها احد  
من الفضلاء السابقين لانها كانت متشعبة في زبر المتقدمين ولم تطلع عليها احاد من العالمين فالتقطها خير الله  
باله والساكنين براس التحقيق فخر المذققين اعظم العلماء والمجاهدين بفضل الفضلاء المتبحرين جامع بحري العقول  
والمنقول حاوي الفروع والاصول هو لاي الجبر العلام اوستاذي السميع القمقام المتوقد اليقيني الحاج  
الحافظ مولانا محمد عبد المحي ادام الله نوره العالي ما نورت الايام وظلمت الليالي ابا بن العالم الجليل الفاضل  
النبيل المولوي محمد عبد الحليم اجله الله في جنات النعيم ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة  
ونهاية الرشاقة فاعتنى بطباعتها الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور

محمد مصطفى خان اسكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف

والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله

مادام دور القبرين نمقه احوج المربوبين الى

ربك العلي ذي القلبي السيد محمد مرتضى

غفر الله له يوم الجزاء

٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

محمد بن محمد بن  
محمد بن محمد بن  
محمد بن محمد بن

وَمِنْ بَيْنِكُمْ كُلٌّ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ كَسْبُهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْمَرْءُ النَّاسِ شَرْحُ جَدِّهِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ



الْمَرْءُ النَّاسِ شَرْحُ جَدِّهِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ

الْمَرْءُ النَّاسِ شَرْحُ جَدِّهِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ



من ثم اعلم ان كل من  
يبدو عليه لان كونه في شرف  
منه عليه في الابرار كما قيل عليه  
والعناية فانه من شرفه عليه في العلية  
من العرفان لا يصحح اليه في العلية  
الكله من العرفان لا يصحح اليه في العلية  
الصلوة فانه في العرفان لا يصحح اليه في العلية  
من ثم اعلم ان كل من  
يبدو عليه لان كونه في شرف  
منه عليه في الابرار كما قيل عليه  
والعناية فانه من شرفه عليه في العلية  
من العرفان لا يصحح اليه في العلية  
الكله من العرفان لا يصحح اليه في العلية  
الصلوة فانه في العرفان لا يصحح اليه في العلية

الحق

من العلم

الاول

في

العلم

الاول

في

العلم

الاول

في

العلم

في تعظيم الادنى على الاعلى ثم ان اول ما يتعلم ان يتعلم في العلم الادنى المرسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعات وبذلك يتسلسل سماع الطبيعي ثم يحسن ان يتعلم في الاجسام والصور والحوادث الاولى في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تقيد والشيء نفسه وبذلك كتاب السمار والعالم ثم في احوال الكون والفساد وحوادثها وما في ذلك من كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالها الصادرة عن حركاتها من تأثيرات الاجرام السماوية وفي الامور المتولدة منها وبذلك كتاب الفعل والانفعال ثم في احوال طبقات الكائنات فيبتدئ من النمل والافس كبا من الالف العلوية والمعدنيات فانها الى العنصر اقرب وبذلك كتاب الالف العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وبذلك كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وبذلك كتاب النبات والحيوان ثم في هذه الكتب ثمانية واذا كان الالف من احوال النبات والحيوان باهي من تلقا النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوروث فيه ما كان منها يعلم النبات والحيوان وما يخص بالحيوان بل وما يخص به الانسان وكان المؤيد في كتابي النبات والحيوان من احوالها الهية مع كثرة تزيينها وشبه الكلام في الصناعات النازلة بالجزئية وكان في الغالب بنا على الاستقراء الذي ليس به كمال وفوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الالمنة والتغير بحسب الازمنة اليكباراينا حذفا احد ربهذا المختصا قسرا فيه على استة الاولى من احوال الطبيعي وعقدنا لكل منها فقلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالان المقالات الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعات وتعديد المبادئ والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا الصور كانت او اعرضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفر من فيه امتدادا ثم آخر مقاطع له على قوائم وثلاث مقاطع لها لك وكونه بهذه الصفة هو صورة التي بها صار جساما وليست جسمية منوطة بالاستمدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجملة المذكورة وما ينفق من تلك الجملة يسمى طبيعيا نسبيا الى الطبيعة وتغيرها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصد منها واذ يستفيض في العلم

بأنه لا بد من العلم بالادنى في العلم الادنى المرسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعات وبذلك يتسلسل سماع الطبيعي ثم يحسن ان يتعلم في الاجسام والصور والحوادث الاولى في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي لا تقيد والشيء نفسه وبذلك كتاب السمار والعالم ثم في احوال الكون والفساد وحوادثها وما في ذلك من كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالها الصادرة عن حركاتها من تأثيرات الاجرام السماوية وفي الامور المتولدة منها وبذلك كتاب الفعل والانفعال ثم في احوال طبقات الكائنات فيبتدئ من النمل والافس كبا من الالف العلوية والمعدنيات فانها الى العنصر اقرب وبذلك كتاب الالف العلوية والمعادن ثم ينظر في حال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وبذلك كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوانات وبذلك كتاب النبات والحيوان ثم في هذه الكتب ثمانية واذا كان الالف من احوال النبات والحيوان باهي من تلقا النفس وهي قد استوفيت في كتاب النفس واوروث فيه ما كان منها يعلم النبات والحيوان وما يخص بالحيوان بل وما يخص به الانسان وكان المؤيد في كتابي النبات والحيوان من احوالها الهية مع كثرة تزيينها وشبه الكلام في الصناعات النازلة بالجزئية وكان في الغالب بنا على الاستقراء الذي ليس به كمال وفوق ولم يكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الالمنة والتغير بحسب الازمنة اليكباراينا حذفا احد ربهذا المختصا قسرا فيه على استة الاولى من احوال الطبيعي وعقدنا لكل منها فقلت الفن الاول في سماع الطبيعي وفيه مقالان المقالات الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول الفصل الاول في الطريق الموصل الى العلم بالطبيعات وتعديد المبادئ والاسباب لها اعلم ان العلم الطبيعي علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير ويبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او لنوع منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذا الصور كانت او اعرضا او مشتقة منها والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفر من فيه امتدادا ثم آخر مقاطع له على قوائم وثلاث مقاطع لها لك وكونه بهذه الصفة هو صورة التي بها صار جساما وليست جسمية منوطة بالاستمدادات الموجودة او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجملة المذكورة وما ينفق من تلك الجملة يسمى طبيعيا نسبيا الى الطبيعة وتغيرها اذ بعضها موضوعات لها وبعضها آثار تصد منها واذ يستفيض في العلم

العلم

الاول

في

العلم

الاول

في

العلم

الاول

في

العلم

الاول

في

**قوله** لا على ان الامور الطبيعية لها مبادىء اسباب قد بينت ان العلم كل له مبدأ وسبب لما يمتنع من جهة  
العلم بمبدأه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان يعرف مبادئها واسبابها وانما يتبين فليس علمنا  
يعين في العلم الا على ما اناه ميتا فتخرج منها واذا كانت ميلا واسباب مشتركة يعرف بها الامور لولاعة  
من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة منها فيبقى ان مبتدا في التعليم المشتركة فان العادة  
كما جنسيات اعرفت عن العقل من الخاصية كالنوعيات والكلان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية  
التى نحوها الطبيعية هي النوعيات دون الجنسيات واللاحم النظام بوجودها والشخصيات ايضا  
مقصودة الان في الطبائع الجنسية الخاصة والا انتقض النظام بقساها واما العقل فلما يدركها بنفسه  
اذا اشتركت قوة نفسانية روحها شخصيات اعرف اذ منها نيزع الكمليات ومع ذلك فالجسم التحصيلي  
يتبدلان مع تصور شخص هو اكثر مناسبة للتعنى العام حتى بلغ تصور الشخص المصروف فان ادراكنا شبح  
زيد من حيث هو هذا الجسم هبت منه من حيث هو هذا الحيوان لو نه الانسان او زيد فلانه كرمبادىء  
الموضوع الاعلى فاجسم غير لخاصة معنى زائد عليه لمبادىء اربعة اثنان منها داخلان فيه ليسولى الصورة  
وهما احق باسم المبادىء وتخران خارجان الفاعل والغاية وهما اخرى باسم الاسباب وله من جهة  
ما هو متغير واستثناه وكان زيادة مبدأ استيعاب الاولين وهو لعدم احوال قدره فنحن كنا سائلين بان  
ان من العلوم الهوى وكما علومهم رتبة فالعلم الذى نحن بصددته اعني الطبيعي علم حربي موضوع للجسم  
المحسوس من جهة ما هو واقع في التغيير وانه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وستعرف الطبيعة بوجوب  
فريقين الواحد والعوارض الذاتية للجسم تلكا بالجملة ونوع منها هو للماهي ذاتي الاول نوع منه فالاول  
سنقولنا كل جسم ظاهري طبيعي والثاني سخوان الهواء عارط وبالثالث سخوان الحركة تكون في مقولات  
اربعة والرابع سخوان الحركة الطبيعية كل كما ازادوت قرا الى الحية الطبيعية ازادوت سرقة ثم اللواتي  
الذاتية قد تكون صوا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ ميل فبدا الميل صورة والصورة وان كان جبر  
مقبولا للجسم في الصورة لكن الصورة المنوثة تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات  
تكون حقيقة لموادها التى هي في انفسها اجسام وقد تكون باخر اجناس كما في قولنا كل جسم فلم  
شكل طبيعي وقد يكون مشتقة اما من الصور كما في قولنا الجسم السطح والجسمات سطح بل يكون  
لكليا آمن الاعراض كقولنا كل فلان تحرك بالاستدارة والجسم هو الجوز الذي يمكن ان يفرض



في استداوات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على رؤيا قاعية فافترض في اول الاسمي بالاطول وما يفرض فيه  
ثانيا متقاطعة على قوائم اسمي بالعرض وما يفرض ثانيا متقاطعة على الكسبي بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو  
الجوهر الطويل العرض العميق والاعني بالعرض بهتسا الغرض والحالات حتى ينقص الرسم بالمفارقات  
بل التقدير والتعيين لبعض ما يفرضه الجوهر والتمثيل على تقديره وتعيينه في شئ شئ تقاطعة ذلك الشئ  
واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطه بالاستداوات الثلثة الوجودية بالفعل والمفروض  
لك حتى لو لم يكن هناك استداوات على موجود او مفروض لكن يمكن فرض الاستداوات الثلثة في ذلك الجسمية  
وايضه الخاتمة الاستداوات موجودة او مفروضة بالفعل فتعريف الوجود والافرض لم يتغير الجسمية وانما  
لم تغير لكن ان يكون فيه الاستداوات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالجمود  
الجمادات لكن الجسم والتمثيل محال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغيير والتغيرية من جهة  
الصورة والاعراض اسمي طبيعيان نسبة الى الطبيعة وسبق فيها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوع  
للاطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصد منها كالواق والحوادث كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان  
انفس الصورة المقومة او كانهما جز منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اعلم في ذلك  
ان الطبيعة انما نفس الصورة او كانهما جز منها كما مر انما وسيا في توضيح فلا يكون الصور موضوعات لها  
ولا آتافا علم ان الصورة الانسانية التي في نبي ليست اثر للطبيعة الشخصية التي تزيد كالجبر من صورة  
بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا علمه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها سبب  
واسباب وقد تبين في كتاب لبران ان العلم بكل ماله مبني وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من  
جهة العلم بسببه وسببه فلا بد من معرفة الامور الطبيعية من حيث علمه ودوا التي هي مبادي تصورية لهذا العلم  
ومن حيث احكامها التي هي مسائل ليس معرفة مباديها واسبابها وانما انشده المبادي والاسباب علم  
هنا وتبين في العلم الاعلى يكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكما يجب ان يعلم من احوالها  
عنا في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية وانما ما يتبينها يتحقق وتوضح منها ويكون من المبادي التصديقية  
ثم اذا كانت هناك مبادي واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباديها  
مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يثبت في التعليم المبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها  
الامور العامة فان العادة كالجسديات اعرف من الخاصة كالتوحيات فذلك اجبة التوحيات والخصيات

في استداوات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على رؤيا قاعية فافترض في اول الاسمي بالاطول وما يفرض فيه  
ثانيا متقاطعة على قوائم اسمي بالعرض وما يفرض ثانيا متقاطعة على الكسبي بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو  
الجوهر الطويل العرض العميق والاعني بالعرض بهتسا الغرض والحالات حتى ينقص الرسم بالمفارقات  
بل التقدير والتعيين لبعض ما يفرضه الجوهر والتمثيل على تقديره وتعيينه في شئ شئ تقاطعة ذلك الشئ  
واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطه بالاستداوات الثلثة الوجودية بالفعل والمفروض  
لك حتى لو لم يكن هناك استداوات على موجود او مفروض لكن يمكن فرض الاستداوات الثلثة في ذلك الجسمية  
وايضه الخاتمة الاستداوات موجودة او مفروضة بالفعل فتعريف الوجود والافرض لم يتغير الجسمية وانما  
لم تغير لكن ان يكون فيه الاستداوات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالجمود  
الجمادات لكن الجسم والتمثيل محال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغيير والتغيرية من جهة  
الصورة والاعراض اسمي طبيعيان نسبة الى الطبيعة وسبق فيها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوع  
للاطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصد منها كالواق والحوادث كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان  
انفس الصورة المقومة او كانهما جز منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اعلم في ذلك  
ان الطبيعة انما نفس الصورة او كانهما جز منها كما مر انما وسيا في توضيح فلا يكون الصور موضوعات لها  
ولا آتافا علم ان الصورة الانسانية التي في نبي ليست اثر للطبيعة الشخصية التي تزيد كالجبر من صورة  
بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا علمه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها سبب  
واسباب وقد تبين في كتاب لبران ان العلم بكل ماله مبني وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من  
جهة العلم بسببه وسببه فلا بد من معرفة الامور الطبيعية من حيث علمه ودوا التي هي مبادي تصورية لهذا العلم  
ومن حيث احكامها التي هي مسائل ليس معرفة مباديها واسبابها وانما انشده المبادي والاسباب علم  
هنا وتبين في العلم الاعلى يكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكما يجب ان يعلم من احوالها  
عنا في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية وانما ما يتبينها يتحقق وتوضح منها ويكون من المبادي التصديقية  
ثم اذا كانت هناك مبادي واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباديها  
مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يثبت في التعليم المبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها  
الامور العامة فان العادة كالجسديات اعرف من الخاصة كالتوحيات فذلك اجبة التوحيات والخصيات

في استداوات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على رؤيا قاعية فافترض في اول الاسمي بالاطول وما يفرض فيه  
ثانيا متقاطعة على قوائم اسمي بالعرض وما يفرض ثانيا متقاطعة على الكسبي بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو  
الجوهر الطويل العرض العميق والاعني بالعرض بهتسا الغرض والحالات حتى ينقص الرسم بالمفارقات  
بل التقدير والتعيين لبعض ما يفرضه الجوهر والتمثيل على تقديره وتعيينه في شئ شئ تقاطعة ذلك الشئ  
واورد لفظ الامكان تنبيها على ان الجسمية ليست منوطه بالاستداوات الثلثة الوجودية بالفعل والمفروض  
لك حتى لو لم يكن هناك استداوات على موجود او مفروض لكن يمكن فرض الاستداوات الثلثة في ذلك الجسمية  
وايضه الخاتمة الاستداوات موجودة او مفروضة بالفعل فتعريف الوجود والافرض لم يتغير الجسمية وانما  
لم تغير لكن ان يكون فيه الاستداوات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر في بعض الاجسام كالجمود  
الجمادات لكن الجسم والتمثيل محال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه في التغيير والتغيرية من جهة  
الصورة والاعراض اسمي طبيعيان نسبة الى الطبيعة وسبق فيها وانما نسبت اليها لان هذه الامور بعضها موضوع  
للاطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصد منها كالواق والحوادث كون الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان  
انفس الصورة المقومة او كانهما جز منها يعرف مما ذكرته في كون الصور من لواحق الاجسام وان اعلم في ذلك  
ان الطبيعة انما نفس الصورة او كانهما جز منها كما مر انما وسيا في توضيح فلا يكون الصور موضوعات لها  
ولا آتافا علم ان الصورة الانسانية التي في نبي ليست اثر للطبيعة الشخصية التي تزيد كالجبر من صورة  
بل هي اثر للطبيعة التي في الام مثلا وقس على هذا علمه سيتضح في العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها سبب  
واسباب وقد تبين في كتاب لبران ان العلم بكل ماله مبني وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا من  
جهة العلم بسببه وسببه فلا بد من معرفة الامور الطبيعية من حيث علمه ودوا التي هي مبادي تصورية لهذا العلم  
ومن حيث احكامها التي هي مسائل ليس معرفة مباديها واسبابها وانما انشده المبادي والاسباب علم  
هنا وتبين في العلم الاعلى يكون من المبادي التصديقية لهذا العلم وكما يجب ان يعلم من احوالها  
عنا في العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور الطبيعية وانما ما يتبينها يتحقق وتوضح منها ويكون من المبادي التصديقية  
ثم اذا كانت هناك مبادي واسباب مشتركة بين الطبيعيات يعرف بها الامور العامة منها ومباديها  
مختصة يعرف بها الامور الخاصة منها فينبغي ان يثبت في التعليم المبادي والاسباب المشتركة التي يعرف بها  
الامور العامة فان العادة كالجسديات اعرف من الخاصة كالتوحيات فذلك اجبة التوحيات والخصيات







ان يزاد عليه ايضاً فيتم انما في الاشتقاق المبدأ للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسمها واما الطبيعة فلا انما  
مشترك فيها الصور الطروف التي تتحد منها بل وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتاب المنقول في الحقائق  
الانسان من سلاطين من ومن جهة ابتدا تركيب كرسب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء  
تحليله اليها اسقطنا اذا اسقطنا بسطاً اخر المركب وبما يخص اليبولي بما يقبل صورة جوهرية ومن اليبولي  
بهذا المعنى الاصل اليبولي الاولي القابل للصورة الجمعية والنوعية التي ليس لها اقبالها للصورة المركبات  
فبالواسطة فانها بعد ان تصور بصور البساط استعد لقبول صور المركبات وبما اليبولي اعني الاولي هي  
المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام لم يسلطه بخصوصها الا الصور والالكسات فمادة معدة  
ومن الاصول لموضوعه المبين علمياً في الفلسفة الاولي ان اليبولي الاولي لا تقوم بدون جمعية ولا بدون  
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تكون ولا تفسد ولكن منهاك هيئيات غير الاولي وهي تكون  
وتفسد هي اجسام في انفسها كاختصاص السرى وكما يخص اليبولي القابل للصورة الجوهرية فيخص الموضوع بما يحل  
هيئة عرضية فاذا اقيس الى مقبول اصله يمكن ان يكون شي اليبولي موضوعاً عاماً لكن يجوز ان يكون قابلاً  
واحد اليبولي وموضوعاً عاماً بالقياس الى مقبولين كالتعريف بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات  
عرضية تحلها هي والمادة ربما تعجز عن تطلق على ما يقبل اية يكون متعلقاً به ان لم يكن حالاً في كماله في نفس طاقته  
ومن ههنا يتقيد الفلسفة الاولي كل شئ شئ بمادة معدة ونفس الانسان شئ شئ على اولى شئ شئ في المادة التي  
مستوفية بها ما هي البدن والمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة بالعلة  
البدنية فان المادة جز من قوام المركب يكون بها بالقوة والمقبول بفعل فاما علقتان داخلتان في قوام  
والاولي تصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يتقدم اليقيني التقوم  
ولا يظهر لهما وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه نفس المادة الاولي ان قومتا الانسان  
فان الانسان يكون بالمادة الاولي بالقوة والنفس بالفعل والمادة الاولي متقومة بالنفس بل بصورة  
العنصرية الحادثة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولي بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان  
البدن شطآن في حدتها لكن المادة الاولي مادة بعيدة للانسان واما القوية هي البدن مثل على الا  
والقوى ولتقوم بالنفس فاما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقاً  
بالمادة لكنه يلزمه اذ وجد ان يقوم ما به بمفارقة كما في النفس البدن القويين للانسان وبما اطلقا

ان يزاد عليه ايضاً فيتم انما في الاشتقاق المبدأ للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسمها واما الطبيعة فلا انما  
مشترك فيها الصور الطروف التي تتحد منها بل وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتاب المنقول في الحقائق  
الانسان من سلاطين من ومن جهة ابتدا تركيب كرسب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء  
تحليله اليها اسقطنا اذا اسقطنا بسطاً اخر المركب وبما يخص اليبولي بما يقبل صورة جوهرية ومن اليبولي  
بهذا المعنى الاصل اليبولي الاولي القابل للصورة الجمعية والنوعية التي ليس لها اقبالها للصورة المركبات  
فبالواسطة فانها بعد ان تصور بصور البساط استعد لقبول صور المركبات وبما اليبولي اعني الاولي هي  
المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام لم يسلطه بخصوصها الا الصور والالكسات فمادة معدة  
ومن الاصول لموضوعه المبين علمياً في الفلسفة الاولي ان اليبولي الاولي لا تقوم بدون جمعية ولا بدون  
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تكون ولا تفسد ولكن منهاك هيئيات غير الاولي وهي تكون  
وتفسد هي اجسام في انفسها كاختصاص السرى وكما يخص اليبولي القابل للصورة الجوهرية فيخص الموضوع بما يحل  
هيئة عرضية فاذا اقيس الى مقبول اصله يمكن ان يكون شي اليبولي موضوعاً عاماً لكن يجوز ان يكون قابلاً  
واحد اليبولي وموضوعاً عاماً بالقياس الى مقبولين كالتعريف بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات  
عرضية تحلها هي والمادة ربما تعجز عن تطلق على ما يقبل اية يكون متعلقاً به ان لم يكن حالاً في كماله في نفس طاقته  
ومن ههنا يتقيد الفلسفة الاولي كل شئ شئ بمادة معدة ونفس الانسان شئ شئ على اولى شئ شئ في المادة التي  
مستوفية بها ما هي البدن والمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة بالعلة  
البدنية فان المادة جز من قوام المركب يكون بها بالقوة والمقبول بفعل فاما علقتان داخلتان في قوام  
والاولي تصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يتقدم اليقيني التقوم  
ولا يظهر لهما وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه نفس المادة الاولي ان قومتا الانسان  
فان الانسان يكون بالمادة الاولي بالقوة والنفس بالفعل والمادة الاولي متقومة بالنفس بل بصورة  
العنصرية الحادثة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولي بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان  
البدن شطآن في حدتها لكن المادة الاولي مادة بعيدة للانسان واما القوية هي البدن مثل على الا  
والقوى ولتقوم بالنفس فاما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقاً  
بالمادة لكنه يلزمه اذ وجد ان يقوم ما به بمفارقة كما في النفس البدن القويين للانسان وبما اطلقا

ان يزاد عليه ايضاً فيتم انما في الاشتقاق المبدأ للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسمها واما الطبيعة فلا انما  
مشترك فيها الصور الطروف التي تتحد منها بل وصوره الانسان مثلاً على ما ورد في الكتاب المنقول في الحقائق  
الانسان من سلاطين من ومن جهة ابتدا تركيب كرسب منها عنصر فانه الاصل في الاصل ومن جهة انتهاء  
تحليله اليها اسقطنا اذا اسقطنا بسطاً اخر المركب وبما يخص اليبولي بما يقبل صورة جوهرية ومن اليبولي  
بهذا المعنى الاصل اليبولي الاولي القابل للصورة الجمعية والنوعية التي ليس لها اقبالها للصورة المركبات  
فبالواسطة فانها بعد ان تصور بصور البساط استعد لقبول صور المركبات وبما اليبولي اعني الاولي هي  
المادى القريب للجسم من حيث هو جسم وكل من الاجسام لم يسلطه بخصوصها الا الصور والالكسات فمادة معدة  
ومن الاصول لموضوعه المبين علمياً في الفلسفة الاولي ان اليبولي الاولي لا تقوم بدون جمعية ولا بدون  
نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تكون ولا تفسد ولكن منهاك هيئيات غير الاولي وهي تكون  
وتفسد هي اجسام في انفسها كاختصاص السرى وكما يخص اليبولي القابل للصورة الجوهرية فيخص الموضوع بما يحل  
هيئة عرضية فاذا اقيس الى مقبول اصله يمكن ان يكون شي اليبولي موضوعاً عاماً لكن يجوز ان يكون قابلاً  
واحد اليبولي وموضوعاً عاماً بالقياس الى مقبولين كالتعريف بالقياس الى نوعيات المركبات والى هيئات  
عرضية تحلها هي والمادة ربما تعجز عن تطلق على ما يقبل اية يكون متعلقاً به ان لم يكن حالاً في كماله في نفس طاقته  
ومن ههنا يتقيد الفلسفة الاولي كل شئ شئ بمادة معدة ونفس الانسان شئ شئ على اولى شئ شئ في المادة التي  
مستوفية بها ما هي البدن والمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منها ومن المقبول وبه النسبة بالعلة  
البدنية فان المادة جز من قوام المركب يكون بها بالقوة والمقبول بفعل فاما علقتان داخلتان في قوام  
والاولي تصور على انحاء فانه اما ان لا يتقدم شئ من المادة والمقبول على الاخر ولا يتقدم اليقيني التقوم  
ولا يظهر لهما وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود وكانه نفس المادة الاولي ان قومتا الانسان  
فان الانسان يكون بالمادة الاولي بالقوة والنفس بالفعل والمادة الاولي متقومة بالنفس بل بصورة  
العنصرية الحادثة فيها ولا النفس الانسانية متقومة بالمادة الاولي بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان  
البدن شطآن في حدتها لكن المادة الاولي مادة بعيدة للانسان واما القوية هي البدن مثل على الا  
والقوى ولتقوم بالنفس فاما ان يكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقاً  
بالمادة لكنه يلزمه اذ وجد ان يقوم ما به بمفارقة كما في النفس البدن القويين للانسان وبما اطلقا



[illegible][illegible]





بصورها لا يصدق لها عندنا هيكون الميولي متغيرة بها لا استيكملها للكم لان الكم الجسم بسيط انه مستكمل او متغير  
اي من التغيري  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها وكيفي فيما يشترط الاستكمال والتغير من حيث وجوده مستكمل او  
المتغير على استكمال او تغير يتبع وجوده اجماعا بقوة من حيث سبق مادته ولما كان اي التامات فيسبق لعدم  
عليه من لكن سبق التقابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلامنا في ذي العدم عن حاله يوجب  
ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدءا ان الصطلح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج الى شيء مبدءا للشي وانما ان يخص المبدء بما يكون ككسح كونهما معا لما هو مبدء  
في الوجود فلا يكون العدم مبدءا لما هو عدم له الصورة والهيئة ضرورة استحالة اجتماعه اياه فلا يكون مبدءا  
لجسم المستكمل او المتغير والكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتبعية تلك الصورة والهيئة فلا يحتاج  
العدم ثم الميولي تفاوت كل من صورته والعدم بانها تحتاج كل منهما الى شيء منها بما جابح الاثر والصورة تفاوت  
العدم بانها وجودا وانما على الوجود الذي ليس هو بخلاف العدم فانه ليس له وجودا بل على الوجود في الاعيان  
بل او اقيس وجود الميولي الى هذه الصورة اذ ان كل وجوده وكانت القوة على قبوله لما هو موجوده فمقتل عدم  
الصورة عن وجوده قابل لما هو عدم الوجود بالذات انما هو في الذهن كالموجود فمقتل من الذهن بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يكون ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فلو فسد الصورة وفساد كونهما فان التقابل لوجود الصورة هو  
التقابل لوجود العدم ويبدو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذ كان التقابل وجودا بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت والاشتراف في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كل من الاجسام ما هي قابلة للكون والعدم  
اي ما يمولاه بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للقيمين ميولي واحدة بعينها  
سليح ان الاجسام القابلة للكون والفساد كلها ميولي واحدة فاما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدم فقط  
وكذا في عدم المضاد اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها ميولي البتة وهي واحدة بالعموم وان تعدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوال الما ذكرنا هذا كالمبا والمشتراك للاجسام والاشتراف على تخون فانه قد يكون في  
واحدة بالعدم وكاسية لا يبار وقد يكون في واحدة بالعموم وذلك بان لا يكون هناك شخص يشترك في اشتراك  
بل لهذا الشخص في ذلك لا يترك من لا يترك من الامر بل يشترك في اشتراك في اشتراك كان

فان كان الاستكمال مستمرا فيكون الجسم بسيط انه مستكمل او متغير  
اي من التغيري  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها وكيفي فيما يشترط الاستكمال والتغير من حيث وجوده مستكمل او  
المتغير على استكمال او تغير يتبع وجوده اجماعا بقوة من حيث سبق مادته ولما كان اي التامات فيسبق لعدم  
عليه من لكن سبق التقابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلامنا في ذي العدم عن حاله يوجب  
ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدءا ان الصطلح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج الى شيء مبدءا للشي وانما ان يخص المبدء بما يكون ككسح كونهما معا لما هو مبدء  
في الوجود فلا يكون العدم مبدءا لما هو عدم له الصورة والهيئة ضرورة استحالة اجتماعه اياه فلا يكون مبدءا  
لجسم المستكمل او المتغير والكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتبعية تلك الصورة والهيئة فلا يحتاج  
العدم ثم الميولي تفاوت كل من صورته والعدم بانها تحتاج كل منهما الى شيء منها بما جابح الاثر والصورة تفاوت  
العدم بانها وجودا وانما على الوجود الذي ليس هو بخلاف العدم فانه ليس له وجودا بل على الوجود في الاعيان  
بل او اقيس وجود الميولي الى هذه الصورة اذ ان كل وجوده وكانت القوة على قبوله لما هو موجوده فمقتل عدم  
الصورة عن وجوده قابل لما هو عدم الوجود بالذات انما هو في الذهن كالموجود فمقتل من الذهن بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يكون ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فلو فسد الصورة وفساد كونهما فان التقابل لوجود الصورة هو  
التقابل لوجود العدم ويبدو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذ كان التقابل وجودا بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت والاشتراف في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كل من الاجسام ما هي قابلة للكون والعدم  
اي ما يمولاه بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للقيمين ميولي واحدة بعينها  
سليح ان الاجسام القابلة للكون والفساد كلها ميولي واحدة فاما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدم فقط  
وكذا في عدم المضاد اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها ميولي البتة وهي واحدة بالعموم وان تعدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوال الما ذكرنا هذا كالمبا والمشتراك للاجسام والاشتراف على تخون فانه قد يكون في  
واحدة بالعدم وكاسية لا يبار وقد يكون في واحدة بالعموم وذلك بان لا يكون هناك شخص يشترك في اشتراك  
بل لهذا الشخص في ذلك لا يترك من لا يترك من الامر بل يشترك في اشتراك في اشتراك كان

فان كان الاستكمال مستمرا فيكون الجسم بسيط انه مستكمل او متغير  
اي من التغيري  
بالصورة حيث تم وكل وجوده بها او تغير في نفسه بها وكيفي فيما يشترط الاستكمال والتغير من حيث وجوده مستكمل او  
المتغير على استكمال او تغير يتبع وجوده اجماعا بقوة من حيث سبق مادته ولما كان اي التامات فيسبق لعدم  
عليه من لكن سبق التقابل لما يكون حتى يكون الكائن سبوقا بالعدم الذي كلامنا في ذي العدم عن حاله يوجب  
ليس بين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما يسمى العدم مبدءا ان الصطلح على التسمية كل ما يحتاج اليه  
الشي من غير ان يحتاج الى شيء مبدءا للشي وانما ان يخص المبدء بما يكون ككسح كونهما معا لما هو مبدء  
في الوجود فلا يكون العدم مبدءا لما هو عدم له الصورة والهيئة ضرورة استحالة اجتماعه اياه فلا يكون مبدءا  
لجسم المستكمل او المتغير والكائن اذ كل من الاستكمال والتغير والكون انما هو بالتبعية تلك الصورة والهيئة فلا يحتاج  
العدم ثم الميولي تفاوت كل من صورته والعدم بانها تحتاج كل منهما الى شيء منها بما جابح الاثر والصورة تفاوت  
العدم بانها وجودا وانما على الوجود الذي ليس هو بخلاف العدم فانه ليس له وجودا بل على الوجود في الاعيان  
بل او اقيس وجود الميولي الى هذه الصورة اذ ان كل وجوده وكانت القوة على قبوله لما هو موجوده فمقتل عدم  
الصورة عن وجوده قابل لما هو عدم الوجود بالذات انما هو في الذهن كالموجود فمقتل من الذهن بل هو  
موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجوده قابل للصورة بدون الصورة فلا يكون ان يكون له كون وفساد  
بالذات بل انما يكون ويفسد بالعرض فلو فسد الصورة وفساد كونهما فان التقابل لوجود الصورة هو  
التقابل لوجود العدم ويبدو يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذ كان التقابل وجودا بدون  
الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان قلت والاشتراف في هذه الثلاثة ليس على  
الاجسام كلها تشترك في ميولي واحدة بالعدم او صورة او عدم كل من الاجسام ما هي قابلة للكون والعدم  
اي ما يمولاه بحيث تتخذ صورة وتختل اخرى ومنها ليس لك فلا يكون للقيمين ميولي واحدة بعينها  
سليح ان الاجسام القابلة للكون والفساد كلها ميولي واحدة فاما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدم فقط  
وكذا في عدم المضاد اليها بل معنى الاشتراك فيها ان الاجسام كلها ميولي البتة وهي واحدة بالعموم وان تعدت  
بالعدم وكذا الصورة والعدم اقوال الما ذكرنا هذا كالمبا والمشتراك للاجسام والاشتراف على تخون فانه قد يكون في  
واحدة بالعدم وكاسية لا يبار وقد يكون في واحدة بالعموم وذلك بان لا يكون هناك شخص يشترك في اشتراك  
بل لهذا الشخص في ذلك لا يترك من لا يترك من الامر بل يشترك في اشتراك في اشتراك كان





[illegible][illegible]





قد اخرجوا جبالها من كرم الحرام...  
انما هي القوة المحركة بل ان كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقية الاول  
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كبد في جوار اتم تنقص صلا الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي  
الطبيعة انومي اذا عدت فاعلمت كانت فاعلمت بارادة خلاص الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس العقلية  
او تلك القوة انما هو باستعمال الطبيعة العقلية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول لموجب البرهان على ذلك  
ما هو في آخر من المبادئ الصناعية والقسرية والحركات القسرية وان كانت طبيعة  
المقصور غير القاسر يا والقاسر انما هو من المحدثات لما كانت الاوامر مذهبها الى كون القاسر هو المحرك  
استخرج من ذلك قوله بالذات تحت التعلق بالحرك اعني المبدأ ان يكون تحريكه ومبدئية بالذات لا عن غير  
قاسر وبما يتحرك ان يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبما جعله احتزرجين طبيعة المقصور  
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض اعني هو محل التوجع في الوجود  
سحر كيا العرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبما جعله احتزرجين طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا  
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة  
الجالس مبدأ بالعرض كحركة كحركة السفينة اي التفاوت نسبة الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على  
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعة توجب انقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب كحركة  
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذا غاها اقتضتها بعض حركة السفينة  
او كانت عرضية من جهة دون وجه كحركة من شئ الى شئ نقله هذه الحركة من حيث انها حركة من عرضية طبيعة  
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او شئ من غير عرضية وان  
ان يتضح امر طبيعة عندك مزيد وصفي وتبين فطاميز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لاياما  
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصعب ان نسب تلك الافعال والحركات اليها فيقر مثلا مصدح كحركة  
ونما النبات وتحرك الحيوان فليس بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام  
التي تلك الافعال والحركات فاعلمت بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها نفسها وبما  
يكون لازما طبيعة واحدة او يكون متغيرين الطرائق مختلفها وبما ان يكون لا اراة وكما ستجاء البند  
نباتات والنفط حيوانات فان كل يشتمل على حركات مختلفة كيفية وكيفية من غير اراة او يكون بارادة

بالذات ان لا يكون لا في كرم الحرام...  
انما هي القوة المحركة بل ان كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقية الاول  
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كبد في جوار اتم تنقص صلا الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي  
الطبيعة انومي اذا عدت فاعلمت كانت فاعلمت بارادة خلاص الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس العقلية  
او تلك القوة انما هو باستعمال الطبيعة العقلية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول لموجب البرهان على ذلك  
ما هو في آخر من المبادئ الصناعية والقسرية والحركات القسرية وان كانت طبيعة  
المقصور غير القاسر يا والقاسر انما هو من المحدثات لما كانت الاوامر مذهبها الى كون القاسر هو المحرك  
استخرج من ذلك قوله بالذات تحت التعلق بالحرك اعني المبدأ ان يكون تحريكه ومبدئية بالذات لا عن غير  
قاسر وبما يتحرك ان يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبما جعله احتزرجين طبيعة المقصور  
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض اعني هو محل التوجع في الوجود  
سحر كيا العرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبما جعله احتزرجين طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا  
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة  
الجالس مبدأ بالعرض كحركة كحركة السفينة اي التفاوت نسبة الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على  
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعة توجب انقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب كحركة  
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذا غاها اقتضتها بعض حركة السفينة  
او كانت عرضية من جهة دون وجه كحركة من شئ الى شئ نقله هذه الحركة من حيث انها حركة من عرضية طبيعة  
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او شئ من غير عرضية وان  
ان يتضح امر طبيعة عندك مزيد وصفي وتبين فطاميز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لاياما  
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصعب ان نسب تلك الافعال والحركات اليها فيقر مثلا مصدح كحركة  
ونما النبات وتحرك الحيوان فليس بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام  
التي تلك الافعال والحركات فاعلمت بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها نفسها وبما  
يكون لازما طبيعة واحدة او يكون متغيرين الطرائق مختلفها وبما ان يكون لا اراة وكما ستجاء البند  
نباتات والنفط حيوانات فان كل يشتمل على حركات مختلفة كيفية وكيفية من غير اراة او يكون بارادة

انما هي القوة المحركة بل ان كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقية الاول  
وان عدت تلك القوة محركة قريبة كبد في جوار اتم تنقص صلا الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي  
الطبيعة انومي اذا عدت فاعلمت كانت فاعلمت بارادة خلاص الطبيعة وان ادعى ان تحريك النفس العقلية  
او تلك القوة انما هو باستعمال الطبيعة العقلية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول لموجب البرهان على ذلك  
ما هو في آخر من المبادئ الصناعية والقسرية والحركات القسرية وان كانت طبيعة  
المقصور غير القاسر يا والقاسر انما هو من المحدثات لما كانت الاوامر مذهبها الى كون القاسر هو المحرك  
استخرج من ذلك قوله بالذات تحت التعلق بالحرك اعني المبدأ ان يكون تحريكه ومبدئية بالذات لا عن غير  
قاسر وبما يتحرك ان يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالذات لا عن خارج وبما جعله احتزرجين طبيعة المقصور  
بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض اعني هو محل التوجع في الوجود  
سحر كيا العرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض وبما جعله احتزرجين طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا  
طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة  
الجالس مبدأ بالعرض كحركة كحركة السفينة اي التفاوت نسبة الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على  
بالمحاذاة مثلا وذلك لان طبيعة توجب انقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب كحركة  
بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذا غاها اقتضتها بعض حركة السفينة  
او كانت عرضية من جهة دون وجه كحركة من شئ الى شئ نقله هذه الحركة من حيث انها حركة من عرضية طبيعة  
مبدأ لها بالعرض ولا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها من حيث انها حركة جسم او شئ من غير عرضية وان  
ان يتضح امر طبيعة عندك مزيد وصفي وتبين فطاميز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام لاياما  
التي قبلنا افعال وحركات بحيث يصعب ان نسب تلك الافعال والحركات اليها فيقر مثلا مصدح كحركة  
ونما النبات وتحرك الحيوان فليس بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام  
التي تلك الافعال والحركات فاعلمت بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها نفسها وبما  
يكون لازما طبيعة واحدة او يكون متغيرين الطرائق مختلفها وبما ان يكون لا اراة وكما ستجاء البند  
نباتات والنفط حيوانات فان كل يشتمل على حركات مختلفة كيفية وكيفية من غير اراة او يكون بارادة

لَمْ يَكُنْ وَقْفٌ لِّلْمَسْكِينِ هَذَا قَبْلِ  
أَنَّ الْكُوفِيِّ أَمَرَ ابْنَ الْهَادِمِ بِطَرِيقَةِ  
الْفَلَكَةِ وَبِالْبَاعِ

الحركة الحيوانية بالحوركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللاذمة لطريقة واحدة فانها تجد من في الاجسام التي قد لا  
ما يصعد للارادة كسقوط الحجر لكن الرأى الاليني من تجويز التقسيم في الغير فليس يقضي عن ان يكون مما هو لازم  
طريقة واحدة ما يصعد من ارادة وان لم يكن وقف بعد على البرهان الموروث في موضعه على ان يكون الامر كذلك  
وان الحركات العقلية المتشابهة انما تصعد ارادة ثم ما ذكرناه من وجود تقسيم الاول انما هو قبل  
الاعتور على البرهان القائم عليه مما يتبادر الى الرأى على سبيل نظر التحسين ونحوه فحين فانه ما يدبر ان  
الاعرف انما يجد له اسبابا خارجا كما رآناه من صدور هذه الحركات انفسها ففعل هناك حركا خارجا غير محسوس  
الذات ومحسوس لذات غير محسوس التاثير فان الحرك قد يكون محسوس لذات لكن لا يؤثر على تاثيره في  
بادي الرأى فانك اذا رايت احد يتحرك الى الغناطيس لم تكن قبل ذلك واقفا على طبيعة الغناطيس فليكن  
لا تستغل لكون الغناطيس مع الحرك ولكن مما ليس لهم هنا تسليم الاصول الموضوعه ويبرز من عليه في العلم  
الا على ان مبادي هذه الحركات التي لاخذها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام هي متعلقة  
بما اعم من ان تكون حاله فيها او انما هي القوى تكون على ما شعرنا ان راجعا اخر اما قوة حرك على نهج واحد  
ارادة قسي طبيعة او محسوس ارادة تسمى نفسا فليكن على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة  
وتسمى نفسا حيوانية فوضع ذلك تبارا للطبيعة عن المبادي الخارجية عن النفوس الارضية والسمائية هذا  
وقد قسم الطبيعة عن هذا المعنى فطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بالارادة وان لم يكن لازما لطريقة واحدة  
فتشمل نفس النباتية وتارة على كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس  
الحيوانات ايضا بالقياس الى انها لها الارادة الصادرة عنها من غير روية فيكون العقل النباتي انما يشترك بالطبع  
لكن الطبيعة التي تخص بها ههنا والاجسام الطبيعية تسمى طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة بالمعنى الاول  
الاخر هي الطبيعة كما يكون في الصورة بعينها كما في البساط العنبرية فان طبيعة الماري صورته التي اقامت  
بها لاه نوفا وهي غير محسوبة وتصدر عنها الآثار محسوبة وانما تصدر عن طبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في غير  
بجوات كثيرة فغالبه ودة مثلا بالقياس الى التاثر على الرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه اشكل له والميل بالفعل  
بل التحريك ان لم يكن لان بالقياس الى الخيرة الغريبة تسكين بالقياس الى الخيرة المناسب قد تكون كالخبر  
من الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقة بها بالقوة المحركة لها بالذات الى حيزها  
كان لا بد لها منها بل كان صوابا تجمع من عدة معان تتحد كالانسانية انفسها بالقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية

[illegible]



ممثل ذلك في انفس القوى النباتية والحيوانية فبالاخر في انفس كل من هذه الشجرة وقوا بالضرورة اما احتمال ان يكون كل من القولين مزمعا ولا فذلك  
على قولهم انفس القوى النباتية والحيوانية فبالاخر في انفس كل من هذه الشجرة وقوا بالضرورة اما احتمال ان يكون كل من القولين مزمعا ولا فذلك  
على قولهم انفس القوى النباتية والحيوانية فبالاخر في انفس كل من هذه الشجرة وقوا بالضرورة اما احتمال ان يكون كل من القولين مزمعا ولا فذلك

الانفس النباتية والحيوانية والطقس وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة رفق على جميع  
جرتي وهي انما هي شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكاملة بضم صاحب شخص على سبيل الجرح من البدا  
التعاين الطبيعيات كل ذلك ما يحسب نوع نوع مثل ان نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ النوع  
من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ الكل على نظامه لا وجود  
للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها دوات قائمة فيها بل انما وجودها في  
التصوور ذلك لانه كما ان العناية العالية ذكرت حال شخص بلع طبيعة ومقتضية لايالمة ويصلح لكنه  
ويزرت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا لخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل  
ولا لخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
او الكل لذات بل ان ايدع الكوا القابلية وادفع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتبطها  
على بنط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بل ذات فالطبيعة الارضية  
انما تطلب اسفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والناحية اثارها حروم نحو المحيط لانه ملائم للنا  
لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك تلك بانظمة صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الفاعلة  
عليها طبيعة الارض فالامر المعقول السابقي القياسية من صورة النظام الاكل كونه مفضضا لفيضات  
النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كانه سمي طبيعة على مزب من التخييل او بقدرها من طبيعة  
مبررة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التخييل وقد سمي طبيعة الجرح الاول من الاجرام الاثرية التي هي  
الاصل في احتفاظ النظام طبيعة كلية قائما نقل عن بعض الاول من ان كلاما من الطبيعة الكلية التي  
يحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى ساريتني اشخاص النوع والثانية في الكل ونقل  
عن آخرين من ان كلامها واحد في ذاتة وفيضائه عن الواحد الحق وتقسيمه بقسام الكل فيختلف في  
القوايل كالشعاع النحور من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن مزمعا  
ما ولا فهو لا يصنع اليه قلت كون الالفاظ الماخوذة من الطبيعة اطبعي وقدرته وما الطبيعة وهو الجرح  
المتحرك والسكن اطبعها وما الطبيعة وهو ما وجوده او قواه لئلا يهل عنها الاشخاص والالوان الطبيعية وما  
بالطبع وهو كل ما يلزم ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجيه الطبيعة بذاتها والناج عن المجري الطبيعي عني ما هو  
بسبب غريبها وبها لكن لا للتماثل اعراض في المادة القابلية لفعلا كالاراس المسقط وليسلم هناء

الانفس النباتية والحيوانية والطقس وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة رفق على جميع  
جرتي وهي انما هي شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكاملة بضم صاحب شخص على سبيل الجرح من البدا  
التعاين الطبيعيات كل ذلك ما يحسب نوع نوع مثل ان نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ النوع  
من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ الكل على نظامه لا وجود  
للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها دوات قائمة فيها بل انما وجودها في  
التصوور ذلك لانه كما ان العناية العالية ذكرت حال شخص بلع طبيعة ومقتضية لايالمة ويصلح لكنه  
ويزرت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا لخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل  
ولا لخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
او الكل لذات بل ان ايدع الكوا القابلية وادفع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتبطها  
على بنط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بل ذات فالطبيعة الارضية  
انما تطلب اسفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والناحية اثارها حروم نحو المحيط لانه ملائم للنا  
لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك تلك بانظمة صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الفاعلة  
عليها طبيعة الارض فالامر المعقول السابقي القياسية من صورة النظام الاكل كونه مفضضا لفيضات  
النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كانه سمي طبيعة على مزب من التخييل او بقدرها من طبيعة  
مبررة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التخييل وقد سمي طبيعة الجرح الاول من الاجرام الاثرية التي هي  
الاصل في احتفاظ النظام طبيعة كلية قائما نقل عن بعض الاول من ان كلاما من الطبيعة الكلية التي  
يحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى ساريتني اشخاص النوع والثانية في الكل ونقل  
عن آخرين من ان كلامها واحد في ذاتة وفيضائه عن الواحد الحق وتقسيمه بقسام الكل فيختلف في  
القوايل كالشعاع النحور من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن مزمعا  
ما ولا فهو لا يصنع اليه قلت كون الالفاظ الماخوذة من الطبيعة اطبعي وقدرته وما الطبيعة وهو الجرح  
المتحرك والسكن اطبعها وما الطبيعة وهو ما وجوده او قواه لئلا يهل عنها الاشخاص والالوان الطبيعية وما  
بالطبع وهو كل ما يلزم ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجيه الطبيعة بذاتها والناج عن المجري الطبيعي عني ما هو  
بسبب غريبها وبها لكن لا للتماثل اعراض في المادة القابلية لفعلا كالاراس المسقط وليسلم هناء

الانفس النباتية والحيوانية والطقس وكيفية هذا الاجتماع يتبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة رفق على جميع  
جرتي وهي انما هي شخص من افراد الانواع الطبيعية المتكاملة بضم صاحب شخص على سبيل الجرح من البدا  
التعاين الطبيعيات كل ذلك ما يحسب نوع نوع مثل ان نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ النوع  
من حيث هو نوع او على الاطلاق كما نقل من سدا مفيض للتبديل الواجب احتفاظ الكل على نظامه لا وجود  
للطبيعة الكلية بحسب نوع او على الاطلاق في الاعيان بان يكون لها دوات قائمة فيها بل انما وجودها في  
التصوور ذلك لانه كما ان العناية العالية ذكرت حال شخص بلع طبيعة ومقتضية لايالمة ويصلح لكنه  
ويزرت نظام كل نوع بل نظام لكل لكن لا لخلق طبيعة واحدة في جسم مقتضية لمصلحة النوع او الكل  
ولا لخلق طبائع سارية في اشخاص نوع او في الاجسام كلها يكون كل منها مقتضية لنظام النوع  
او الكل لذات بل ان ايدع الكوا القابلية وادفع فيها الطبيع الفاعلة بحيث يودي اجتماعها وترتبطها  
على بنط خلقها الى حفظ نظام النوع او الكل وان لم يكن ذلك مقتضى واحد منها بل ذات فالطبيعة الارضية  
انما تطلب اسفل لا لكونه ملائما لنظام الكل بل لانه ملائم للارض والناحية اثارها حروم نحو المحيط لانه ملائم للنا  
لكن باقتضا تلك ذلك واقضا تلك تلك بانظمة صلاح الكل ويمكن نشو النباتات وتعيش الحيوانات الفاعلة  
عليها طبيعة الارض فالامر المعقول السابقي القياسية من صورة النظام الاكل كونه مفضضا لفيضات  
النظام في الانواع والاعيان على تلك الصورة كانه سمي طبيعة على مزب من التخييل او بقدرها من طبيعة  
مبررة لكل من حيث هو نوع او كل على نحو التخييل وقد سمي طبيعة الجرح الاول من الاجرام الاثرية التي هي  
الاصل في احتفاظ النظام طبيعة كلية قائما نقل عن بعض الاول من ان كلاما من الطبيعة الكلية التي  
يحسب نوع والتي على الاطلاق قوة موجودة فالاولى ساريتني اشخاص النوع والثانية في الكل ونقل  
عن آخرين من ان كلامها واحد في ذاتة وفيضائه عن الواحد الحق وتقسيمه بقسام الكل فيختلف في  
القوايل كالشعاع النحور من الشمس على الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فان لم يكن مزمعا  
ما ولا فهو لا يصنع اليه قلت كون الالفاظ الماخوذة من الطبيعة اطبعي وقدرته وما الطبيعة وهو الجرح  
المتحرك والسكن اطبعها وما الطبيعة وهو ما وجوده او قواه لئلا يهل عنها الاشخاص والالوان الطبيعية وما  
بالطبع وهو كل ما يلزم ما يجري مجرى الطبيعي وهو ما توجيه الطبيعة بذاتها والناج عن المجري الطبيعي عني ما هو  
بسبب غريبها وبها لكن لا للتماثل اعراض في المادة القابلية لفعلا كالاراس المسقط وليسلم هناء



لا يكون من لمبدأ الأول أصل في الأجسام الطبيعية خارج عن مجرى طبائعها الاعلى بسبل التادى والتوليد بها  
ليكون الخارج عن مجرى الطبيعة الجبرية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كالموت الخارج عن مجرى طبيعة  
زيد مثلاً فان الطبيعة الكلية فيه مقاصد تخلص النفس للسعادة اتي لها خلق البدن ما تختلف في البعض  
فليسور الاختيار كما خالف المكان ليكون شخص اخر ليسوا باحقار بدوام العدم من هؤلاء بالخلق وهو  
هناك لافاضل مستعمل فيما بينهم ما خذوه من الطبيعة منها الطبيعي وقدرته ومنها ما للطبيعة وهو الجسم  
بطبائعها الساكن كذلك منها ما للطبيعة وهو ما وجوده بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول  
كما اشخاص الطبيعة او بالوجود الثاني كالانواع الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجري  
مجرى الطبيعي وهو ما يوجب الطبيعة بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجري الطبيعي وهو  
ما يكون بسبب غريب ويكون بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل بعارض في المادة القابلة لفعالها كالارض  
المستطاة والاصبع الزائدة فيها وان كانا بالطبيعة او الطبيعة اقضتها ما لكن ليسا على المجري الطبيعي ان لم يقضتها  
لذاتها بل بعارض كون المادة في كفيتهما او كفيتهما بحيث تستعد لذلك فلهذا ينبغي ان يكون هناء وميتة في الفلسفة  
الاولى انه لا يكون من لمبدأ الاول تعالى بحجة ملائكة الذين يفعلون ما يوم من فعل قسري في الاجسام  
خارج عن مجرى طبائعها الاعلى بسبل التادى والتوليد من الاحوال الطبيعية واعلم انه قد يختلف الحال  
بالنسبة الى الطبيعة الجبرية والكلي فكون اشئ خارج عن المجري الطبيعي بانقياس الى الطبيعة الجبرية دون  
الكلي كالموت فانه خارج عن مجري الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية وليس لها فيه غاية بل هو مقدرتها  
لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية او لما فيه مقاصد تخلص النفس للسعادة اتي لها خلق البدن ليكون له  
الى نيلها فان صرف الحما عن الجرح خمس من الانسان ونظم ظلال النفس كان ذلك غاية الطبيعة الكلية  
بحسب النوع التبع من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تختلف في البعض حيث يكون الموت  
في حقه تورطاني ذلك السعادة فذلك لسبب الاختلاف في الطبيعة النوعية ومنها ما لا يمكن ان فانه لو لا الموت وكان  
الاجزاء متخلدين كان المكان شغولاً بهم وبمصالحهم ولم يفصل الا بالنسبة الى ما يمكن ان يوجب  
اشخاص النوع الذين ليسوا باحقار بدوام العدم من هؤلاء الا بالاجزاء بدوام الوجود فاجبت الحكمة بقضيتها  
للموجودات العلية للعدالة ان يقضى هؤلاء الجرح وكما انما قلتم قلتم واما الغاية في الطبيعيات فما لا لاجل الحركة  
والغاية الحقيقية للجسم الاجل لطبيعت الصورة في المادة ومن طبع الغاية في الاشترك على الفاعل وما كانا سبداً في

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

[illegible]



والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...

كاشع لئلا كل والمركبة كالجبال وقيل العقل للبلبل لحيروا المادة الخاصة بالمتغير بالصورة ولا يصلح له الا بما معها  
 من الصور كمن الانسان لصورة والعامة كالحشيش للسرور والكسبي للصورة التي منه كقصر الشئ الذي كان غنيا  
 انه صورة لفصل فبينما فرق والعامة بحسب الخاصة كشي وانما فعل الحاصل كذا والذي شره بغيره فيكون له  
 كالهو المتغير لا شيا كشيء والغاية التي صفة كقار رديع كنه صدق اليه العامة كاسمال الصفر اذ شره بغيره فانها  
 ولو لم يتغير فكلها صورة لا يكون مساوية لها لانها من ذي المادة في عموم والخصوص كالسادة  
 الشخصية للمادة الشخصية والتوعية للتوعية كذا الاختلاف الكسبي والحشيش للكسبي والكلية يكون اعم كالحشيش  
 الكسبي للحشيش كشيء الصورة الشخصية والكلية لا يتناول الخاصة العامة وانما فعل الجزئي كذا الطبيب لينا العلاج فهو  
 جزئي وان كان عاما لانه كما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره الحكي كالطبيب لينا العلاج والغاية الشخصية  
 كقبض يد على فلان غير المقصود من فقره والكلية كانتصا في من الظاهر مطلقا فقلت لفصل ان كانت  
 في البحت والاتفاق وتماثل بها فقد جرت العادة بذكره كك هسان من الاقدمين من ان كان يكون البحت  
 معنى فاعلم ان من العبادات ان تجل الاشياء اسبابا بوجوه ففعل عنها وتاد علما محجولة من البحت والاتفاق  
 فمن جبره بغيره على كذا ولت فيه جزم الاعيان بالاجتلا سعيه وثنى لطفه ولم يحيطه تحت التبت بل كل من جبره على كذا  
 ينادي على كل على ملق في شفيق لوق عنه ومنهم من ثبته بغيره فقلت فرقة انه سبب على كل عن ان ينادي على  
 حتى ان من اتخذ باسمه صما عباد ورجعت طائفة انه صدره الشئ لا بسبب في مقرر طيس واشياء عيون  
 يكون العالم كذا كدون الامور الجبرية وانما بقرس وشياء لا يعدهمون على جعل العالم كذا كذا لا يكون  
 الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجبرية الطبيعية كانه لا غاية بل ضرورة المادة اليس ان الشمس اذا خرجت فكل  
 المتغير على الجوال بارود وبرد فصارا تقريبا لافضل مطرا بالضرورة فكيف ترخص الغطالة ان نطين ان ذلك المانع  
 المترتبة عليه قدس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شئ وليست لها روية ولو كان كذلك لم يقع  
 التسويات والرفادة والموت والام النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما توجه بالضرورة فكل  
 ان يغتربا وازا انه نظام الفسا فلو كان النشوة لغاية كان الذبول لغاية فهو الموت وهو لا يصلح ان ترويه  
 الطبيعة وهو لا يعلم ان المادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم يحصل هذه الصورة لانه كما  
 لان المادة لم تقبل الا لا بما بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليست تحت  
 الطبيعة الروية لم يكن لفصل الصا ونحوها متوجها الى غاية فان الروية للاختيار لفصل من بين الافعال

والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...

والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...  
 والله اعلم بالصواب...



يجوز اختيار كل منها لغاية ولو سلمت لنفس من الهوازع المختلفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد  
 من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تخرج فيما الى روية ولا ريب في انها لغاية والقوة لنفسانية اذا  
 حركت عضوا فاما حرك العضل والوتر فتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر تحريكها العضلة مع ان ذلك  
 الفعل اختياري ولما التشويهاات ونحوها فاما هو قصور وعدم فعل ولا يفهم ان الطبيعة تستطيع ان تحرك  
 كل مادة الى الغاية ولان لا عدم انفعالها غايات ونحوها هي زياوت وهي لغايات فان المادة اذا فضلت  
 حركة الطبيعة فضلتها الى الصورة التي تستعملها ولا تعطلمها ونظام النبول متداول الى غاية فان سببا حركتها  
 الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة غايتها حفظ البدن ما لم يكن بالماضي  
 كل من من المذيق الاستعداد له اقل من سبب فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام النبول وانما تضمن ان  
 كل طبيعة يكون لغاية لها لا فعل غير ما ثم نحو النبول والموت ان لم يكن غايتها القياس الى زيد فهي غايتها  
 في النظام ومن تدبر في منافع اعضا الحيوان واجزا النباتات لم يرب في ان الامور الطبيعية تنساق في كل  
 الى غاية وغير مع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم الغاية والتحقيق ان  
 التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شئ اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه يقال لها انها كانت  
 بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن متداوية اليها لم يكن سببا اتفاقا وكان هناك سبب غيره وان كان  
 ان سبب اتفاقها هو صدور عامتها انما هو بانضمام ضمنية اليه يصير تلك الضمنية موجبا لها اذ يسيلج في الفلسفة  
 الاولى ان شئ ما لم يجب لم يوجد فاذا قيس الى المجموع لم يقل انها بالاتفاق وانما ذلك واقيس اليه بين  
 تلك الضمنية فالعشور على اكثر ان السبب لغير الارض لبنا البيت مثلا كان بالاتفاق وكان الحفر سببا اتفاقا  
 وان نسب الى حفر غار في موضع قد دفن فيه كثر لم يكن بالاتفاق وكان السبب موجبا له وكان الحفرت  
 اخضر فانه انما يقال لما يودي الى شئ يعتد به ومبداه اراة من مختار من الناطقين وسعادة ليجت  
 ان يودي الى غاية محمود وشقاوة ان يودي الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد ذكر  
 عند حضوره حصول اسباب مسعدة او مشقية فيستشعر من حضوره عودا ما اعتد يقال له الميمون او  
 المشوم واما مبداه طبيعة فيقر له الكائن من تلقا نفسه اقول لما ذكرت المبادئ العامة للطبيعية  
 وحضرت في اربعة او خمسة وهناك من يزعم انه لا يجب ان يكون للطبيعية تلك المبادئ بل يجوز ان  
 يكون مجموع الحفرت والاتفاق اي بلا علة فاعليه ولا غاية او بلا غاية او يزعم ان من المبادئ الحفرت والاتقا

لعل من يظن  
 ان الطبيعة  
 هي التي  
 تدبر في  
 منافع  
 اعضا  
 الحيوان  
 واجزا  
 النباتات  
 لم يرب في  
 ان الامور  
 الطبيعية  
 تنساق في  
 كل  
 الى غاية  
 وغير مع  
 ذلك لا ننكر  
 ان فيها  
 امورا  
 ضرورية  
 يحتاج اليها  
 للغاية  
 او تلزم  
 الغاية  
 والتحقيق  
 ان  
 التي لا  
 تكون  
 متوقعة  
 بالقياس  
 الى شئ  
 اذ هي  
 غير  
 دائمة  
 ولا اكثرية  
 بالقياس  
 اليه  
 يقال  
 لها  
 انها  
 كانت  
 بالاتفاق  
 بالقياس  
 اليه  
 فان لم  
 يكن  
 متداوية  
 اليها  
 لم يكن  
 سببا  
 اتفاقا  
 وكان  
 هناك  
 سبب  
 غيره  
 وان كان  
 ان سبب  
 اتفاقها  
 هو  
 صدور  
 عامتها  
 انما هو  
 بانضمام  
 ضمنية  
 اليه  
 يصير  
 تلك  
 الضمنية  
 موجبا  
 لها  
 اذ يسيلج  
 في  
 الفلسفة  
 الاولى  
 ان شئ  
 ما لم  
 يجب  
 لم  
 يوجد  
 فاذا  
 قيس  
 الى  
 المجموع  
 لم  
 يقل  
 انها  
 بالاتفاق  
 وانما  
 ذلك  
 واقيس  
 اليه  
 بين  
 تلك  
 الضمنية  
 فالعشور  
 على  
 اكثر  
 ان  
 السبب  
 لغير  
 الارض  
 لبنا  
 البيت  
 مثلا  
 كان  
 بالاتفاق  
 وكان  
 الحفر  
 سببا  
 اتفاقا  
 وان  
 نسب  
 الى  
 حفر  
 غار  
 في  
 موضع  
 قد  
 دفن  
 فيه  
 كثر  
 لم  
 يكن  
 بالاتفاق  
 وكان  
 السبب  
 موجبا  
 له  
 وكان  
 الحفرت  
 اخضر  
 فانه  
 انما  
 يقال  
 لما  
 يودي  
 الى  
 شئ  
 يعتد  
 به  
 ومبداه  
 اراة  
 من  
 مختار  
 من  
 الناطقين  
 وسعادة  
 ليجت  
 ان  
 يودي  
 الى  
 غاية  
 محمود  
 وشقاوة  
 ان  
 يودي  
 الى  
 غاية  
 مذمومة  
 وما  
 لا  
 يكون  
 سببا  
 البتة  
 لكن  
 قد  
 ذكر  
 عند  
 حضوره  
 حصول  
 اسباب  
 مسعدة  
 او  
 مشقية  
 فيستشعر  
 من  
 حضوره  
 عودا  
 ما  
 اعتد  
 يقال  
 له  
 الميمون  
 او  
 المشوم  
 واما  
 مبداه  
 طبيعة  
 فيقر  
 له  
 الكائن  
 من  
 تلقا  
 نفسه  
 اقول  
 لما  
 ذكرت  
 المبادئ  
 العامة  
 للطبيعية  
 وحضرت  
 في  
 اربعة  
 او  
 خمسة  
 وهناك  
 من  
 يزعم  
 انه  
 لا  
 يجب  
 ان  
 يكون  
 للطبيعية  
 تلك  
 المبادئ  
 بل  
 يجوز  
 ان  
 يكون  
 مجموع  
 الحفرت  
 والاتفاق  
 اي  
 بلا  
 علة  
 فاعليه  
 ولا  
 غاية  
 او  
 بلا  
 غاية  
 او  
 يزعم  
 ان  
 من  
 المبادئ  
 الحفرت  
 والاتقا



[illegible]

غاية من غير ضرورة وهي افاضل صارت ملكة لم يخرج فيها الى روية على المتبرين فيها انما افاضل في ان من غير  
الوجود والوجود في اختياره غير ضرورة واما الوقوف على عدم التفرقات تلك فبما هو قد قرر الشبهة بانها لو كانت  
للأفعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي على من غير ان يتوقف وجودها  
من هذه الغاية عليها لا استحالة كون المعلوم على الوجود واستحالة توقف وجوده والحد من حيث هي حلة على  
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلومات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات  
موجودة في باطنها وبما يجب ان يكون للطبيعة شعور اصنعها وانما لا ارى ذلك موافقا للاصول ولا اجبر على التزأ  
التي هي في الطبيعة الغائية واجيب ان الطبيب خلقها ربها الحكيم متميزة في افعالها الى غايات مقصودة  
لما لا تكون المعلول متوسطة على نظام من العقل النورية والنفوس الاثرية وتسبكا الى تحقيق المعنى ذلك  
في الفلسفة الاولى انشأ الله تعالى دأما فلو كانت الطبيعة تفعل لمصلح مخلوقة لها من الخيرات كما كانت  
لم يقع التشبهات والزوائد في الخلق والا الموت فاجوب ان التشبهات ونحوها متناهية او مقصودة  
عن بلوغ الغاية الطبيعية كما المقصود عن تمديد الاجرة الى المقدار الملائق لتقصاها او غلبها او لضعف  
القوة وتوجيهها واضطرارها فيكون اصعب قصير مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة النورية في  
الكلوبين والنطفة في الخنثين ومن لا يخفى ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
بل يجوز ان تقصر عن البلاغ بها اياها وان لا عليها فاعلمنا غايات بل انما ندعى الغايات لافعالها ونسماها  
ديارات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل معارضة في المادة فان المادة اذا فصلت بحركة  
مضطربة الى الصورة التي تستعملها ولا تفسد ما واما قولهم ان بارز نظام الكون نظام الفساد فلو كان  
الفساد لغاية كان الذبول لغاية فاجوب ان نظام الذبول ليس لغاية وان لم تكن غاية من الطبيعة  
المركبة البنية وانما كان يجب ان يكون غايتها كما لو كان السبب فيه هو الفساد فلو كانت الطبيعة  
من الخلق فلو كانت الطبيعة وكل منها غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها  
ما لم تكن باذنه لئلا يكون كل ثاب من المردد وقع الاستمرار في فعل ما وقع عن سابقه لا يكره في المعلوم  
الجزئية فيكون ذلك سببا في عدم نظام الذبول ومن لا يدعي ان كل حال للمادة الطبيعية غايتها الطبيعية  
التي هي اهل انما ندعى بان فعل كل طبيعة يكون لغايتها كما فلا خفاء ان يكون فعل غير الا غايتها لئلا يكون  
حيث انه نظام تسمى الى غايتها وان لم يكن فعل الطبيعة البنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان

وقد قررنا في كتابنا هذا ان الغايات الطبيعية لا تكون الا في المخلوقات البنية  
والتي هي اهل انما ندعى بان فعل كل طبيعة يكون لغايتها كما فلا خفاء ان يكون فعل غير الا غايتها لئلا يكون  
حيث انه نظام تسمى الى غايتها وان لم يكن فعل الطبيعة البنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان  
الغاية من غير ضرورة وهي افاضل صارت ملكة لم يخرج فيها الى روية على المتبرين فيها انما افاضل في ان من غير  
الوجود والوجود في اختياره غير ضرورة واما الوقوف على عدم التفرقات تلك فبما هو قد قرر الشبهة بانها لو كانت  
للأفعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي على من غير ان يتوقف وجودها  
من هذه الغاية عليها لا استحالة كون المعلوم على الوجود واستحالة توقف وجوده والحد من حيث هي حلة على  
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلومات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات  
موجودة في باطنها وبما يجب ان يكون للطبيعة شعور اصنعها وانما لا ارى ذلك موافقا للاصول ولا اجبر على التزأ  
التي هي في الطبيعة الغائية واجيب ان الطبيب خلقها ربها الحكيم متميزة في افعالها الى غايات مقصودة  
لما لا تكون المعلول متوسطة على نظام من العقل النورية والنفوس الاثرية وتسبكا الى تحقيق المعنى ذلك  
في الفلسفة الاولى انشأ الله تعالى دأما فلو كانت الطبيعة تفعل لمصلح مخلوقة لها من الخيرات كما كانت  
لم يقع التشبهات والزوائد في الخلق والا الموت فاجوب ان التشبهات ونحوها متناهية او مقصودة  
عن بلوغ الغاية الطبيعية كما المقصود عن تمديد الاجرة الى المقدار الملائق لتقصاها او غلبها او لضعف  
القوة وتوجيهها واضطرارها فيكون اصعب قصير مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة النورية في  
الكلوبين والنطفة في الخنثين ومن لا يخفى ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
بل يجوز ان تقصر عن البلاغ بها اياها وان لا عليها فاعلمنا غايات بل انما ندعى الغايات لافعالها ونسماها  
ديارات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل معارضة في المادة فان المادة اذا فصلت بحركة  
مضطربة الى الصورة التي تستعملها ولا تفسد ما واما قولهم ان بارز نظام الكون نظام الفساد فلو كان  
الفساد لغاية كان الذبول لغاية فاجوب ان نظام الذبول ليس لغاية وان لم تكن غاية من الطبيعة  
المركبة البنية وانما كان يجب ان يكون غايتها كما لو كان السبب فيه هو الفساد فلو كانت الطبيعة  
من الخلق فلو كانت الطبيعة وكل منها غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها  
ما لم تكن باذنه لئلا يكون كل ثاب من المردد وقع الاستمرار في فعل ما وقع عن سابقه لا يكره في المعلوم  
الجزئية فيكون ذلك سببا في عدم نظام الذبول ومن لا يدعي ان كل حال للمادة الطبيعية غايتها الطبيعية  
التي هي اهل انما ندعى بان فعل كل طبيعة يكون لغايتها كما فلا خفاء ان يكون فعل غير الا غايتها لئلا يكون  
حيث انه نظام تسمى الى غايتها وان لم يكن فعل الطبيعة البنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان

والغاية من غير ضرورة وهي افاضل صارت ملكة لم يخرج فيها الى روية على المتبرين فيها انما افاضل في ان من غير  
الوجود والوجود في اختياره غير ضرورة واما الوقوف على عدم التفرقات تلك فبما هو قد قرر الشبهة بانها لو كانت  
للأفعال الطبيعية غايات يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي على من غير ان يتوقف وجودها  
من هذه الغاية عليها لا استحالة كون المعلوم على الوجود واستحالة توقف وجوده والحد من حيث هي حلة على  
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلومات وليس للطبيعة شعور حتى يكون الغايات  
موجودة في باطنها وبما يجب ان يكون للطبيعة شعور اصنعها وانما لا ارى ذلك موافقا للاصول ولا اجبر على التزأ  
التي هي في الطبيعة الغائية واجيب ان الطبيب خلقها ربها الحكيم متميزة في افعالها الى غايات مقصودة  
لما لا تكون المعلول متوسطة على نظام من العقل النورية والنفوس الاثرية وتسبكا الى تحقيق المعنى ذلك  
في الفلسفة الاولى انشأ الله تعالى دأما فلو كانت الطبيعة تفعل لمصلح مخلوقة لها من الخيرات كما كانت  
لم يقع التشبهات والزوائد في الخلق والا الموت فاجوب ان التشبهات ونحوها متناهية او مقصودة  
عن بلوغ الغاية الطبيعية كما المقصود عن تمديد الاجرة الى المقدار الملائق لتقصاها او غلبها او لضعف  
القوة وتوجيهها واضطرارها فيكون اصعب قصير مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة النورية في  
الكلوبين والنطفة في الخنثين ومن لا يخفى ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة  
بل يجوز ان تقصر عن البلاغ بها اياها وان لا عليها فاعلمنا غايات بل انما ندعى الغايات لافعالها ونسماها  
ديارات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل معارضة في المادة فان المادة اذا فصلت بحركة  
مضطربة الى الصورة التي تستعملها ولا تفسد ما واما قولهم ان بارز نظام الكون نظام الفساد فلو كان  
الفساد لغاية كان الذبول لغاية فاجوب ان نظام الذبول ليس لغاية وان لم تكن غاية من الطبيعة  
المركبة البنية وانما كان يجب ان يكون غايتها كما لو كان السبب فيه هو الفساد فلو كانت الطبيعة  
من الخلق فلو كانت الطبيعة وكل منها غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها فلو كانت غايتها  
ما لم تكن باذنه لئلا يكون كل ثاب من المردد وقع الاستمرار في فعل ما وقع عن سابقه لا يكره في المعلوم  
الجزئية فيكون ذلك سببا في عدم نظام الذبول ومن لا يدعي ان كل حال للمادة الطبيعية غايتها الطبيعية  
التي هي اهل انما ندعى بان فعل كل طبيعة يكون لغايتها كما فلا خفاء ان يكون فعل غير الا غايتها لئلا يكون  
حيث انه نظام تسمى الى غايتها وان لم يكن فعل الطبيعة البنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو الموت وان



قوله  
 من انما هو ان يكون  
 الحاسة لا تسمى ان النفس  
 لا تستشعر ولا تسمى ان النفس  
 مولا لا تسمى ان النفس  
 قوله لا تسمى ان النفس  
 من انما هو ان يكون  
 الحاسة لا تسمى ان النفس  
 لا تستشعر ولا تسمى ان النفس  
 مولا لا تسمى ان النفس

قوله  
 من انما هو ان يكون  
 الحاسة لا تسمى ان النفس  
 لا تستشعر ولا تسمى ان النفس  
 مولا لا تسمى ان النفس

يمكن انما بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية مقصودة لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون غاية  
 للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجتاز النباتات على ما اشير الى بندها  
 في الكتب الجارية فبلغت لافالم ترتيب في ان الامور الطبيعية متساقطة في الكون الى غاية غير ولم يحسب كما  
 حسب الذين قيل لهم فحسبتم انما خلقناكم عبثا وسع ذلك فلا يتكران في الامور الطبيعية شيئا فوجها  
 ضرورة المادة ووجتاج اليها للغاية كالمسودا الطبيعية فانها على الدم وثقله ولا بد من حدوثها عند  
 الكسبي من جهة مادة الغذاء المتشكلة على الاجزاء الكيفية ومنع ذلك فيحتاج اليها لتدخل في هذا الاعضاء  
 الصلبة كالعظام وتغذي الخيال وغير ذلك وتلزم الغاية ولا تكون مقصودة بوجه كشيء الا بطول الحاجة  
 وذلك تخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الخبز في الارادية بذلك كان كلامي انما هو في  
 امر الخبز والاتفاق وازاحة شبههم وما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون  
 شيء منها بلا سبب لا يكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة وهو الخبز والاتفاق لكن لا يكون  
 متوقفا عليها بالقياس الى شيء كونهما غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت دائمة او اكثرية  
 بالقياس الى سبب الذي يقع لها بالقياس في ذلك الشيء انها كانت بالاتفاق وذلك الشيء بالقياس اليه  
 لا يكون سببا موديا وانما هو في الاكثر تلك الامور التي لا تكون غير متوقعة منه فخرج ان لم يكن موديا اليها املا  
 لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال ان كل فلان سبب اتفاق محسوف فهو يكون لاحالة تلك كانت بالاتفاق  
 سبب غير المقبول اليه لا تكون هي بالقياس اليه كانت بالاتفاق وان كان موديا لكن على القلة او التساوي  
 بقا انه سبب اتفاقي لها واذ ليس موجبا لها فلا بد في صدورهم من ضمنية تفهم التي هي بصية تلك الضمنية  
 موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء ما لم يجب له لم يوجد فاذا اقيست تلك الامور الى مجموع  
 ذلك السبب الضمني لم يقل انما بالاتفاق لانها ليست غير متوقعة بالنسبة اليها انما ذلك بالقياس اليه  
 بدون تلك الضمنية وكل ما يات انصافا بالاتفاق يكون للبيئة سبب حقيقي او انسبب اليه لم يكن اتفاقيا  
 فالشور على اكثره وانسبب الى خضر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق لانه ليس بالقياس الى متوقفا  
 لا واما ولا اكثره او الخضر سبب اتفاقي له لانه موديا للمبنى في الجملة وان نسب الى خضر فانه في موضع قد  
 فيه كثر لم يكن بالاتفاق لانه متوقفا على واجبا بالقياس اليه ولم يكن الخضر سببا اتفاقيا بل وجبا  
 ومن احاط علما بجاري الاسباب كلها بحيث لا يشك عنه شيء لم يكن عنده امر اتفاقا في

قوله  
 من انما هو ان يكون  
 الحاسة لا تسمى ان النفس  
 لا تستشعر ولا تسمى ان النفس  
 مولا لا تسمى ان النفس

قوله  
 من انما هو ان يكون  
 الحاسة لا تسمى ان النفس  
 لا تستشعر ولا تسمى ان النفس  
 مولا لا تسمى ان النفس

اتفاق من جهة الخاطي الكلي بل كان واجبا عن سبب البحث كانه انحصر من الاتفاق فانه لما يقع  
 حقيقة لما يودي الى شئ يقتضيه ومبدأ ارادة من مختار من الناطقين وسعادة اجبت ان يودي الى  
 محمود وشقاوته ان يودي الى غاية ذمومة فان استعمل الجنت اسجدوا الشقي في غير الناطقين كان مجازا  
 وبما لا يكون سببا اصلا ولو بالعرض لكن قد ذكر عن ضرورة حصول اسباب سعادة او شقية فيستشعر من  
 ضرورة عموما اعتد من اسعادة او الشقاوة يقع للمؤمن او المشرك واما مبدأه بطبيعة الارادة فيتم له  
 الكائن من تلقا نفسه قلت الفصل الرابع في دخول العمل في الجواب عن طلب العلم وتعيين اشياء العمل تمام  
 في هذا العلم الجواب الحقيقي عن السؤال بل هو بما هو بذكر العمل كلها الا ان تعيين السؤال بعضهم بالبقية لكن  
 قد يفتي بالبعث في السؤال الفاعل فقد يجاب بالغاية فانما علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة  
 او السؤال كانه لطلب سبب حدوثه عن الفاعل فلا يعني ذكره بالعلم الا اذا كان خيرا بالذات وذكره كونه  
 مع الاستعداد وكيف في الامور الطبيعية دون الارادية ويصعب فيها تامة العلة بتامها فان الارادة  
 انما تنبعث بعد توافي امور فلا تيسر احصاءها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافا اليها  
 الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل ومن المادة الاسع وذكر الاستعداد وملاقات  
 الفاعل والاستعداد والاصل في الوجود فلا يسئل عنه بل من الاستعداد والمقرب انما يكون بصورة  
 فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل للمادة كما اذا كان اسوال عن سبب حدوثه كسب من مادة  
 او بالصورة المقربة واحدا من العمل بل هو بطبيعي هو جزء الجسم للمادة والصورة لكن اكثر في المادة العلم حيث  
 القوة والصورة العلم حيث الفعل ما افسد اي من العمل للمادة فان الصورة الطبيعية لا تصنع الا في مادة  
 ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان بعض العلوم تعليمية بالنسبة للطبيعية كالمدينة لا تعرض فيها  
 المادة صغرا فاطلما بالطبيعية لفسادها من ذلك ساء من فاض الصورة فافقنا الوقوف على خصائص  
 الامور الطبيعية ونوعياتها القول لما كان وجود الامور الطبيعية يستلزم العمل فلو اسئل عنها بل في الجواب  
 الحقيقي ان تذكر العمل الحقيقية كلها فافقنا ذكرنا في مختومة بذكر الغاية الحقيقية ووقف اسوال الما ان يكون  
 بعضها متضمنة في السؤال فاما يودي في الجواب بالبقية باسرها لكن قد يفتي بالبعث كما قد يقع العلم الغير  
 الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقرر قائل فلان فلا يوجب علة  
 لفاعلية الفاعل كالعلة محو ان يقرر ان يفتي بغيره فانما علة لفاعلية الفاعل وكما يشير في الامور

له قوله في الامور الطبيعية  
 الخ كجملات الاشياء العلم  
 الطبيعية فان منها لا يكون  
 له اسبابا او اجزا لوجوده  
 فيحصل من جهة اسبابه  
 فكل ما يوجب وجوده فيكون  
 منسوبا الى العمل كالمثل في العلم  
 والاعمال دون الارادة فيكون  
 كالمقول "مولانا  
 محمد بن سفيان  
 له قوله فافقنا  
 مختومة في الجواب  
 بالاعمال في العلم  
 المعنى "مولانا  
 محمد بن سفيان  
 له قوله فافقنا  
 انما العلم في  
 لغيره انما العلم  
 العلة في العلم كالمدينة  
 العلة في العلم كالمدينة  
 اذا قلنا بالعلم في العلم  
 الفصل "مولانا  
 له قوله فافقنا  
 له قوله فافقنا



هذا التفتيح قابلا للصبر فيعلم انه من الزجاج او نيسال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فبقه لانه مركب من الماده  
 او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد وكان نيسال لم صارت هذه الحديده قابله للتفتيح فيعلم لانه مركب من الماده  
 ثم لما كانت الماده والصورة هما المبدأ ان لداخلان تتجهم بالحجم وقد عرفت ان مسلوبها من المبادى كانه مبدأ  
 بعينه فما اخرى بان يتم بها الطبيعة الباحث عن الاجسام الفاضل عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيد الماده  
 العلم بالشي من حيث القوة في قيامه وجوده في نفسى لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث  
 الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصود والفائدة الحاصلة من قبلها شرف على وقوعه من الطبيعة  
 قد يعلم الماده قائلين ان المقصود بالذات تمامها للصورة واما الماده فانما قصدت ليعظم فيها بصورة بانها رعا  
 فمن احاط علمها بالصورة استغنى عن الالتفات الى الماده وكان الفحص عنها شغلا لا يعنى وقد اراى فاسد  
 فان الصورة الطبيعية لا تصو الا في محل ثم لما ليست تصلح ان تعرض لشي مادية كانت بل من جهة ما يحكم في باي  
 الراى اختصاصها بموادها كالصورة الانسانية تسجل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يجب ان يخصصها  
 بموادها كالسلو والنبات من حيث كالمصورة العلمية فانها لا يخرج تصورها الى ان تصوف في محلها بالنظر في قول  
 الحكم بانه لا بد لها من موضوع فليس لو جيب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يخرج المحال  
 واذا كانت هيئات النوعية متفكره في ان تحصل الى رواج مخصوصة فالحق ذلك من كمالها فيكون  
 يتحقق ذلك مع امال الماده واذا كان لبعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة وحساب تعليمية  
 بجته بل لها مناسبتهم لطبيعي كالبينة لا تعرض فيها عن الماده عرضا تاما فانها كالبينة في علمها انما كانت البينة  
 مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 من جهة اشتغالها على طبيعة البينة من طرفين جهة تعليمهم وعواضده وقد يعرض ان يشير كافي بعض المسائل  
 كقولهم العلم والارض كالبينة في علمها انما كانت البينة مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 في الماده المتشابهة يستعمل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك البينة  
 به ان الات اذ مقدمات البينة سناطة او هندسية مأخوذة من المحاذات وتوابعها لا تقوم بغيرها  
 عظم الماده ورفض الصورة زعيمين انا اذا حصلنا الماده فاما ما عدا بعد الاعراض ولو احق من غير  
 وقد قاس بعض الصناعات الطبيعية في ذلك على بعض الصناعات العلمية قائلا ان تستنبط الحروف  
 انما يقصد تحصيل الحروف لا تحصيل البنية فليس بالصورة قال الشيخ وشيئ من يكون مادة التي قصر عليها هو لا نظر في

هذا التفتيح قابلا للصبر فيعلم انه من الزجاج او نيسال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فبقه لانه مركب من الماده  
 او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد وكان نيسال لم صارت هذه الحديده قابله للتفتيح فيعلم لانه مركب من الماده  
 ثم لما كانت الماده والصورة هما المبدأ ان لداخلان تتجهم بالحجم وقد عرفت ان مسلوبها من المبادى كانه مبدأ  
 بعينه فما اخرى بان يتم بها الطبيعة الباحث عن الاجسام الفاضل عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيد الماده  
 العلم بالشي من حيث القوة في قيامه وجوده في نفسى لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث  
 الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصود والفائدة الحاصلة من قبلها شرف على وقوعه من الطبيعة  
 قد يعلم الماده قائلين ان المقصود بالذات تمامها للصورة واما الماده فانما قصدت ليعظم فيها بصورة بانها رعا  
 فمن احاط علمها بالصورة استغنى عن الالتفات الى الماده وكان الفحص عنها شغلا لا يعنى وقد اراى فاسد  
 فان الصورة الطبيعية لا تصو الا في محل ثم لما ليست تصلح ان تعرض لشي مادية كانت بل من جهة ما يحكم في باي  
 الراى اختصاصها بموادها كالصورة الانسانية تسجل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يجب ان يخصصها  
 بموادها كالسلو والنبات من حيث كالمصورة العلمية فانها لا يخرج تصورها الى ان تصوف في محلها بالنظر في قول  
 الحكم بانه لا بد لها من موضوع فليس لو جيب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يخرج المحال  
 واذا كانت هيئات النوعية متفكره في ان تحصل الى رواج مخصوصة فالحق ذلك من كمالها فيكون  
 يتحقق ذلك مع امال الماده واذا كان لبعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة وحساب تعليمية  
 بجته بل لها مناسبتهم لطبيعي كالبينة لا تعرض فيها عن الماده عرضا تاما فانها كالبينة في علمها انما كانت البينة  
 مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 من جهة اشتغالها على طبيعة البينة من طرفين جهة تعليمهم وعواضده وقد يعرض ان يشير كافي بعض المسائل  
 كقولهم العلم والارض كالبينة في علمها انما كانت البينة مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 في الماده المتشابهة يستعمل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك البينة  
 به ان الات اذ مقدمات البينة سناطة او هندسية مأخوذة من المحاذات وتوابعها لا تقوم بغيرها  
 عظم الماده ورفض الصورة زعيمين انا اذا حصلنا الماده فاما ما عدا بعد الاعراض ولو احق من غير  
 وقد قاس بعض الصناعات الطبيعية في ذلك على بعض الصناعات العلمية قائلا ان تستنبط الحروف  
 انما يقصد تحصيل الحروف لا تحصيل البنية فليس بالصورة قال الشيخ وشيئ من يكون مادة التي قصر عليها هو لا نظر في

هذا التفتيح قابلا للصبر فيعلم انه من الزجاج او نيسال لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فبقه لانه مركب من الماده  
 او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد وكان نيسال لم صارت هذه الحديده قابله للتفتيح فيعلم لانه مركب من الماده  
 ثم لما كانت الماده والصورة هما المبدأ ان لداخلان تتجهم بالحجم وقد عرفت ان مسلوبها من المبادى كانه مبدأ  
 بعينه فما اخرى بان يتم بها الطبيعة الباحث عن الاجسام الفاضل عن لواحقه الذاتية لكن اكثر ما تفيد الماده  
 العلم بالشي من حيث القوة في قيامه وجوده في نفسى لواحقه الذاتية واكثر ما تفيد الصورة العلم به من حيث  
 الفعل كذلك فيكون الاهتمام بها في الغاية المقصود والفائدة الحاصلة من قبلها شرف على وقوعه من الطبيعة  
 قد يعلم الماده قائلين ان المقصود بالذات تمامها للصورة واما الماده فانما قصدت ليعظم فيها بصورة بانها رعا  
 فمن احاط علمها بالصورة استغنى عن الالتفات الى الماده وكان الفحص عنها شغلا لا يعنى وقد اراى فاسد  
 فان الصورة الطبيعية لا تصو الا في محل ثم لما ليست تصلح ان تعرض لشي مادية كانت بل من جهة ما يحكم في باي  
 الراى اختصاصها بموادها كالصورة الانسانية تسجل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما يجب ان يخصصها  
 بموادها كالسلو والنبات من حيث كالمصورة العلمية فانها لا يخرج تصورها الى ان تصوف في محلها بالنظر في قول  
 الحكم بانه لا بد لها من موضوع فليس لو جيب اختصاصها بمادة مخصوصة فالنظر في الصورة الطبيعية يخرج المحال  
 واذا كانت هيئات النوعية متفكره في ان تحصل الى رواج مخصوصة فالحق ذلك من كمالها فيكون  
 يتحقق ذلك مع امال الماده واذا كان لبعض الصناعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة وحساب تعليمية  
 بجته بل لها مناسبتهم لطبيعي كالبينة لا تعرض فيها عن الماده عرضا تاما فانها كالبينة في علمها انما كانت البينة  
 مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 من جهة اشتغالها على طبيعة البينة من طرفين جهة تعليمهم وعواضده وقد يعرض ان يشير كافي بعض المسائل  
 كقولهم العلم والارض كالبينة في علمها انما كانت البينة مناسبة للطبيعي من حيث تثلن موضوعها الى الاجسام الاولى العلوية والاطلقة من تحت وتحت وطبيعي كالبينة في علمها  
 في الماده المتشابهة يستعمل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك البينة  
 به ان الات اذ مقدمات البينة سناطة او هندسية مأخوذة من المحاذات وتوابعها لا تقوم بغيرها  
 عظم الماده ورفض الصورة زعيمين انا اذا حصلنا الماده فاما ما عدا بعد الاعراض ولو احق من غير  
 وقد قاس بعض الصناعات الطبيعية في ذلك على بعض الصناعات العلمية قائلا ان تستنبط الحروف  
 انما يقصد تحصيل الحروف لا تحصيل البنية فليس بالصورة قال الشيخ وشيئ من يكون مادة التي قصر عليها هو لا نظر في















[illegible]

[illegible][illegible]

















وذلك لانه ان كبره يطبق على تطبيق الخارج والوحي فلام حكم العقل باسكان ايقاع ذلك في زمان متناهيين  
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان يحكم العقل اسبق اجملا لارادة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم  
بالافتراض لو ظهر من الانقطاع كفي هو قوة التوهم البهرين كيف وليس العقل استلزامه والانقطاع عما يمكن ان يكون بعد  
الاستدلال وقوة العقل على استظهار الاجل في الوجود مع الاتصال والانساق لا يمنع من جريان البرهان في  
امتداد الزمان والحكم وسلسلة الاحداث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيما باعتبار اجتماعها من حيث التوحي في عام  
الدهر والخصو عند الباري فيقضي تناسلها في جانب البهي وتعلم ان ما يفرض من تطبيق بين متصلات  
الغير المتعاقبة في نسخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب جرح من الحركات  
التي للصالحات تنبئ عليه يوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الزمن فاما تنبأ في فيما انتم من تلك  
الامور في الزمن فينبذ على تنها في انتم منها في الزمن دون ما وجب منها في الخارج ثم لو كفي الاجتماع في  
الدهر او في الخصو عند الباري تعالى انتمض البرهان على تناسلها في جانب المايد وهذا كما يخالفه  
الفلسفة ايضا وقوانين علمه وحاول التحق من كس بعض خبره الملاحقين بالمره السابقين والبيان ان تناسل  
الزمان في جانب البازل لا يكون غير المتناهي من الزمان والحكم والاحداث المتعاقبة موهو واما بالفعل فكم عليه  
البرهان واما الاتناهي في جانب المايد فاما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا ياتر بعدة لا يلزم منه ان يكون  
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري غير منتهى بل ليس غير المتناهي إمكان الفعلية في  
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون تناسلها بالذات لكن لا الى نهاية معينة بل ينفذ بها  
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعيدا لا يعقل منه التدرج والتدرج في الوجود في وعاء لغيره  
الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده باحسب مستقبل في وعاء لغيره واحدة وهو في وعاء احضور عند  
الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كوجها واقعة في وعاء  
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كوجها واقعة في افاق تتقضي والتجد وليس فيها بالاعتبار  
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ  
بالاعتبار الاول اخيل انه غير متناهي في نفسه البرهان على حالته لانه لا يجد في الاجتماع للوجود في الترتيب ان  
الشيء في اخيره انتهاه الى نهاية اخيره لا يتعداها حكم التناهي انما يجري في احوال الوجود بالفعل في افاق تتغير  
والاعتقاد لو كان لا معايل على التدرج فالماضي والمستقبل تساويان في اتصال اللانهاية بحسب البهية

انما يصح ان يقال ان كبره يطبق على تطبيق الخارج والوحي فلام حكم العقل باسكان ايقاع ذلك في زمان متناهيين  
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان يحكم العقل اسبق اجملا لارادة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم  
بالافتراض لو ظهر من الانقطاع كفي هو قوة التوهم البهرين كيف وليس العقل استلزامه والانقطاع عما يمكن ان يكون بعد  
الاستدلال وقوة العقل على استظهار الاجل في الوجود مع الاتصال والانساق لا يمنع من جريان البرهان في  
امتداد الزمان والحكم وسلسلة الاحداث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيما باعتبار اجتماعها من حيث التوحي في عام  
الدهر والخصو عند الباري فيقضي تناسلها في جانب البهي وتعلم ان ما يفرض من تطبيق بين متصلات  
الغير المتعاقبة في نسخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب جرح من الحركات  
التي للصالحات تنبئ عليه يوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الزمن فاما تنبأ في فيما انتم من تلك  
الامور في الزمن فينبذ على تنها في انتم منها في الزمن دون ما وجب منها في الخارج ثم لو كفي الاجتماع في  
الدهر او في الخصو عند الباري تعالى انتمض البرهان على تناسلها في جانب المايد وهذا كما يخالفه  
الفلسفة ايضا وقوانين علمه وحاول التحق من كس بعض خبره الملاحقين بالمره السابقين والبيان ان تناسل  
الزمان في جانب البازل لا يكون غير المتناهي من الزمان والحكم والاحداث المتعاقبة موهو واما بالفعل فكم عليه  
البرهان واما الاتناهي في جانب المايد فاما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا ياتر بعدة لا يلزم منه ان يكون  
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري غير منتهى بل ليس غير المتناهي إمكان الفعلية في  
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون تناسلها بالذات لكن لا الى نهاية معينة بل ينفذ بها  
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعيدا لا يعقل منه التدرج والتدرج في الوجود في وعاء لغيره  
الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده باحسب مستقبل في وعاء لغيره واحدة وهو في وعاء احضور عند  
الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كوجها واقعة في وعاء  
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كوجها واقعة في افاق تتقضي والتجد وليس فيها بالاعتبار  
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ  
بالاعتبار الاول اخيل انه غير متناهي في نفسه البرهان على حالته لانه لا يجد في الاجتماع للوجود في الترتيب ان  
الشيء في اخيره انتهاه الى نهاية اخيره لا يتعداها حكم التناهي انما يجري في احوال الوجود بالفعل في افاق تتغير  
والاعتقاد لو كان لا معايل على التدرج فالماضي والمستقبل تساويان في اتصال اللانهاية بحسب البهية

انما يصح ان يقال ان كبره يطبق على تطبيق الخارج والوحي فلام حكم العقل باسكان ايقاع ذلك في زمان متناهيين  
الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان يحكم العقل اسبق اجملا لارادة ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم  
بالافتراض لو ظهر من الانقطاع كفي هو قوة التوهم البهرين كيف وليس العقل استلزامه والانقطاع عما يمكن ان يكون بعد  
الاستدلال وقوة العقل على استظهار الاجل في الوجود مع الاتصال والانساق لا يمنع من جريان البرهان في  
امتداد الزمان والحكم وسلسلة الاحداث المتعاقبة لتأتي التطبيق فيما باعتبار اجتماعها من حيث التوحي في عام  
الدهر والخصو عند الباري فيقضي تناسلها في جانب البهي وتعلم ان ما يفرض من تطبيق بين متصلات  
الغير المتعاقبة في نسخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب جرح من الحركات  
التي للصالحات تنبئ عليه يوم الانقطاع في الواقع وان كان باعتبار الزمن فاما تنبأ في فيما انتم من تلك  
الامور في الزمن فينبذ على تنها في انتم منها في الزمن دون ما وجب منها في الخارج ثم لو كفي الاجتماع في  
الدهر او في الخصو عند الباري تعالى انتمض البرهان على تناسلها في جانب المايد وهذا كما يخالفه  
الفلسفة ايضا وقوانين علمه وحاول التحق من كس بعض خبره الملاحقين بالمره السابقين والبيان ان تناسل  
الزمان في جانب البازل لا يكون غير المتناهي من الزمان والحكم والاحداث المتعاقبة موهو واما بالفعل فكم عليه  
البرهان واما الاتناهي في جانب المايد فاما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا ياتر بعدة لا يلزم منه ان يكون  
الخارج من القوة الى الفعل الحاضر عند الباري غير منتهى بل ليس غير المتناهي إمكان الفعلية في  
الخارج فالخارج الى الفعل الحاضر عند الباري تعالى يكون تناسلها بالذات لكن لا الى نهاية معينة بل ينفذ بها  
التناهي بالفعل على سبيل عدم الوقوف على حد بعيدا لا يعقل منه التدرج والتدرج في الوجود في وعاء لغيره  
الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده باحسب مستقبل في وعاء لغيره واحدة وهو في وعاء احضور عند  
الباري وثانيا بان لوجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما كوجها واقعة في وعاء  
الدهر حاضرة عند المبدأ الاول والثاني كوجها واقعة في افاق تتقضي والتجد وليس فيها بالاعتبار  
الاول تعاقب وترتب انما ذلك بالاعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات ان اخذ  
بالاعتبار الاول اخيل انه غير متناهي في نفسه البرهان على حالته لانه لا يجد في الاجتماع للوجود في الترتيب ان  
الشيء في اخيره انتهاه الى نهاية اخيره لا يتعداها حكم التناهي انما يجري في احوال الوجود بالفعل في افاق تتغير  
والاعتقاد لو كان لا معايل على التدرج فالماضي والمستقبل تساويان في اتصال اللانهاية بحسب البهية





طرفا لها ذلك المسامحة المتعاطفة بها وان شئت من غير تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على شانهما الاول  
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقلوه بالنظر في نفسية كالات او امكن لكن لم يعم كقافة الخي ولفظ  
في المسامحة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة  
نقطتين من الخط الاخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة متصلة من الان والمواقاة والمسامحة للحركة وان لم يكن من الوجوه  
بالفعل من اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكما لو حصل  
الى فتحة المسامحة وكسامة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامحتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدرج وهو  
كان على وجه التدرج والتقصي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع  
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاوضاع فلا يكون كجوه هذه الامور وجوده في آن اصلها  
آب هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض في زمان وجوده فلا يتصور لحدوث آن وهو موجود  
نعم هناك ان هو ان بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت او لا  
وجه التدرج والتقصي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يتبع الجبر اللازم مع السابق  
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث بقدر معين من الزاوية حصل من افراق خطين منطبق احدهما على الآخر  
متحرك حدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتداء فيه الحدوث نعم الاول  
آن تم فيه الوجود والتاكث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدرج بل يكون له الوجود في  
زمان قطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تمامه في كل  
آن اوجز يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التسوط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع  
وذلك كطولي الزاوية الى دائرة من حركة احد الخطين المنطقيين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين  
من هذه الزاوية وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة من هذه المسامحة هي التي كلاً منها فيها  
ولا يكون لهذا الا في اول الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن  
هو مبدأ آخر الزمان فكان ذلك لان آخراته عدا سابقت ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك لان  
حتى يكون هذا الان اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعده ذلك لان بينهما وبين ذلك زمان يكون  
بذلك الحدوث من وجوده فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لا ابتداء الحدوث آن هو اولي من هذا  
بان يكون اول هذا التفصيل مذهبنا في هذا المقاصد ولنتعم الكلام فنقول كما سألنا

الاولى والاولى المسامحة المتعاطفة بها وان شئت من غير تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على شانهما الاول  
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقلوه بالنظر في نفسية كالات او امكن لكن لم يعم كقافة الخي ولفظ  
في المسامحة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة  
نقطتين من الخط الاخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة متصلة من الان والمواقاة والمسامحة للحركة وان لم يكن من الوجوه  
بالفعل من اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكما لو حصل  
الى فتحة المسامحة وكسامة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامحتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدرج وهو  
كان على وجه التدرج والتقصي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع  
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاوضاع فلا يكون كجوه هذه الامور وجوده في آن اصلها  
آب هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض في زمان وجوده فلا يتصور لحدوث آن وهو موجود  
نعم هناك ان هو ان بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت او لا  
وجه التدرج والتقصي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يتبع الجبر اللازم مع السابق  
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث بقدر معين من الزاوية حصل من افراق خطين منطبق احدهما على الآخر  
متحرك حدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتداء فيه الحدوث نعم الاول  
آن تم فيه الوجود والتاكث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدرج بل يكون له الوجود في  
زمان قطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تمامه في كل  
آن اوجز يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التسوط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع  
وذلك كطولي الزاوية الى دائرة من حركة احد الخطين المنطقيين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين  
من هذه الزاوية وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة من هذه المسامحة هي التي كلاً منها فيها  
ولا يكون لهذا الا في اول الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن  
هو مبدأ آخر الزمان فكان ذلك لان آخراته عدا سابقت ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك لان  
حتى يكون هذا الان اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعده ذلك لان بينهما وبين ذلك زمان يكون  
بذلك الحدوث من وجوده فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لا ابتداء الحدوث آن هو اولي من هذا  
بان يكون اول هذا التفصيل مذهبنا في هذا المقاصد ولنتعم الكلام فنقول كما سألنا

الاولى والاولى المسامحة المتعاطفة بها وان شئت من غير تفصيل فاعلم ان الحادث في حدوثه على شانهما الاول  
ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يكن بقلوه بالنظر في نفسية كالات او امكن لكن لم يعم كقافة الخي ولفظ  
في المسامحة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار الحركة والا لانقطعت الحركة وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة  
نقطتين من الخط الاخر فانها لا تبقى ما دامت الحركة متصلة من الان والمواقاة والمسامحة للحركة وان لم يكن من الوجوه  
بالفعل من اعتبار معتبر لكن ذلك لا يضرنا او يبقى زمانا بعد ما حدث في آن كالصورة الكائنة وكما لو حصل  
الى فتحة المسامحة وكسامة الخط النقطة ينقطع الحركة عند مسامحتها والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدرج وهو  
كان على وجه التدرج والتقصي كالزمان وما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع  
وما يكون وجوده بها على سبيل الانطباق عليها كالاوضاع فلا يكون كجوه هذه الامور وجوده في آن اصلها  
آب هو طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض في زمان وجوده فلا يتصور لحدوث آن وهو موجود  
نعم هناك ان هو ان بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدث الحادث كالحركة والصوت او لا  
وجه التدرج والتقصي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسير اليسير او يتبع الجبر اللازم مع السابق  
فجاز ان يبقى بعد تمام الحدوث بقدر معين من الزاوية حصل من افراق خطين منطبق احدهما على الآخر  
متحرك حدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له اول آن ابتداء فيه الحدوث نعم الاول  
آن تم فيه الوجود والتاكث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدرج بل يكون له الوجود في  
زمان قطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه تمامه في كل  
آن اوجز يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التسوط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع  
وذلك كطولي الزاوية الى دائرة من حركة احد الخطين المنطقيين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين  
من هذه الزاوية وكسامة الخط المفروض حركته هنا النقطة من هذه المسامحة هي التي كلاً منها فيها  
ولا يكون لهذا الا في اول الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه ولم يكن موجودا في آن  
هو مبدأ آخر الزمان فكان ذلك لان آخراته عدا سابقت ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك لان  
حتى يكون هذا الان اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعده ذلك لان بينهما وبين ذلك زمان يكون  
بذلك الحدوث من وجوده فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لا ابتداء الحدوث آن هو اولي من هذا  
بان يكون اول هذا التفصيل مذهبنا في هذا المقاصد ولنتعم الكلام فنقول كما سألنا

[illegible][illegible]



والا يتأتى ذلك في زمان متناه فخرج كذا ان تقول ان يكون زمان المسامحة غير متناه في جانب البعض  
فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي اللزامة والمسامحة اية نقطة تفرق من الخط الغير المتناهي  
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامحة من القوة الى الفعل لانها لا يكون لها على نقطة تكون على نقطة  
الاجرة وان غير متناه بعد اللزامة يكون في الخط مسامحة الخط الغير المتناهي لكن لما على هذه النقطة وتوابعها  
يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا والله يرض على ابطاله في الاعداد الثالث السبعين السلي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غير متناه في اربعين فليخرج خطان غير متناهيين  
من نقطة كس في ثلث ولان الزمان البعد بينهما زيادة الاستدواء متناه الى غير النهاية كان البعد بينهما  
كذلك كسب انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفا بانه لا نسلم انه يلزم وجوده بعد اربعين  
غير متناه غاية ثاني الباب ان يكون الترتيب الى غير النهاية لكن يلزم من شأنه ان يكون هناك بعد ذلك  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد متناه الابعاد متناه والارادة على المتناهي بعد متناه  
وان يكون متناهيًا وهذا كالعقبيل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في انظمة الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد فواجب ان احصل حكم قطعنا باللامع من لاتناهي الاعداد  
الفصل وبين لاتناهي الانفراج المتناه مع كذا فخرج الاستدواء الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج انظر  
المتناه من لاتناهي غير متناه وما يصلح فيها على ذلك انظمة تاسفي لان خروج خطين محيطين متناه  
لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الاستدواء  
واللاتناهي في الانفراج لم يخرج الى لاتناهي اسطر في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
الخطين متناه لاتناهي انما هو كقول الساجين ايضاً كذا فان ضروك في اسكان اللزامة من التفرج  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي هنا فرضت حاصلته بالفعل في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
ايضاً كذا بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقضية بمعنى ان كل مرتبة  
تفرض نحوها يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع انظمة من علو قد يفرض ذاتها في الانفراج كشفاي القامع حتى  
يكون الانفراج بقدر الاستدواء او ازيد من ثلثها حتى يكون الانفراج ازيد من الاستدواء وحينئذ يكون  
وهذا البرهان كما ثبت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جته قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهية كذا ان يكون من الفطريات

المتناهي في زمان متناه فخرج كذا ان تقول ان يكون زمان المسامحة غير متناه في جانب البعض  
فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي اللزامة والمسامحة اية نقطة تفرق من الخط الغير المتناهي  
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامحة من القوة الى الفعل لانها لا يكون لها على نقطة تكون على نقطة  
الاجرة وان غير متناه بعد اللزامة يكون في الخط مسامحة الخط الغير المتناهي لكن لما على هذه النقطة وتوابعها  
يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا والله يرض على ابطاله في الاعداد الثالث السبعين السلي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غير متناه في اربعين فليخرج خطان غير متناهيين  
من نقطة كس في ثلث ولان الزمان البعد بينهما زيادة الاستدواء متناه الى غير النهاية كان البعد بينهما  
كذلك كسب انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفا بانه لا نسلم انه يلزم وجوده بعد اربعين  
غير متناه غاية ثاني الباب ان يكون الترتيب الى غير النهاية لكن يلزم من شأنه ان يكون هناك بعد ذلك  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد متناه الابعاد متناه والارادة على المتناهي بعد متناه  
وان يكون متناهيًا وهذا كالعقبيل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في انظمة الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد فواجب ان احصل حكم قطعنا باللامع من لاتناهي الاعداد  
الفصل وبين لاتناهي الانفراج المتناه مع كذا فخرج الاستدواء الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج انظر  
المتناه من لاتناهي غير متناه وما يصلح فيها على ذلك انظمة تاسفي لان خروج خطين محيطين متناه  
لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الاستدواء  
واللاتناهي في الانفراج لم يخرج الى لاتناهي اسطر في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
الخطين متناه لاتناهي انما هو كقول الساجين ايضاً كذا فان ضروك في اسكان اللزامة من التفرج  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي هنا فرضت حاصلته بالفعل في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
ايضاً كذا بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقضية بمعنى ان كل مرتبة  
تفرض نحوها يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع انظمة من علو قد يفرض ذاتها في الانفراج كشفاي القامع حتى  
يكون الانفراج بقدر الاستدواء او ازيد من ثلثها حتى يكون الانفراج ازيد من الاستدواء وحينئذ يكون  
وهذا البرهان كما ثبت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جته قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهية كذا ان يكون من الفطريات

ان لاتناهي في زمان متناه فخرج كذا ان تقول ان يكون زمان المسامحة غير متناه في جانب البعض  
فلا يكون حادثة او انه يلزم ان يكون بين حالتي اللزامة والمسامحة اية نقطة تفرق من الخط الغير المتناهي  
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامحة من القوة الى الفعل لانها لا يكون لها على نقطة تكون على نقطة  
الاجرة وان غير متناه بعد اللزامة يكون في الخط مسامحة الخط الغير المتناهي لكن لما على هذه النقطة وتوابعها  
يختص بابطال اللاتناهي في الابعاد مطلقا والله يرض على ابطاله في الاعداد الثالث السبعين السلي وتيرة  
على ما كان في سائر الزمان هو انه لو كان وجوده بعد غير متناه في اربعين فليخرج خطان غير متناهيين  
من نقطة كس في ثلث ولان الزمان البعد بينهما زيادة الاستدواء متناه الى غير النهاية كان البعد بينهما  
كذلك كسب انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفا بانه لا نسلم انه يلزم وجوده بعد اربعين  
غير متناه غاية ثاني الباب ان يكون الترتيب الى غير النهاية لكن يلزم من شأنه ان يكون هناك بعد ذلك  
غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد متناه الابعاد متناه والارادة على المتناهي بعد متناه  
وان يكون متناهيًا وهذا كالعقبيل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتب في انظمة الغير المتناهي  
عدو متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها الا بواحد فواجب ان احصل حكم قطعنا باللامع من لاتناهي الاعداد  
الفصل وبين لاتناهي الانفراج المتناه مع كذا فخرج الاستدواء الى اللاتناهي بالفعل بدون خروج انظر  
المتناه من لاتناهي غير متناه وما يصلح فيها على ذلك انظمة تاسفي لان خروج خطين محيطين متناه  
لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك سطح غير متناه في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الاستدواء  
واللاتناهي في الانفراج لم يخرج الى لاتناهي اسطر في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
الخطين متناه لاتناهي انما هو كقول الساجين ايضاً كذا فان ضروك في اسكان اللزامة من التفرج  
في المقصود وبالجملة فاللاتناهي هنا فرضت حاصلته بالفعل في اربعين فلو لا استدواء لاتناهي في الانفراج  
ايضاً كذا بخلاف الاعداد فان اللاتناهي هناك ليست بالفعل بل هي لا تقضية بمعنى ان كل مرتبة  
تفرض نحوها يمكن ان يزداد عليها ولا يقطع انظمة من علو قد يفرض ذاتها في الانفراج كشفاي القامع حتى  
يكون الانفراج بقدر الاستدواء او ازيد من ثلثها حتى يكون الانفراج ازيد من الاستدواء وحينئذ يكون  
وهذا البرهان كما ثبت الاشارة اليه في ابطال اللاتناهي فيما فوق جته قلت الباب الثاني  
في المكان وفي فصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهية كذا ان يكون من الفطريات





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]





[illegible]



بل هو المكان لما وجدته في الشبهة الى برهان وما اوردا ابطاله في حيز حكم الفطرة فلا  
 يتكلف الجواب عنه وكان من ههنا سموه فطوريا على البديهة او كما رادوا في فطوره على السوموم  
 والامامى وانما اول فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان هودول لشاعرنا اراد ان يحدث في  
 شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض  
 الباسقة وقالوا انهم لو كان المكان هو اسطح الكوكب فحيز كل حيز من تلك الاجسام الى نهاية هو  
 باطل فحيث ان حيز كل حيز من تلك الاجسام لم يكن له مكان وقالا ايضا انه لو كان المكان هو سطح الكوكب  
 الحركة في المقامه من سطح كذا الى آخره فلو كانت في السوموم مع هودول لربح يكون حركتها لتبدل سطوح  
 من الحادى وهو الهوا على وجهه الجداري وقالا ايضا لو كان المكان هو اسطح الكوكب  
 المحفوظ ظاهره كبرياش ساكن وان سارت الارض ومغايه بها وانما الجواب عن الاول اعنى ادعاء  
 اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليهن ذلك بل انما هو عن اغلاط التوهم لان الاجسام مختلفة  
 والابعا وتمثاله واذ تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه لكن اليوم متبنيه لتعاقب الجبا  
 لتماثلها وتبس عليه لاسمى الابعاد وتماثلها في عين ابعادها بعينها باقية وكذلك متبنيه لانتقال حيزهم  
 من افضيه مكان الاول والثاني وكان الثاني بدون الاول لا يتبنيه لانتقاله بعدا بغير تشابه الابعاد فحيث  
 البعد متصلا واهبا ذهاب المكان فيتمتع بها ان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه لما قيل ان السوموم  
 دون الحيز في الجبع فقد لم يلح على سياتي وعن الثاني وهو انه لم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزم  
 ذلك ان بطلانه غير ضروري لانه لم يثبت عليه انما هو انما العن من الاجسام ما له كان في علم ان كل جسم مكان فكل جسم  
 ان كل موجود له كان كما لا يكون عمدا فحيث لا يكون ذلك حيزا فحيث انما الثالث وهو حديث الطين من حيزه وحركته  
 ان الحركة حقيقة هو بطلان تبدال المكان على سياتي فيكون ما يتحقق ما يكون الاستبدال بعد ان ذلك الطين من حيزه  
 متحركا وسياتي بهنذا زيادة حقيقة ان الله تعالى امانته بل يكون ساكنان فان اريد بالسكن بالتحرك من  
 شانه الحركة او لا يتبدل نسبتين هو ساكنه او لا يولى وطبعه وحاله وتترك عليه كانه حفظه كان كان  
 وان اريد بالكون في مكان واحد زمانا فليس ساكن كما انه ليس متحركا ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس  
 بمنزلة ارتفاعا على ان كان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطين المذكور متحركا بهذا المعنى وانما شتم  
 اهل العرف ذلك منهم من المتحررين في تبدال المكان عليه والعبارة للمعاني دون الالفاظ

المتكلم في حيزه  
 انما هو المكان لما وجدته في الشبهة الى برهان وما اوردا ابطاله في حيز حكم الفطرة فلا  
 يتكلف الجواب عنه وكان من ههنا سموه فطوريا على البديهة او كما رادوا في فطوره على السوموم  
 والامامى وانما اول فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان هودول لشاعرنا اراد ان يحدث في  
 شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض  
 الباسقة وقالوا انهم لو كان المكان هو اسطح الكوكب فحيز كل حيز من تلك الاجسام الى نهاية هو  
 باطل فحيث ان حيز كل حيز من تلك الاجسام لم يكن له مكان وقالا ايضا انه لو كان المكان هو سطح الكوكب  
 الحركة في المقامه من سطح كذا الى آخره فلو كانت في السوموم مع هودول لربح يكون حركتها لتبدل سطوح  
 من الحادى وهو الهوا على وجهه الجداري وقالا ايضا لو كان المكان هو اسطح الكوكب  
 المحفوظ ظاهره كبرياش ساكن وان سارت الارض ومغايه بها وانما الجواب عن الاول اعنى ادعاء  
 اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليهن ذلك بل انما هو عن اغلاط التوهم لان الاجسام مختلفة  
 والابعا وتمثاله واذ تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه لكن اليوم متبنيه لتعاقب الجبا  
 لتماثلها وتبس عليه لاسمى الابعاد وتماثلها في عين ابعادها بعينها باقية وكذلك متبنيه لانتقال حيزهم  
 من افضيه مكان الاول والثاني وكان الثاني بدون الاول لا يتبنيه لانتقاله بعدا بغير تشابه الابعاد فحيث  
 البعد متصلا واهبا ذهاب المكان فيتمتع بها ان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه لما قيل ان السوموم  
 دون الحيز في الجبع فقد لم يلح على سياتي وعن الثاني وهو انه لم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزم  
 ذلك ان بطلانه غير ضروري لانه لم يثبت عليه انما هو انما العن من الاجسام ما له كان في علم ان كل جسم مكان فكل جسم  
 ان كل موجود له كان كما لا يكون عمدا فحيث لا يكون ذلك حيزا فحيث انما الثالث وهو حديث الطين من حيزه وحركته  
 ان الحركة حقيقة هو بطلان تبدال المكان على سياتي فيكون ما يتحقق ما يكون الاستبدال بعد ان ذلك الطين من حيزه  
 متحركا وسياتي بهنذا زيادة حقيقة ان الله تعالى امانته بل يكون ساكنان فان اريد بالسكن بالتحرك من  
 شانه الحركة او لا يتبدل نسبتين هو ساكنه او لا يولى وطبعه وحاله وتترك عليه كانه حفظه كان كان  
 وان اريد بالكون في مكان واحد زمانا فليس ساكن كما انه ليس متحركا ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس  
 بمنزلة ارتفاعا على ان كان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطين المذكور متحركا بهذا المعنى وانما شتم  
 اهل العرف ذلك منهم من المتحررين في تبدال المكان عليه والعبارة للمعاني دون الالفاظ

بل هو المكان لما وجدته في الشبهة الى برهان وما اوردا ابطاله في حيز حكم الفطرة فلا  
 يتكلف الجواب عنه وكان من ههنا سموه فطوريا على البديهة او كما رادوا في فطوره على السوموم  
 والامامى وانما اول فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان هودول لشاعرنا اراد ان يحدث في  
 شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله المكان ثم الارض  
 الباسقة وقالوا انهم لو كان المكان هو اسطح الكوكب فحيز كل حيز من تلك الاجسام الى نهاية هو  
 باطل فحيث ان حيز كل حيز من تلك الاجسام لم يكن له مكان وقالا ايضا انه لو كان المكان هو سطح الكوكب  
 الحركة في المقامه من سطح كذا الى آخره فلو كانت في السوموم مع هودول لربح يكون حركتها لتبدل سطوح  
 من الحادى وهو الهوا على وجهه الجداري وقالا ايضا لو كان المكان هو اسطح الكوكب  
 المحفوظ ظاهره كبرياش ساكن وان سارت الارض ومغايه بها وانما الجواب عن الاول اعنى ادعاء  
 اصحاب البعد الموجود من فطرة البديهة عليهن ذلك بل انما هو عن اغلاط التوهم لان الاجسام مختلفة  
 والابعا وتمثاله واذ تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها عليه لكن اليوم متبنيه لتعاقب الجبا  
 لتماثلها وتبس عليه لاسمى الابعاد وتماثلها في عين ابعادها بعينها باقية وكذلك متبنيه لانتقال حيزهم  
 من افضيه مكان الاول والثاني وكان الثاني بدون الاول لا يتبنيه لانتقاله بعدا بغير تشابه الابعاد فحيث  
 البعد متصلا واهبا ذهاب المكان فيتمتع بها ان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه لما قيل ان السوموم  
 دون الحيز في الجبع فقد لم يلح على سياتي وعن الثاني وهو انه لم ان لا يكون مكان لبعض الاجسام التزم  
 ذلك ان بطلانه غير ضروري لانه لم يثبت عليه انما هو انما العن من الاجسام ما له كان في علم ان كل جسم مكان فكل جسم  
 ان كل موجود له كان كما لا يكون عمدا فحيث لا يكون ذلك حيزا فحيث انما الثالث وهو حديث الطين من حيزه وحركته  
 ان الحركة حقيقة هو بطلان تبدال المكان على سياتي فيكون ما يتحقق ما يكون الاستبدال بعد ان ذلك الطين من حيزه  
 متحركا وسياتي بهنذا زيادة حقيقة ان الله تعالى امانته بل يكون ساكنان فان اريد بالسكن بالتحرك من  
 شانه الحركة او لا يتبدل نسبتين هو ساكنه او لا يولى وطبعه وحاله وتترك عليه كانه حفظه كان كان  
 وان اريد بالكون في مكان واحد زمانا فليس ساكن كما انه ليس متحركا ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس  
 بمنزلة ارتفاعا على ان كان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطين المذكور متحركا بهذا المعنى وانما شتم  
 اهل العرف ذلك منهم من المتحررين في تبدال المكان عليه والعبارة للمعاني دون الالفاظ



[illegible]

الخ لا يلحق مكانا ليس فيه تنكح البعض الآخر من هؤلاء مع أصحاب السطح كافة اذ حالوه اذ قد حققنا ان  
 المكان هو سطح المذكور نقول في حاله الخ لا انه لو جاز طوله ذلك السطح تنكح في حشوه ما ان يكون السطح محضا  
 وهو باطل لقوله المساواة والمفاضلة او بعد مجرد اذ قد ابطالناه ولو شئت قلت من الارض من غير ان  
 ان المكان هو سطح الخ لا ان جاز فلا يكون لاشياء محضا لا يقبل المساواة والمفاضلة فان لم يكن  
 ذلك لا يكون لنا كلام مع الناس انما منع وجود المكان في الارض تنكح بالمكانة متفاوتة في المقدار لا يكون لاشياء  
 محضا بل مع مجرد اذ قد ابطالناه او سطح انفسه الكلام اكل حشوه واخرى حتى تشب بتكثف اصحاب الخ لا  
 ونشير في تمسكنا اصحاب البعد سطح ان لو كان خلافا فنفسه في حركة قاطعة مسافة محيودة بميل معين  
 وتكون الاحاديث في زمان انفسه حركته بمثل كالميل في مثل تلك المسافة في ملا يكون التبعه فانها ان  
 زمان الاولى وحركته اخرى في مثل كالميل في مثل تلك المسافة في ملا يكون نسبة مقاومته  
 الى مقاومته الملائم الاول كنسبة زمان الحركة في الخلا الى زمان الحركة في الملائم الاول ان الزمان يتفاوت  
 المقاومته شيئا من ان يكون ان الحركة في الملائم الاول كنزها في الخلا فيكون الحركه مع المقاومته مثل الحركة لامع  
 المقاومته الاصح انما الزمان فرض الحركة في الخلا لان مجرد فرض الخلا فجاز ان يكون المحرك هو الحركة والقياس  
 لا ان نقول ان لو كان الحركه كما انشأنا التبعه بمشيئة على اعتراض الخصم تجوز الحركة في الخلا فثبتنا انك اوانا الى ما  
 نبطل خلا المكان مع بقا امارات المكان في حركاته ما حذرنا على تقدير الخلو من امارات المكان فلا كلام  
 وتقدر ان الحركة في الخلا ان لم تكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير وجوده بل لو وجد المكان الخالي  
 كانت الحركة فيه مثل فليت في اعتراض على جوابان المحرك لم يرد من مجرد فرض الحركة في الخلا بل مع فرض  
 مقاومته على نسبة مخصوصة في زمان يكون المحرك وذلك المقاومته واجتماعها مع الحركة في الخلا فاجابنا بالاعتناء  
 الى ان جعل المقاومته على النسبة المذكورة استحقاق وجوده لنا نقول ان زمان هذه الحركة في الخلا يكون مساويا لزمان  
 حركته في مقاومته لو كانت موجودة وهذه المقدرة صادقة او صحتها صدقها وكل حركته في الخلا في حركته في  
 عدم مقاومته وهذه المقدرة ايضا صادقة وكل حركته في عدم مقاومته فليست مساوية حركته في مقاومته على  
 نسبتها لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركته في الخلا هي مساوية الزمان لزمان كبره في مقاومته  
 لو كانت وذلك مساويا لاولي الاشياء من الحركات في الخلا حركته في الخلا اجرت كذا وكذا حتى ان لم يكن تحريكه  
 هذا الجواب بخط آخر في ما وجدنا المحرك لا يرد صدق عليه حتى ان الحركة مع مقاومته مستلزمة لاسما في حاله

[illegible]









[illegible][illegible]











[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]





[illegible][illegible][illegible]





[illegible]



مسافة وما يجري مجرىها تقع هي فيها من ان يقدرها في متعلقة بهذه المسته وهي ان لم يعلم فيها صريح  
 التواطؤ والبراهة عن شبه التشكيك فخرى بان يكون مقولة ان ينفع عبادة عنها لا عن النسبة اليها  
 اذ بعد ان بعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا يندرج في مقولة وانما ظن من ان الحركة في كل مقولة هي من  
 تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والايين والوضع ما هو سيال هو الحركة في تلك المقولة بل من الجوهري  
 سيال هو الحركة في الجوهري من خلف القول فان التوسط اشتداد الموضوع في السواد لا سواد شيئا فلو لم يكن  
 السواد الاول عند الاشتداد فقد نشد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلاما من المراتب  
 كيفية بسيطة مخالفة تمام ذاتها الخاصة فيكون اختلافا بالفصول على ما تبين في مطاوعة فلا يبقى في  
 فضلا عن الفرد والخص من الجنس لا يبقى مع تبدل الفصول بل ولا يبقى هي ولا الخص من النوع مع تبدل  
 الشخصات مراتب التزايد في الكم وان كانت شتلة على القدر الاول وزيادة لكنها متمايزة في الوجود  
 الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فردا ومنه غير ما كان قبل الاخذ فيها ويفرض في كل ان بينهما غير ما يفرض  
 في ان آخر وباجماله فلا يكون المتحرك حيثما يتحرك ام يحصل الفعل مما يتحرك في بل له حالة بين صرافة القوة  
 وموضوع الفعل في يفرض له في كل ان يفرض فردا متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغائر  
 لما يفرض في ان آخر اما بالنوع او اصنف او اشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وفلاح بذلك نهايتنا  
 في الجوهري لا بلها من موضوع باق تحصل بالفعل في ذاته غير تحصل بالفعل شيئا هو يتحرك فردا فيه  
 الحركة واليولي لا يحصل الا بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم يكن حركة والا تبدلت ذات  
 الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق يحصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يتحاج في قوامته الى  
 الاعراض فحدا ان لا يكون له من الحركة ام يحصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة ولا كذا لليولي  
 بالنسبة الى الصورة فاذا خرج من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة الا ان الحال في تحوّل المنى في  
 الطارة حتى يتكون حيوانا ربا يوههم ان في الجوهري حركة لكن المنى تكونات فصل ما بين كل اثنين منها احتمالات  
 في الكيف والكم فانه يتجلى سيرة او معنى الى ان يتلخص عنه الصورة المنوية ويعبر طرفة ثم كذلك الى اليمين  
 مضطعة وبعد ما عطاها وحسبها ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فتساك حركات وتكونات كثيرة  
 واما المقولات التدرجية كمتى وان يفعل وان ينفع فلا حركة فيها العز وانا اطلعك على فقه الامر في ذلك  
 ان لا تدبجى الا يمكن ان يفرض له فردا منه في ان بل ان كان له متى فمتاه الزمان فلا يكون الموضوع

قوله لا يفرغ من كل شيء في كل آن يفرض فرد من لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسيطية فهي  
 وان لم يطبق على الزمان لكنها باقية شخصها في زمان التحرك فلا يكون للتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل  
 ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا يفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او يفعل واما يفرضه  
 يتدرج من فعل الى ان يفعل الى حده وكذا من ضعيف لطى من احدهما الى سيره شديد وبالعكس ففي  
 المقولتين حركة فيخفف التدرج في الاول انما هو في التساوي الهينة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانتقال  
 واما الثاني فمن الضدين زمان يكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدرج فيه انما هو في السرعة ولهبط  
 وبها كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تحقق مقولات اخر فان تاتت الحركة في الحقيقة لذات تاتت  
 فيها بالعرض والا فلا واثبت ان كانت نسبة الجسم الى ما يشتمل ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا  
 في المكان وانما تاتي الحركة في البواري من المقولات وهي ظاهرة في الالين وكذا في الكيف لكن طرقت  
 ان الحركة في الكيف الالني الحسوسات منه فان قسم الحال والمملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة  
 واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها لللاقوة فيختلف الموضوع اما  
 الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري اذا يقولون في نحو الاستقامة والاختنا ليس  
 كما ظنوا فان الموضوع للحال والمملكة نفسا كان او بنينا اوها معا يوجد من جهة ما هو بالقوة كمال تحديث  
 تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويحل بان الموضوع طبيعة  
 في النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت ثم شبه ان يكون الانتقال في اشكال دفعة  
 واما الكمال فانهما يكون الحركة في المتصل القارئة ما بزيادة تضاف او بنقصان تقطع كما في النمو والذبول ولا يملك  
 بل يجر تبدل المقدار كما في التحلل والتكاثف ولا يضر تبدل الالين في الكل ولا في تبدل القوام في التحلل و  
 التكاثف اذ لا يجزي اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنمو من الالين الى القوام من القعود وان كان  
 ذلك مع تبدل في الالين على ان حركة الفلك وضيعته ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول  
 ان الحركة متعلقة بجهة امور ذلك لانها لا يلبسها الكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولا مكانها من فاعل هو  
 المتحرك وكونها خروجا من قوة الى فعل تدرجها لا بد لها من متجهين ههنا منه وما اليه ومن مساهمة وما يحرك  
 مجزئها متوسطة بين المبدأ والمنتهى تدرج فيها هي ما في الحركة ومن قدر التدرج هو الزمان ثم القابل والقابل  
 لا يتبدل اما اولا فلا متنازع ذلك مطلقا كما سنبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلا متنازع ذلك

قوله لا يفرغ من كل شيء في كل آن يفرض فرد من لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيها اما الحركة التوسيطية فهي  
 وان لم يطبق على الزمان لكنها باقية شخصها في زمان التحرك فلا يكون للتحرك في كل آن فرد منها لم يكن قبل  
 ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشيء ربما يكون لا يفعل ولا يفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل او يفعل واما يفرضه  
 يتدرج من فعل الى ان يفعل الى حده وكذا من ضعيف لطى من احدهما الى سيره شديد وبالعكس ففي  
 المقولتين حركة فيخفف التدرج في الاول انما هو في التساوي الهينة التي بها يصح ان يصدر الفعل والانتقال  
 واما الثاني فمن الضدين زمان يكون عند منتهى الاول واما الثالث فالتدرج فيه انما هو في السرعة ولهبط  
 وبها كيفيتان واما الاضافة فهي لا تتحقق بذاتها بل تحقق مقولات اخر فان تاتت الحركة في الحقيقة لذات تاتت  
 فيها بالعرض والا فلا واثبت ان كانت نسبة الجسم الى ما يشتمل ويلزمه في الانتقال والتبدل انما هو اولا  
 في المكان وانما تاتي الحركة في البواري من المقولات وهي ظاهرة في الالين وكذا في الكيف لكن طرقت  
 ان الحركة في الكيف الالني الحسوسات منه فان قسم الحال والمملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة  
 واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها لللاقوة فيختلف الموضوع اما  
 الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فتكون دفعة ولا يدري اذا يقولون في نحو الاستقامة والاختنا ليس  
 كما ظنوا فان الموضوع للحال والمملكة نفسا كان او بنينا اوها معا يوجد من جهة ما هو بالقوة كمال تحديث  
 تبدل الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون للنمو والذبول حركتين ويحل بان الموضوع طبيعة  
 في النوع الحاملة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت ثم شبه ان يكون الانتقال في اشكال دفعة  
 واما الكمال فانهما يكون الحركة في المتصل القارئة ما بزيادة تضاف او بنقصان تقطع كما في النمو والذبول ولا يملك  
 بل يجر تبدل المقدار كما في التحلل والتكاثف ولا يضر تبدل الالين في الكل ولا في تبدل القوام في التحلل و  
 التكاثف اذ لا يجزي اجتماع حركتين واما الوضع فالحركة فيه كالنمو من الالين الى القوام من القعود وان كان  
 ذلك مع تبدل في الالين على ان حركة الفلك وضيعته ولا اينية ثم اقول ههنا مباحث البحث الاول  
 ان الحركة متعلقة بجهة امور ذلك لانها لا يلبسها الكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولا مكانها من فاعل هو  
 المتحرك وكونها خروجا من قوة الى فعل تدرجها لا بد لها من متجهين ههنا منه وما اليه ومن مساهمة وما يحرك  
 مجزئها متوسطة بين المبدأ والمنتهى تدرج فيها هي ما في الحركة ومن قدر التدرج هو الزمان ثم القابل والقابل  
 لا يتبدل اما اولا فلا متنازع ذلك مطلقا كما سنبين في الفلسفة الاولى واما ثانيا فلا متنازع ذلك

والاقلية بالمتن  
 الاول تفتي الفلك  
 كما سنبين من الاول  
 فيقال من  
 ذاتها ومن الجوان  
 والقدران تات  
 فلا تفتيها ذاتها  
 والفرقة لان  
 ذلك

[illegible]

ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فالسواء في نفسه لا انه يشترط ان لا بد للاشتداد من موضوع  
 باقي مع وجود ان كان الاول لم يكن السواء شيئا لا كما يجوز اعملي ان كلام من مراتب الاشتداد كيفية بسببتي في  
 مخالفة للسواء الاول لسائر تلك المراتب يتجاذفها انما هي خاصة وليس هي منبها كبريا من السواء الاول وزيادة  
 منصفه اليه مثل في الاختلاف لا يكون الا بالافصول على ما تبين في موضعه فلا يسمي النوع الاول عند الاشتداد  
 فضلا عن الفرق الاول من حيث هو لا يتبع بعينها مع تبدل افصول عليها بل لا يتبع هي لا يصح من النوع  
 تبدل الشخصات فيكم كما تبين في موضعه فلو انما انكم انما تبطل في زمان كانت تسمى في اليوم الى ان القدر الاول  
 وزيادة عليه لكن الزيادة في غير مكانه في الوجود فلا يكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الى جمل بعد تمام  
 الزيادة فردا من الكثرة فيكون قبل الاخذ في الترتيب فيفرض في كل آن بينهما فردا غير ما يفرض  
 في آن آخر ومنه عليه الى في الازن والوضع وباحتماله فلا يكون للشرك حيثما يتحرك من فرد محصل  
 بالفعل ما يتحرك فيه او قد عرفت ان ما يفرض في كل آن من الآتات المفروضة في زمان المتحرك فردا من  
 الافراد المتوسطة بين المبدؤ والتمتص غير ما يفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فردا واحد باقيا  
 متحركا لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لتمام آتات فيلزم تالي الآتات ثم هي  
 غير متناهية ومحصورة بين المبدؤ والتمتص فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون  
 البعض بالفعل دون بعض لتمام الترتيب بل لا يمكن ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل لتمام  
 المتحرك من المقولة التي فيها الحركة حاله من ثمرات القوة وموضوعة الفعل بحيث يفرض في كل آن ما يفرض  
 في زمان المتحرك فردا غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صفها وفروع اولها كذلك وتظهر  
 بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولته هو بالان لا ان يكون المقول موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة  
 واقعة في تلك المقولة وانما الازن في الثالث فيلزم ان لا يكون المقولات مخصصة في العشرة او تمام  
 الحركة ليست داخلية في شيء منها وانما ذكره ان الحركة مقولة على ما احتمس للاصناف بالتشكيك لا  
 واتية لها فلا يمكن ان تحدها فليكن الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة  
 الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لها جوهر بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها  
 على ما احتمس من الاصناف بالتشكيك ان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والارتداد في نفس معنى  
 الحركة فليس من التعلق بحركة مثلا على كون الاستحالة كذلك ان جاز ان يكون وجود التعلق سببا لوجود

على قوله ان  
 ان يكون باقيا عند الاشتداد ولا فان كان الثاني فالسواء في نفسه لا انه يشترط ان لا بد للاشتداد من موضوع  
 باقي مع وجود ان كان الاول لم يكن السواء شيئا لا كما يجوز اعملي ان كلام من مراتب الاشتداد كيفية بسببتي في  
 مخالفة للسواء الاول لسائر تلك المراتب يتجاذفها انما هي خاصة وليس هي منبها كبريا من السواء الاول وزيادة  
 منصفه اليه مثل في الاختلاف لا يكون الا بالافصول على ما تبين في موضعه فلا يسمي النوع الاول عند الاشتداد  
 فضلا عن الفرق الاول من حيث هو لا يتبع بعينها مع تبدل افصول عليها بل لا يتبع هي لا يصح من النوع  
 تبدل الشخصات فيكم كما تبين في موضعه فلو انما انكم انما تبطل في زمان كانت تسمى في اليوم الى ان القدر الاول  
 وزيادة عليه لكن الزيادة في غير مكانه في الوجود فلا يكون خارجة عن قوام الشخص فيكون الى جمل بعد تمام  
 الزيادة فردا من الكثرة فيكون قبل الاخذ في الترتيب فيفرض في كل آن بينهما فردا غير ما يفرض  
 في آن آخر ومنه عليه الى في الازن والوضع وباحتماله فلا يكون للشرك حيثما يتحرك من فرد محصل  
 بالفعل ما يتحرك فيه او قد عرفت ان ما يفرض في كل آن من الآتات المفروضة في زمان المتحرك فردا من  
 الافراد المتوسطة بين المبدؤ والتمتص غير ما يفرض له في آن آخر منها فلا يكون هناك فردا واحد باقيا  
 متحركا لا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلة بالفعل لتمام آتات فيلزم تالي الآتات ثم هي  
 غير متناهية ومحصورة بين المبدؤ والتمتص فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولا ان يكون  
 البعض بالفعل دون بعض لتمام الترتيب بل لا يمكن ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل لتمام  
 المتحرك من المقولة التي فيها الحركة حاله من ثمرات القوة وموضوعة الفعل بحيث يفرض في كل آن ما يفرض  
 في زمان المتحرك فردا غير ما يفرض في آن آخر سواء كانت الافراد من صفها وفروع اولها كذلك وتظهر  
 بذلك ان معنى كون الحركة واقعة في مقولته هو بالان لا ان يكون المقول موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة  
 واقعة في تلك المقولة وانما الازن في الثالث فيلزم ان لا يكون المقولات مخصصة في العشرة او تمام  
 الحركة ليست داخلية في شيء منها وانما ذكره ان الحركة مقولة على ما احتمس للاصناف بالتشكيك لا  
 واتية لها فلا يمكن ان تحدها فليكن الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجوهر والتسعة  
 الباقية بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لها جوهر بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها  
 على ما احتمس من الاصناف بالتشكيك ان يكون تلك الاصناف مختلفة بالتقدم والارتداد في نفس معنى  
 الحركة فليس من التعلق بحركة مثلا على كون الاستحالة كذلك ان جاز ان يكون وجود التعلق سببا لوجود



[illegible]

الاستحالة كما ان وجوده يسبب وجوده وليس كونه زيدا نسبيا لكونه عمرا وكذا كذا محرم  
 ان يكون المحرك هو المذهب الاول وكيف لا ومقوله ان يفعل ما يحب نفس الحركة او نسبة الجواهر على  
 الاول ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب ان كانت نفس حركة تلك المقتلة والاستحالة وجب ان  
 في عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة قولية يجب ان يكون الاستحالة مثلا ايضا كذلك وعلى الثاني يلزم  
 ان يكونوا عدوا ونسبة الى الحركة مقولة وانما هو الحركة نفسها اذ لم يعد وبامقوله ولاحي وانما تحت مقولة  
 المحرك الثالث انها في اية مقولات تقع وفي احتمالها تقع فقول الجواهر فلا حركة في حقيقة وان كان قد ورد ذلك  
 قولنا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة في مقوله هو ان يكون المحرك فيها حال بين صرافة القوة ووضوطة  
 بالفعل فلا يكون بالفعل امر محصل بالفعل مما فيه الحركة بل انما هي لسط بين المبدأ والمنتهى بحيث اى ان يظهر  
 في زمان التحرك فيفرض الفرض من غير ان يكون تلك الافراد حاشا بالفعل  
 وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما فيه الحركة اذ لا بد للموضوع من موضوع عاقل يحصل  
 بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصيل ذات الموضوع بدون تحصيل ما يتحرك فيه جاز ان يبقى الموضوع متحصلا في  
 نفسه ولا يكون له من الجاهل فيه فز يحصل بالفعل في زمان التحرك كما في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وعينه  
 في تحصيله عن الكيف بخلاف ما اذا كان ما يتوهم موضوعا للحركة انما يتحصل تحصيل ما به علم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة  
 الى الصورة فانه خارج لقوام الجسم وتحصلها بالذات علته التحصيل الهيولى المبسوطة في ذاتها بالعرض فلو فرضت  
 في الجواهر حركة يكون الموضوع لا محال مستقيما عليها بالتحصيل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها مستقيما  
 متحرك فلا يتحرك فيها الجواهر باق بعينه فلا حركة فيها ونزول فيقول ذات الموضوع ينزل اليها ان كان الجسم  
 او تحصيله ان كان هو الهيولى وبالحال فليبقى الموضوع متحصلا بذلك التحصيل فلا بد ان يتحصل بالفعل  
 بصورة محتملة اخرى ولا يكون مما فيه الحركة فز يحصل وانما كانت الحركة فاطبيعة الجواهر في ذاتها فافسد نفسه  
 دفعة واذا حدثت تحدث دفعة والاولى للغير من قوتها الصرفة وعلها الصرفة كمال متوسط هذا لا يوجب  
 انما ان كان في تحصيله في طوره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما توهم ان انتقال المادة من صورة  
 الى اخرى يكون تدريجا حتى يظن ان في الجواهر حركة لكن الواقع هو ان للمشي مثلا خطوات وانتقالات متعاقبة  
 الى اخرى دفعة ويكون فيما بين كل اثنين منها احتمالات وانتقالات في الكيف تدريجا متوسطا في الكيف  
 ايضا كذلك فلا يلزم توالي الدفعات والوقوف الطبيعية عن التأثير والمادة عن التثاقل وذلك لان

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

منه لا بد لكونه كذا من غير ان يكون له في كل آن جزء مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون  
 بعد فبيان يكون الموضوع المحركة في السرة والبطور مما لا يخل باقيا ويكون له في كل آن جزء من السرة والبطور  
 وان الذي سحر في في انفسه عن ذلك هو ان يتم ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال يتم ان الذي يتحرك من  
 الا بطاري في الحركة الى الاسطر فيها وبكس وان الحركة التوسيطية تتحرك من سرة الى بطور وبكس وبكس  
 ان تقول فليكن موضوع التوسيطية تتحرك فيها من سرة الى بطورية فيكون في الحركة التوسيطية حركة و  
 لما عرف من انها باقية بخصيصا وسمعت ان الاختلاف بالسرعة والبطور لا يغير في وحدة الحركة وانما  
 فقال الشيخ لانه ان يكون محل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال في غير واحد وانما يختلف في بعض المواضع  
 فيكون التغير بالحيثية او لا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة من تباينها ان لم تكن مقولات  
 اخرى واقترحت بانها فاذا كانت المقولة ما قبل الاشد والاضعف عرض للاضافة في ذلك فانه لما كان  
 اسخوة قبل الاشد والاضعف كان الاخرن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل في  
 ذلك قبولاً اولياً فيكون الحركة في الامر العارض للاضافة بالذات واو لا وفي الاضافة بالعرض فاما  
 انسي اتقول في موضع الحق انه ان الحركة قد يكون موضوعها اولاً وبالذات شيئاً ثم يعقل واذا الاضافة متعلقة  
 به متعلقاً مخصوصاً صائبه متعلقاً بالذات بقس تلك الحركة بالعرض كحركة الجاس في اسخوة بحركة اسخوة من غير ان يكون  
 هناك حركتان متعلقتان بالذات في الاعيان احد هما موصية للاخرى كحركة يد الرامي كحركة المرمي كذلك  
 قد يكون الحركة في مقولة اولاً وبالذات ثم يعقل واذا الاضافة ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة متعلقاً  
 خصوصاً صائبه فيها الحركة البتة بقس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما موصية للاخرى كالاستحالة في اسخوة التعليل في الوجودان شاذ بان كون الحركة في الاسخوة انما هي  
 بنفس الحركة في اسخوة عند تمام الاضافة التي هي من ضعيف حتى لا يخل الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما سبب للاخرى فلا يتصل فان ذلك حركة واما الحركة فقال الشيخ اني ان هذه الغاية لم يتصل وان الذي  
 يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يتولد من في الانتقال فيكون بعد هذه نسبة على الوجه  
 الاول انما هو في اسطر الحاد في في المكان فلا يكون فيها على ما لم نذكرها ولا الحركة انسي والكلام فيها  
 يعرف بما مر في الاضافة وانما يتالي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و  
 انسي فعلة وكذا في الكيف ونسي استحالته لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وهم قوم سلكوا الاحتمالات

منه لا بد لكونه كذا من غير ان يكون له في كل آن جزء مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون  
 بعد فبيان يكون الموضوع المحركة في السرة والبطور مما لا يخل باقيا ويكون له في كل آن جزء من السرة والبطور  
 وان الذي سحر في في انفسه عن ذلك هو ان يتم ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال يتم ان الذي يتحرك من  
 الا بطاري في الحركة الى الاسطر فيها وبكس وان الحركة التوسيطية تتحرك من سرة الى بطور وبكس وبكس  
 ان تقول فليكن موضوع التوسيطية تتحرك فيها من سرة الى بطورية فيكون في الحركة التوسيطية حركة و  
 لما عرف من انها باقية بخصيصا وسمعت ان الاختلاف بالسرعة والبطور لا يغير في وحدة الحركة وانما  
 فقال الشيخ لانه ان يكون محل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال في غير واحد وانما يختلف في بعض المواضع  
 فيكون التغير بالحيثية او لا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة من تباينها ان لم تكن مقولات  
 اخرى واقترحت بانها فاذا كانت المقولة ما قبل الاشد والاضعف عرض للاضافة في ذلك فانه لما كان  
 اسخوة قبل الاشد والاضعف كان الاخرن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل في  
 ذلك قبولاً اولياً فيكون الحركة في الامر العارض للاضافة بالذات واو لا وفي الاضافة بالعرض فاما  
 انسي اتقول في موضع الحق انه ان الحركة قد يكون موضوعها اولاً وبالذات شيئاً ثم يعقل واذا الاضافة متعلقة  
 به متعلقاً مخصوصاً صائبه متعلقاً بالذات بقس تلك الحركة بالعرض كحركة الجاس في اسخوة بحركة اسخوة من غير ان يكون  
 هناك حركتان متعلقتان بالذات في الاعيان احد هما موصية للاخرى كحركة يد الرامي كحركة المرمي كذلك  
 قد يكون الحركة في مقولة اولاً وبالذات ثم يعقل واذا الاضافة ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة متعلقاً  
 خصوصاً صائبه فيها الحركة البتة بقس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما موصية للاخرى كالاستحالة في اسخوة التعليل في الوجودان شاذ بان كون الحركة في الاسخوة انما هي  
 بنفس الحركة في اسخوة عند تمام الاضافة التي هي من ضعيف حتى لا يخل الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما سبب للاخرى فلا يتصل فان ذلك حركة واما الحركة فقال الشيخ اني ان هذه الغاية لم يتصل وان الذي  
 يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يتولد من في الانتقال فيكون بعد هذه نسبة على الوجه  
 الاول انما هو في اسطر الحاد في في المكان فلا يكون فيها على ما لم نذكرها ولا الحركة انسي والكلام فيها  
 يعرف بما مر في الاضافة وانما يتالي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و  
 انسي فعلة وكذا في الكيف ونسي استحالته لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وهم قوم سلكوا الاحتمالات

منه لا بد لكونه كذا من غير ان يكون له في كل آن جزء مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون  
 بعد فبيان يكون الموضوع المحركة في السرة والبطور مما لا يخل باقيا ويكون له في كل آن جزء من السرة والبطور  
 وان الذي سحر في في انفسه عن ذلك هو ان يتم ان موضوع الحركة او الفعل او الانفعال يتم ان الذي يتحرك من  
 الا بطاري في الحركة الى الاسطر فيها وبكس وان الحركة التوسيطية تتحرك من سرة الى بطور وبكس وبكس  
 ان تقول فليكن موضوع التوسيطية تتحرك فيها من سرة الى بطورية فيكون في الحركة التوسيطية حركة و  
 لما عرف من انها باقية بخصيصا وسمعت ان الاختلاف بالسرعة والبطور لا يغير في وحدة الحركة وانما  
 فقال الشيخ لانه ان يكون محل الانتقال فيها انما هو من حال الى حال في غير واحد وانما يختلف في بعض المواضع  
 فيكون التغير بالحيثية او لا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة من تباينها ان لم تكن مقولات  
 اخرى واقترحت بانها فاذا كانت المقولة ما قبل الاشد والاضعف عرض للاضافة في ذلك فانه لما كان  
 اسخوة قبل الاشد والاضعف كان الاخرن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل في  
 ذلك قبولاً اولياً فيكون الحركة في الامر العارض للاضافة بالذات واو لا وفي الاضافة بالعرض فاما  
 انسي اتقول في موضع الحق انه ان الحركة قد يكون موضوعها اولاً وبالذات شيئاً ثم يعقل واذا الاضافة متعلقة  
 به متعلقاً مخصوصاً صائبه متعلقاً بالذات بقس تلك الحركة بالعرض كحركة الجاس في اسخوة بحركة اسخوة من غير ان يكون  
 هناك حركتان متعلقتان بالذات في الاعيان احد هما موصية للاخرى كحركة يد الرامي كحركة المرمي كذلك  
 قد يكون الحركة في مقولة اولاً وبالذات ثم يعقل واذا الاضافة ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة متعلقاً  
 خصوصاً صائبه فيها الحركة البتة بقس تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما موصية للاخرى كالاستحالة في اسخوة التعليل في الوجودان شاذ بان كون الحركة في الاسخوة انما هي  
 بنفس الحركة في اسخوة عند تمام الاضافة التي هي من ضعيف حتى لا يخل الا ان هناك حركتين بالذات في الاعيان  
 يكون احد هما سبب للاخرى فلا يتصل فان ذلك حركة واما الحركة فقال الشيخ اني ان هذه الغاية لم يتصل وان الذي  
 يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يتولد من في الانتقال فيكون بعد هذه نسبة على الوجه  
 الاول انما هو في اسطر الحاد في في المكان فلا يكون فيها على ما لم نذكرها ولا الحركة انسي والكلام فيها  
 يعرف بما مر في الاضافة وانما يتالي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين و  
 انسي فعلة وكذا في الكيف ونسي استحالته لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وهم قوم سلكوا الاحتمالات

مع فان الانتقالات لا يجد لهم حصل بل كان من تبدل الاين على حركته فلا يكون جهة في ايات متعده لا حتى الى كبله لانه من اجزاء لا تفرى احواله







[illegible]

فان العبارة لا تقبل الزيادة لا للشيء غير انما دارة والمستقيمة اذا استوفت المسافة لقطر العالم فليس  
 تمامها وعدم قبول سافتها للزيادة لقدر الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة التحرك والزمان بالتحرك  
 لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص من النوع فوحدة التحرك بالشخص  
 وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس حدة النوع معتبرة في وحدتها كذلك اللازمة لا تختلف  
 بالنوع بل كان لابد فبالشخص لا يوجب التبعة مخالفة متنوعة في الحركة بل انها تختلف في عينها باختلاف الامور  
 لما يمتها وهي في ممانتها والية اذا اختلف ما فيه النوع وان اتفق الاخران اختلف كذلك كما اذا كانت  
 حركته من مبدأ الى متنى على مسافة مستقيمة واخرى على مستقيمة وميتضحة ان الاختلاف بالاستقامة و  
 الاستقامة يعني من اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلفا منه الية ان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعقة  
 والمماثلة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمتنهائية وان كانا مختلفا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه  
 الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتية ما فقط بل من جهة المبدئية والمتنهائية وهما الاختلاف  
 في ان تكون قسمة او طبيعية فخصي امورا جرت وان كانت لازمة واما السيرة والبطور فهما اضافتان تعرضان  
 بالاضافة الى حركة ويختلف حال حركته بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه الاختصاص بحسب يقبلان الا  
 والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سر على بطور لآخر  
 وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية والجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة  
 بالعرض والنوع والجنس القريب بالجنس الاعلى وتعتبر في كل وحدة عارضة بعضا يعتبر في الخاصة وتقابل كلا  
 من هذه الوحدات كثرة وتختلف اول التي وحدتها بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان  
 الحركة تتعلق بها لا دخل لوجودها في وحدة الحركة كثرة بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان  
 وحدة الحركة بالعرض والى الملتصق بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان  
 منهي الاعيان انما هو شخص واحد باصل ارباب متصلا في ذاته لا الى نهايتها في جهتين كالبنيان في الوهم بالقياس  
 سباد على سور كانه او غاياتها مثلا فيتم فليات تتكشى في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة التطبيقية عليها  
 يفرض الحركة لفلان بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جهتين مفرقتين من  
 الزمان ففصلها جزاء و اجزاء منه كانت متباعدة في البين لم تكن واحدة بالعرض في الاعيان التبعة لعدم الوحدة  
 الاتصال والوحدة العددية في متصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى تبعه الحركة بتعلاها

لأن قولهم لا يقبل الزيادة لا للشيء غير انما دارة والمستقيمة اذا استوفت المسافة لقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول سافتها للزيادة لقدر الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة التحرك والزمان بالتحرك لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص من النوع فوحدة التحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس حدة النوع معتبرة في وحدتها كذلك اللازمة لا تختلف بالنوع بل كان لابد فبالشخص لا يوجب التبعة مخالفة متنوعة في الحركة بل انها تختلف في عينها باختلاف الامور لما يمتها وهي في ممانتها والية اذا اختلف ما فيه النوع وان اتفق الاخران اختلف كذلك كما اذا كانت حركته من مبدأ الى متنى على مسافة مستقيمة واخرى على مستقيمة وميتضحة ان الاختلاف بالاستقامة والاستقامة يعني من اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلفا منه الية ان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعقة والمماثلة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمتنهائية وان كانا مختلفا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتية ما فقط بل من جهة المبدئية والمتنهائية وهما الاختلاف في ان تكون قسمة او طبيعية فخصي امورا جرت وان كانت لازمة واما السيرة والبطور فهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة ويختلف حال حركته بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه الاختصاص بحسب يقبلان الا والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سر على بطور لآخر وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية والجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة بالعرض والنوع والجنس القريب بالجنس الاعلى وتعتبر في كل وحدة عارضة بعضا يعتبر في الخاصة وتقابل كلا من هذه الوحدات كثرة وتختلف اول التي وحدتها بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان الحركة تتعلق بها لا دخل لوجودها في وحدة الحركة كثرة بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان وحدة الحركة بالعرض والى الملتصق بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان منهي الاعيان انما هو شخص واحد باصل ارباب متصلا في ذاته لا الى نهايتها في جهتين كالبنيان في الوهم بالقياس سباد على سور كانه او غاياتها مثلا فيتم فليات تتكشى في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة التطبيقية عليها يفرض الحركة لفلان بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جهتين مفرقتين من الزمان ففصلها جزاء و اجزاء منه كانت متباعدة في البين لم تكن واحدة بالعرض في الاعيان التبعة لعدم الوحدة الاتصال والوحدة العددية في متصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى تبعه الحركة بتعلاها

فان قولهم لا يقبل الزيادة لا للشيء غير انما دارة والمستقيمة اذا استوفت المسافة لقطر العالم فليس تمامها وعدم قبول سافتها للزيادة لقدر الاستقامة وتكون واحدة بالنوع من غير وحدة التحرك والزمان بالتحرك لان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض انما تدخل في قوام الشخص من النوع فوحدة التحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة كذلك فليس حدة النوع معتبرة في وحدتها كذلك اللازمة لا تختلف بالنوع بل كان لابد فبالشخص لا يوجب التبعة مخالفة متنوعة في الحركة بل انها تختلف في عينها باختلاف الامور لما يمتها وهي في ممانتها والية اذا اختلف ما فيه النوع وان اتفق الاخران اختلف كذلك كما اذا كانت حركته من مبدأ الى متنى على مسافة مستقيمة واخرى على مستقيمة وميتضحة ان الاختلاف بالاستقامة والاستقامة يعني من اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلفا منه الية ان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعقة والمماثلة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية والمتنهائية وان كانا مختلفا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين للحركة ليس من جهة ذاتية ما فقط بل من جهة المبدئية والمتنهائية وهما الاختلاف في ان تكون قسمة او طبيعية فخصي امورا جرت وان كانت لازمة واما السيرة والبطور فهما اضافتان تعرضان بالاضافة الى حركة ويختلف حال حركته بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه الاختصاص بحسب يقبلان الا والاضعف فلا يكون الاختلاف بهما نوعيا كيف الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سر على بطور لآخر وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية والجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف اقول الحركة تكون واحدة بالعرض والنوع والجنس القريب بالجنس الاعلى وتعتبر في كل وحدة عارضة بعضا يعتبر في الخاصة وتقابل كلا من هذه الوحدات كثرة وتختلف اول التي وحدتها بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان الحركة تتعلق بها لا دخل لوجودها في وحدة الحركة كثرة بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان وحدة الحركة بالعرض والى الملتصق بالعرض فقول من البين ان باسولي مو استتمت قد عرفت ان منهي الاعيان انما هو شخص واحد باصل ارباب متصلا في ذاته لا الى نهايتها في جهتين كالبنيان في الوهم بالقياس سباد على سور كانه او غاياتها مثلا فيتم فليات تتكشى في الوهم دون الاعيان كذلك الحركة التطبيقية عليها يفرض الحركة لفلان بالقياس الى الشروق والغروب لكن اذا كانت الحركة واقعة في جهتين مفرقتين من الزمان ففصلها جزاء و اجزاء منه كانت متباعدة في البين لم تكن واحدة بالعرض في الاعيان التبعة لعدم الوحدة الاتصال والوحدة العددية في متصلات متلازمة للاتصالية فهذا هو المعنى تبعه الحركة بتعلاها

ما كان في الحركة من جهة واحدة بالضرورة وانما هي مأمونة بالحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة  
 الى انتهى على استقامة متجهة الى الحركة من مبدأ الى ان كانت على الاستقامة والحركة من البداية الى السواد من  
 طريق الحركة من الف الحركة من مبدأ الى طريق الصفره ثم انما هي متصلة الى اخرها  
 وجميعها كان حال الحركة باعتبارها على اقلها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كانت المسافة متصلة  
 المسافة في الوجود كالحركة الا في الوجود وانما كانت واقعة في زمن من الساعات فيفصلها جزئاً وجزئاً منها وجزئاً  
 منسوبة في البين كانت الحركة متعده بالفعل في الاعمال وانما كانت الحركة واليه فتعده ما يوجب بعد الحركة  
 وان استعد ما في الحركة ضرورة ان الصاعدة متساوية لما بطه فلاح وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في  
 وحدة الحركة كذلك لان اذا اشتراط وحدة المتحرك والزمان ما في الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة  
 مأمونة واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 مأمونة وما ليه ليس يمكن ان يصعد شي واحد ويهبط مثلاً معاً بل اشتراط وحدة ما في الحركة في غير المسافة  
 يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضاً فان المتحرك في الكم والكيف مثلاً وان لم يكن لجزئين ما  
 يتحرك كم وكيف واحد يحصل بالفعل بل في كل آن في نفس في زمان الحركة فزمن ذلك غير ماله في  
 آن آخر الا ان لم يكن ذلك من واحد متحرك فيه لا يكون ذلك الامر لمبهم الواحد وحدة خصته لمبهمه  
 المتحرك في الزمان والآن في زمان آخر غير الزمان الذي فرضنا اولاً يتحرك فيه خلاف المسافة فانها  
 يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيترك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه تحركا  
 اقول هذا اذا جعل ما في الحركة في الاينية هو المسافة الكائنية المعنوية كما هو الظاهر في باقي الزمان فانها  
 قائمة في غير المتحرك فيوزان تبقى بعد القطع وتعاقب عليه تحركا وانما اذا جعل الاين المبهم القائم بالكم  
 فوحدة المتحرك وحده المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا  
 بقائه بعد انقطاع الحركة والاعود بعد لعدم وبعد التميز عن ذلك فاشتراط وحدة ما في الحركة مع وحدة  
 الزمان يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والآن في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 فضلا عن ان يجتمع على كم وكيف واحد الا ان العرض هو التنبية على تفصيل هذا كله والى الاجل  
 ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وقد باني وحدة الموضوع والحركة النسبية  
 او الى وحدة النسبية وانما المحرك فلان نزاع مجال في اشتراط وحدة لا بمعنى انه بل يجوز ان يجتمع

في الحركة من جهة واحدة بالضرورة وانما هي مأمونة بالحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة  
 الى انتهى على استقامة متجهة الى الحركة من مبدأ الى ان كانت على الاستقامة والحركة من البداية الى السواد من  
 طريق الحركة من الف الحركة من مبدأ الى طريق الصفره ثم انما هي متصلة الى اخرها  
 وجميعها كان حال الحركة باعتبارها على اقلها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كانت المسافة متصلة  
 المسافة في الوجود كالحركة الا في الوجود وانما كانت واقعة في زمن من الساعات فيفصلها جزئاً وجزئاً منها وجزئاً  
 منسوبة في البين كانت الحركة متعده بالفعل في الاعمال وانما كانت الحركة واليه فتعده ما يوجب بعد الحركة  
 وان استعد ما في الحركة ضرورة ان الصاعدة متساوية لما بطه فلاح وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في  
 وحدة الحركة كذلك لان اذا اشتراط وحدة المتحرك والزمان ما في الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة  
 مأمونة واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 مأمونة وما ليه ليس يمكن ان يصعد شي واحد ويهبط مثلاً معاً بل اشتراط وحدة ما في الحركة في غير المسافة  
 يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضاً فان المتحرك في الكم والكيف مثلاً وان لم يكن لجزئين ما  
 يتحرك كم وكيف واحد يحصل بالفعل بل في كل آن في نفس في زمان الحركة فزمن ذلك غير ماله في  
 آن آخر الا ان لم يكن ذلك من واحد متحرك فيه لا يكون ذلك الامر لمبهم الواحد وحدة خصته لمبهمه  
 المتحرك في الزمان والآن في زمان آخر غير الزمان الذي فرضنا اولاً يتحرك فيه خلاف المسافة فانها  
 يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيترك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه تحركا  
 اقول هذا اذا جعل ما في الحركة في الاينية هو المسافة الكائنية المعنوية كما هو الظاهر في باقي الزمان فانها  
 قائمة في غير المتحرك فيوزان تبقى بعد القطع وتعاقب عليه تحركا وانما اذا جعل الاين المبهم القائم بالكم  
 فوحدة المتحرك وحده المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا  
 بقائه بعد انقطاع الحركة والاعود بعد لعدم وبعد التميز عن ذلك فاشتراط وحدة ما في الحركة مع وحدة  
 الزمان يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والآن في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 فضلا عن ان يجتمع على كم وكيف واحد الا ان العرض هو التنبية على تفصيل هذا كله والى الاجل  
 ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وقد باني وحدة الموضوع والحركة النسبية  
 او الى وحدة النسبية وانما المحرك فلان نزاع مجال في اشتراط وحدة لا بمعنى انه بل يجوز ان يجتمع

في الحركة من جهة واحدة بالضرورة وانما هي مأمونة بالحركة واليه فان الحركة من مبدأ مسافة  
 الى انتهى على استقامة متجهة الى الحركة من مبدأ الى ان كانت على الاستقامة والحركة من البداية الى السواد من  
 طريق الحركة من الف الحركة من مبدأ الى طريق الصفره ثم انما هي متصلة الى اخرها  
 وجميعها كان حال الحركة باعتبارها على اقلها باعتبار الزمان فان كانت متصلة كانت المسافة متصلة  
 المسافة في الوجود كالحركة الا في الوجود وانما كانت واقعة في زمن من الساعات فيفصلها جزئاً وجزئاً منها وجزئاً  
 منسوبة في البين كانت الحركة متعده بالفعل في الاعمال وانما كانت الحركة واليه فتعده ما يوجب بعد الحركة  
 وان استعد ما في الحركة ضرورة ان الصاعدة متساوية لما بطه فلاح وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في  
 وحدة الحركة كذلك لان اذا اشتراط وحدة المتحرك والزمان ما في الحركة استغنى عن التصريح باشتراط وحدة  
 مأمونة واليه ضرورة ان المتحرك الواحد في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 مأمونة وما ليه ليس يمكن ان يصعد شي واحد ويهبط مثلاً معاً بل اشتراط وحدة ما في الحركة في غير المسافة  
 يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والزمان ايضاً فان المتحرك في الكم والكيف مثلاً وان لم يكن لجزئين ما  
 يتحرك كم وكيف واحد يحصل بالفعل بل في كل آن في نفس في زمان الحركة فزمن ذلك غير ماله في  
 آن آخر الا ان لم يكن ذلك من واحد متحرك فيه لا يكون ذلك الامر لمبهم الواحد وحدة خصته لمبهمه  
 المتحرك في الزمان والآن في زمان آخر غير الزمان الذي فرضنا اولاً يتحرك فيه خلاف المسافة فانها  
 يجوز ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيترك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه تحركا  
 اقول هذا اذا جعل ما في الحركة في الاينية هو المسافة الكائنية المعنوية كما هو الظاهر في باقي الزمان فانها  
 قائمة في غير المتحرك فيوزان تبقى بعد القطع وتعاقب عليه تحركا وانما اذا جعل الاين المبهم القائم بالكم  
 فوحدة المتحرك وحده المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين يتعاقبان عليه ولا  
 بقائه بعد انقطاع الحركة والاعود بعد لعدم وبعد التميز عن ذلك فاشتراط وحدة ما في الحركة مع وحدة  
 الزمان يعني عن اشتراط وحدة المتحرك والآن في زمان واحد في مسافة واحدة لا يكون لجزئان مختلفان في  
 فضلا عن ان يجتمع على كم وكيف واحد الا ان العرض هو التنبية على تفصيل هذا كله والى الاجل  
 ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وقد باني وحدة الموضوع والحركة النسبية  
 او الى وحدة النسبية وانما المحرك فلان نزاع مجال في اشتراط وحدة لا بمعنى انه بل يجوز ان يجتمع







[illegible]

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰





[illegible]











موجود في آن الوصول وإن لم يمتدح ميلا ولا يكون في الواصل حيل لآخر الزيل ضرورة تخالفه عما  
بفعل ويكون المحالة لوجود الثاني أول آن لعدم تعلقه بالحركة بخلاف المباينة ولا بين الأيمن من  
ولا يكون فيه حركة لا لقضاء الأولى وعدم حدوث سبب لثانية فينبغي ساكون وتشتبه في المحقق  
المزمنة إلى فوق لولاقت في صعودها رحي ما بطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحي سابقا  
بأنها تقف قبل الوصول إليها بجمها فترجع وأما استبدالها لوجودها فبغير ما عجم وهو عدم سبب  
لكن سبب الحركة المابطة موجود في الحركي إلى فوق او وجودي وهو ما طبيعي وإرادى وليس فيه  
او قسرى وهو غير واجب لوجوب عنه أي يجوز أن يكون سبب ميا وهو عدم حدوث الميل المابط لمعا وقه  
القسم للطبيعة عن جهته وعدم شدة الميل فليس كل ميل يحركه ووجودها بان يكون القاسم قوة حركته وتوسطها  
قوة مسكية أقول فاختلاف في جواز الاتصال من غير تحلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب  
إذا اتعاقبتا على موضوع وكانا بحيث لوجاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالجنس  
أما كونها في طريق واحدة كالصاعدة والمابطة في النقلة وكالتسود والتبييض من طريق الغيرة ثم العودة  
وبالعكس في الاستقامة في اللون أو لكون الثانية حركته عن طريق الأولى إلى طريق آخر سواء كان هذا  
الطريق متوقفا على مبدأ طريق الأولى كالصاعدة على الاستقامة والمابطة على التقوس في النقلة وكالتسود  
من الطريق المذكور والتبييض من طريق النقلة ثم العودة أو لا كالحركة على ضلع من ثلاث ثم على آخره  
فاحتج متعلق الاتصال ووجوب سكون كالمذهب إلى العلم الأول واتباعه وفاقا للجماعى من المعتزلة خلافا  
لأفاطن وحزبه ونحوهم المتكلمين قول كذا الحال في كل حركتين جادتين عن ميلين محتمكين وإن كانتا بحيث  
لولا تحلل السكون بينهما كان مجموع حركته واحدة وذلك كالحركة من المحط إلى المركز ومن المركز إلى المحط  
على قطر واحد طبعيا ثم قسرا أو بالعكس وكحركة الملو من جزئ النار إلى حيزه طبعيا ومن حيزه إلى حيز الأرض قسرا على  
خط واحد فإن البرهان يوجب سكون بينهما أيضا كما نبينا بحيث لولا السكون بينهما كان المجموع حركة واحدة  
بالجنس قد قلنا عن الشيخ في فصل حدة الحركة يابى إلى ذلك أي بالحركة النارية المحرقة في الهواء فالما  
فلا يجب البرهان فيها فحل سكون ثم المشهور في الحجج الدائرة عن القطار على وجوب سكون هوان الشيء  
الواصل لا يجوز أن يكون مما يفعل غاية سعيدة ومباينة لها في اثنين بين كل اثنين فاما وذلك أن الحركة  
فيها فيكون قول الشيخ ان هذه الحجة سوفسطائية إن عني بالان لادى يكون في ميا بطريق ما لا يخفى

[illegible]

من هو الذي كان في المكان الذي كان فيه ما شاء الله تعالى ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان غلبت فيه القوة فيكون طرف زمان الحركة شيئاً زماناً لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسية الى الجبرية وليس في ذلك زمان السكون خصوصاً من جهة زمان الحركة والمماسية وما يجري في ذلك من الجبرية الى اول ما يكون حركة ومماسية يتولد كذلك ان تركوا القطر لم يبق له وجوداً وبذلك لا المماسية فانه يتحرك ان يكون في طرف الزمان الذي في كل المماسية ماسة وقد سلف من ان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليست على ان جميع ذلك يتحقق او كان المتحرك فيه اعني المسافة قد حضر في فصول الفعل بان صار بعضه سكوناً وبعضه حركياً وكان حركياً منسوبة على التماس فكان هناك حدوداً فعلية كمنسوبة بعد ان يقترن او اعرض ذلك ان تقع عند فصول الفعل وفقات ويكون الحركة ابطالاً عنها لو لم يكن واطر الحركية في القطع فذلك وانما يكون النهاية في الباعض كما بين السواد والاشياء فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودل بالقياس الى تلك الكيفيات ونحوه بالقياس الى تلك متصل كانه لا يبيض فيه ولا اسود وفيه ليس يعني فانه يمكن المانع الذي يورده امر بالقياس الى شيء بل كان لوجوده بالفعل فوصل اليه ويتفصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه فهنا جاز الفعل من السواد والبيض فسلم انه لو لم يكن ذلك لم يكن هذا بالفعل البقية الاطر في المسافة اما على الاطلاق وهو احره ولما من حيث هو مسافة اعني حيث يوقف عليه المتحرك وان لم يثبت الى طرف المسافة من حيث هو غير انما التقط بالكرة الكرية على دولابك واسرلوا فرض فوقها سطح مستويك لتقاها عند الصعود ثم تقارقه فانها تماسح ذلك السطح بقطعة والاشياء قياسية لزمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقة لا تكون الاما طائفة ولا محاطة بالاشياء المستويات ولا يمكن معها هذا العمل حيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقة ولو كانت فربما استحال ان تماسح فقرة وتزول وجهه ان تقف وتقف مع ذلك فمجاناً يكون بين الكرة والصفحة لا استحالة انهما في سطح ذلك السطح لا الصفة وبهذا تبسط مسطحاً سطحاً اخر ياتي بقبعة الكرة وتكون في وجهه نقطة غريبة من جهة اخر قال النقطة لا يتعين انما في سطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط ولم يقع ماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا يتعلق بالحكام الطبيعية باوامر ياضية وذلك مع انه تخرج عن الصناعة فليس يلزم من ذلك ادعى ما بينا ولا ان يوجب اتصال الحركتين المذكورتين في الوجه ونحن انما منع ذلك

فان كان ذلك في المكان الذي كان فيه ما شاء الله تعالى ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان غلبت فيه القوة فيكون طرف زمان الحركة شيئاً زماناً لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسية الى الجبرية وليس في ذلك زمان السكون خصوصاً من جهة زمان الحركة والمماسية وما يجري في ذلك من الجبرية الى اول ما يكون حركة ومماسية يتولد كذلك ان تركوا القطر لم يبق له وجوداً وبذلك لا المماسية فانه يتحرك ان يكون في طرف الزمان الذي في كل المماسية ماسة وقد سلف من ان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليست على ان جميع ذلك يتحقق او كان المتحرك فيه اعني المسافة قد حضر في فصول الفعل بان صار بعضه سكوناً وبعضه حركياً وكان حركياً منسوبة على التماس فكان هناك حدوداً فعلية كمنسوبة بعد ان يقترن او اعرض ذلك ان تقع عند فصول الفعل وفقات ويكون الحركة ابطالاً عنها لو لم يكن واطر الحركية في القطع فذلك وانما يكون النهاية في الباعض كما بين السواد والاشياء فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودل بالقياس الى تلك الكيفيات ونحوه بالقياس الى تلك متصل كانه لا يبيض فيه ولا اسود وفيه ليس يعني فانه يمكن المانع الذي يورده امر بالقياس الى شيء بل كان لوجوده بالفعل فوصل اليه ويتفصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه فهنا جاز الفعل من السواد والبيض فسلم انه لو لم يكن ذلك لم يكن هذا بالفعل البقية الاطر في المسافة اما على الاطلاق وهو احره ولما من حيث هو مسافة اعني حيث يوقف عليه المتحرك وان لم يثبت الى طرف المسافة من حيث هو غير انما التقط بالكرة الكرية على دولابك واسرلوا فرض فوقها سطح مستويك لتقاها عند الصعود ثم تقارقه فانها تماسح ذلك السطح بقطعة والاشياء قياسية لزمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقة لا تكون الاما طائفة ولا محاطة بالاشياء المستويات ولا يمكن معها هذا العمل حيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقة ولو كانت فربما استحال ان تماسح فقرة وتزول وجهه ان تقف وتقف مع ذلك فمجاناً يكون بين الكرة والصفحة لا استحالة انهما في سطح ذلك السطح لا الصفة وبهذا تبسط مسطحاً سطحاً اخر ياتي بقبعة الكرة وتكون في وجهه نقطة غريبة من جهة اخر قال النقطة لا يتعين انما في سطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط ولم يقع ماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا يتعلق بالحكام الطبيعية باوامر ياضية وذلك مع انه تخرج عن الصناعة فليس يلزم من ذلك ادعى ما بينا ولا ان يوجب اتصال الحركتين المذكورتين في الوجه ونحن انما منع ذلك

فان كان ذلك في المكان الذي كان فيه ما شاء الله تعالى ان يكون طرف زمان الحركة شيئاً ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان غلبت فيه القوة فيكون طرف زمان الحركة شيئاً زماناً لكنه الزمان الذي يتحرك فيه من المماسية الى الجبرية وليس في ذلك زمان السكون خصوصاً من جهة زمان الحركة والمماسية وما يجري في ذلك من الجبرية الى اول ما يكون حركة ومماسية يتولد كذلك ان تركوا القطر لم يبق له وجوداً وبذلك لا المماسية فانه يتحرك ان يكون في طرف الزمان الذي في كل المماسية ماسة وقد سلف من ان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليست على ان جميع ذلك يتحقق او كان المتحرك فيه اعني المسافة قد حضر في فصول الفعل بان صار بعضه سكوناً وبعضه حركياً وكان حركياً منسوبة على التماس فكان هناك حدوداً فعلية كمنسوبة بعد ان يقترن او اعرض ذلك ان تقع عند فصول الفعل وفقات ويكون الحركة ابطالاً عنها لو لم يكن واطر الحركية في القطع فذلك وانما يكون النهاية في الباعض كما بين السواد والاشياء فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك احد ودل بالقياس الى تلك الكيفيات ونحوه بالقياس الى تلك متصل كانه لا يبيض فيه ولا اسود وفيه ليس يعني فانه يمكن المانع الذي يورده امر بالقياس الى شيء بل كان لوجوده بالفعل فوصل اليه ويتفصل عنه وهنا ذلك الحكم موجود ولا شك فيه فهنا جاز الفعل من السواد والبيض فسلم انه لو لم يكن ذلك لم يكن هذا بالفعل البقية الاطر في المسافة اما على الاطلاق وهو احره ولما من حيث هو مسافة اعني حيث يوقف عليه المتحرك وان لم يثبت الى طرف المسافة من حيث هو غير انما التقط بالكرة الكرية على دولابك واسرلوا فرض فوقها سطح مستويك لتقاها عند الصعود ثم تقارقه فانها تماسح ذلك السطح بقطعة والاشياء قياسية لزمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقة لا تكون الاما طائفة ولا محاطة بالاشياء المستويات ولا يمكن معها هذا العمل حيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقة ولو كانت فربما استحال ان تماسح فقرة وتزول وجهه ان تقف وتقف مع ذلك فمجاناً يكون بين الكرة والصفحة لا استحالة انهما في سطح ذلك السطح لا الصفة وبهذا تبسط مسطحاً سطحاً اخر ياتي بقبعة الكرة وتكون في وجهه نقطة غريبة من جهة اخر قال النقطة لا يتعين انما في سطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط ولم يقع ماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا يتعلق بالحكام الطبيعية باوامر ياضية وذلك مع انه تخرج عن الصناعة فليس يلزم من ذلك ادعى ما بينا ولا ان يوجب اتصال الحركتين المذكورتين في الوجه ونحن انما منع ذلك



[illegible]

وذلك في الاسطر الطبعية الخارجة عن اللوحات من حذو المبدأ وعدم جواز ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جنس آخر لا يوصو النقض في اوقات محو جمل من حل مثلاً معر فكك لشوايت بنقطه عند الاوج فاجاب بنسخ الملاحظات وان سخن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يتوهم بنقطه من محو السهل في مادة الاصل وغير مقبول في امثال هذه الاحكام وليس في المبدأ كالات الرصدية فيها فوق فكك الشمس قوية احتمالات المنظر التي يوترها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادة تاني تعيين النقطة بتحقيق هنا وقد يورد انقضاء الوصول الى الحد والمفروضة في المسافة ولا يمكن هناك لانه لم الوقتات والابطال الاتصال بحركة ثم كمال الشيخ اسلوباً آخر وهو ان كل حركة باحقيقه في تصديق من تحقيقه في فاع شيء اقام امام المتحرك واحتيا جلي قوة مانعة وهذا الميل في نفسه معنى يوصل الى حدود الحركات وذلك باعداد من شيء يلزمه دافعة ثلثا في وجهه كحركة وتقرير من شيء فوج ان يكون الوصول الى حده تاماً على موجوده موصلة وان يكون هذه العلة غير التي ادالت عن استقرا الاول في وان كان انما تسمى ميلاً بالقياس الى ما يزيل ويدفع لاس حيث هو موصل لكل الموصل هو الميل نفسه فساد هذا الميل ليس هو نفس وجود ميل آخر بل حتى آخر بما قرنه فاذا حدث بعد وصول المتحرك الى جهة اخرى تكون الاما الى جهة اخرى ميل يكون له وجه اول في ان ليس وجوده متعلقاً بزمان وليس كحركة والسكون بل هو كالحركة التي يكون اول حذو وثق ان يهتدي زمان الحركة ومبدأ زمان الحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى اثنين بل يكفي ان ولا يعرض محال لان ذلك لان لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير ان هو آخر وجود الميل الاول فالحال الميل الاول الموجود في ان الوصول باقياً زماناً بعده فقد نسخ السكون في الاول في الميل الثاني غير ان الوصول الذي هو آخر ان الميل الاول لا يصح الى من يقول ان الميلين جميعاً فكيف يمكن ان يكون شيء في بعض مدائمه حركته وازرو في بعضه في بعض المتحرك عنها فلا تظن ان حركته في فوق في ميل الى ميل في ميل من مبدأ من شأن ان يحدث ذلك وازوال السائق واذا الانان متباينان يكون الاما في شأن ان محال الاستشهاد يكون الموصل يبقى موصلاً زماناً لكن احدهما وصل الى المكان في وقت من الموح حده السكون في زمانا في المكان ان جاع اجماع المشهورة الى نحو ما فاداه فليس فيما نقلناه عند كفايته في البراهين المستقيمة في حصة عن الغوايا المسترشدين ولكن من لم يحصل منه نورا فانه من نورا فانه متاخره في شأنه بان يكون في السكون بين نيتك كحركتين فاحصاً





ما يصدر عن الطبيعة وهنالك الخ او عاقل او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس  
الى الطبيعة الخاصة فيكون القسمة الطبيعية بالقياس الطبيعية المقسومة ملاقة لقياس الطبيعة لكل قسمة طبيعية  
كما انبض غير خارج القسام اقول تصاف الاشياء بالحركة اما ان يكون انبضها كالحركة فيكون تحركا بالذات ليس بالحركة  
ذاتية واما ان يكون انبضها بالماله علاقة مع على ما سبق فتصنف فيكون تحركا بالعرض فيكون الحركة عرضية كتحرك الجرم  
في الصندوق بحركة الحركة الذاتية ان كان سدا الحرك من اسارج عشتعلق بالتحرك تسمى قسمة تحرك الى  
وتختلف بالبناء وصعود الجرم الى فوق ودوران البكرة والافق قد عرفت انه لا يكون له انبض الجرم باوجهه من غير  
غير الجسمية قد كالمعنى لما قوه تحرك تلك الحركة لا بالشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فبسي الحركة  
طبيعية كسوط الجرم والشعور او قوة تحرك تلك الحركة لا بالشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية  
كدوران الفلك الحركات الارادية الحيوانية ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية التي خاصة بالتحقيقية هي التي تصد  
عن الطبيعة الخاصة بحجم وجهته الى الغاية التي لها على الوجه الذي يقتضيه من غير رافع وعائق فقد تصد عن  
الطبيعة الخاصة بحجم وجهته الى الغاية الطبيعية لكن انما يمد من الواجب بالنظر اليها العاقل كانهما في اشتداد القوة  
عنهما الى الغاية الطبيعية على رافع من جهة المستقيمة كحول المطر لا على خط مستقيم صاوم مخرج وقد تصد عنها الى غاية  
طبيعية تكون الصاع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الجرم الى اسفل على خط  
مستقيم بحيث لا يصعد عليها عن طبيعة بحددها فلهذا كلفنا في الطبيعة وقد يكون الحركة الطبيعية بالقياس الى  
الطبيعة الخاصة فتصنف القدر بحيث يهر القوة الغاذية بنفس الغذاء الطبيعي ولكن اقيس الطبيعة كالبعد كانت  
طبيعية بل الاحراق يكون طبيعيا لمحتجب ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى الطبيعة الكلي  
وتعكفت تبين ان يسمى شيئا وشرا على القياس كحركة انبض على قسمة بالقياس الى طبيعة الاشياء وحدها  
طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة لبلد ان النفس حيوانية نحو ان كانت شائعة لكن صمد وحركة انبضها ليس خارج شائعة  
فان قلت الطبيعة الخاصة بالتحقيقية لا اتحادا وتوجد لا عرفت انها لم تكن معاقوق لم تعين بالطبيعة حتم السرعة و  
البطور والايوجا كحركة تالم تحي و فلا بد من مخلوق فلا يكون طبيعية حقيقة قلت الامر كذلك ان نشد والان  
المجاورة التي تكون من الادة التي تحركها الطبيعة او المكن تلك المجاورة زائدة على الواجب في الطبيعة  
كالحركة كالأحاد وتكون كالحركة في النار فان القوة السامية انما تحرك الطبع غدا ليعوق طبيعة عن الحركة  
الجهات التي تحركها السامية اليها لكن الغدار اذا كان على الحال الطبيعي والجباري كذلك كانت الحركة

منه فلو كان الخ او عاقل او لا منها وحدها لكن الى غاية طبيعية وربما تكون طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فيكون القسمة الطبيعية بالقياس الطبيعية المقسومة ملاقة لقياس الطبيعة لكل قسمة طبيعية كما انبض غير خارج القسام اقول تصاف الاشياء بالحركة اما ان يكون انبضها كالحركة فيكون تحركا بالذات ليس بالحركة ذاتية واما ان يكون انبضها بالماله علاقة مع على ما سبق فتصنف فيكون تحركا بالعرض فيكون الحركة عرضية كتحرك الجرم في الصندوق بحركة الحركة الذاتية ان كان سدا الحرك من اسارج عشتعلق بالتحرك تسمى قسمة تحرك الى وتختلف بالبناء وصعود الجرم الى فوق ودوران البكرة والافق قد عرفت انه لا يكون له انبض الجرم باوجهه من غير غير الجسمية قد كالمعنى لما قوه تحرك تلك الحركة لا بالشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فبسي الحركة طبيعية كسوط الجرم والشعور او قوة تحرك تلك الحركة لا بالشعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الفلك الحركات الارادية الحيوانية ينبغي ان يعرف ان الحركة الطبيعية التي خاصة بالتحقيقية هي التي تصد عن الطبيعة الخاصة بحجم وجهته الى الغاية التي لها على الوجه الذي يقتضيه من غير رافع وعائق فقد تصد عن الطبيعة الخاصة بحجم وجهته الى الغاية الطبيعية لكن انما يمد من الواجب بالنظر اليها العاقل كانهما في اشتداد القوة عنهما الى الغاية الطبيعية على رافع من جهة المستقيمة كحول المطر لا على خط مستقيم صاوم مخرج وقد تصد عنها الى غاية طبيعية تكون الصاع الزائدة وقد يكون حركة الى غاية طبيعية لكن لا عن الطبيعة وحدها كحركة الجرم الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصعد عليها عن طبيعة بحددها فلهذا كلفنا في الطبيعة وقد يكون الحركة الطبيعية بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصنف القدر بحيث يهر القوة الغاذية بنفس الغذاء الطبيعي ولكن اقيس الطبيعة كالبعد كانت طبيعية بل الاحراق يكون طبيعيا لمحتجب ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس الى الطبيعة الكلي وتعكفت تبين ان يسمى شيئا وشرا على القياس كحركة انبض على قسمة بالقياس الى طبيعة الاشياء وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة لبلد ان النفس حيوانية نحو ان كانت شائعة لكن صمد وحركة انبضها ليس خارج شائعة فان قلت الطبيعة الخاصة بالتحقيقية لا اتحادا وتوجد لا عرفت انها لم تكن معاقوق لم تعين بالطبيعة حتم السرعة و البطور والايوجا كحركة تالم تحي و فلا بد من مخلوق فلا يكون طبيعية حقيقة قلت الامر كذلك ان نشد والان المجاورة التي تكون من الادة التي تحركها الطبيعة او المكن تلك المجاورة زائدة على الواجب في الطبيعة كالحركة كالأحاد وتكون كالحركة في النار فان القوة السامية انما تحرك الطبع غدا ليعوق طبيعة عن الحركة الجهات التي تحركها السامية اليها لكن الغدار اذا كان على الحال الطبيعي والجباري كذلك كانت الحركة





[illegible]



*[Faint handwritten text at the bottom of the page]*

الترتيب حاصل كما إذا حققنا الشيخ ولا ينبغي ان نكفي ان الطبيعة انما تحرك للمهرب عن المنافر من غير  
ان يكون هناك طلب للملازمة فانه لو كان كذلك لم يتعين للمهرب جهة تحرك اليها دون اخرى  
**فصل في القوة** وليست كما ولا المتكثرة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي بالذات بل باعتبار الكم في  
الحركات ما يمتنع ان تكون تنافسية بهذا الاعتبار البتة في جاني الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد وتجانسها في  
المقدار لا يتصور اقصاها وكما هي القوى على الحركة ما كبرت تصاحبه من جهة مقدار التحرك او المسافة ويكون تنافسية  
لما هو مقدار الحركة اسي الزمان ما في جانب الزيادة فكما كانت القوة قوى بقاء الحركة مادة طولها ما في نقصان فكلما كانت  
اشد طوعت مسافة مفروضة في زمان فمفرق فالتناهي ايجابي في المدة كالقوة اتي على الحركة السريعة الحافظة للزمان  
بخلها والشفرة الاستحالة بلوغ الحركة للزمان حال لا يتصور اصرع منه وقصر المانع فعمله بالفعول بالقوة والاورب منها  
الفعال يكون تنافسها مع الاتصال كما في الدورية واللاتناهي في العدا المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة  
والقوة كسمانية لو كانت في غيرتناه كانت على غيرتناه في العدا والالكان جز من المقوى عليه بزاوية جز من  
الجسم فاداءنا الجز من جسم مرة بعد اخرى فينبغي ان لا ينفصل من المقوى عليه فيفضل من الجسم غيرتناه ما في التناهي بل  
الا على تنافس في الزيادة واللاتناهي بالترتيب في ترتيب الزيادة فاذا انقصت مثلا القوة بضعف الجسم بضعف اذاتها  
من الحركة التناهي في مقدار المدة او سلسلة العدا ولا سيما اذ لو طوعت زوايا عليها بحسب ذلك لا استدود ذلك مع  
**اقول** القوة ليست كما ولا المتكثرة بالذات فلا توصف بالذات باللاتناهي او اللاتناهي بمعنى عدم دون  
السلسلة لا تنافسها بالكم والمتكثرة لكن قد يعرض لها كالمقياس المهي في الزيادة والي هي عليه فتوصف باللاتناهي  
او اللاتناهي من جهة القوة باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالتي في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا  
الاعتبار البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كان ما حلت هي في غيرتناه في المقدار لكن المقوى  
تنافسية ولا في جانب النقصان اذ انما يتصور لو كان بلوغ المقدار في النقصان حد لا يتصور اقصاها  
لكن كل مقدار فرضته وقدره في نفسه ويكون قسمة اقصاها باعتبار ما هي عليه من الحركات فكلم المقوى في تفاوتها  
بهذا الاعتبار في الحركة المتصلة والمنفصلة اما في الاولى فان من جهة مقدار التحرك والمقدار المسافة ولا يتصور  
اللاتناهي من مدين المحسوس في شيء من جاني الزيادة والنقصان بمثل ما هو من جهة مقدار الحركة اعني الزمان ذلك  
ما في جانب الزيادة والنقصان فان السبعين الحركة قد مررنا في المسافة والوجه في القوة في متبقا الحركة مدة اقل  
او لا كانت الا فوحي ما يكون مدة استيفائها للحركة اقل او ليس بالافوى بحسب المدة فان جميع

[illegible][illegible]

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١







[illegible]



لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه

قوة حاله في جسم قناه على حركة غير متناهية بحسب المدة او العدة المستمرة في ترتيب واحد او ترتيب كل منهما  
 غير متناهية ولم يكن احد ترتيبيه احد في نفسه القوة بقصيف مما ينصف الحركة بقصيف متناهية المدة  
 او استمر سلسله العدة وكذلك الحال لو قسمنا القوة اثنائا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير  
 المتناهية لا تقبل ان ينصف في الاستمرارية اذ اكانتا متباعدتين من مبدأ معين كذا قسمته في المثال  
 والارباع اربعة وكذلك الظاهر خلاف ذلك واضعفا الجسم من القوة الغير المتناهية بقصيف القوة ولم يكن  
 ما تقوى عليه من ان يفرض ووحدة مفروضة بعلة ضعيف ضعفت ما كان تقوى عليه من كل مبدأ  
 قبل التضعيف واذا لم يكن نصف ما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة او العدة بازاء القوة  
 السابقة ونصف بازاء الزيادة فبغير المطلوب يقوم حجة لا يخضعها شبه اولي التاميس سقطت المومات  
 التي يكلفها الشيخ الرئيس وتعلل ما ذكرناه به وما راعى من نسبة الشيخ الى الخوف لكنه اجل وتساخ فعليا لا انصافا  
 ثم ما ذكره الشيخ من ان حركته جزء القوة جسمان مبدأ معين يكون نقص من تحريك لكل اياه من كل مبدأ  
 فينقطع ان اراد ان يكون هناك حركتان على حدين من مبدأ واحد انقص من الاخرى فينقطع قطعية  
 لا يجب ان يكون النقص مائة ونقصان في احدى الايجاب لا انقطاع اذ اكانتا متماثلتين بحسب السبب المذكور  
 الفلكا ثلثا من القياس الى دورات الفلكا لا على والشيخ نفسه تعرض مثل ذلك على غيره وان كان ذلك  
 كل القوة من مبدأ يكون شرط من مبدأ من كل السبب اعلى ذلك لا تساق بازاء شرط القوة فينقطع لامحالة  
 فذلك كما يكون بائنه من المقتضى من وجه الاحتياج الى تحريك تلك المومات التي تحركها قلت الفصل في اخرى  
 ان بين ان كل الايمان خلوه بحسب عنه كاحي والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا من طبعي وذلك  
 لان مطلق التحريك مثلا يمنع خلوه مطلق الجسم فلا يمكن استنادا الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما  
 ينقص من ما وكالقياس من ان يكون بالقياس الى فرضه محلي بطبعه ويكون مطلق التحريك في موضعين  
 لا محالة واذا لامر من خارج فيكون ذلك من طبيعته فيكون من ذلك انه لا يكون للجسم من ان تبليان  
 طبيعته ان الممتزج له واحد منها والطبيعة النوعية البسيطة ان تنفصل القاسم بالكلية لم يوجد منها الا فرد  
 استدعت له مقدار او شكلا او جزاء على حسب ذلك ثم وفيه قوة التجزئ فالطبيعي له بهو حيز جملة اجزائه التي  
 بالقوة وكانه جملة اجزائه لا جزاء ثم الحيز الطبيعي الحيز متصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوصية  
 بالفعل هو اقرب جزاء الى على مقباده وشكله من تلك الاجزاء من حيث هو اقرب اليه ولا يكون الاقرب اليه

لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه

لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه  
 لا يمكن ان يكون له القوة في نفسه  
 لان اجزاءه لو كانت اولا كانت في نفسه



[illegible][illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]











انما اربعة وهو النار والهواء والماء والارض فخر يكون المركب في سبعة اعشار ودرجته من الخفة او يكون انما اربعة  
 والهواء اربعة من النار ثلثه والارض اربعة يكون المركب في سبعة اعشار ودرجته من الثقل جدا اذا كانت السكا  
 كلها على قوا الطبيعة وبانقص منه قوته بحسب نقصانه بالزيادة في مقدارها فانقلت ما ذكرناه انما هو بالنظر الى قوى البساط  
 واتساع اجزائها في المركب كمن يجرد ان يفيض عليه موهبة فوعية ثقيلة او ثقلا اعلى ما يقتضيه الاجزاء البسيطة التي هي  
 قلت اهل الخفة والثقل على شاكله الكيفيات الاربعة الاولى من الكميات الاربعة هي ما يصير الموهبة في المركب على ثلاث  
 ما يقتضيه من البساط كيف لم يخلق المركبات من حيث هي مركبات كخفة فلما يكون لها من حيث هي ثقل او ثقل غير  
 ما يقتضيه اجزاءها فان الخفة او الثقل انما هو للوصول الى الاكثنة الطبيعية وتعمل الذريرة لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الاربعة  
 المنية منه فانه انما على ثقل ما يوزن في المجموع من السدرة التي هي كميات مساوية من الاجزاء الهوائية وما يدرك  
 ان الاجزاء الهوائية المائية لفرجها لا تزيد على الاجزاء الهوائية والنارية التي في قطعة تساويها من المركب  
 فاذا عرفت درجة المركب في الخفة او الثقل فاعلم ان حيز المعتدل هو الحيز المشترك بين الماء والهواء  
 اما غير المعتدل فلان خفته او ثقله دون درجة يقع او يفيض عن هذا الحيز مركز المركب بقدر ذلك نصف  
 قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة فيقع المركز ويخفف بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة  
 او الثقل درجة كان حيز المركب من الهواء والماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه من  
 المشترك بين النار والهواء وبين الماء والارض فان زاد على ذلك لم يبلغ درجة من ارتفاع المركب  
 عن الحد المشترك بين النار والهواء او انخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك وان نقص  
 عن ذلك مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرنا يكون  
 شرايز المركب من النار والهواء والماء اجزاء اربعة حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء  
 قدر ثلثي نصف قطره اي ثلث قطره لكن ينبغي ان يكون حيزه من الهواء اذا اجزاء الهواء الى طبقت السكون  
 في النار ينجذب الى فوق المائي الى تحت فانما جذب من الجانبين لا يبطل السكون الذي يقتضيه الهواء  
 لتساوي البقيضة السكون في حيزه ثم الهواء المساوي لما يات بقدر على انما السكون الى الحد المشترك من حيزها  
 في حيز الهواء لا يات بقدر على انما السكون الى حد الجميع الذي هو نفسه الى حيز نفسها ولا الى الحد المشترك من حيزها  
 في حيز الهواء وانما كان لها ذلك لو كان ذلك الجميع مساويا لها وكان حيزه من الهواء ولا الى حيز الهواء وانما  
 لها ذلك لو كانت حيزين حتى يكون المجموع في خفة الهواء بحيث يستقر في حيز الهواء باطبع ما هو





الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

وشدنا آخره بفعل آخر ومن أين كان ذا أولي بهذا وذلك بذاك فان كان ذلك من ذات الفاعل او  
الفاعل ارتفع التشبيه وان كان من خارج فعلى فرض التعرية عنه يكون شكل الالكون فيه هذا الاختلاف فهو  
الطبيعي فاستقر وقد يعترض بالابيض فانهما ليسا بساطتهما ليست كروية ولو كان ذلك بقاسم فوجب ان يعود  
الكروية عند ذلك القاسم والجواب ان ذلك بقاسم وانما لا يعود الى الكروية عند ذلك لانها ليست بمتوالية مع ذلك  
فان استشكل بان سببا طبيعيا كيف يقتضي طبيعة واحدة شيئا وايضا يقتضيها فاجاب بان حقوق اليسر ليس  
بالذات كيت واذا لم يكن هناك قاسم كانت الارض على الكروية وكان سببا حافظا الكروية حتى لا تزول الى دنى  
قاسم بل العرض فان من شال اليسر ان يحفظ الشكل الحاصل فان كان هو الطبيعي فحفظ وان كان هو القسري فحفظ  
عن الطبيعي فانما هو حصول القسري ويتشكل في الافلاك من غير تركيز فيها الا اريدوا ان يكونوا كائنات في السموات من اجتمعت  
بالرقة والغلبة فحقها احوى في جانبها ووجع وغلبة في جانب الخفيض من الامر بالعكس الجوهرى وصعوبة التقصى عن  
ذلك ثبت الافلاك فمن زعم ان ذلك ليس لطبا لهما بل فيض ان حيرة كماله زائدة على بعض من جربا فغير  
منها كروية متشعبة بصورتين هي تدويرا وكروية فلك خارج المركز فيلزم ان يبقى في المفروض عن نظرا واختلاف شجن  
وكم تدرا ان التصور بصورتين مما يشترط على امتناعه في موضع ذلك كيف تقميص صورة على نيز من مادة متشعبة  
دون سائرها وليس هناك استبعادا وحينئذ يرجع ذلك الى الفاعل فحينئذ يقرر ان مفعولا لو جاز ذلك لطل أصل  
الدليل وان شئت اقول كثره بحسبته على اقتناع ذلك فمن اجماع ان ليس هناك اضرارا بفعل التدوير والكوكب  
والمتممات والخواص اجزاء في فضته وهي ربما تختلف في السرعة والبطور في الحركات كما تحول المنطقة والقطب في  
جهايت الحركات كالا مواج ولا ازيد على الحكاية وانما بعد الاعتراف بقوله ومبني من العلم بل بعضه المنية البشرية عن  
اكتناه سر الاما قول ان الفلكيات كرات متشعبة من مواد مختلفة اقتضت العناية بالشيء ان يكون اجزاء لبعض  
منها في اجواف بعض وان يكون اجزاء لبعض كزنى في افغان بعض مر اكتر باخارجة عن كروية في شحنة شاملة كانت  
لمركز المحيط او غير شاملة فلا يمكن ان يكون في هذه نفرة او اختلاف بالرقة والغلاظ ولولا اقتنار العناية ان يكون  
في جوف الفلك بعض الغا صر فلك او عنصر كانت صمته كالارض فكما ان التجويف في اصل الادياع  
لما كان جسيم آخر متبوع صمته في جوف هذا لا يوجب كثر في فعل القوة كذلك حصول نفرة وانقرب في  
الافتقار واختلاف بالرقة هو الغلاظ اذا كانت السطوح كثره والقوم لم يمتد بساطة الفلكيات ان الفلك الكلى  
بسيط غير متعظم من كواكب عدة فافكر كيف يسوع ان يتقوى وانما ذلك بل انه ليس فيه امتزاج اجسام كاستراج

في نظره  
الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...

الاولية فان كان الفاعل قبل  
مفعول في الجملة...



[illegible]



عائق من التحرك اليه يتحرك اليه بطبيعة لا محالة فيكون مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون العائق قاتلاً  
حتى يتبين فقد انه اذن من التحميل ان يكون في طبع جسم بسيط اقضاه حيز والعوق محذو واذا ثبت مبدأ الميل  
في البسيط ثبت في المركب بقا قوى البسيط فيه ولكن طبا بالبحر الغالب من بسائطه كما قالوا اولاً  
يناسب ترتيبه احاصلة له من التركيب في التماسه والنقل كما قلت وبما جرد فلا يكون فيه من حيث ذاته ما يقهر  
بالفعل عما يقتضيه من حيث التركيب اقول على قياس ما مر به هنا لا يجوز ان يقتضي الجسم بطبا عجز او يكون فيه  
قوة حافظة لما حصل له من الاجزاء الطبيعية او قهر مبقية عليه فاذا حصل له من قهر حافظة عائق الجسم بالعرض  
عن الميل الى البحر الطبيعي كما ان الدبوسه الطبيعية للارض توجب قوا من العود الى الشكل الطبيعي ولا تمنع الجير الطبيعي بالبحر  
او ميل اليه الجسم بالذات بل يمكن ناك عائق من خارج بالقتضيه الطبيعية الخلقه فيكون او ميل اليه اذا لم يكن هناك عائق  
اصلاً وان رد قوا البحر الطبيعي في ذلك المعنى فلو ان كل جسم لم يكن له بعد ولا مناسه من هذه المناقشه الا ما اثرت اليه  
وان لم يجر عليه الانتقال من غير ان لا آخر فقول ان يكون له لا محالة في اي ان يغير وضع واحد بالحد وفيما يحويه او حول ما هو  
مستقل عليه وفي ذلك تحول بما اعتبر حسب الاجزاء المفروضة فيبالي الاجزاء المفروضة في المحاوي او المحوى وفيها  
لكن ليس شئ من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولي اليه من غير ما ليس كون جزم منه مما ساجز من  
احاوي او المحوى واولي من كون جزر آخر ذلك لعدم الاحكام في طبائع الاجزاء في البسيط لا يجوز ان يتحرك  
من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير فاما عن طباعه في مبدأ ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه حكم المقدمه  
المتمهه بمبدأ ميل طباعي واوليس يجوز عليه الانتقال من حيزه فلا يكون في ذلك ميل استقيماً بل مستديراً ولا يتحقق  
ذلك بالارض مثلاً فان الواجب من تشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليهن من بعضه الى بعض وجوب  
ان يكون فيه مبدأ ميل المستدير او تقيم وانما تعين المستدير في المحذور ونحوه مما لا يجوز عليه الانتقال من  
حيزه فلا سحالة المستقيم هناك وتبين ان يتنبه لكون امكان تبدل الاوضاع بالقياس الى ذات الجسم  
كثافي في قامة البرهان فلا يلحقك التشكيك بان ان تبدل امكان بالامكان الذاتي فلو لم يلائزم  
منه وجود مبدأ ميل بالفعل فليس يلزم من امكان شئ وجود مبدأ القريب والبعيد فيه بالفعل  
وان اريد به الاستعداد او التام فمنه ع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط لا يجوز ان يكون حركه عرضيه  
لا ذاتيه حتى يحيل ان يكون فيه مبدأ ميل فجواب ان تشابه الاوضاع بالقياس الى ذاتيه يعطى جواز الانتقال فيها  
عليه بل ذات وبل كانه متدفع ايضاً التشكيك بان تبدل اوضاع اجزاء الجسم كما يكون حركه بذا يكون



[illegible][illegible]







[illegible][illegible][illegible]

در مدح و ثناء حضرت مولانا ابوالفضل محمد باقر  
بن ابی طالب علیه السلام و در بیان فضایل و مناقب  
و در بیان احوال و سیرت و در بیان آثار و خدمات  
و در بیان کرامات و معجزات و در بیان  
و در بیان کرامات و معجزات و در بیان  
و در بیان کرامات و معجزات و در بیان









[illegible]

مولا محمد يوسف رحمة الله

في ابدانها اذ لا بد ان تتحرك حركات طبيعية الى اماكنها التي تقتضيها على حسب التركيب فيخرج الحركة  
الفلكية وتنقسم من ريد بها التي تصد عن ارادة المتحرك بها الى ارادة النفس المتعلقة به وبه بعضنا ما يمناها  
ارادية فيخرج النسانية ويدخل مع الحيوانية الفلكية وتنقسم من ريد بها التي لا تتحرك بها اذ اشار فان  
اكتفى بذلك فيخرج منها النسانية ويدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد  
آخر اعني <sup>ان يكون له ان شاء ان لا يتحرك لم يدخل</sup> الفلكية قلت الفصل اذ ابتداءات مع  
حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتداءها وانقطاعها متسع وامكان تقطيع فيه كل من  
مسافات متفاوتة ومثلا بحركة قطعت بها اثنانها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المختلفة بالسرعة  
والبطء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بتحركات بماتكون مختلفة التقادير ولا يكون نفس الحركة اوسرعتها  
وبطئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او مقدار  
فذلك المقدار هو التسع بالذات تلك الحركات اذ الاجزاء المفروضة فيكون مجموع البتة واللا جمعت اجزاء  
الحركات فهو مقدار فيكون اذ يحدث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في الما  
لا المجموع ولا يكون مقدار للمادة لما مر بل للهيئة فيمالا لقارة والاقترت بدون مقدار بل لغير قارة وهي  
الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة وهذا هو الزمان في الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام  
الى مقدم ومتاخر لكن المتقدم والمتاخر في المسافة يجتمعان وينقسمان بخلاف الحركة وكما ان الزمان باقصاله  
مقدار للحركة فهو عدد ما عند انقسامها الى مقدم ومتاخر لا يجتمعان لا ينقسمان واعلم ان القبلية والبعد  
المتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا يقالان في الثابتات اذ لا ثابت هناك ولا لا حتى بل انما  
يقالان بالذات في هذا المقدار المتصم المتجدد فانه اذ فرض فيه جدودا فانقسم الى اجزاء وقسمين منها  
يكون قبل وبعد واما بالقبلية وبعديتي زائدين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات الباطنة  
حتى اذا قيل فيما ان هذا قبل وذاك بعد اعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولو لا ذلك كانا  
بالعكس او معاوية الزمانيات له هي متباها اعني كونها فيه ومعيتها بعضنا لبعض هي كون متباها واحدا  
اعني كونها فيه وليس كل واحد معه فهو فيكم انا مع الحدودية كوننا فيها بل انما فيه او لا اجزائه وحدوده  
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذ اقيست معه او مع ما فيه كان لها ثابت  
مع ثباته وثبات ما فيه ونسي هذه الاضافة وهو ان يكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة الثابتات

[illegible]

الثباتات بعضها مع بعض فخص باسم السرد اقول ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في  
الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في  
نفع الفلسفة من حيث تهافت دعوتها فيقول اذا ابتدأت معادلات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت ثانيا  
علازم يقطع المتوسط مسافة والسرعة ازيد منها والبطء انقص فيمن ابتداء الحركة انقطاعا عما سبق قطع  
كل من المسافات المتفاوتة او امتدادا بحركة قطعت بها او شديدا يمكن فيه ذلك لا يمكن في قطع مسافة السرعة  
بالبطء واما مسافة البطء فقطعها في السرعة لا يمكن لكن لا يسيل الانطباق على تمامه بل في قطعها  
في شرط منية في المتسرع وربما يجزئ بالاسكان اذ هو امر واحد ان تقف فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطء او  
في مسافات متفاوتة القائمة ببعضها كما يكون مختلفة بالعظم والصغر لاجرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها  
او بطؤها بالامساك او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انية مع وحدته في نفس التقبل الانقسام الى النصف  
والنصف انصاف الى النصف انية يكون بانها انصاف الحركات والنصاف انصافا الواقعة في انصاف  
المسافات والنصاف انصافا في مقدار او مقدار فان كان مقداره هو المطلوب وان كان في مقدار  
فذلك المقدار يكون هو المتسرع الذي كلامنا فيه بالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس شيء  
من تلك الامور في المقدار الذي يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزئ منه سابقا وجزءا لاحقا اذ  
لو جمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزئ منه حادث فلا يكون برأى من المادة بل  
يكون تأخر المادة اي مركبا من مادة وبنية اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اسي بنية  
فيها لكن المتحد بالذات لا يكون مجموع المادة والبنية بل هو البنية فقط فواذن مقدار في مادة فاما ان يكون  
مقدار المادة فقط ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او بنية فيها ولا يجوز ان يكون مقدار البنية قارة  
لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل بنية غير قارة وبني الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فبذلك هو  
ضالنا المتعة عنه بالزمان فالقول الاول ان كان المراد ببنية الحركات الثلث في الابداء والانعطاف  
هو البنية الكلية والزمانية اعني كون الابداءات في آن وزمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان ذلك  
وان كان غير فليست بنية في زمانين ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مما فان الجسم النامي في التحلل  
قارح عدم قرار مقداره حيثما يتحرك وتلك انحصار البنية الغير القارة في الحركة متفقين بما يكون في الحركة  
فانه انية غير قارة في ذلك المتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر تحرك فيه فالجواب

في قوله ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في  
نفع الفلسفة من حيث تهافت دعوتها فيقول اذا ابتدأت معادلات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت ثانيا  
علازم يقطع المتوسط مسافة والسرعة ازيد منها والبطء انقص فيمن ابتداء الحركة انقطاعا عما سبق قطع  
كل من المسافات المتفاوتة او امتدادا بحركة قطعت بها او شديدا يمكن فيه ذلك لا يمكن في قطع مسافة السرعة  
بالبطء واما مسافة البطء فقطعها في السرعة لا يمكن لكن لا يسيل الانطباق على تمامه بل في قطعها  
في شرط منية في المتسرع وربما يجزئ بالاسكان اذ هو امر واحد ان تقف فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطء او  
في مسافات متفاوتة القائمة ببعضها كما يكون مختلفة بالعظم والصغر لاجرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها  
او بطؤها بالامساك او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انية مع وحدته في نفس التقبل الانقسام الى النصف  
والنصف انصاف الى النصف انية يكون بانها انصاف الحركات والنصاف انصافا الواقعة في انصاف  
المسافات والنصاف انصافا في مقدار او مقدار فان كان مقداره هو المطلوب وان كان في مقدار  
فذلك المقدار يكون هو المتسرع الذي كلامنا فيه بالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس شيء  
من تلك الامور في المقدار الذي يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزئ منه سابقا وجزءا لاحقا اذ  
لو جمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزئ منه حادث فلا يكون برأى من المادة بل  
يكون تأخر المادة اي مركبا من مادة وبنية اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اسي بنية  
فيها لكن المتحد بالذات لا يكون مجموع المادة والبنية بل هو البنية فقط فواذن مقدار في مادة فاما ان يكون  
مقدار المادة فقط ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او بنية فيها ولا يجوز ان يكون مقدار البنية قارة  
لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل بنية غير قارة وبني الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فبذلك هو  
ضالنا المتعة عنه بالزمان فالقول الاول ان كان المراد ببنية الحركات الثلث في الابداء والانعطاف  
هو البنية الكلية والزمانية اعني كون الابداءات في آن وزمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان ذلك  
وان كان غير فليست بنية في زمانين ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مما فان الجسم النامي في التحلل  
قارح عدم قرار مقداره حيثما يتحرك وتلك انحصار البنية الغير القارة في الحركة متفقين بما يكون في الحركة  
فانه انية غير قارة في ذلك المتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر تحرك فيه فالجواب

في قوله ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في الزمان ان قد فرغنا من مباحث الحركة فجزئنا ان نتكلم في  
نفع الفلسفة من حيث تهافت دعوتها فيقول اذا ابتدأت معادلات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت ثانيا  
علازم يقطع المتوسط مسافة والسرعة ازيد منها والبطء انقص فيمن ابتداء الحركة انقطاعا عما سبق قطع  
كل من المسافات المتفاوتة او امتدادا بحركة قطعت بها او شديدا يمكن فيه ذلك لا يمكن في قطع مسافة السرعة  
بالبطء واما مسافة البطء فقطعها في السرعة لا يمكن لكن لا يسيل الانطباق على تمامه بل في قطعها  
في شرط منية في المتسرع وربما يجزئ بالاسكان اذ هو امر واحد ان تقف فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطء او  
في مسافات متفاوتة القائمة ببعضها كما يكون مختلفة بالعظم والصغر لاجرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها  
او بطؤها بالامساك او مقدارها ولا المتحرك او مقداره ثم انية مع وحدته في نفس التقبل الانقسام الى النصف  
والنصف انصاف الى النصف انية يكون بانها انصاف الحركات والنصاف انصافا الواقعة في انصاف  
المسافات والنصاف انصافا في مقدار او مقدار فان كان مقداره هو المطلوب وان كان في مقدار  
فذلك المقدار يكون هو المتسرع الذي كلامنا فيه بالجملة هناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات وليس شيء  
من تلك الامور في المقدار الذي يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل يكون جزئ منه سابقا وجزءا لاحقا اذ  
لو جمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزئ منه حادث فلا يكون برأى من المادة بل  
يكون تأخر المادة اي مركبا من مادة وبنية اي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا واما في المادة اسي بنية  
فيها لكن المتحد بالذات لا يكون مجموع المادة والبنية بل هو البنية فقط فواذن مقدار في مادة فاما ان يكون  
مقدار المادة فقط ويصغر به المادة وقد عرفت بطلانه او بنية فيها ولا يجوز ان يكون مقدار البنية قارة  
لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره بل بنية غير قارة وبني الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فبذلك هو  
ضالنا المتعة عنه بالزمان فالقول الاول ان كان المراد ببنية الحركات الثلث في الابداء والانعطاف  
هو البنية الكلية والزمانية اعني كون الابداءات في آن وزمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان ذلك  
وان كان غير فليست بنية في زمانين ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره مما فان الجسم النامي في التحلل  
قارح عدم قرار مقداره حيثما يتحرك وتلك انحصار البنية الغير القارة في الحركة متفقين بما يكون في الحركة  
فانه انية غير قارة في ذلك المتحرك حيثما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر تحرك فيه فالجواب



[illegible]

اما نحن الاول فهو ان هذه المعية هي الاجتماع في الحصول ونقصه معا وكذا التصديق بجوازنا فطرى لا مجال لان  
 يمتري فيه او يمتري ومعهما وان كان ما ذكرت لكن مع ذلك ربما يمتري او يمتري في وجود الزمان  
 بقول او عند غيرهم الا يطاق او الا فقام بما يقتضى على تلك المعية لاسيما وهناك من يعتز بالان  
 دون الزمان فيقام عليه <sup>اي بغيره</sup> المعية الثانية على وجود الزمان على ان العدة في المقصود بهذا البيان هو  
 تحصيل ما به الزمان واما <sup>اي بغيره</sup> الثانية فان <sup>اي بغيره</sup> يريد بها ثبوتها في نفس الامر اعني من غير تعمل واختراع من الايام سواء  
 كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعمال او وجوده <sup>اي بغيره</sup> اسمها <sup>اي بغيره</sup> ثباتا فكانا غلبة عن جسم الابانة والمنكرين  
 وان جددوا بافقد استيقظا انفسهم <sup>اي بغيره</sup> في ثباتها من حيث لا يدرون <sup>اي بغيره</sup> انفسهم حيث يقتضون الزمان الى الساعات  
 الايام والشهور والاعوام ويضبطون ازمته الوقائع والمعاملات ويتمنون <sup>اي بغيره</sup> في تعدد الاعمار لانفسهم وقصر افيها  
 طلعات وان <sup>اي بغيره</sup> يريد بها تحقيقه بنفسه في الاعيان فلا يفي بهذا البيان بل يتلوه ذلك انشاء الله تعالى بنظر اوق  
 واما نحن الثاني والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار به هنا هو اجتماع الاجزاء وعدم القرار خلافه ولا يريه  
 في امتناع قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة ما يتبعها واما عدم القرار  
 في حافية الحركة من الكم وغيره فانهما بمعنى تقتضي الانواع او الافراد وتجدد بحيث يكون في كل آن يقرض  
 في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعده ويكون في ذلك لان حاصلا لجميع اجزائه ان تصور له  
 اجزائها فحسمت الشبهتان واعلم ان الحركة وان كانت متصلة لا تطبقا على المسافة المتصلة فقد عجز  
 لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليها فان المتحرك في مسافة انما يقطعها <sup>اي بغيره</sup> من مبدأ الى منتهى  
 فاذا فرض بين المبدأ والمنتهى حيزا تقسم به المسافة ويكون منظرها متقدما الى المبدأ وآخرها خرا الى المنتهى فبقيت الحركة  
 ايضا الى مقدمة هي في التقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتأخر منها لكن التقدم والمتأخر من المسافة  
 يجتمعان في الوجود ايضا يمكن ان يصير التقدم منها بعيدا متأخرا والمتأخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة  
 متبادلة مع الاولى في المبدأ أو المنتهى ولا يمكن ذلك في الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتأخرة ولا  
 يصير المتقدمة متأخرة والمتأخرة متقدمة فالتقدم والتأخر في الحركة وان كان بازا التقدم والتأخر  
 في المسافة يكون لهما من جهة ما بها الحركة خاصة ليست لهما من جهة ما بها للمسافة وذلك لكون الحركة متقطعة  
 متجددة بخلاف المسافة فالحركة يقطعها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر فان الجزر الواحد من الحركة  
 يعدل الاجزاء ان الواحد من الناس يعدل العشرة منهم فحصل ان الزمان هو مقدار الحركة مادامت متصلة

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]



في العلم لا على في علمية الصورة كالمسألة مع كون الميولي شخصته لها والصورة كجمعية السارية في الميولي  
 انقارة فيها يتعد الميولي بالعرض بمقدار انقارها اما الحركة فاذا هي بخلافها في مادتها اعني الجسم المتحرك  
 لا يتعد الجسم بمقدار ما اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بحركته من الشدة وضعف في زمان  
 معين فحينئذ يبرز انما قد من المسافة في ذاتها بل في كونها مسافة تلك الحركة كما اذا اخذت الحركة تلك  
 المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قد من الزمان فحينئذ الحركة ايضا بما يكون امتدادا واتصالا من جهة امتداد  
 واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في اقسام تقسم الحركة ايضا  
 يقوم كل منها بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قسمة وبعد ذلك لا يتبعان فيهما  
 وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل بالحركة تضاهي في ذلك سائر الميولات السارية في الجسم فكل متغير في الجسم  
 على ما اتقينا عليك من التفاسير المختصة بهذا الكتاب ونما ناسا ما احدثت اليه في ذلك بفضل ربي وهو  
 ان الزمان بحث الامتداد الطولي القراخ التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى  
 يكون كالسطح والامتداد انبساط فيه حتى يكون كخط ولا يكتفى فيه ايضا الى نحو التقضي من بانه في اية مقولة وانه  
 من هذا الحد الى ذلك ومن ذاك الى هذا بل انما يؤخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لآلية حركات  
 كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولآلية  
 حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافات وطرقها ولآلية حركات البطا منها في  
 مسافات وطرق اقصر فتختلف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص بوضوح  
 مخالفة وتنوعا وتعدا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم  
 وتاخر ولا يورث ذلك تعدا في الزمان بل الزمان الواحد يسمع هذه الحركات ويقدرها باسرها  
 ولك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما  
 بل الاخرى لم تختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة التحركات لاني جرت طول الحركات بل  
 في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لتحركات واما الزمان فمخرج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة  
 بمعنى انعدام دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زمان في امتداد زمانيا آخر كان الثاني من غير الاول  
 لاشتماله فلا زمنة لا يمكن اجتماعا اصلا وكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبلات والبعديات واما الحركات

في العلم لا على في علمية الصورة كالمسألة مع كون الميولي شخصته لها والصورة كجمعية السارية في الميولي  
 انقارة فيها يتعد الميولي بالعرض بمقدار انقارها اما الحركة فاذا هي بخلافها في مادتها اعني الجسم المتحرك  
 لا يتعد الجسم بمقدار ما اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بحركته من الشدة وضعف في زمان  
 معين فحينئذ يبرز انما قد من المسافة في ذاتها بل في كونها مسافة تلك الحركة كما اذا اخذت الحركة تلك  
 المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قد من الزمان فحينئذ الحركة ايضا بما يكون امتدادا واتصالا من جهة امتداد  
 واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في اقسام تقسم الحركة ايضا  
 يقوم كل منها بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قسمة وبعد ذلك لا يتبعان فيهما  
 وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل بالحركة تضاهي في ذلك سائر الميولات السارية في الجسم فكل متغير في الجسم  
 على ما اتقينا عليك من التفاسير المختصة بهذا الكتاب ونما ناسا ما احدثت اليه في ذلك بفضل ربي وهو  
 ان الزمان بحث الامتداد الطولي القراخ التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى  
 يكون كالسطح والامتداد انبساط فيه حتى يكون كخط ولا يكتفى فيه ايضا الى نحو التقضي من بانه في اية مقولة وانه  
 من هذا الحد الى ذلك ومن ذاك الى هذا بل انما يؤخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لآلية حركات  
 كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولآلية  
 حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافات وطرقها ولآلية حركات البطا منها في  
 مسافات وطرق اقصر فتختلف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص بوضوح  
 مخالفة وتنوعا وتعدا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم  
 وتاخر ولا يورث ذلك تعدا في الزمان بل الزمان الواحد يسمع هذه الحركات ويقدرها باسرها  
 ولك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما  
 بل الاخرى لم تختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة التحركات لاني جرت طول الحركات بل  
 في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لتحركات واما الزمان فمخرج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة  
 بمعنى انعدام دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زمان في امتداد زمانيا آخر كان الثاني من غير الاول  
 لاشتماله فلا زمنة لا يمكن اجتماعا اصلا وكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبلات والبعديات واما الحركات

في العلم لا على في علمية الصورة كالمسألة مع كون الميولي شخصته لها والصورة كجمعية السارية في الميولي  
 انقارة فيها يتعد الميولي بالعرض بمقدار انقارها اما الحركة فاذا هي بخلافها في مادتها اعني الجسم المتحرك  
 لا يتعد الجسم بمقدار ما اعني الزمان اصلا وكذا المسافة الا انه اذا اخذت بحركته من الشدة وضعف في زمان  
 معين فحينئذ يبرز انما قد من المسافة في ذاتها بل في كونها مسافة تلك الحركة كما اذا اخذت الحركة تلك  
 المرتبة في مسافة معينة تعين بازائها قد من الزمان فحينئذ الحركة ايضا بما يكون امتدادا واتصالا من جهة امتداد  
 واتصال حال في مادتها اعني المتحرك فانك اذا قسمت الجسم المتحرك في اقسام تقسم الحركة ايضا  
 يقوم كل منها بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد والاتصال اذ لا يكون فيه قسمة وبعد ذلك لا يتبعان فيهما  
 وليس له مزيد اختصاص بالحركة بل بالحركة تضاهي في ذلك سائر الميولات السارية في الجسم فكل متغير في الجسم  
 على ما اتقينا عليك من التفاسير المختصة بهذا الكتاب ونما ناسا ما احدثت اليه في ذلك بفضل ربي وهو  
 ان الزمان بحث الامتداد الطولي القراخ التقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض ايضا حتى  
 يكون كالسطح والامتداد انبساط فيه حتى يكون كخط ولا يكتفى فيه ايضا الى نحو التقضي من بانه في اية مقولة وانه  
 من هذا الحد الى ذلك ومن ذاك الى هذا بل انما يؤخذ الامتداد من حيث انه متسع ومقدار لآلية حركات  
 كانت متوافقة السرعة في مسافات اينية او وضعية او ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولآلية  
 حركات كانت اسرع منها في مسافات وطرق اطول من مسافات وطرقها ولآلية حركات البطا منها في  
 مسافات وطرق اقصر فتختلف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص بوضوح  
 مخالفة وتنوعا وتعدا في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم  
 وتاخر ولا يورث ذلك تعدا في الزمان بل الزمان الواحد يسمع هذه الحركات ويقدرها باسرها  
 ولك اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحدة منهما  
 بل الاخرى لم تختلف الزمان بذلك وايضا الحركات اذا انقسمت بقسمة التحركات لاني جرت طول الحركات بل  
 في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لتحركات واما الزمان فمخرج عن ان يتصور فيه عرضا قسمة او لا قسمة  
 بمعنى انعدام دون السلب وان فرضت مع امتداد طولي زمان في امتداد زمانيا آخر كان الثاني من غير الاول  
 لاشتماله فلا زمنة لا يمكن اجتماعا اصلا وكون البتة قبل وبعد بل هي نفس القبلات والبعديات واما الحركات

[illegible]



قوله كان الزمان باضا فتمت كالا وبعضها فان هذه الامور وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض راسمية  
 زمانية او قبلية وبعديته كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كالحال للمكان اجزائه وحدوده والتمسك  
 بها وبعضها وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والتعريف البعد ونحو ذلك لكنها سواسية  
 في المعية لما هو متعال عن المكان فقدمي اليك بجانته الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى هو  
 معكم اينما كنتم فخافوا عزمهم الثمرات والتمسكت اصالة والازمنة والامكنة بتعاليم الخطاب للموجود في الازمنة  
 والامكنة المختلفة ثم كذا عزم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله انما كنتم لست انفسا لست في عدم الاختلاف بحسب  
 الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى برية والديهرية كنسب اليه هذه المعية لا تسمى برية اخرى بل هي الوجود  
 في مرتبة الثابتات فيه الى المتغيرة كما ان الزمان الذي نسب اليه هذه المعية الزمانية اخر الزمان على ذلك بل المعنى  
 بالديهر الاقوال الواقعة المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدي القبلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوجود  
 واذا اقيست الثابتات بعضها الى بعض فبما تسمى برية وهي اعلى من الديهرية من حيث ان النسب اليه في الديهرية  
 متجدد ومتغير وفي السردية متعال عن التجدد والتغير كالنسب لكن هذا ليس افتراضا في نسخ النسبة فذلك يطلق  
 الديهرية بحيث يكون السردية صنفا منها واما المعية الزمانية فتعني انفسا في نسخ النسبة فانما تكون بتوسطه بين  
 القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافها وقد اقتضينا اشخ في ذكر الديهرية والسرديهما لانسباق الكلام اليه الا  
 فنزله المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولكن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى  
 قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية لبقا او يلحقها  
 العدم والالكان لبعده قبلية عليه وبعديته عنه ويكون محروضا بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدده  
 السابق واللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها وحسب المتحرك بها كذلك اقول اعلم  
 ان حدوث الزمان انما هو بالادعاء وتقدم مبدع عليه انما هو بالذات ليس لوجوده بدائية بقا العدم ولا  
 نهاية يلحقها العدم الا لالكان لبعده قبلية عليه لكان له بداية او بعديته ان كان له نهاية ويكون القبلية  
 للعدم السابق والبعدي للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان محروضا القبلية والبعدي  
 اللتين تلتصقان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يكن ايضا ان يكون المعروض بالذات قبلية  
 العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه واللاحق العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون  
 المعروض قبلية العدم السابق زمانا يقارنه وبعديته العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

قوله كان الزمان باضا فتمت كالا وبعضها فان هذه الامور وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض راسمية  
 زمانية او قبلية وبعديته كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كالحال للمكان اجزائه وحدوده والتمسك  
 بها وبعضها وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والتعريف البعد ونحو ذلك لكنها سواسية  
 في المعية لما هو متعال عن المكان فقدمي اليك بجانته الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى هو  
 معكم اينما كنتم فخافوا عزمهم الثمرات والتمسكت اصالة والازمنة والامكنة بتعاليم الخطاب للموجود في الازمنة  
 والامكنة المختلفة ثم كذا عزم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله انما كنتم لست انفسا لست في عدم الاختلاف بحسب  
 الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى برية والديهرية كنسب اليه هذه المعية لا تسمى برية اخرى بل هي الوجود  
 في مرتبة الثابتات فيه الى المتغيرة كما ان الزمان الذي نسب اليه هذه المعية الزمانية اخر الزمان على ذلك بل المعنى  
 بالديهر الاقوال الواقعة المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدي القبلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوجود  
 واذا اقيست الثابتات بعضها الى بعض فبما تسمى برية وهي اعلى من الديهرية من حيث ان النسب اليه في الديهرية  
 متجدد ومتغير وفي السردية متعال عن التجدد والتغير كالنسب لكن هذا ليس افتراضا في نسخ النسبة فذلك يطلق  
 الديهرية بحيث يكون السردية صنفا منها واما المعية الزمانية فتعني انفسا في نسخ النسبة فانما تكون بتوسطه بين  
 القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافها وقد اقتضينا اشخ في ذكر الديهرية والسرديهما لانسباق الكلام اليه الا  
 فنزله المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولكن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى  
 قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية لبقا او يلحقها  
 العدم والالكان لبعده قبلية عليه وبعديته عنه ويكون محروضا بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدده  
 السابق واللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها وحسب المتحرك بها كذلك اقول اعلم  
 ان حدوث الزمان انما هو بالادعاء وتقدم مبدع عليه انما هو بالذات ليس لوجوده بدائية بقا العدم ولا  
 نهاية يلحقها العدم الا لالكان لبعده قبلية عليه لكان له بداية او بعديته ان كان له نهاية ويكون القبلية  
 للعدم السابق والبعدي للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان محروضا القبلية والبعدي  
 اللتين تلتصقان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يكن ايضا ان يكون المعروض بالذات قبلية  
 العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه واللاحق العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون  
 المعروض قبلية العدم السابق زمانا يقارنه وبعديته العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن

قوله كان الزمان باضا فتمت كالا وبعضها فان هذه الامور وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض راسمية  
 زمانية او قبلية وبعديته كذلك لكنها سواسية في المعية التي نحن فيها كالحال للمكان اجزائه وحدوده والتمسك  
 بها وبعضها وان كانت متبديا اذا اقيس بعضها الى بعض نسب مختلفة بالمعية والتعريف البعد ونحو ذلك لكنها سواسية  
 في المعية لما هو متعال عن المكان فقدمي اليك بجانته الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معية سبحانه بقوله تعالى هو  
 معكم اينما كنتم فخافوا عزمهم الثمرات والتمسكت اصالة والازمنة والامكنة بتعاليم الخطاب للموجود في الازمنة  
 والامكنة المختلفة ثم كذا عزم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله انما كنتم لست انفسا لست في عدم الاختلاف بحسب  
 الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى برية والديهرية كنسب اليه هذه المعية لا تسمى برية اخرى بل هي الوجود  
 في مرتبة الثابتات فيه الى المتغيرة كما ان الزمان الذي نسب اليه هذه المعية الزمانية اخر الزمان على ذلك بل المعنى  
 بالديهر الاقوال الواقعة المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدي القبلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوجود  
 واذا اقيست الثابتات بعضها الى بعض فبما تسمى برية وهي اعلى من الديهرية من حيث ان النسب اليه في الديهرية  
 متجدد ومتغير وفي السردية متعال عن التجدد والتغير كالنسب لكن هذا ليس افتراضا في نسخ النسبة فذلك يطلق  
 الديهرية بحيث يكون السردية صنفا منها واما المعية الزمانية فتعني انفسا في نسخ النسبة فانما تكون بتوسطه بين  
 القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافها وقد اقتضينا اشخ في ذكر الديهرية والسرديهما لانسباق الكلام اليه الا  
 فنزله المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولكن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى  
 قلت والزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه تعالى بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية لبقا او يلحقها  
 العدم والالكان لبعده قبلية عليه وبعديته عنه ويكون محروضا بالذات زمان يقارنهما فيقارن الزمان عدده  
 السابق واللاحق واستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها وحسب المتحرك بها كذلك اقول اعلم  
 ان حدوث الزمان انما هو بالادعاء وتقدم مبدع عليه انما هو بالذات ليس لوجوده بدائية بقا العدم ولا  
 نهاية يلحقها العدم الا لالكان لبعده قبلية عليه لكان له بداية او بعديته ان كان له نهاية ويكون القبلية  
 للعدم السابق والبعدي للعدم اللاحق ان كان له بداية ونهاية وقد عرفت ان محروضا القبلية والبعدي  
 اللتين تلتصقان عن الاجتماع لا يكون هو نفس العدم ولا يكن ايضا ان يكون المعروض بالذات قبلية  
 العدم السابق هو الزمان المتأخر عنه واللاحق العدم اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون  
 المعروض قبلية العدم السابق زمانا يقارنه وبعديته العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن





[illegible]

تتبع ترتيبها فلا يستلزم لا يكتفون ايضاً بهذه القبلية لكنه يشترط كون المبدعات فيما بامه تعالى ومخرجها  
المبدعات البرية عن المحدث الزماني مع الحوادث الزمانية سواء في قبلية الواجب على علمها او بعدتها علم  
على المكتبة بان وجودها بعد البطلان في عار الدهر ليس اذ كان بعضها مقسماً على غير مسبق بالعدم الدهرى وبعضها مسبقاً  
بما كان الواجب مع المتسبب وهذا المسبق بالبطلان محدث في الدهر ثم اذ هو سبحانه صار معه الايضاً اذ اوجد فقط  
تحقق المعية الاولى في الدهر متفرقة عن الثانية ثم استمرت معاً في حصول امتداد في الدهر وعرض  
نوبة متفرقة امتدادية للواجب على فحينئذ انما بلان يكون كل من كليات متفرقة وجودي بالبطلان او  
كلها مسبوقة بالعدم فهذا هو المطلوب في هذا المحصل كلما التي يعكسها مع الاطلاق ولا يمنع الا من يتناول قول  
القبلية والبعية للفتن عن الاجتماع لا يستلزم الا حيث يكون امتداد متحقق او موجود او لا يكون فيه  
امتداد اصلاً لا يتصور فيه عدم ثم وجوداً بالجملة حال ثم حال كيف وقولنا لم يكن فكان اذ كان الصادق  
سليماً ثم صدق الايجاب نحو ذلك لا يعري عن ملاحظة حدين فان رفع ذلك بانه من جهة الالف باب يوم علم  
حقيقة القرينة فانما استمر من غير ان يتكامل عن الجمع فوفاً من لو متلاً ثم شفع به ثم رفعه فيكونه بالقدح في  
ابصار الناظرين كيف واذا رفع الزمان امتداداً من البين لم يبق في ما يعقل بناء على الحكم في القبلية والبعية  
بل اوجدوا الخط عن الزمان استمره لم يستطع العقل الا الحكم بالوجود المحض والعدم البحت ولا يتمكن من الحكم  
بالوجود بعد عدمه نعم بما يفرض العقل محذراً عن لحاظ الزمان على غير ما يخلص بعد عمالفة اعتياده ولم يخرج عن  
توهم الزمان امتداده فيحكم احكاماً مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يخط الفاضل بسبب التخيلية  
والخبرية ويرى ان تلك الاحكام مصنوعة عن التخليط وليس كذلك فليس كما يفرض العقل محذراً عن عوashi التوهم  
كان كذلك فاذن في استدارات حى التشنيع والتقليب كج الملازمة وما ذكره من وقوع الوجود في غير العلم فما لا  
فانه اذا كان الدهر خارجاً عن الامتداد والامتداد فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران الحكم الا ان يكون هناك  
طرف آخر متمم كالزمان محيط به ويكون التعاقب بلحاظ كماله في وقوع جسم بدن جسم في مكان واحد فان ذلك انما  
يتصور باعتبار لحاظ امتداد الزمان فيكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان فيكون الجسم  
الاخر في عينه بلا توقف في جزء واحد اخر منه لا يتصور في آن بل في زمان واحد الا بالانقسام ذلك الزمان  
واختصاص كون كل في جزء منه مما يفرض له في جواب لزوم الامتداد في قبلية واحدة حيث كان وجود المتقدم  
مع علم المتأخر ثم لم يخط وجوده مع وجوده من ان العلم ليس بغير المعية بالقياس اليه شبه الموانع

وہی کہیں کہیں

عليه السلام

وہی ہے جو ان کے لئے ہے اور ان کے لئے ہے

الحق في الدين والحق في الدنيا

حائز کمال ۱۲

[illegible]



المواخزات اللفظية فاما نقول ان وجود المتأخر قد يكون متبعا لوجود المتقدم دون شئ فيقدم الانقسام  
 والملاحضة ان في وجود المتقدم كماله لوجوده وجوبه ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
 قد لا في شيئا من الاطر دون شئ من شئ في ذلك فلي الشبهة عن العدم وما ذكر من اختصاص من له قبلية بانها  
 سبحانه و عدم اكتسابها مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث و دهرية عنده  
 بالقبلية على وجودها هذا النوع من القبلية فكيف يكون مختصة بالماضي عزيمه نقول لا حاجة بنا الى اكتسابه  
 القبلية فاما ان وضعنا ان هذه القبلية البهيمية ما نعلمه عن الاجتماع بين القبيل و البعد نقول لا يمكن ذلك في  
 و عار له اياها كان كنهها وان لم تضع ذلك ارفع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او مفهوم  
 يكون اجزائه و حدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم مسبقا لالعدم على الوجود اولى من العكس في العدم  
 من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
 لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولا يخفى بذلك ان ما ذكره من ان يطلق القبلية التي تمنع عن  
 الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصل بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصل لما هو بعد ولا يكون  
 حاصل لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان اراد بما جعلنا ط مطلق القبلية مجرد ان  
 يكون الوجود حاصلًا لشيء لشيء وليس حاصلًا لشيء آخر ولا يكون حاصلًا لشيء آخر الا وهو حاصل الاول فبقية  
 للشيء الاول انقبل الآخر فينتقض ذلك كما اذا وجد زيد وعمر معا فبقية زيد وفني عمر واذ يصديق ان الوجود حاصل  
 لزيد في الجملة وليس لعمر وليس حاصلًا لعمر الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدرا على عمر في الوعاء  
 الذي يكون فناء عمر وفيه اعني الزمان وليس كذلك ان اراد به ان يكون الوجود حاصلًا لشيء ولا يكون  
 حاصلًا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبلية الا  
 الزمانية ثم لو قلنا عدم سابق على الزمان في دعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليقتضه عدم لاحق  
 للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
 حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحقا ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العلم  
 من احكام الوجود كذلك في وقوع العلم مكان الوجود وكما ناك ان اول التقدم للعدم والتاخر للوجود  
 بطبيعة العلم والوجود لا يقتضي تمايزا بين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يمكن لاجل علمه الا  
 انه فقط لو بدأ اللاحق في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم بطبيعة تجايل ذلك

قوله فان نقول ان المتأخر قد يكون متبعا لوجود المتقدم دون شئ فيقدم الانقسام  
 والملاحضة ان في وجود المتقدم كماله لوجوده وجوبه ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
 قد لا في شيئا من الاطر دون شئ من شئ في ذلك فلي الشبهة عن العدم وما ذكر من اختصاص من له قبلية بانها  
 سبحانه و عدم اكتسابها مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث و دهرية عنده  
 بالقبلية على وجودها هذا النوع من القبلية فكيف يكون مختصة بالماضي عزيمه نقول لا حاجة بنا الى اكتسابه  
 القبلية فاما ان وضعنا ان هذه القبلية البهيمية ما نعلمه عن الاجتماع بين القبيل و البعد نقول لا يمكن ذلك في  
 و عار له اياها كان كنهها وان لم تضع ذلك ارفع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او مفهوم  
 يكون اجزائه و حدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم مسبقا لالعدم على الوجود اولى من العكس في العدم  
 من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
 لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولا يخفى بذلك ان ما ذكره من ان يطلق القبلية التي تمنع عن  
 الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصل بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصل لما هو بعد ولا يكون  
 حاصل لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان اراد بما جعلنا ط مطلق القبلية مجرد ان  
 يكون الوجود حاصلًا لشيء لشيء وليس حاصلًا لشيء آخر ولا يكون حاصلًا لشيء آخر الا وهو حاصل الاول فبقية  
 للشيء الاول انقبل الآخر فينتقض ذلك كما اذا وجد زيد وعمر معا فبقية زيد وفني عمر واذ يصديق ان الوجود حاصل  
 لزيد في الجملة وليس لعمر وليس حاصلًا لعمر الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدرا على عمر في الوعاء  
 الذي يكون فناء عمر وفيه اعني الزمان وليس كذلك ان اراد به ان يكون الوجود حاصلًا لشيء ولا يكون  
 حاصلًا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبلية الا  
 الزمانية ثم لو قلنا عدم سابق على الزمان في دعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليقتضه عدم لاحق  
 للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
 حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحقا ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العلم  
 من احكام الوجود كذلك في وقوع العلم مكان الوجود وكما ناك ان اول التقدم للعدم والتاخر للوجود  
 بطبيعة العلم والوجود لا يقتضي تمايزا بين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يمكن لاجل علمه الا  
 انه فقط لو بدأ اللاحق في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم بطبيعة تجايل ذلك

قوله فان نقول ان المتأخر قد يكون متبعا لوجود المتقدم دون شئ فيقدم الانقسام  
 والملاحضة ان في وجود المتقدم كماله لوجوده وجوبه ان فردان بحيث يتلاقيان لم يتلاقيا بالاسر كان احدهما  
 قد لا في شيئا من الاطر دون شئ من شئ في ذلك فلي الشبهة عن العدم وما ذكر من اختصاص من له قبلية بانها  
 سبحانه و عدم اكتسابها مع انه يحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها حوادث و دهرية عنده  
 بالقبلية على وجودها هذا النوع من القبلية فكيف يكون مختصة بالماضي عزيمه نقول لا حاجة بنا الى اكتسابه  
 القبلية فاما ان وضعنا ان هذه القبلية البهيمية ما نعلمه عن الاجتماع بين القبيل و البعد نقول لا يمكن ذلك في  
 و عار له اياها كان كنهها وان لم تضع ذلك ارفع النزاع ثم علم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او مفهوم  
 يكون اجزائه و حدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم مسبقا لالعدم على الوجود اولى من العكس في العدم  
 من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا  
 لولاه لم يكن له تقدم والوجود شيئا لولاه لم يكن له تاخر ولا يخفى بذلك ان ما ذكره من ان يطلق القبلية التي تمنع عن  
 الاجتماع انما هو لكون التحقق حاصل بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصل لما هو بعد ولا يكون  
 حاصل لما هو بعد الا ان يكون قد حصل لما هو قبل ثم يمحض فانه ان اراد بما جعلنا ط مطلق القبلية مجرد ان  
 يكون الوجود حاصلًا لشيء لشيء وليس حاصلًا لشيء آخر ولا يكون حاصلًا لشيء آخر الا وهو حاصل الاول فبقية  
 للشيء الاول انقبل الآخر فينتقض ذلك كما اذا وجد زيد وعمر معا فبقية زيد وفني عمر واذ يصديق ان الوجود حاصل  
 لزيد في الجملة وليس لعمر وليس حاصلًا لعمر الا وهو حاصل لزيد فينبغي ان يكون زيد مقدرا على عمر في الوعاء  
 الذي يكون فناء عمر وفيه اعني الزمان وليس كذلك ان اراد به ان يكون الوجود حاصلًا لشيء ولا يكون  
 حاصلًا للآخر الا وقد حصل قبله كما ينبغي عنه صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دور لا يفهم من هذه القبلية الا  
 الزمانية ثم لو قلنا عدم سابق على الزمان في دعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليقتضه عدم لاحق  
 للزمان فيه ايضا ويكون العدم اللاحق واقفا في حيز الوجود كما كان الوجود واقفا في حيز العدم السابق فيكون  
 حيز واحد للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وحقا ان تخيل الامتداد في وقوع الوجود مكان العلم  
 من احكام الوجود كذلك في وقوع العلم مكان الوجود وكما ناك ان اول التقدم للعدم والتاخر للوجود  
 بطبيعة العلم والوجود لا يقتضي تمايزا بين يكون احدهما بذاته مقدما والاخر مؤخر ابل لا يمكن لاجل علمه الا  
 انه فقط لو بدأ اللاحق في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم بطبيعة تجايل ذلك



[illegible]



**عقود**

[illegible][illegible]

[illegible]



بالتجارب على ما هو احوط عليه الملل والنحل انما على سبيل التميز والاختصاص فتميزوا الى استنباط القدر العام والخاص  
بنا على ان ما هو اقدس من ذلك ثابت ثقتهم بعد استنباط المراتب العالية الخاصة تقدم  
القياس الامر على الذين هم للمحقق متفقون ولا سار استشعر من كذا وكذا في هذا المذهب الخبير فذا واثباته  
ما يتناسب به فيما ذكره ليس هو حش طبع الجمود ونقار حاشيتهم انفسهم عند ما ينسب اليهم البقاء عنه  
سبحانه اكثر واكثر مما هو من سلب الحدث عن الزمان وما هو فوقه وكما ان القدر المنقطع عن بيان الطبيعة  
تشتبه سلب البقاء وتعدو عين التقليس كذلك معلما حكم بان دوام اخاصة احوال الوجود وعدم التكاثر  
انما الوجود عنه سبحانه اليقين بجوابه من سبق التعطل وتختلف النقص لكنه اذا تمسك للقرائح المتراضة بالنظر  
بالمعنى سبيل الى الاعتبار والاستلال بوجود العالم على خالقه الاسر جبهه الحدث فخلا عن السلائق المحبوبة  
في اعرف المعاني فكم تترقب من بؤس لا تلتفت الحدث الذاتي بالمعنى الاول فضلا عن الثاني لا تفرح  
وردت الآيات المنيرة لمدية الجمود والاجزاء الماثورة عن البعوثين لاخراج الامم من الظلمات  
الى النور على ما تخرج تفتيد منه العامة ما يشير له فطرهم وفيه تقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه يصبرهم اما قرح  
سمحك ان حاشا الانبياء امر و بان يكلموا الناس على قدر عقولهم وتعمل من انصف اعرف بان الالوه  
السمعية الواردة في هذا الباب ما يضطر الى حرف الالفاظ فيها عن طوايرها ولو قيل بالحدث الدهرى ايضا  
بل كان المتكلمين التخييليين لا متداد في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره في وجود الواجب  
سبحانه لا يحصى لهم ايضا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك قللت واذا الزمان متصل فله فصل  
متوهم ليس الآن وهو كسائر الاطراف نفس الطرف لا شئ فيه ثم هو لا يكون بالفعل في الالعيان واذا اتصل  
بالفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حد من حدود المساقه فلا يكون للعدم اللاحق اول ان كما لا يكون لعدوه  
السابق آخر ان بل يكون في نفس الزمان من غير انطباق عليه في كل ان يفرض فيه دون طرفه ويكون له محلة  
بينما زمان هو محدود وفيه ايضا وبما يتصور ان على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبه  
اليه نسبة النقطة الراسمة للخط لا المتوهمه فيه البتة وكأنه بازاء الحركة التوسطية اقول واذا قدر  
ان الزمان مقدار فلا شبهة ان يتبعا لا فقر اض فضل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث  
انه متصل به احدهما بالآخر واصلا بينهما من حيث انه نهاية للماضى منها بالنسبة اليه بداية للمستقبل  
وهذا هو المسمى بالآن ونسبه الى الزمان كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم وكما ان النقطة

[illegible]



سازمان تامین اجتماعی

[illegible][illegible]

شادان وجودیان یا  
 ازین صفت بعبودیت الکیوتی برنجایت  
 مدیده تعبیه تا مدیجیا کیلر کیک  
 خلیفت اوار و در مریا و ازین  
 آفران الوجود صفت  
 تعجبی الوجودی قول الخ  
 ملاقات فرشتی فیض بر فوتم  
 باقیم از کد و کد نامزدیک  
 لقا خورشید تعالی و آفرانیک  
 این سید اجل الایمانو  
 السجی با نور الایمانو  
 بعبودت اراما  
 حق قول الایمانو  
 التفرع از نور الایمانو  
 من نور الایمانو  
 کلام خواجه طوسی





172

بعضهم ان مذنب  
الفاصله انكس  
الموجود من الزمان  
هو ان السيل و  
من الحكمة التوسط  
دون الامر الميت  
فقد عرفت سابقا  
من المصنف انه قد  
جاءه في

●

فصل في معرفة حقيقة الزمان  
والزمان هو المقسم اليها الذات لا مطلقا ونعم من نفس الضميمة او دورة منها ونفسيهم ان الحركة ولو فلكية توهم  
بالسنة او بطريق الزمان انما يصح ان الحركة في زمان لانها في حركة ثم خبر الزمان زمان كجذات الدورة اقول  
قد كان للفلاسفة قبل استقرار علم الحكمة ظنون في امر الزمان ففرطوا في افراط ونحوه فقتلوا الوطع في حق  
الزمان ما يتعلق به فخير ان نعقبه نقل اسمهم ونفسهم فقولنا بالذين فرطوا في شأن الزمان فمنهم  
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتوهم منه فقولنا من نفى وجوده عن الاعيان لكن  
اثبت في الذهن فمنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انما هو وجوده اختيارا في انفس  
اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقا لا اخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون  
للزمان وجودا متمسكا بمثل ما في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماضٍ ومستقبل وكلاهما معدومان ولما احاط بهما  
الا ان ليس زمانا على انه لو كان ان كان بقي كان شي منته مقدا وشي متاخرا فلم يكن جافرا او آتيا وكان  
الآن ماضيا ومستقبلا وان عدم زمانا ان يعدم في ان يميز بين غايبين فليزمن لشيء وانهم تمنعونه  
واما في ان يميز بين الذي عدم زمانا فليزمن ان بقي زمانا او لا يكون ان كيف يكون بان وكل من كان متحيزا  
وايضا او لا يكون بان كيف يكون ان كل ان موطر زمانا قالوا ان كان لا بالحركة فمن زمان وهذا ما حكمة  
من حيث هي حركة لا تسد في حركة اخرى كجسم آخر وان كانت قد تسد عينا حيث ان محكمها بحيث لا يحرك  
الا ان تتحرك فكان لزمانه زمانا كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركتها  
معا كانت اذ كانت معا واذ هذه المعية زمانية ووجهها الى المعية كجهاز زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون  
هي في جميعها زمان اخر يكون الكل فيه كذا او اجواب ما عن تسلم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل وعدم  
كل من مثل ما في الحركة وذلك انهم ان غنوا يكون الماضي والمستقبل معدمين عنه مطلقا فهو اول النزاع  
وان جوابه عدمه في الآن فمسألة ان نحن لانثبت للزمان وجودا او لا يكون في ان الافي الذهن ولكن ليس كل  
ما لا يكون موجودا في ان لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في ان او في زمان او لا  
في ان الافي زمان وجود الزمان من هذا الغرض وكيف يطلب للزمان شي ونفس المتى في ان الافي ان يطلب للزمان  
اي في نفس الافي في ان الافي في الآن فمفرد مفسدا او لا عن الزمان ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولان  
الذي نقول ان كل حركة لا بد لها من زمان تقديرا لان كل حركة لا بد لها من زمان متعلق بقومها بانها تقديري  
بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة كما يتضح بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة

الزمان هو المقسم اليها الذات لا مطلقا ونعم من نفس الضميمة او دورة منها ونفسيهم ان الحركة ولو فلكية توهم  
بالسنة او بطريق الزمان انما يصح ان الحركة في زمان لانها في حركة ثم خبر الزمان زمان كجذات الدورة اقول  
قد كان للفلاسفة قبل استقرار علم الحكمة ظنون في امر الزمان ففرطوا في افراط ونحوه فقتلوا الوطع في حق  
الزمان ما يتعلق به فخير ان نعقبه نقل اسمهم ونفسهم فقولنا بالذين فرطوا في شأن الزمان فمنهم  
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتوهم منه فقولنا من نفى وجوده عن الاعيان لكن  
اثبت في الذهن فمنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انما هو وجوده اختيارا في انفس  
اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقا لا اخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون  
للزمان وجودا متمسكا بمثل ما في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماضٍ ومستقبل وكلاهما معدومان ولما احاط بهما  
الا ان ليس زمانا على انه لو كان ان كان بقي كان شي منته مقدا وشي متاخرا فلم يكن جافرا او آتيا وكان  
الآن ماضيا ومستقبلا وان عدم زمانا ان يعدم في ان يميز بين غايبين فليزمن لشيء وانهم تمنعونه  
واما في ان يميز بين الذي عدم زمانا فليزمن ان بقي زمانا او لا يكون ان كيف يكون بان وكل من كان متحيزا  
وايضا او لا يكون بان كيف يكون ان كل ان موطر زمانا قالوا ان كان لا بالحركة فمن زمان وهذا ما حكمة  
من حيث هي حركة لا تسد في حركة اخرى كجسم آخر وان كانت قد تسد عينا حيث ان محكمها بحيث لا يحرك  
الا ان تتحرك فكان لزمانه زمانا كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركتها  
معا كانت اذ كانت معا واذ هذه المعية زمانية ووجهها الى المعية كجهاز زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون  
هي في جميعها زمان اخر يكون الكل فيه كذا او اجواب ما عن تسلم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل وعدم  
كل من مثل ما في الحركة وذلك انهم ان غنوا يكون الماضي والمستقبل معدمين عنه مطلقا فهو اول النزاع  
وان جوابه عدمه في الآن فمسألة ان نحن لانثبت للزمان وجودا او لا يكون في ان الافي الذهن ولكن ليس كل  
ما لا يكون موجودا في ان لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في ان او في زمان او لا  
في ان الافي زمان وجود الزمان من هذا الغرض وكيف يطلب للزمان شي ونفس المتى في ان الافي ان يطلب للزمان  
اي في نفس الافي في ان الافي في الآن فمفرد مفسدا او لا عن الزمان ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولان  
الذي نقول ان كل حركة لا بد لها من زمان تقديرا لان كل حركة لا بد لها من زمان متعلق بقومها بانها تقديري  
بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة كما يتضح بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة

فصل في معرفة حقيقة الزمان  
والزمان هو المقسم اليها الذات لا مطلقا ونعم من نفس الضميمة او دورة منها ونفسيهم ان الحركة ولو فلكية توهم  
بالسنة او بطريق الزمان انما يصح ان الحركة في زمان لانها في حركة ثم خبر الزمان زمان كجذات الدورة اقول  
قد كان للفلاسفة قبل استقرار علم الحكمة ظنون في امر الزمان ففرطوا في افراط ونحوه فقتلوا الوطع في حق  
الزمان ما يتعلق به فخير ان نعقبه نقل اسمهم ونفسهم فقولنا بالذين فرطوا في شأن الزمان فمنهم  
من نفى ان يكون له وجود البتة ولو في الذهن الا باختراع وتوهم منه فقولنا من نفى وجوده عن الاعيان لكن  
اثبت في الذهن فمنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انما هو وجوده اختيارا في انفس  
اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى وقا لا اخرى والزمان مجموع اوقات فالذين جحدوا ان يكون  
للزمان وجودا متمسكا بمثل ما في الحركة فان الزمان ينقسم الى ماضٍ ومستقبل وكلاهما معدومان ولما احاط بهما  
الا ان ليس زمانا على انه لو كان ان كان بقي كان شي منته مقدا وشي متاخرا فلم يكن جافرا او آتيا وكان  
الآن ماضيا ومستقبلا وان عدم زمانا ان يعدم في ان يميز بين غايبين فليزمن لشيء وانهم تمنعونه  
واما في ان يميز بين الذي عدم زمانا فليزمن ان بقي زمانا او لا يكون ان كيف يكون بان وكل من كان متحيزا  
وايضا او لا يكون بان كيف يكون ان كل ان موطر زمانا قالوا ان كان لا بالحركة فمن زمان وهذا ما حكمة  
من حيث هي حركة لا تسد في حركة اخرى كجسم آخر وان كانت قد تسد عينا حيث ان محكمها بحيث لا يحرك  
الا ان تتحرك فكان لزمانه زمانا كانت هناك حركة اخرى ولم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان فاذا كانت حركتها  
معا كانت اذ كانت معا واذ هذه المعية زمانية ووجهها الى المعية كجهاز زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون  
هي في جميعها زمان اخر يكون الكل فيه كذا او اجواب ما عن تسلم انحصار الزمان في الماضي والمستقبل وعدم  
كل من مثل ما في الحركة وذلك انهم ان غنوا يكون الماضي والمستقبل معدمين عنه مطلقا فهو اول النزاع  
وان جوابه عدمه في الآن فمسألة ان نحن لانثبت للزمان وجودا او لا يكون في ان الافي الذهن ولكن ليس كل  
ما لا يكون موجودا في ان لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا اعم من ان يكون في ان او في زمان او لا  
في ان الافي زمان وجود الزمان من هذا الغرض وكيف يطلب للزمان شي ونفس المتى في ان الافي ان يطلب للزمان  
اي في نفس الافي في ان الافي في الآن فمفرد مفسدا او لا عن الزمان ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم اولان  
الذي نقول ان كل حركة لا بد لها من زمان تقديرا لان كل حركة لا بد لها من زمان متعلق بقومها بانها تقديري  
بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة كما يتضح بالمقدار القائم بخير من جهة الانطباق والموازاة



تصورت الوضع واكمل وتم تصور مكنه يكون في الذهن كس حال الاشياء في الاعيان كالخفوقية وهي  
وهذا انما يكون باضافه بعض الاشياء الى البعض او سلب معنى عنها بحسب وجودها في الاعيان واما لا يكون  
اصنافه او سلبها فان لم يكن في الاعيان كان وجوده بالصور العينية في الذهن بحسب فعل واختراع منه  
العين ان الزمان ليس مما يختل مع من الذهن لا كما بعض بحسب وجود الاشياء في الذهن حتى لو تصور  
شيء لم يصدق الحكم بان ههنا زمانا وليس العبر من الانصافات والسلوك بجرم بحسب كون وجودها في الاعيان مع  
ذلك فاعلم ان الزمان منصف الاشياء وجودا وذلك ان الاشياء على نحو انها ما هي صلة الوجود في ليس لها  
اجزاء متميزة عن الاجتماع في الوجود فان كان لها متى يكون للمحال في آن وقتها ما يكون اجزاء متميزة عن  
الاجتماع كالحركة والزمان وكما كنت عرفت فيما اسلفناه ان ذلك للزمان بالذات للحركة بالعرض فهو اضعف  
الحركة من هذه الجهة قال شيخنا <sup>ابن سينا</sup> يشبه ان يكون الزمان اضعف وجودا من الحركة ومجا نسا لوجودها بالوقوع  
الى المكونان لم يكن الزمان من حيث هو زمانا مضافا قابل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار الحركة  
عارض لها فلا محالة يكون وجوده اذن منها ثم ان الحركة ضعفا من جهة آخر ليس من الزمان فلو ان  
فعليتها هو انها كمالا بالبالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان المستمكن بها بالقوة من جهة انقلب لم  
منها شيء لم يحصل بعد من جهة انه متوالي كمالا تحصلها بها ولم يحصل بعد فبها بالقوة فيها تضمنت في فعلية  
والهوى تشارك الحركة في ذلك فانها جوهر بالقوة ففصلها الذي فعليتها هو بالقوة واما سائر الاشياء فلا يكون  
من جهة فعلية فيها جهة القوة لعدم ما تكون بالفعل من جهة بالقوة من اخرى كما ان القوة في الهوى قوى من  
الحركة اذ قوتها في نفس شئيتها والقوة في الحركة باعتبار شرطتها او باعتبار ما يطلب بها فكذا الفعلية في  
الهوى القوى من فعليتها فان فعليتها في فعلية وجودها لموضوعها وفعلية الهوى هي فعلية وجودها لذاتها والذات  
جعل الزمان مجموع اوقات فمما يضاف لما هو ان يكون الزمان حقيقة قائمة في نفسها الشكوك الاولين ثم قالوا انما  
ثبت اوقاتا متتالية وجوهرها لم تشكل ان مجموع ذلك هو الزمان ليس الوقت الا ما يوقته الموقت بين  
مبدأ ما حدث يحدث ليعلم به ما حدث خريكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اي من طلوع شمس  
بعد طلوعه فانما صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد تعيين القائل اياه ولو شاء جعل قدوم عمر مثلا بعد طلوع  
ان طلوع الشمس ما يجري مجراه اذ كان اعم واظهر واشهر ختية لذلك فمع ان فيما اسلفناه غنى عن المسألة  
مع هو لا ونظرا بهم نقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار وجود القيام مع هذه القيمة بانها

[illegible]

يتوقف على المعروف من الامور والادبانية والعارض  
 على قوله ثم ان الحروف من الامور والادبانية  
 ان الزمان انصف وهو من الامور والادبانية  
 انصف من الامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 من السمات الالظية للامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 او غير فاعلم ان الحروف من الامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 والسمات الالظية للامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 ان تكون اولى بخصائص الامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 والسمات الالظية للامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 خصائص الامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 في الامور والادبانية مع ان الحروف من الامور  
 على قوله ثم ان الحروف من الامور والادبانية  
 شبيهة بالانجليزية  
 فنية لقوة

مولا محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی





لازم  
بجانب این است  
خلق عالمین  
مافی الارض  
و ما بین  
و ما بعد  
الاولی قبل  
ان جسم خلق  
بی مخلوق  
الاعظم لا یمنی  
و منقطع است  
الی افقین  
بی منقطع

الجسم برأى انضمام الى الجسم والابعد ويراها انما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على سبيلها  
 وانخطوا سطح امتدادان من وجود دون وجهه لا يتسهيان بفعل اذا كانا غنيين كحيطي الدائرة والكرة  
 والجسم امتداد من كل وجه فحينئذ انتهى اوله بفعل ثم الجسم قد تبدل منها ما يتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط  
 والسطح وقد شتر ان الخط حتمين للسطح اربعاً والجسم ثمانية كما وان يكون ذلك صحيحاً في الخط اتم لكل امتداد  
 فان كانا خطين كالأشكال والسطح وان كانا جسمين كالدائرة والكرة  
 من حيث هو امتداد وانما يكون نهايتان وانخطا امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستدريان النهاية على غير  
 وهو وان جازان لا يتسهي بفعل انتهى نقطة كحيط اسطح لبعضه لكن نقطة لموجوده في الثاني وان نقطة  
 فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثني عشر بالاعتبار فان لم نعتبر ذلك فالحال اشرة على اعتبار  
 الاستقامة في الخط وعدم تمام حاطية السطح وانما في السطح والجسم فلا يصح فانها وان كانا واحدين بفعل فلا يقف  
 فرض المتبادر الخطية فيها على كل من السطح والاسيا المستقيمة نهايتان فلا يكون نهاياتها البعيدة انقطاعاً  
 في القوة وانما لها بفعل من النهايات القريبة للسطح قد يكون نقطة كما محيط الجسم لبعضه واكثر كما محيط الجسم  
 الا بليجي او خط كما لا بد من اشارة او كما حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة بالغة كما للمضلع السطوح والاقول من  
 ثمانية ان كانت مستقيمة ط اذ نقطة وخطا معا كما للخط من سطح الخطوط المستديرة للجسم سطح كما للكرة او اكثر  
 بالاعمال كالمضلع المجسم للاقل من اربعة ان كانت ستوية قاطبة وكان سبب الشدة فيها امران عامي  
 وهو في السطح اعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبته ذوات ستة سطوح اعتبار تعيين الاراس  
 والقدم والوجه القفا في الناس والظفر والبطون والاراس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما او لا  
 وقياس سائر الاجسام عليها ثمانية السمة فوقاً وتحتاً وقداماً وخلفاً وبيئاً وشمالاً واخيراً هو ان لكل  
 بعد من استيفاء الابعاد والمقاطعة على قوائم الارز في السطح على اثنين فيكون النهايات اربعة وفي الجسم على  
 ثلثة فيكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم استبالا اعتبار العامي تعيين في الحيوان اطبعاً  
 ولا يتبدل وفي سائر الاجسام تعيين بالفرض في تبدل وبالا اعتبار الخاصي تعيين الكل في الكل بالفرض  
 ويتبدل بتبدل لكن التسمية بالفوق وال تحت ليست للنهايتين باعتبار الاراس والقدم والظفر والبطون  
 كانا ولا بالفرض بل لمحاظ وضع خاص واما في المضاف اليه باعتبار وضعه بالقياس اليه غير مختلف  
 باختلافه واطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار فقتضي وضعها اليه يكون به الاراس والظفر والقدم  
 فوقاً وما يعايلها تحتاً هذا اذا اريد بالجمادات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الستة

[illegible]

تبین علی بن ابی طالب  
علی بن ابی طالب  
اطراف الامم  
وبعد الحسن  
یقال فیها  
الکتاب  
ادلاء بحقیقه  
بهذا المعنی  
نسبت بین  
اقل واکثر  
انسانی تکرار

علي "لك" الثاني بخلاف وبالمضي فوالجملة الذي هو قائم بالجموع يصعد الجني الحركات ومقصد الاشارة حيث انتهى

الافتقار الى صمد  
الاعان عدم  
فان الاماني  
لن يفيدها  
الان يفتقر  
موتهم من  
والا يفتقر

[illegible]

۱۲۸

يتبدل لا اعتبارا عاما ايضا في احيوان يتبدل وضعه المتوجه الى المشرق اذا توجه الى المغرب صا قد امة  
خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان يتبدل وضع المضاعف اليه اذ هما يالي الفوق والتحت  
بمعنى النهاية واذا اعتبرت نهاية للفوقية وقابلتها للتحتية كان يالي الاولى فوقا ويالي الاخرى تحتها بهذا  
المعنى فاذا انعكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان يالي الفوق قبل هو يالي الفوق بعد فيكون فوقا  
في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاعف اليه في الالين فاذا كان زيدا في كجزة كان سقفا فوقا واذا صعد  
اسطح صا تحركت بزه فوقات ومحتات اضافية ولا بد وان انتهى الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحتها وبها  
الحقيقيان المتميزان حتى يلى احدهما بالطبع رؤوس الاناس في ظهور احيوانا ثا غصان الاشجار والاخر يقابلها  
ويربها ايضا البجعة الى الاشارة ويراد منها با ولا تكون الا الى موجود تخير ولو تبعها وجهاتها لاتناهي اعترفت  
الست تارة بالقياس الى المشفيكون يالي نهايتها واخرى بالقياس الى المشار اليه فيكون نهايتها وبكاملها  
فقد ذكر حال الفوق والتحت وربما انضاف الى الحركة فاذا كانت في مسافة مستقيمة لا بد لها من نهايتين  
بالفعل وتكون على جهات شتى وبما بالطبع منها يالي الى الفوق او الى التحت طالبة للوصول او القرب فلاح  
من جهات ان هذين الوجهين لا بد لهما من محدد بالطبع لا يختلف فلينظر فيه اقول للجهة اضافات فتمت  
الى الجسم وسائر الابعاد من اسطح وانحط الى الاشارة والى الحركة فاذا اضيفت الى الجسم وسائر الابعاد فلها  
اطلاقا ان اطلق تارة على نهاية امتداد المضاعف اليه اخرى على يالي نهايتها وهي بمعنى يالي النهاية يكون  
على حسبها بمعنى النهاية فان يالي النهاية مرجع يليها انما تختلف باختلافها فلتكلم فيها فنقول انحطاط  
امتدادا من مرجع دون وجا وانحط امتدادا من جهة اطول ون العرض لم تقو ولسطح من جهة اطول العرض ون  
العمق وانما يكون النهاية للشي من جهة ما هو امتدادا فلا يكون لها مرجع لها ليسا بامتدادين نهاية واذا كانا  
متخفين من جهة ما هما امتدادا ان جاز ان يتصل المبدأ والمنتى فلا يتعين نهاية بالفعل ولا يلزم منه ذبا بها  
الى غير النهاية بالمعنى البين استحالة وذلك كحيط الدائرة فانه امتدادا من جهة فقط ولا انحنا فيها جاز ان  
اوله واخره فلم يتعين فيه نهاية بالفعل اصلا ولسطح الكرة فانه امتدادا في جهتين فقط ولا انحنا فيها الا نهايتها له  
بالفعل وان انحنى السطح في جهة دون جهة كحيط الاسطوانة المستديرة فلا بد له من نهايتين من جهة ما هو غير  
مغفر فيها والجسم امتدادا من كل جهة فيجب ان يتواءم بالفعل في الجهات ولا يضر في ذلك انحناؤه شيئا خروفا مكان  
تحيل مستقيم فيمن كل وجه وجوب تناسل البعد المستقيم لا يتقاربا الى البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد

من یومئذی بسمه  
بالحقینا ہی  
سبحانک یا  
عزیز الخلیل  
محمود  
عبد  
ادب







[illegible]









[illegible]

استغفر الله

[illegible]

104

[illegible]

ادامی "ح" مشارکتیں فی الواقع وعدہ فوریہ سوار ہوتا  
تکلیف القوتان میں تینوں  
مذاہب کے بعد ان کی  
آخری فی کتب میں  
مصادر عن قوت  
مشاکلا الفصل  
عن قوتہ اور ان  
فان الفصل الصادر  
بہذا لکن کذا کہ



[illegible]

الطبيعة العقلية طبيعة خامسة لم تكنوا بها واحدة بالانواع والتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى  
 انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا كما يجب في كل في المحركات كالحركات المستقيمة او لا وكون  
 كل خبر منته مارة اقرب الى الوسط وتارة بعد منه لا يكون القرب لا البعد مقصودا لانته بل المقصود هو حفظ  
 المبدأ وذاك ليس من منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون بجدة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل بحركة موهوم  
 ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عن الى البعد والتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد  
 والتحرك بالاستقامة منه ليتحرك عن الوسط كالنار والموار ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالما فيهما مختلفا  
 وبذلك ايضا اختلافات الجس في التحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته منه ما يبلغ اقصى ما يقتضيه اليه كالحركات  
 المستقيمة لوم لم يكن هناك عائق فليكون طبيعة مقتضية لان يكون فيا على كل الاجسام مستقيمة كالحركات  
 كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا  
 فان خفته بالاضافة الى دون النار واما بالقياس اليها فتقبل لوقوفه دون عايتها ولبطء في الحركة  
 الى فوق القياس الى حركتها وبذلك اختلاف بالانواع وكذا التحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعر  
 فيكون طبيعة مقتضية لان يكون راسا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيل مطلقا ومنه  
 ما يقف دون ذلك كالأرض ورة اخلا ولازم تصفح ونحو ذلك وهذا حال الماء روي ثقيل مضافا فان  
 ثقلا بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فتخفيف وكفظة بخفة وان قيل ان معنى بهما ان يكون  
 الجسم شديدا لانهما كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك ليس طبيعي الى احدى الجنتين كانت الاجسام مستقيمة كحركة  
 وانما بالثقل او خفيفة وان معنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية  
 خفيفة والثقلية فهناك ثلثة اجناس متحرك على اوسط ليس خفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف  
 ومتحرك الى الوسط ثقيل **فصل** في الحركة المستديرة اذ هي ثم حركتين طبيعتين فباخرى ان تكون  
 الجس من ليس بسيط اعني جسيماتية واحدة كجس الاخر وجهات حركته على انك قد علمت ان يجب ان يكون  
 المحرك متحركا بالاستدارة وكما ان المحرك يجب ان يكون كرايا محيطا بالاجسام المستقيمة كالحركات غير قابل للحركة  
 المستقيمة كالحرق والالتيام والتخلخل والكثافة والنار والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا  
 ولا ثقيل ولا حارا ولا بارا ولا رطبا ولا يابس فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيكثرة اذ  
 لا يكون في مبدئ مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقياس فيكون في هذه الاحكام واما ان حركته المحرك

الطبيعة العقلية طبيعة خامسة لم تكنوا بها واحدة بالانواع والتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى  
 انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا كما يجب في كل في المحركات كالحركات المستقيمة او لا وكون  
 كل خبر منته مارة اقرب الى الوسط وتارة بعد منه لا يكون القرب لا البعد مقصودا لانته بل المقصود هو حفظ  
 المبدأ وذاك ليس من منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون بجدة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل بحركة موهوم  
 ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عن الى البعد والتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد  
 والتحرك بالاستقامة منه ليتحرك عن الوسط كالنار والموار ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالما فيهما مختلفا  
 وبذلك ايضا اختلافات الجس في التحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته منه ما يبلغ اقصى ما يقتضيه اليه كالحركات  
 المستقيمة لوم لم يكن هناك عائق فليكون طبيعة مقتضية لان يكون فيا على كل الاجسام مستقيمة كالحركات  
 كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا  
 فان خفته بالاضافة الى دون النار واما بالقياس اليها فتقبل لوقوفه دون عايتها ولبطء في الحركة  
 الى فوق القياس الى حركتها وبذلك اختلاف بالانواع وكذا التحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعر  
 فيكون طبيعة مقتضية لان يكون راسا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيل مطلقا ومنه  
 ما يقف دون ذلك كالأرض ورة اخلا ولازم تصفح ونحو ذلك وهذا حال الماء روي ثقيل مضافا فان  
 ثقلا بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فتخفيف وكفظة بخفة وان قيل ان معنى بهما ان يكون  
 الجسم شديدا لانهما كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك ليس طبيعي الى احدى الجنتين كانت الاجسام مستقيمة كحركة  
 وانما بالثقل او خفيفة وان معنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية  
 خفيفة والثقلية فهناك ثلثة اجناس متحرك على اوسط ليس خفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف  
 ومتحرك الى الوسط ثقيل **فصل** في الحركة المستديرة اذ هي ثم حركتين طبيعتين فباخرى ان تكون  
 الجس من ليس بسيط اعني جسيماتية واحدة كجس الاخر وجهات حركته على انك قد علمت ان يجب ان يكون  
 المحرك متحركا بالاستدارة وكما ان المحرك يجب ان يكون كرايا محيطا بالاجسام المستقيمة كالحركات غير قابل للحركة  
 المستقيمة كالحرق والالتيام والتخلخل والكثافة والنار والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا  
 ولا ثقيل ولا حارا ولا بارا ولا رطبا ولا يابس فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيكثرة اذ  
 لا يكون في مبدئ مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقياس فيكون في هذه الاحكام واما ان حركته المحرك

الطبيعة العقلية طبيعة خامسة لم تكنوا بها واحدة بالانواع والتحرك على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى  
 انه يدور حول الوسط سواء كان الوسط مركزا كما يجب في كل في المحركات كالحركات المستقيمة او لا وكون  
 كل خبر منته مارة اقرب الى الوسط وتارة بعد منه لا يكون القرب لا البعد مقصودا لانته بل المقصود هو حفظ  
 المبدأ وذاك ليس من منه وكيف يكون مقصودا ولا يكون بجدة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل بحركة موهوم  
 ولو كان القرب مقصودا لم يتجاوز عن الى البعد والتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك البعد  
 والتحرك بالاستقامة منه ليتحرك عن الوسط كالنار والموار ومنه ما يتحرك اليه كالارض وكالما فيهما مختلفا  
 وبذلك ايضا اختلافات الجس في التحرك عن الوسط تختلف نهاية حركته منه ما يبلغ اقصى ما يقتضيه اليه كالحركات  
 المستقيمة لوم لم يكن هناك عائق فليكون طبيعة مقتضية لان يكون فيا على كل الاجسام مستقيمة كالحركات  
 كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا  
 فان خفته بالاضافة الى دون النار واما بالقياس اليها فتقبل لوقوفه دون عايتها ولبطء في الحركة  
 الى فوق القياس الى حركتها وبذلك اختلاف بالانواع وكذا التحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان لم يعر  
 فيكون طبيعة مقتضية لان يكون راسا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيل مطلقا ومنه  
 ما يقف دون ذلك كالأرض ورة اخلا ولازم تصفح ونحو ذلك وهذا حال الماء روي ثقيل مضافا فان  
 ثقلا بالاضافة الى ما سوى الارض واما بالقياس اليها فتخفيف وكفظة بخفة وان قيل ان معنى بهما ان يكون  
 الجسم شديدا لانهما كان في غير الحيز الطبيعي يتحرك ليس طبيعي الى احدى الجنتين كانت الاجسام مستقيمة كحركة  
 وانما بالثقل او خفيفة وان معنى بهما ان يكون ذلك الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية  
 خفيفة والثقلية فهناك ثلثة اجناس متحرك على اوسط ليس خفيف ولا ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف  
 ومتحرك الى الوسط ثقيل **فصل** في الحركة المستديرة اذ هي ثم حركتين طبيعتين فباخرى ان تكون  
 الجس من ليس بسيط اعني جسيماتية واحدة كجس الاخر وجهات حركته على انك قد علمت ان يجب ان يكون  
 المحرك متحركا بالاستدارة وكما ان المحرك يجب ان يكون كرايا محيطا بالاجسام المستقيمة كالحركات غير قابل للحركة  
 المستقيمة كالحرق والالتيام والتخلخل والكثافة والنار والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا  
 ولا ثقيل ولا حارا ولا بارا ولا رطبا ولا يابس فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيكثرة اذ  
 لا يكون في مبدئ مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقياس فيكون في هذه الاحكام واما ان حركته المحرك

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]





[illegible]



[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱  
 ۵۲۲  
 ۵۲۳  
 ۵۲۴  
 ۵۲۵  
 ۵۲۶  
 ۵۲۷  
 ۵۲۸  
 ۵۲۹  
 ۵۳۰  
 ۵۳۱  
 ۵۳۲  
 ۵۳۳  
 ۵۳۴  
 ۵۳۵  
 ۵۳۶  
 ۵۳۷  
 ۵۳۸  
 ۵۳۹  
 ۵۴۰  
 ۵۴۱  
 ۵۴۲  
 ۵۴۳  
 ۵۴۴  
 ۵۴۵  
 ۵۴۶  
 ۵۴۷  
 ۵۴۸  
 ۵۴۹  
 ۵۵۰  
 ۵۵۱  
 ۵۵۲  
 ۵۵۳  
 ۵۵۴  
 ۵۵۵  
 ۵۵۶  
 ۵۵۷  
 ۵۵۸  
 ۵۵۹  
 ۵۶۰  
 ۵۶۱  
 ۵۶۲  
 ۵۶۳  
 ۵۶۴  
 ۵۶۵  
 ۵۶۶  
 ۵۶۷  
 ۵۶۸

في المادون  
 الذنوب ينجي من قوت  
 ايمان الطبعي لان عدو اهل  
 كرمها ودينها لان اهل  
 يدور على نفسه فلا ينجي  
 ودينه لا ينجي لان عدو  
 كل من لا ينجي لان عدو  
 من الشيطان الذي لا ينجي  
 من كرمها ودينها لان  
 وبقولنا ان الله تعالى  
 انفسنا انفسنا لان  
 في قوله في قوله  
 قال فلان لان الله تعالى  
 في قوله في قوله







[illegible]

فزع تقريرا على ما بينوه فاطنك بحال تضاريس الارض بالقياس اليها وما يدل على كرويتها والاركان المذكورة  
مستوى السطح لكان البحر والوسط منه اقرب الى المركز من البحر في الواقعين في الطرفين فكانت بحيران ميل  
البحر ان الطرفان الى الوسط ليكون النسبة الى المركز تشابهت وتبدل على كرويتها انه لو لا ذلك لكانت البحال  
واستقرت وانظرت من بعيد لظهرت كمن قرى صفر ولم يكن يظهر منها الا جزر ودون جزر وليس للمركز تلك  
بل انما يظهر اولها قليلا بحسب طرف السكان من السفينة فمهم فذلك يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها  
للمشرقين على طلوعها وغروبها للمغربين فزيادة ذلك بقصاصة بحسب المسافة وقربها كاياد على اصداء  
احداث اهلكتها مما يكون في ان كاد ساطع اخشع فالتنا تكون مختلفة بالنسبة الى ساعا الليل فلو كان في اخر  
بعد عشرين يومين من اول الليل كانت الشمس في بعد ثلث ساعات اذا كان الميكان عديجي العرض ومنها  
العتيل من ازدياد ارتفاع القطب الكواكب الشمالية وانحطاط البحر في اللواطين في الشمال وانعكاس اللواطين  
في الجنوب تركب لاختلاف السارين على سمت بين استين فقاو وفي المستقل من جعل الارض فشا  
لاستدعي كونها مسطحة لان كرويتها مع عظم حجمها واتساع جرمها لا ياتي في الاقتراش عليها ومن ثمتها مسطحة  
فكون الفصل المشترك بين الاقتران ليست مستقيما في الروية لم يشع بان الدائرة المرسمة على كرة اذا قطعت بالكرة  
ونظرا اليها لاس قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها روى القطع مستقيما وقد نظن انها مع كونها مسطحة طبقات  
بين كل طبقتين منها جوف في كل عمارات لما ورد من جميع الارض وتسميعها وتعمل في كل انما هو باعتبار اقفاها  
واقا ليمها وكان جلا انهم ان الارض مسطحة كحيطا كحيطه رضى فكذا الى ان نعيم عدها السبع للارض فزيد في اجا  
ويكون كل رضى مخالفة للآخرى في البحر فالوسطى تراب والقصا ذوات منها من سائر القارات وكان هذا  
خطايات رجم بها نحو من جراح النحاطيين من البحر والذين قالوا بالعلمين خيروا النور وشروا فظلمة الارض في  
تجديد النار فقلبها النور واصفوا بالوحدة والنبات التوسط لكون نبتة المعاني في الحية ولما فطر في شان  
الارض والنوا في تخفيفها واصفوا بالكرة واحركة والوقوع في الطوف وقالوا ان في العالم اثنين كثير  
وهي التي توسط بين ابصارنا وبين النيران في كسوفها وكيف تسلم النار كل حركتها ادعوا مع انها مسطحة الكيفية  
مفسدة واسرع من الارض حركتها في الحية الغريبة قبل لعدم والتفرق فيها والارض كل فشرح انها غير مسطحة  
الكيفية غير مفسدة وابطار من النار في الحية الغريبة واشتبهت وجودا في نعيم حيز الارض حيز النور وكيفية خلوات  
حيز النار على ان تلك كلمة خارج عن طو الكلام البشري وتعمم اجابهم به المعلم الاول بعد تسليم شرف النار فمنا

[illegible]



[illegible]





[illegible]

افرادا انتهت في العوالم في حيزها الطبيعي بل ان كان بعض ما ليس في ان تحرك ابطاء اليه فلا يكون شي  
من سائر احوال المتحرك عنه ولتلك كماله محركات الحركات المستقيمة وكذلك افراد الطبيعة وان اوجب تلك  
احيازها الطبيعية احد ولكنها تكون بحيث يجمع منها كرات واحدة فلا يكون وسط كل عالم حيزا طبيعيا الا  
مثلا ثم كيف اختلف امكنة السموات المتشابهة وطم تحدث اقول لعلمك ان ذكرت ما انقبت  
عليك من الاصول المسلفة في كتاب السماع الطبيعي ستبين ان عالم الاجسام حلبة واحدة متناهية كرات  
ترتيبها بانظرها محيطها بعضها ببعض لكنها تنزيك ابتصارا يميان كما يكون تذكارا وتكرارا فنقول  
ان الحيز الطبيعي هو ما يقتضيه الجسم الطبيعي وهو على وضعه وشكله الطبيعي فان اخرج عن الوضع  
واشكل الطبيعي بما يخرج الجسم الى الخروج عن المكان الطبيعي اعدم انطباقه عليه ثم ان الاجسام البسيطة  
اشكالها الطبيعية مستديرة وكل منها مع الحيز ووضع طبيعي تشابه فيكون لها فيما بينها وضع  
مخصوص وتكون منصودة فنصف مستدير على مستدير بحيث يكون بعضها محيطا ببعض ثم الحيز  
يجب ان تكون متناهية لوجب تناهي الابعاد فاذا فرض للتصوير والتخيل ابعاض مفطورة كرات  
الاحياز الطبيعية على طبق التعريفات مستديرة منصودة بعضها على بعض على سبيل الاحاطة فتمت  
بالآخرة واما الكرات فلا يكون لها امكنة خارجة عن احياز البساط اذا التركيب لا يورث زيادة في الاحجام  
فلا يورث زيادة في اقدار الاحياز الطبيعية فلا يكون احيازنا الطبيعية متخللة بين احياز  
البساط بحيث لا يكون منها حتى سلم بذلك وجوب التماس بين احياز البساط ولا يكون  
ايضا خارجة عن احاطة الاحياز الطبيعية للبساط بالكلية فتحصل من ذلك انه لا يوجد حيز  
طبعي اصلا خارجا عن تلك الاحياز الطبيعية المنصودة المتناهية التي للبساط ثم لا يكون  
حيز غير طبيعي لجسم الا وهو طبيعي لجسم آخر فلما الاجسام الاولى حيز طبيعي كذلك لاجزاءها جسم طبيعي  
فلا يكون حيزا اصلا خارجا عن حيز تلك الاحياز والا كان حيزا طبيعيا بسيط فيكون حيزا طبيعيا بسيطا  
خارجا من حيز الاحياز الطبيعية للبساط ثم نقول لو كانت هناك عوالم كان كل منها كراتا لمعرفت  
ومبانيها الاخرى لا محيطا ولا محاطا والا لا يكون كل عالما على حيزه والكرات المتناهية يكون بينها  
فرج فلا يكون خلا بل طار ويكون على فرض الابعاد والمنفطورة كالما لي لها غير كرات فلا يكون حيزا  
طبعيا بجسم بسيط وقد عرفت انه لا حيز الا وهو طبيعي لجسم وان الاحياز الطبيعية اولها والذات للبساط

حاضراً لا يخرج من باب  
 نياتة وانما يخرج من تحت  
 حركات اما اجابا فالحق  
 يعرض اما بغيره فالكذب  
 اجابة في بعضه وان  
 اجابا فالحق وان كان  
 استغاف في سائر الكلام  
 مسدود في قوله الكذب  
 فيخرج مع قوله فيكون  
 موقوف في الامور وما  
 متعجب بجملة من حركات  
 وتعدو احسانا في حركات  
 فينتج بذلك النسب  
 هذا الاصول ثم  
 في بيان  
 العلم في حق واما  
 للذهب الا في حق  
 قوم الا في حق  
 في العلم ان قولنا  
 ان غير قولنا  
 الانسان فان قلنا  
 الانسان ميل الى الخير  
 واصحابه الصديقين  
 وادراكات الا في حق  
 كان قولنا ان  
 على معنى جازي في علم  
 ان كمال في حق  
 فاما ان كان كماله  
 من اجزاء كماله

160

[illegible]



وَالرَّحْمَنُ وَالْكَافَّةُ فِي حَيْثُ أَهَمَّتْ  
تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَمَنْ تَكْفُرْ فِيهَا

بالمد من جيز طبيعي واحد بسيط يجب كما عرفت ان يكون بحيث يجمع منها كرة واحدة واذا عرفت ذلك اندفع ما يقرب من ان الاراضى الواقعة في العوالم مثلا يكون كل منها في جيز طبيعي ككونها في وسط عالمها ثم اذا كانت هذه العناصر الواقعة في عوالم فيم اخلافت امكنشها وتجزت مع اتحادها انهما اذا لا يكون ان يكون ذلك من قبل العناصر لان تجدد امكنشها بالسموات فكيف يتقلب الامر ولا ان يكون لقاسم السموات لا تقبل القسرة **الفصل الثالث** في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها **فصل الاول** في المركبات من حيث تركبها لكونها مكونة لا محالة وكل متكون فاسد وما بين شهادة الحسن بالامر من فيها واما البسائط فلما قد دريت ان لا تقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد فاذا در ان لا يقبلها منها قبلها فان القابلة للحركة المستقيمة منها اذا كانت في احيانها ولا قاسم تركبها فلما ليسكن في الاين ليسكن في الوضع اذ ليس فيها مبدأ الاستديرة فاخصاص جز منها بحجة لا يكون من صرف الطبيعة تشابها لاجزاء ولا كل ذلك لقاسم بعد الوجود ونقل كلاً الى بحجة اخرى فيها حتى لو لا ذلك لم يكن للاجزاء تخصيص بالجهات بل العمدة في ان الحزركان في بدو تكونه في هذا الحيز او حيز يودي الحركة الطبيعية منه الى هذا واذا الكون والفساد انما يتاثيران بين عنصيرين من الارابعة والاربع واجبات الثنائية منها مستقيمة وتصور في كل ازواج نوعان متعاكسان فالانواع اثني عشر وفي احسنها اربعة متطافرة على استقامتي بين التجاورين فالارض يتقلب اركانها فيقلب الى حجازها على اقلها اهل الجبل وكما يرى الاجزاء الارضية الندية المتحركة تصير لها قذوب بالماء وبالعكس كما قد يعكسون وكما تنج بعض المياه بعد خروجها من منابعها والمار والمار كما في التبخير وبالعكس كما يسجد الهوا في الجبل الجبال الباردة سماها ينزل لها وكما يرى من قطرات يجمع في اناء رصاص ويركبها اذا وضع في الجبل او الجبل فيه والمارنا كما في كوار السحاردين وبالعكس كل في انطفاخ الشعيل قوح للاختراق في تحقيق استة الباقية على سبيل التكرير بين اثنين او ثلثة من الاول مما يقضي ان سبق الاستحالة فان الماء انما خلق صورة وتلبس اخرى بانقاص استعداد التملك شتله لانه وذلك باستحالة بما لا يتم تلك من الكيفيات الى ما لا يتم من هذه الشهادة الحسن بالامر من اقول لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد حال صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة واحدة لا تتأخر فني في الكيفية مع بقا الجوهر ويكون تدريجاً وتكثراً ولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات

من الله  
المقام بينكم  
منه ولا تفتقدوا  
قابل بشيئ منكم  
لا ينقلها منكم  
تخصم كل مكان  
والدة انتم من  
اذ لا بد الا  
ان يكون فلك  
اني فلا يدان  
كيف هذا انما  
صورة اخرى  
اعظم معكم  
عبد الحق  
فيضة





[illegible]

[illegible]

قلت الفصل وهاك توامر از غوافهم نكردن الكون والاستحالة معا زاعمين انه لا يكون شئ  
على شئ ولا يصير شئ شيئا واسحرة مثلا انهم يقولون في قابل عند طائفة منهم ولا تفك عن جملها  
عند اخرى فخرى من ميرة الما بهوا وما يدا اوصارا انما ذلك برون اجزا كانت كامننة عند الخواص  
اخليط وبنفوذ ما من خارج عند آخرين ثم الاجزاء الموصوفة للفرق والنفوذ غير متناهية عند بعض كماله ينقطع  
الكون متناهي المادة وقوم كانهم مع تصديق بالكون متينون في الاستحالة فيرون الما لا يخزن وادام ما لا يكر  
منه يخزن فخطا وقوم مع القول بالاستحالة يمتنعون الكون واكثرهم وحدون الغرض زاعمين ان الماشيا  
الطبيعية اذ يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من موضوع للتغير محفوظ في جوهر وهو الغرض وهو اما ان  
تولد البواقي بالثكاثف او الارض والتولد بالتحلل او متوسطا والتولد بتعاقبها ومنهم من يكثره فاف  
شئ او ثلث تولد البقية بالثكاثف او بالتحلل وان ربع لم يحجز بالانقلاب في العناصر وانما الكون في نفسا  
في الكرب فالاجتماع بدعوة الالفه والافراق بخلية بلعضة وقوم يسمون الكون الفساد والاستحالة  
في الكرب على زنيغ في التمنية لاخذهم مبادئ الاجسام اما اجراما متجربة وهما الاوكا غلايرون لتلك كونا  
فساد ابل لكرب سبابا للاجتماع والافراق فاما الاستحالة فباحتلاف اوضاع الترتيبات اسطوحا فيرون الكون  
والاستحالة بخود ذلك قول او قد حققنا الكون الاستحالة نرى ان نقص عليك انها من قوامر از غوافهم  
احتق في ذلك نشي الى اخذهم والاول نقص حججهم ونقص مناهيهم ثانيا فقولهم هناك قوم انكروا الكون في الاستحالة  
معاما الكون فلاية اما ان يكون عن الشئ وهو محاذ الاشئ لا يكون موضوعا بشئ او عن شئ فذلك الشئ  
ان كان الكاثر بعينه فبذلك كان باقيل كونه ولا يخفى فساد وان كان غير فليزعم ان يصير شئ شيئا وهو محجج  
لان الاول ان كان يكون لثاني كان محصلا في ذاته مبانيا لكل ما عده فاذا كان الثاني فاما ان يفسد الاول فلم  
يك لثاني عنه بل عن الشئ وقد علمت استحالة بقاء فيكون هو بعينه نفسه وغيره فليس كما معا واما الاخالة فلان  
الكيفيات عند بعض جواهر غير محمولة في شئ فليس لها محل حتى يزول عن كيفية كالدرجة تتخللها اخرى كالحركة والسرعة  
وان كانت محمولة في قوة احوال بنقطة لعموم الاتصاف فهو محمول كالحركة بالكون والاستحالة في التحول  
للخروج عن تلك القوة في فرقان فاصحاب غلطية يعمون ان لا يرى كونا واستحالة ليس بالانقلاب بل بالانقلاب  
واستحالة البادع ابل العناصر لا يكون جوهرة فلا يرى ما في اجزائنا سانية بارنة محسوس بوجوه واما اجزاء  
هوائية ونارية كامننة لا تحسن بها وجمارتها ثم اذا لاقته الهوا والنا مثلما برزت الاجزاء كامننة للهوائية

[illegible][illegible]





احمدك يا من جعل لنا الشمس بازغة والقمر منيرا وشرق صدورنا بنوار الحكمة ومن يؤت الحكمة فهو قوتي  
خير اكثيها واصلي على حبيبك الذي براهينه ساطعة ومحجج قاطعة اشاراته شفا لئلا لام قبحا كما  
حجة للانا م سيدنا محمد المويد بالروح الامين ولقد آراه بالافق المبين وعلى آله واصحابه  
الذين هم اقيسة شياخ الدين ومقدمات لطالب الحق اليقين اما بعد فان علم الحكمة من  
العلوم العقلية علم شرف قدرا واعظم بيانها معيار للاطلاع على الحقائق وميزان للماعلا  
الدقائق وقد صنعت فيها الزبر والرسائل ووضعت مسائلها بالدلائل فما ابها ما وما  
وما حسنها وما اوضحها واعظمها انفعها واحسنها وفعلا الشمس البارقة وهو كاس  
الشمس بين النجوم باذنة ولذا تراه شته بين العلماء الكبار كاشتهار الشمس على نصف  
النهار كيف لا وهو من مصنفات علامة زمانه فامة اوانه عدم التطير في دهره فقيد  
لمثيل في عصره مظهر رحمة الرب الودود مولانا محمود البخاري في اسكنه الله جنة بجنة

عندما يقولون لا تقربوا  
والاعتدال قريبا وقد حرم  
اليان بالبرق والشفقة  
والمسك الطيب بالباس  
ولن يلبثوا في القلوب  
**من قولهم**  
عنكم كما وكونا غلظنا  
من ان نبيذكم سماك  
اجزاءها بعضها بعض  
وثبات بعضها بها " "  
**في قولهم**  
للجيداني جود الله

الجنان واقاض علينا سجال الرحمة والرضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى بالخواشي المختلفة  
 الا ان مع ذلك بقيت خزانة تحت حجاب الاستار مستورة وفراثة تحت صخور عباة مخفية  
 فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المحدثين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران  
 مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم اذخله الله في جنة النعيم لتصحيح وترشيحه وتوجه الى تزنيته بالخواشي  
 المفيدة وتوضيحه حتى زين اكثر من النصف ولم يتفق له الاكمال لما عجل عليه طبل الارتحال  
 فيا حسرة على رحلته ورب الكعبة لو بلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فيضه الانهار وسالت  
 من علمه البحار ثم قام من هو مرج الفضلاء الكرام لمجا العلماء الاعلام محيط الفنون العقلية  
 قطرة اذرة العلوم العقلية استاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحكي  
 المكنوي صانه الله سبحانه عن شره والعي والغنى فكل ما بقي تكميدا كما فيا وزين تزنيته شافيا  
 فجا بهج الله كما يروق النظائر ويحلو البصائر والخواشي التي كانت عند تعليق حاشية  
 لاستاذ اساتذة الهند مولانا محمد نظام الدين اذخله الله في اعلى عليين وحاشية للمشتهر في  
 الزمن مولانا محمد حسن رحمه الرب ذو المن وحاشية لاستاذ استاذي مرجع الاقاصي  
 والاداني مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظ في الآخرة عن موجبات التلف وحاشية  
 لمولانا حمد الله اسند لي رحمه عالم الخفي والجلي ومن الكتب الباطنة الشفاء وشرح الاشارات للرازي  
 والطوسي وشرح الافلاك وشرح الثلاثة لامام الدين الدهلوي وتحصنت الله السهارنفوري  
 واحسين النخعي وشرح الجعيني وحاشية البرجدي عليه وغير ذلك من افادات الاستاذ  
 واستاذ الاستاذ ولما تمت تحاشيته توجه الى طبعه منبع اللطف والامنان محمد عبد الواحد خان  
 ابن الحاج محمد مصطفى خان المكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حساب المبرأ  
 من كل شين الحاج المولوي خاوجم حسين العظيم ابادي سلمه الله ذوالايدى وكان في ذلك  
 في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الف والمائتين من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل صلوات وازكى تحية وانا العبد المقتدر الكئيب الحقير المتمسك بعروة الله الغني  
 ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمد البهاري ابن الحاج السيد الطاف كركم اذخله الله  
 في جنة النعيم واحمد رب العالمين واصلوة على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل فی اثبات الہیوںے

علم انه ممتد قبل الخوض في نظم البرهان على وجود الميتو في الاولى في الاجسام متقاطعات منها ينظم البرهان الاول  
في الاتصال الثابت للاجسام المفردة بطلان ما نفيا من الاجزاء التي لا تتجزى ذاتي لها وليس بعرض كسباب  
حل فيها من المقادير كما تشكك بكثرة وذلك لان المقادير الحادثة في الجسم اى الجسم التعليمي والسطح والخط اعراض  
تأخره في الوجود <sup>او بيان</sup> دعم مرتبة وجود الجسم فلم يكن الاتصال ذاتي له لم يكن في مرتبة وجوده متصلا فليكن الاتصال  
آخرا فان لم يكن ذا وضع او موافق من اجزاء لا تتجزى او جزئ لا تتجزى ان كان ذا وضع ثم انه بعد تلك المرتبة  
مدحلا للمقادير متحدة بمرتبة مساحية الجسم التعليمي مستكنا بابعاد متوادية في الجهات الثلاث موجودة كما في المكعب  
بفروقه كما في الكثرة وحلول المقادير المتصلة في المفارق او في الموضع من الاجزاء التي لا تتجزى او في الجزئ الذي  
غيره مما يحل به بدله قبل الاخر من المتصلة من المقادير القاطرة والحركة ومقدارها بالغير القار اعني الزمان انما  
فما لها متعلقا بالجزء المتصل بالذات فانه لا اتصال في ذاتها يستتبع الجسم التعليمي المتصل به ولا اتصاله  
ناهيته تحده بالسطح المتصل بالسطح لا اتصالا نهائيا في اذ انتاهي في الموضع بالخط المتصل والمتمم من انطباع  
لذلك على المسافة المتصلة حركته متحدة بزمان متصل الثانية ان الجسم المفرد مع اتصاله فذاته  
مع ان ينفصل ويتفكك لا يثبت ذلك بشهادة المحس لاحتمال ان يكون شئ مما يرى طر بان الانفاك عليه

[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible][illegible]





بحلول صورة ومقدار فيها وليست الصورة هي القابلة له لانها امرها عند الانفصال وجوب نجاسة القابل  
 للمقبول وتقسيمه المقدارية انما تكون الى اجزاء كان لها حظ تام من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لما كان  
 ذلك اتصال الكل اتصالا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريقان احدهما  
 فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمساواة وهي متوافقة لكل في المية ومشاركة في الاسم والحد ولو كانت  
 متوافقة او متخالفة كانت متفرقة ببيان فكم يكن هناك اتصال وحداني وتبعه اذ قضينا الوتر من اثبات الميولي  
 بالبرهان فلو تخيلنا تلك التمايز بين الميولي والجبرية في الجسم التعليمي وسيدته التشكيلة لما عسى ان يقع اعتباره بينا بتبدل  
 الهيئة التشكيلة مع بقا الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقا الصورة الجبرية وتبدل الجبرية مع بقا الميولي او لا تلك  
 ان الباقي غير المتبدل في ذلك انما اخذنا شيوعه وجعلنا اكره مارة وكعبه اخرى فمقبول تشكيلة التشكيلة وتعددت امتدادها  
 مع بقا القدر المساحي البعيدة اذ ما يتقص من جهة يزيد بازايا شي في جهة اخرى فقد احسبتهما وهو المراد بالجسم التعليمي  
 هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشيعة تخلص او كالكثف بتسخين او تبريد يتبدل ذلك المقدار فزاد او نقص بقا الصورة  
 الممتدة اي الجبرية مميضا ثم ان طرر الانفصال على تلك الشيعة زالت تلك الصورة الاصلية الجبرية وحدثت  
 جرميتان اخريان مع ان الجسم لم يتعدم بالمره وان التعدم من وجهه فالباقى في هذه الحالة هي الهيولى فما  
 للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الالعاد وذا انفصل  
 الجبرية ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالاعظم والصغر والكلية والجبرية واذا  
 اعتبر بعد ذلك تعيين تبادلية بحيث يصح ان يسمح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناهية  
 عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليها الى اجزاء وجمعية متشابهة في حدود  
 مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباحتلافه  
 بالزيادة والنقصان بالتخلص والكثافت مع بقا الجبرية المتصل عن مرتبة وجوده لا يتأرق الصورة  
 في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعم لم انه بعد  
 ما شئت البين على قواعد مرتبة الاساس او قد نبر اس البين بحيث يسيطر الاتساق  
 وان اتساق التوهم ارفع اظلم لكن شبهتين جوهريتين فلو ردها ونفك عقدهما وان كان الفطن لعله ان يتبر  
 فيما اتقى عليه يخرج عن عقدهما الا انه ان يبقى ماد عينه في المقدرة الاولى من اتصال الجسم في ذاته  
 على اقتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته وتوصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك متنع فاذ يتوهم اليه

في قوله  
 وليست الصورة هي القابلة له لانها امرها عند الانفصال وجوب نجاسة القابل  
 للمقبول وتقسيمه المقدارية انما تكون الى اجزاء كان لها حظ تام من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لما كان  
 ذلك اتصال الكل اتصالا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريقان احدهما  
 فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمساواة وهي متوافقة لكل في المية ومشاركة في الاسم والحد ولو كانت  
 متوافقة او متخالفة كانت متفرقة ببيان فكم يكن هناك اتصال وحداني وتبعه اذ قضينا الوتر من اثبات الميولي  
 بالبرهان فلو تخيلنا تلك التمايز بين الميولي والجبرية في الجسم التعليمي وسيدته التشكيلة لما عسى ان يقع اعتباره بينا بتبدل  
 الهيئة التشكيلة مع بقا الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقا الصورة الجبرية وتبدل الجبرية مع بقا الميولي او لا تلك  
 ان الباقي غير المتبدل في ذلك انما اخذنا شيوعه وجعلنا اكره مارة وكعبه اخرى فمقبول تشكيلة التشكيلة وتعددت امتدادها  
 مع بقا القدر المساحي البعيدة اذ ما يتقص من جهة يزيد بازايا شي في جهة اخرى فقد احسبتهما وهو المراد بالجسم التعليمي  
 هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشيعة تخلص او كالكثف بتسخين او تبريد يتبدل ذلك المقدار فزاد او نقص بقا الصورة  
 الممتدة اي الجبرية مميضا ثم ان طرر الانفصال على تلك الشيعة زالت تلك الصورة الاصلية الجبرية وحدثت  
 جرميتان اخريان مع ان الجسم لم يتعدم بالمره وان التعدم من وجهه فالباقى في هذه الحالة هي الهيولى فما  
 للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الالعاد وذا انفصل  
 الجبرية ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالاعظم والصغر والكلية والجبرية واذا  
 اعتبر بعد ذلك تعيين تبادلية بحيث يصح ان يسمح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناهية  
 عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليها الى اجزاء وجمعية متشابهة في حدود  
 مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباحتلافه  
 بالزيادة والنقصان بالتخلص والكثافت مع بقا الجبرية المتصل عن مرتبة وجوده لا يتأرق الصورة  
 في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعم لم انه بعد  
 ما شئت البين على قواعد مرتبة الاساس او قد نبر اس البين بحيث يسيطر الاتساق  
 وان اتساق التوهم ارفع اظلم لكن شبهتين جوهريتين فلو ردها ونفك عقدهما وان كان الفطن لعله ان يتبر  
 فيما اتقى عليه يخرج عن عقدهما الا انه ان يبقى ماد عينه في المقدرة الاولى من اتصال الجسم في ذاته  
 على اقتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته وتوصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك متنع فاذ يتوهم اليه

في قوله  
 وليست الصورة هي القابلة له لانها امرها عند الانفصال وجوب نجاسة القابل  
 للمقبول وتقسيمه المقدارية انما تكون الى اجزاء كان لها حظ تام من الوجود وان لم تكن موجودة بالفعل لما كان  
 ذلك اتصال الكل اتصالا حقيقيا بل تلك الاجزاء انما تحصل بالفعل بعد حصول الكل بطريقان احدهما  
 فهي لا تكون اجزاء على الحقيقة بل على التشبيه والمساواة وهي متوافقة لكل في المية ومشاركة في الاسم والحد ولو كانت  
 متوافقة او متخالفة كانت متفرقة ببيان فكم يكن هناك اتصال وحداني وتبعه اذ قضينا الوتر من اثبات الميولي  
 بالبرهان فلو تخيلنا تلك التمايز بين الميولي والجبرية في الجسم التعليمي وسيدته التشكيلة لما عسى ان يقع اعتباره بينا بتبدل  
 الهيئة التشكيلة مع بقا الجسم التعليمي وتبدل الجسم التعليمي مع بقا الصورة الجبرية وتبدل الجبرية مع بقا الميولي او لا تلك  
 ان الباقي غير المتبدل في ذلك انما اخذنا شيوعه وجعلنا اكره مارة وكعبه اخرى فمقبول تشكيلة التشكيلة وتعددت امتدادها  
 مع بقا القدر المساحي البعيدة اذ ما يتقص من جهة يزيد بازايا شي في جهة اخرى فقد احسبتهما وهو المراد بالجسم التعليمي  
 هنا لم يتبدل بعد ثم ان عرض للشيعة تخلص او كالكثف بتسخين او تبريد يتبدل ذلك المقدار فزاد او نقص بقا الصورة  
 الممتدة اي الجبرية مميضا ثم ان طرر الانفصال على تلك الشيعة زالت تلك الصورة الاصلية الجبرية وحدثت  
 جرميتان اخريان مع ان الجسم لم يتعدم بالمره وان التعدم من وجهه فالباقى في هذه الحالة هي الهيولى فما  
 للجسم في مرتبة ذاته من صورته الجسمية هو كونه ممتدا في الجهات على الاطلاق قابلا لفرض الالعاد وذا انفصل  
 الجبرية ولا يتفاوت الاجسام في هذه المرتبة بالمساواة والمفاوتة بالاعظم والصغر والكلية والجبرية واذا  
 اعتبر بعد ذلك تعيين تبادلية بحيث يصح ان يسمح بكذا مرة او مرات متناهية او غير متناهية لو توهم غير متناهية  
 عرض الاتصال بالمعنى الذي هو فصل الكم حيث امكن تحليها الى اجزاء وجمعية متشابهة في حدود  
 مشتركة وصح قبول المساواة والمفاوتة وهذه مرتبة المقدار الجسمي اعني الجسم التعليمي وباحتلافه  
 بالزيادة والنقصان بالتخلص والكثافت مع بقا الجبرية المتصل عن مرتبة وجوده لا يتأرق الصورة  
 في الوجود ولا في التوهم البتة لكن هو والصورة يفارقان المادة في التوهم فقط واعم لم انه بعد  
 ما شئت البين على قواعد مرتبة الاساس او قد نبر اس البين بحيث يسيطر الاتساق  
 وان اتساق التوهم ارفع اظلم لكن شبهتين جوهريتين فلو ردها ونفك عقدهما وان كان الفطن لعله ان يتبر  
 فيما اتقى عليه يخرج عن عقدهما الا انه ان يبقى ماد عينه في المقدرة الاولى من اتصال الجسم في ذاته  
 على اقتناع ان لا يكون الشيء متصلا في جوهر ذاته وتوصل لاجل ما يحل فيه فان صح ذلك متنع فاذ يتوهم اليه



29

[illegible]

ان السيولى ليست بمصلة في ذاتها وتتصل بحلول الصورة فيها والاطلح ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته بل انما اتصالها بالاجزاء من المقادير والكجواب ان معنى اتصال الجسم لذاته ليس على امتناع ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته ويكون اتصالها بالاجزاء في مطلقا بل على امتناع ان لا يكون الجسم متصلا في ذاته ولا في مرتبة وجوده وذاته ثم يصير متصلا بعد تلك المرتبة لا يحل فيه من الاعراض المتأخرة فان الجسم لو لم يكن متصلا في ذاته كان اتصاله بالحالة لا يحل فيه من الاعراض المتأخرة بالتأخر عما هو بها عليه او ليس هناك متصل غير متأخر عنه فيكون في مرتبة وجوده غير متصل ثم يصير متصلا بخلاف السيولى فانها وان لم تكن متصلة في ذاتها لكن اتصالها للصورة الحادثة فيها والصورة بحسب ما يثبتها متقدمة عليها في الوجود والكانت متأخرة عنها بشخصها فلا يكون السيولى في مرتبة وجوده بالفعل خالية عن الاتصال وسواء في الوحدة الاتصالية والكثرة المتعاقبة لها فان الماخوذ في ذلك نفس الاتصال لا وحده او كثرته والما في مرتبة ذاتها فليست متصلة ولا منفصلة للوحدة الاتصالية والكثرة المتعاقبة لها التائية انكم قد بينتم ان لا يكون للوحدة الشخصية والكثرة المتعاقبة لها موضوع مشترك فان صح ذلك فنقول لا شك ان الجسم عند الاتصال باءة واحدة بالخاصة وتبطل الانفصال وعند فرضه ابتداء بدل الاتصال ما تدين شخصيتين لا يكون موضوع الوحدة الشخصية هو بعينه موضوع الكثرة فبطلان الانفصال كما تقدم صورة الجسم كذلك تستخدم ما وثق فاما ان يكون المادة بسيطة فيكون الغدائها بالحالة بالمرء ويلزم الغدائم الجسم المتصل بالمرء عند الانفصال لا غدايم كل من خبرية كذلك كما قد يثبت الى اثبات المادة الاخرى من ذلك فاما ان يكون المادة الاخرى مركبة كالجسم يكون لها مادة باقية عند الانفصال فينتقل الكلام الى مادة المادة حتى يلزم الانعدام بالمرء او يتسل ثم انه لا يغني التسلسل عن لزوم الانعدام بالمرء اذا المواد المتسلسلة اذا اخذت بجملة ما كان حكمها حكم الواحدة في لزوم الانعدام بالمرء عند الانفصال او ينعدم كل منها بمرء واحد فينعدم المجموع بالمرء لانعدام كل من الاحاد فينعدم الجسم لكان لانعدام جميع المواضع التي فيها بالمرء وانعدام جميع الصور التي بازائها بالطريق الاول في هذا حال طريان الانفصال على الاتصال وقس عليه حال فرض الانفصال ابتداء بدل الاتصال فاجواب اننا لا نسلم ان الجسم عند الاتصال باءة واحدة شخصية وعند الانفصال ما تدين لكان بل المادة الواحدة بالشخص متممة في الحالين على وحدتها الشخصية لا يقد لا شك ان للمادة عند الاتصال وحدة اتصالية وتزول عنها عند الانفصال الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية على ما بينتم فوالله لا اتصالية يزول الشخصية ايضا لاننا نقول انما هي الملازمة بين الاتصالية والشخصية في المتصل بل ذات الصورة

[illegible]

زلال صفتنا شغفتید  
 ایغدا استر لر اغتار  
 اولا تلله بین کارند  
 کیمین یوخ کولور لاله  
 لور اوسد بوشخیم مو  
 بختین قارلت اغتال  
 وارا اغتال علی قدرنا  
 است خسته احوال  
 محمد یوسف راسد  
 خدای سر

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]





فانما تزلزل في استماعه  
عن قوله قد فوجئنا بالقرية التي لم نزل  
الاحكام يستلزم انفسهم جميعا  
بدون اعتبار انفسهم جميعا  
لاننا نتج بما يوجب من عدمه  
الادباف اما هو لانه لا يوجب  
عن قوله لا ريب في ان الله قد جعل  
الانفس منهم ما روي في الحديث  
منها ورسالة الله قد  
من قوله لا تلتصق بالغير في دارك  
الاثنين ما مع تقارب وجودها  
بعد وبين او احدهما مع  
في قوله لا تلتصق بالغير في دارك  
الانفس منهم ما روي في الحديث  
منها ورسالة الله قد  
من قوله لا تلتصق بالغير في دارك  
الاثنين ما مع تقارب وجودها  
بعد وبين او احدهما مع  
في قوله لا تلتصق بالغير في دارك

الذي هو الصورة الحقيقية  
التي هي الصورة الحقيقية  
التي هي الصورة الحقيقية

من قوله  
 اثبات الصورة  
 النوعية للمواد  
 بجسمانيات  
 الميولي لا يفر  
 على الصورة لان  
 الميولي يكون  
 محتاجة الى القوة  
 النوعية بطلان  
 الصورة الجسمانية  
 بما هو موانع  
 محذور  
 ١٩٤  
 في قوله  
 انما لا يتناهى فالجواب  
 والاشارة الى ان  
 يتحقق من  
 زائد فيجب ان  
 زائد فيجب ان  
 في ان لا يلازم  
 جميعه  
 انما لا يتناهى  
 المشكوك في  
 في قوله  
 انما لا يتناهى

حالة سوى المفارقة وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكون ليس لها صورة جبرائية  
 لها صورة مقدارية ههنا وبالمجهر كل شئ يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي  
 طباع ذاته استعداد الانقسام لا يفارق ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا  
 بمقارنته المقدار الذات واذا تقررا ثبتناه في المقامين وجب القران بين الميولي والصورة  
 من الجانبيين قلت فصل في اثبات الصورة النوعية كائنا اذ قد دريت ابا  
 الميولي ومرافقة قوتها واتحاد الجبرمية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام  
 بايطها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بحقائق مختلفة ولوازم وآثارها تحكم بان  
 هناك صور اخرى مقومة للميولي نوعية تحصل بها الحقائق النوعية ويستند اليها اللوازم والآثار  
 الخاصة بما ليس صورة نوعية وطبيعة ولا تنتم في تقوم المادة بصورتين مطلقا بل بصورتين من  
 غير واحد في درجة واحدة ولعل الطبيعة اقدم في تقوم من الجبرمية ولعلك اذا لم تبتدئ  
 خطر لك من التشعب لم تجوز تحصل الحقائق الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمانية بالاعراض  
 بل انما يصح دخول الاعراض في تصنيفها وتخصها وان وسوسك الوجه انه لو اخرج اختلاف  
 الآثار واللوازم الى صور مختلفة فليخرج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم الترتيب  
 بما لا يتناهى فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف  
 استعدادها وتماثلها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عاودك الوهم تجوز رفع الصور  
 من البين واستناد اختلاف اللوازم والآثار الى ما استند اليه اختلاف الصور فالجواب انه اذا  
 جرد اللحاظ على ذوات الاجسام المحصلة وجد لبعضها نحو اقتضار لبعض من الآثار واللوازم  
 ولا آخر اقتضا. اخر مضاد للاول والقوابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة  
 في ذلك اللحاظ فان شككت بان جسم واحد آثاره ولوازمه متكررة غير مرتبة واستناد  
 الى صورة او صور يناقض منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بازدياد صورة  
 طبيعية في درجة فالجواب استنادها الى صورة بشرائط وجبات مختلفة بل الكل فالفرض من  
 الاول تعالى ولو برابط ومعدات وشرايط ومخصصات اقول اعلم ان ههنا صور  
 اخرى غير الجبرمية مقومة للميولي كالجبرمية لا الجبرمية لتحصلها بالذات وتسمى نوعية تحصل

[illegible]

في الغاية من هذا الكتاب  
 هو ان يبين للمسلمين  
 ما يجب عليهم من الاعمال  
 والادب في كل حال  
 من حالهم في الدنيا  
 وما بعد الموت  
 من اجل انهم قد اختلفوا  
 في ذلك فلهذا كان  
 من المهم ان يبين  
 الحق في كل واحد  
 من هذه المسائل  
 التي هي من اصول الدين  
 والادب في كل حال  
 من حالهم في الدنيا  
 وما بعد الموت  
 من اجل انهم قد اختلفوا  
 في ذلك فلهذا كان  
 من المهم ان يبين  
 الحق في كل واحد  
 من هذه المسائل



منه انما هو من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في

جزء من حامل صورة المركب وأعلم ان الجبرية مستندة في تقويم الهيولى على الطبيعة عند جميعها  
 والحق تكسفة فانما وان كانا طبيعتين محصلتين نوعيتين غير ان الجبرية مبدا فصل الجسم المطلق  
 والطبيعة مبدا فصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف النوع الاجسام بالاعراض  
 دون الصور او متعلق دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ثم تقوم الجواهر بعرض يقوم  
 محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجزر على الكل والمحل على الحال لا تقوم به جبر وعرض يقوم  
 بجبر الكاكرس المتقوم بنحبات وبنية عرضية تقوم بها اذا اللازم ح تقدم جبر على جبر آخر  
 والجواب ان تقوم الجواهر بالعرض وان لم يكن محال اسطقا كما في الكرس لكن الفطرة اسلمية  
 التي لم يتدلس بغلبة ملكة المحلل عليها لا تنشرح لتجوز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين  
 لا سيما مقولة الجبر وشي من مقولات العرض مبنية حقيقة وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل  
 مبنية اعتبارية ونوع صناعي كلفائية الاتحاد الفرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات  
 في برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الاعراض في تصنف الطبائع  
 وشخصا وارتقت في ذلك كلاما مستوفى التوافق الثاني بما ساق الكلام فيه يتوجه تجاه الكمال  
 من طريق اثبات النوعية وذلك ايضا بوجدين الاول انكم استدلتم باختلاف الآثار واللازم  
 على صور مختلفة فان اخرج اختلاف الآثار الى الصور فليخرج اختلاف الصور ايضا الى صور آخر  
 مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وكذا الى ما لا يتناهي ويلزم التركيب  
 مما لا يتناهي والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالمبنية فاختلف صورها يستند الى  
 اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اختلفت في المادة لكن اختلاف صو  
 يستند الى اختلاف استعدادات ما وثباتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج  
 في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة اذنية تعمرى عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات  
 مختلفة في زمان غير متناه بركة دورية وحسب متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استنادها الى الواحد  
 البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسيحان من نصب العقول مراقبة من حفيظ  
 هيولى عالم الكون الى اوج عرشى اسر مدحتى يدرك سلسلة الوجود الى ما بهى عليه فان قلت لم  
 لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار الى الاجسام او لا الى ما استندتم اليه اختلاف

التي لم يتدلس بغلبة ملكة المحلل عليها لا تنشرح لتجوز ان يحصل من تقارن مقولتين متباينتين  
 لا سيما مقولة الجبر وشي من مقولات العرض مبنية حقيقة وحدانية ونوع محصل طبيعي نعم ربما يحصل  
 مبنية اعتبارية ونوع صناعي كلفائية الاتحاد الفرضي والصناعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات  
 في برهان اثبات الصور النوعية بالطبيعة ويجوز دخول الاعراض في تصنف الطبائع  
 وشخصا وارتقت في ذلك كلاما مستوفى التوافق الثاني بما ساق الكلام فيه يتوجه تجاه الكمال  
 من طريق اثبات النوعية وذلك ايضا بوجدين الاول انكم استدلتم باختلاف الآثار واللازم  
 على صور مختلفة فان اخرج اختلاف الآثار الى الصور فليخرج اختلاف الصور ايضا الى صور آخر  
 مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوها وكذا الى ما لا يتناهي ويلزم التركيب  
 مما لا يتناهي والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالمبنية فاختلف صورها يستند الى  
 اختلاف موادها بلا حاجة الى صور اخرى والعناصر وان اختلفت في المادة لكن اختلاف صو  
 يستند الى اختلاف استعدادات ما وثباتها بحسب الصور السابقة المتعاقبة ومن ههنا يحتاج  
 في انتظام امر عالم الكون والفساد الى مادة اذنية تعمرى عليها صور متعاقبة بحسب استعدادات  
 مختلفة في زمان غير متناه بركة دورية وحسب متحرك بها حركة ارادية لا يمكن استنادها الى الواحد  
 البسيط الحق جل مجده الا بتوسط جوهر عقلي فسيحان من نصب العقول مراقبة من حفيظ  
 هيولى عالم الكون الى اوج عرشى اسر مدحتى يدرك سلسلة الوجود الى ما بهى عليه فان قلت لم  
 لا يجوز ان يستند اختلاف اللوازم والآثار الى الاجسام او لا الى ما استندتم اليه اختلاف

منه انما هو من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في  
 الجوهر من جهة سائر ما كان في

اختلاف الصور من غير توسط وترفع الصور من البين فانما تكاد تكون فضلا قلنا اذا قصر النظر  
على ذوات الاجسام المحصلة انواعا وجد بعضها نحو اقتضار البعض من الآثار واللوازم من  
بعض آخر منها مضاد للاول ولبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استنادها الى  
القوابل لان القوابل لا تكون مقتضية والكلام فيما يقتضيه هذه الآثار المختلفة بجلالات الصور  
الظلمية اذ ليس هناك من القوابل اقتضائهما أصلا وانما الاقتضار من جهة وجود المفيض  
تخصيص قابليات المواد كفي تخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضار اصلا فالمواد  
تصلح تخصيصات الصور دون اقتضار الآثار وكذا لا يمكن استناد تلك الآثار الى  
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادئ تلك الآثار  
لا تكون خارجة عنها لان الامور الخارجية عن قصر النظر على ذوات الاجسام مطروحة واقتضار  
الآثار ثابت بجلالات الصور الغضرية فانما غير مخلطة من حيث ثبوتها للاجسام الغضرية واما بالقياس  
الى المادة فيمكن اسنادها الى الامور الخارجية لانا اذا قصرنا اللحاظ على المادة لم نجد لها اختصاصا  
بشي من تلك الصور وفي قولنا نحو اقتضار تلوح الى ان المقتضى الجاعل ليس هو الجسم او صورته  
بل المبدأ الفياض والصور وسائط رابطة وشرايط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها  
وروابط من جهة صورها الثاني ان الجسم واحد كفلك اذ عنصر آثاره ولوازم متشكلة غير مرتبة حتى  
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي  
بسيطة وهذا يناقض منعكم صدور الكثير عن الواحد البسيط او ان صورته تنقسم لقومته للمادة  
وهذا يناقض منعكم تقوم المادة الواحدة بازيد من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة  
والجواب ان استنادها الى صورة واحدة لكن لامن جهة واحدة بل بشرايط وجهات مختلفة مثلا انما  
تقتضي الحركة بشرط الكون في غير المكان الطبيعي وسكون بشرط الكون فيه والجسم بمبدأ اختلة  
الجزئية والشكل بضرورة تناسل الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما استعنا  
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار شرايط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فلا بل نقول  
ان الكل فايض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض اليه بلا واسطة رابطة وشروط  
متبهم لقبول الفيض اصلا واستناد بعضه بواسطة وشرايط او وسائط وشرايط وبدخل

[illegible]

في صدور ما يختص بمادة او موعود مختص وفي صدور الحوادث معدات وتلح من ذلك ما امرت  
 الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الجامعة  
**قلت فصل في ترتيب الميولي والصور في سلسلة الكون**  
 كانك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا في حالة في مادة لا تحتاج  
 الى برهان تفيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في صفاتها  
 محض القوة وانما الفعل لها من الصورة ولعلك حاكم بان للشيء افتقار الى الوجود الى  
 محصله لاستلزامها فقط فاما المادة ايضا منقشرة الى الصورة وليس شيء منها يفتقر في  
 تعين ما يهيم الى الآخر اذ لا جزئية بينهما ولا مكان تعقل كل منفكا عن الآخر ويستحيل ان يكون  
 الحاجه من الجانبين في وجود الذات الى الذات والكانت من الصورة ليقبلها المادة  
 من المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يقع الدور اذ العلل باسرها متقدمة  
 بوجودها على وجودات معلولاتها فلو دارت العلوية تقدم الشيء على نفسه بالوجود بل انما يتفكك  
 عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات انما تحتاج  
 اليها لا مكان طر القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تقرر على الفرد دون الطبيعية و  
 النوعيات انما يعنى بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجا على  
 نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعتها الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من  
 الطبيعية محتاج في الوجود الفرد الى الطبيعة المادة بل الى فرد ما منها لا الى مادة مخصوصة واما من  
 حيث انها فرد من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بها من المادة فيحتاج اليها  
 من حيث انها هي المادة واما المادة فهي بما هي مادة وبما هي مادة ما وهذه المادة تحتاج في الوجود  
 الى الصورة من حيث هي صورة ما وهذه الصورة لتأخر في الوجود عن هذه الحثية من الميولي  
 بما هي ميولي او هذه الميولي على ان الصورة الشخصية في العناصر تنزل مع تقار الميولي  
 بشخصها فالمعلوية للميولي بالحثيتين بل الحثيات والعلوية للصورة بالحثية الطبيعية دون الفرقة  
 بشخصها فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حثية  
 الطبيعية لا تصلح ان تكون جاعلة قريبة او بعيدة او آله مطلقة للميولي الشخصية اذ الواحد

[illegible]

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للميولي المطلقة ولا كانت الصورة الشخصية جاعلة هو اية مطلقة للميولي الشخصية اذا جعل الالات المطلقة للطبيعة لا بد ان يكون عند اعتبار تشخيصها هو الجاعل والآلة للفرد وليست فليست فهي من هذه الحقيقة شركة لجاعل مفارق واحد بالعدد ولا احتمالة في استناد واحد ولو بالعدد الى جاعل لم يبلغه وتكامل الثاني هو احد الميولي سواء بحد ذاته العامة في فرد وكل من نوعيات الافلاك او لا كصور العناصر من حيث لها طبيعة جنسية والمادة اذا قابل لها يجب انحصار كل من النوعين في فرد فعلية وجودها هي غاية تشخيصا وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الالمانية اقول لما ثبت ان الصور الجسمية باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا بحالة في مادة قابلة لها وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يحل في آخر الا وبنهاك حاجته ذاتية ظهر لك ان الصور مختصرة الى المادة افتقار العلول الى العلة القابلة له من غير احتياج الى برهان آخر وانما اخترنا في الصور لفظ الجمع الدال على الافراد لما شتمت لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا تعني بها الا الجوهر القابل ولو كان لها مع القوة جهة فعلية وكانت مركبة من مادة وصورة لا مادة اولى وانما تعلم ان الموجود بالفعل المابد وان يكون محصلا وان لا يكون شي موجود بالفعل وذاته بالقوة من كل وجه ولم يلحقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة يحتاج في الوجود الى محصل خارج عن جوهر ذاته يحصل به لا انه يستلزم المحصل ولا يحتاج اليه كما ان الجسم يستلزم الماين ولا يحتاج اليه فان الجسم لم يحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير افتقار الى الماين ويستلزم الماين ويستتبع مخلات المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها مجرد القوة فكيف يستدعي الوجود بدون محصل حتى يستلزم من بعد قيامها بالفعل فظهر ان الميولي ايضا مختصرة الى الصورة واذا ثبت الحاجة من الجانبين فقول ليس شي منها يفتقر في نفس مهيته الى الآخر حتى يكون شي منها مقوما لجوهر حقيقة الآخر اذ لا جزئية بينهما بل احدهما حال في الآخر على اننا نتقبل الصورة ولا تعلم ان لها مادة الا متخلف بشد بد وتقبل المادة جوهر مستعدا ولا تعلم ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه شي منه بالفعل لا بالبحث وقد افصح بذلك عدم التضاليف بينهما وان كان ذلك مما يمتنا في اسلوب نسلكه في هذا الفصل وكذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الافتقار بينهما اذ لا افتقار شي من المتضاليفين

ان الجوسه انما تحتاج  
 السوره من حيث السوره  
 دون الخبيثه فلو كان  
 يدل على الاخر واما  
 عليا صبيح الجمع  
 مولانا محمد علي  
 شيخ قسطنطين  
 فاضل من المودود  
 فاضل من المودود  
 لا بد ان يكون  
 ان الذي يكون  
 من جميع الوجوه  
 ان الذي يكون

لا كانت ابدية الصفة كان  
 فصل الامور والارواح  
 قول الله عز وجل  
 نعم ان الله هو  
 منزه عن كل  
 ان لا يكون  
 فصل من  
 تفرد الحق  
 من لا  
 قول الله عز وجل  
 ربنا انزل  
 يا من

[illegible]





[illegible]



لأن قولك  
 أن المادة هي مادة وبما هي مادة ما أو هذه المادة يحتاج في الوجود إلى الصورة من حيث هي صورة لا أن  
 هي صورة ما أو هذه الصورة التي هي أن المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية لعمومها أو خصوصها  
 محتاجة إلى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية لعمومها أو خصوصها وذلك تارة الصورة من حيث الفردية على العموم  
 أو الخصوص من حيث الطبيعة قطعاً ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص أن اعتبر الصورة كذلك على أن  
 الصورة الشخصية في القاهر تزل مع بقاها ليسو شخصاً ولا يمكن أن تزل العلة ويكون المحلول باقياً فلا يكون الصورة شخصية  
 علة للميولي بأى وجه أخذت فالعلة للميولي بالحيثيتين إحدى حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات  
 إذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلة للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية  
 بسنخها فضلاً عن خصوصها بتمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج إليه من الجانبين حتى يتفرع مشبهة  
 الدور ثم لا يخفى أن نوع العلية من جانب الميولي بالنسبة إلى الصورة هي القابلية الخارجية التي يكون  
 للمحل بالنسبة إلى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادى من المركب بالنسبة إليه  
 والعلة القابلية مطلقاً لا تكون علة أخرى غير القابلية لا قابلية ولا غير ما إذا كان موضع الاشتباه هو  
 كونها قابلية وما يحد وحدها تعرضاً لتفصيلها خاصة قصار ذلك لمن الكمال عنده فوق الجدال ذريعة إلى  
 تجويز كونها علة أخرى سوى القابلية ولا حلك من هذا أن المراد بقوله أن علة الشخص الصورة هي المادة وأن كل  
 نوع يحل أشخاص كثيرة فأنما تشخص وتكتسب بالمادة هو أن المادة يحتاج إليها من حيث أنها تقبل الصورة لتشخصه  
 المتشككة بالعدد كما من حيث أنها تفعل التشخص أو يكون لها شركة ما في الصنع بل القابل للتشخص هو  
 مفيض الوجود الخاص في الأجزاء المتكثفة بالمادة فهي شخصيات بمعنى أنها أمارات أشخاص ولو أقر  
 كما مر الإشارة إليه لأنها هي موجبة لا تنوع الشركة تعبر بما يتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآتية عن  
 الشركة بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الأعراض الباقية ببقائها كما لو خال اليك ويعتبر الطبيعة الموجبة  
 والجنسية مبهمة بالنسبة إلى الأشخاص بالمعنى المأخوذ لا بالشرطي يتجدد معاني الوجود إذا تعينت في  
 تكون نسبة تلك الأعراض إلى الأنواع شبيهة بنسبة الفصول إلى الأجناس فليكون تلك الأعراض من موقعا  
 الموقعة لشخصية ومن متمات العلة القابلية لتشخص النوع وأما النوع العلية من جانب الصورة فقد  
 عرفت أنها ليست من محل الماهية للميولي ولا بالقابل أى المحل لما تمركب قد عرفت أن عليتها  
 إنما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح أن تكون جاعلة قريبة أو بعيدة أو أنه مطلق

القول لا بد من صورة ما أو هذه المادة يحتاج في الوجود إلى الصورة من حيث هي صورة لا أن  
 هي صورة ما أو هذه الصورة التي هي أن المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية لعمومها أو خصوصها  
 محتاجة إلى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية لعمومها أو خصوصها وذلك تارة الصورة من حيث الفردية على العموم  
 أو الخصوص من حيث الطبيعة قطعاً ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص أن اعتبر الصورة كذلك على أن  
 الصورة الشخصية في القاهر تزل مع بقاها ليسو شخصاً ولا يمكن أن تزل العلة ويكون المحلول باقياً فلا يكون الصورة شخصية  
 علة للميولي بأى وجه أخذت فالعلة للميولي بالحيثيتين إحدى حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات  
 إذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلة للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية  
 بسنخها فضلاً عن خصوصها بتمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج إليه من الجانبين حتى يتفرع مشبهة  
 الدور ثم لا يخفى أن نوع العلية من جانب الميولي بالنسبة إلى الصورة هي القابلية الخارجية التي يكون  
 للمحل بالنسبة إلى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادى من المركب بالنسبة إليه  
 والعلة القابلية مطلقاً لا تكون علة أخرى غير القابلية لا قابلية ولا غير ما إذا كان موضع الاشتباه هو  
 كونها قابلية وما يحد وحدها تعرضاً لتفصيلها خاصة قصار ذلك لمن الكمال عنده فوق الجدال ذريعة إلى  
 تجويز كونها علة أخرى سوى القابلية ولا حلك من هذا أن المراد بقوله أن علة الشخص الصورة هي المادة وأن كل  
 نوع يحل أشخاص كثيرة فأنما تشخص وتكتسب بالمادة هو أن المادة يحتاج إليها من حيث أنها تقبل الصورة لتشخصه  
 المتشككة بالعدد كما من حيث أنها تفعل التشخص أو يكون لها شركة ما في الصنع بل القابل للتشخص هو  
 مفيض الوجود الخاص في الأجزاء المتكثفة بالمادة فهي شخصيات بمعنى أنها أمارات أشخاص ولو أقر  
 كما مر الإشارة إليه لأنها هي موجبة لا تنوع الشركة تعبر بما يتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآتية عن  
 الشركة بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الأعراض الباقية ببقائها كما لو خال اليك ويعتبر الطبيعة الموجبة  
 والجنسية مبهمة بالنسبة إلى الأشخاص بالمعنى المأخوذ لا بالشرطي يتجدد معاني الوجود إذا تعينت في  
 تكون نسبة تلك الأعراض إلى الأنواع شبيهة بنسبة الفصول إلى الأجناس فليكون تلك الأعراض من موقعا  
 الموقعة لشخصية ومن متمات العلة القابلية لتشخص النوع وأما النوع العلية من جانب الصورة فقد  
 عرفت أنها ليست من محل الماهية للميولي ولا بالقابل أى المحل لما تمركب قد عرفت أن عليتها  
 إنما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح أن تكون جاعلة قريبة أو بعيدة أو أنه مطلق

لأن قولك  
 أن المادة هي مادة وبما هي مادة ما أو هذه المادة يحتاج في الوجود إلى الصورة من حيث هي صورة لا أن  
 هي صورة ما أو هذه الصورة التي هي أن المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفردية لعمومها أو خصوصها  
 محتاجة إلى الصورة من حيث الطبيعة لا من حيث الفردية لعمومها أو خصوصها وذلك تارة الصورة من حيث الفردية على العموم  
 أو الخصوص من حيث الطبيعة قطعاً ومن حيث الفردية على العموم البتة وعلى الخصوص أن اعتبر الصورة كذلك على أن  
 الصورة الشخصية في القاهر تزل مع بقاها ليسو شخصاً ولا يمكن أن تزل العلة ويكون المحلول باقياً فلا يكون الصورة شخصية  
 علة للميولي بأى وجه أخذت فالعلة للميولي بالحيثيتين إحدى حيثية الطبيعة وحيثية الفردية بل الحيثيات  
 إذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصها حيثية براسها والعلة للصورة بحيثية الطبيعة دون حيثية الفردية  
 بسنخها فضلاً عن خصوصها بتمام الكلام في تعيين المحتاج والمحتاج إليه من الجانبين حتى يتفرع مشبهة  
 الدور ثم لا يخفى أن نوع العلية من جانب الميولي بالنسبة إلى الصورة هي القابلية الخارجية التي يكون  
 للمحل بالنسبة إلى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الداخلية التي تكون للجزء المادى من المركب بالنسبة إليه  
 والعلة القابلية مطلقاً لا تكون علة أخرى غير القابلية لا قابلية ولا غير ما إذا كان موضع الاشتباه هو  
 كونها قابلية وما يحد وحدها تعرضاً لتفصيلها خاصة قصار ذلك لمن الكمال عنده فوق الجدال ذريعة إلى  
 تجويز كونها علة أخرى سوى القابلية ولا حلك من هذا أن المراد بقوله أن علة الشخص الصورة هي المادة وأن كل  
 نوع يحل أشخاص كثيرة فأنما تشخص وتكتسب بالمادة هو أن المادة يحتاج إليها من حيث أنها تقبل الصورة لتشخصه  
 المتشككة بالعدد كما من حيث أنها تفعل التشخص أو يكون لها شركة ما في الصنع بل القابل للتشخص هو  
 مفيض الوجود الخاص في الأجزاء المتكثفة بالمادة فهي شخصيات بمعنى أنها أمارات أشخاص ولو أقر  
 كما مر الإشارة إليه لأنها هي موجبة لا تنوع الشركة تعبر بما يتبر الشخص لا مجرد الطبيعة الآتية عن  
 الشركة بل مخلوطة مع اللوازم مأخوذة مع الأعراض الباقية ببقائها كما لو خال اليك ويعتبر الطبيعة الموجبة  
 والجنسية مبهمة بالنسبة إلى الأشخاص بالمعنى المأخوذ لا بالشرطي يتجدد معاني الوجود إذا تعينت في  
 تكون نسبة تلك الأعراض إلى الأنواع شبيهة بنسبة الفصول إلى الأجناس فليكون تلك الأعراض من موقعا  
 الموقعة لشخصية ومن متمات العلة القابلية لتشخص النوع وأما النوع العلية من جانب الصورة فقد  
 عرفت أنها ليست من محل الماهية للميولي ولا بالقابل أى المحل لما تمركب قد عرفت أن عليتها  
 إنما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الحيثية لا تصلح أن تكون جاعلة قريبة أو بعيدة أو أنه مطلق



لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة أما أنها لا تصلح أن يكون جاعلة أو آلة لميولي شخصية فلان الصورة  
 من هذه الشخصية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتسنة  
 للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما للميولي الشخصية  
 فان شخص المعلوم انما هو من تلقا جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 التحصيل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله في  
 تأثيره وبطلانها ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشهرع ابراهيم المتوسط الموصول للتاثير اذ عن ابراهيم لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر  
 واما انما يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلا  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وليست الصورة الشخصية  
 جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلا أو آلة للميولي المطلقة أما بطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفقودة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل أو الآلة للطبيعة  
 هو الجاعل أو الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار شخصية ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة شخصية عن جاعل متشخص بل  
 تصدر شخصية عن فاعل متشخص لكن العقل مخطأ في جعله متشخصين فاذا اخطأ من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها  
 وان لم يكن عريته عن غير الوجود فربما لم يقبض المراجع الى للفخص الفاعل عن استنادها بالمجعية الى طبيعة مطلقة بل  
 لحاظ الشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مفرقة بالشخص في الوجود واما اذا اخطأ الماهية من حيث هي  
 متشخصه القبط بداهة من صدور ما عن تلك الطبيعة من حيث الطلاق بل يوجب سناوها اليها من حيث انها متشخصه  
 ثم انظر الواعل يقضي بان طباع الامكان مخرج لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان يافيه مطلقا مادة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا بطلان من انواع العلية  
 بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل جبر من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اكونها علة غائية فاسنا تمنع بل تجعله كونها كمن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محصاة لها ووجه الشيء في الوجود والى محصاة آتية لا بواسطة واما حاجتها الى العلة الغائية فجواز سطره انما  
 في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى نوضح ان يكون الفاعل مثلا فلا بد ان علة غائية بل يكون صدور الفعل منه

لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة أما أنها لا تصلح أن يكون جاعلة أو آلة لميولي شخصية فلان الصورة  
 من هذه الشخصية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتسنة  
 للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما للميولي الشخصية  
 فان شخص المعلوم انما هو من تلقا جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 التحصيل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله في  
 تأثيره وبطلانها ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشهرع ابراهيم المتوسط الموصول للتاثير اذ عن ابراهيم لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر  
 واما انما يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلا  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وليست الصورة الشخصية  
 جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلا أو آلة للميولي المطلقة أما بطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفقودة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل أو الآلة للطبيعة  
 هو الجاعل أو الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار شخصية ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة شخصية عن جاعل متشخص بل  
 تصدر شخصية عن فاعل متشخص لكن العقل مخطأ في جعله متشخصين فاذا اخطأ من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها  
 وان لم يكن عريته عن غير الوجود فربما لم يقبض المراجع الى للفخص الفاعل عن استنادها بالمجعية الى طبيعة مطلقة بل  
 لحاظ الشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مفرقة بالشخص في الوجود واما اذا اخطأ الماهية من حيث هي  
 متشخصه القبط بداهة من صدور ما عن تلك الطبيعة من حيث الطلاق بل يوجب سناوها اليها من حيث انها متشخصه  
 ثم انظر الواعل يقضي بان طباع الامكان مخرج لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان يافيه مطلقا مادة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا بطلان من انواع العلية  
 بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل جبر من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اكونها علة غائية فاسنا تمنع بل تجعله كونها كمن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محصاة لها ووجه الشيء في الوجود والى محصاة آتية لا بواسطة واما حاجتها الى العلة الغائية فجواز سطره انما  
 في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى نوضح ان يكون الفاعل مثلا فلا بد ان علة غائية بل يكون صدور الفعل منه

لا للميولي الشخصية ولا للميولي المطلقة أما أنها لا تصلح أن يكون جاعلة أو آلة لميولي شخصية فلان الصورة  
 من هذه الشخصية واحدة بالعموم لا بالعدد اعني ان وحدتها ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتسنة  
 للاشتراك فيها والواحد بالعموم لا يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للواحد بالعدد كما للميولي الشخصية  
 فان شخص المعلوم انما هو من تلقا جاعله وكيف يسوغ الفطرة السليمة ان يكون المجهول المصنوع اقوى في  
 التحصيل من جاعله المفيض والآلة المطلقة واعني بالآلة ما يتوقف الجعل على توسطه بين الجاعل وما يجعله في  
 تأثيره وبطلانها ان الاشارة كما في ذلك غير حاكمة في وجوب وحدتها بالعدد وعند وحدة المجهول بالعدد  
 حكم الجاعل فكيف يتشخص الاشهرع ابراهيم المتوسط الموصول للتاثير اذ عن ابراهيم لا يتعين التاثير فضلا عن الاثر  
 واما انما يصلح ان يكون جاعلا أو آلة مطلقة للميولي المطلقة فلان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلا  
 أو آلة مطلقة للميولي المطلقة كانت الصورة الشخصية جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية وليست الصورة الشخصية  
 جاعلا أو آلة مطلقة للميولي الشخصية فليست الصورة من حيث الطبيعة جاعلا أو آلة للميولي المطلقة أما بطلان  
 التالي فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة الشخصية مفقودة الى الميولي الشخصية واما الملازمة فلان الجاعل أو الآلة للطبيعة  
 هو الجاعل أو الآلة للفرد بالذات وان جاز ان يكون على اطلاقه جاعلا للطبيعة من غير اعتبار شخصية ولا يكون جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها متشخصا وذلك لان الماهية لا تصدر مرتين مرة مطلقة ومرة شخصية عن جاعل متشخص بل  
 تصدر شخصية عن فاعل متشخص لكن العقل مخطأ في جعله متشخصين فاذا اخطأ من حيث هي من غير ملاحظة تشخصها  
 وان لم يكن عريته عن غير الوجود فربما لم يقبض المراجع الى للفخص الفاعل عن استنادها بالمجعية الى طبيعة مطلقة بل  
 لحاظ الشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مفرقة بالشخص في الوجود واما اذا اخطأ الماهية من حيث هي  
 متشخصه القبط بداهة من صدور ما عن تلك الطبيعة من حيث الطلاق بل يوجب سناوها اليها من حيث انها متشخصه  
 ثم انظر الواعل يقضي بان طباع الامكان مخرج لكل من الممكنات وكلها الى جاعل واحد واجب بالذات متشخص بها  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان يافيه مطلقا مادة وتشخصا اخرى واذا بطل ما قصدنا بطلان من انواع العلية  
 بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها علة غائية للمادة او شركة للجاعل جبر من العلية الفاعلية من غير ان  
 تكون آلة مطلقة اكونها علة غائية فاسنا تمنع بل تجعله كونها كمن نظرنا ههنا في المادة الى الصورة من حيث  
 ان الصورة محصاة لها ووجه الشيء في الوجود والى محصاة آتية لا بواسطة واما حاجتها الى العلة الغائية فجواز سطره انما  
 في الحقيقة علة لعلية سائر العلل حتى نوضح ان يكون الفاعل مثلا فلا بد ان علة غائية بل يكون صدور الفعل منه

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الذي يقتل بانضمام ما يتم به فاعليته رائد اعطيه الواحد بالعموم اذا شارك الجاعل الواحد بالبعد ولا ثم انه يخرج  
تلك العلة الثامنة الفاعل المتقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل يجعل الواحد بالبعد وتاماني  
العلية مستقلا بالتأثير فتم الواحد بالعموم فيما نحن فيه من انحصار بوحدة العامة في فرد وكل من الصور النوعية  
لا فلاك فان كل منها بطبيعتها النوعية مقومة لبيولها ونوعها منحصري فرد ومنه ما ليس كذلك  
كالصورة الطبيعية للعناصر فانها مقومة لبيولي العناصر الواحد بالشخص من حيث ان للصورة  
الغضرية طبيعة جنسية تحتها انواع وانواعها ايضا لا يجب ان ينحصر كل منها في فرد اذا لا مانع من ان  
القسيمة الفكية ولا شبهة في ايجابها لكثرة الافراد وكذلك الصورة الجسمية مطلقا فانها بطبيعتها النوعية  
المشتركة في الاجسام كلها مقومة لبيولي هذه حال الصورة واما المادة فاذا قابل لها وتكثر افراد  
نوع واحد انما يتصور فيما له قابل يحيا انحصار كل من النواعها في فرد فيسوي كل من الافلاك نوع على حدة  
منحصر في فرد فيسوي العناصر كلها شخص واحد انحصار نوعه فيه فله وجود البيولي هي علة تشخصها اذا حال  
كذلك فيما لا قابل له وهذه المسئلة اعني مسئلة تقدم الصورة من حيث الطبيعة لكونها شارة للفاعل  
على البيولي مطلقا ولتقدم البيولي لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من خواص حكمته  
تعالى المودعة في خلقها ومن خواص حكمته ما بعد الطبيعة ولعلنا احتسست منها السواد خفي وفرت في  
تحقيقها بالقبح المعلن

## كلمة الطبع

حمد الله والصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد الطبع الرسالة المسماة بالدعوة الميادية لصاحب الشمس الباقية  
بتحشية من هو في الفنون الحكمية عديم التطير وفي الفنون الثقلية البدر المنير مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد الحميد  
اللكهنوي ادام فضله العلي في الطبع المصطفائي استتم به ذو الفضل حايه كمالات الانسان محمد عبد الواحد خان  
ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وآله  
مادام دور القمرين

بسم الله الرحمن الرحيم .

قلت الفصل الكلي هو الذي لا يمنع نفسه من ان يقال على كثير ويقال بالجزئي والكلي من حيث هو كلى شئ وهو يدل عليه نه لا محذور من حيث هو شئ  
 يلحقه الكلية شئ آخر كالنسان وفرس فالانسان مثلا وان كان معروضا للكلية فليس نفسه كليا بل هو في نفسه هو وما ينطوي عليه اية من مقوماته ليس من حيث  
 هو واحدا وكثيرا ولا موجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما لا يتغير من ذاته ولا داخلها وان كان مكتنفة من خارج فالعقل اذا قصر الحاصل على الانسان نفسه لم يأت له  
 ان يحمل عليه لاحلا اوليا اما لذاته او لذاتياته وانما يتأتى العمل العرضي بلحاظ التصاقه بالمحمول فان سئل عنه بالترديد بين ايجاب خارج عنه لمن هذه المحيثة وسلب ذلك  
 بحيث يكون التردد بين اثنين لا محيص عن التزام احدهما فالجواب السلبى ليس هو من تلك المحيثة بذاته من تلك المحيثة ليس من تلك فبينهما بون اذ  
 مفاد الاول سلب ثبوت المحيثة وهو النقيض من صدقها فتعذر كون ذلك الخارج ذاتا او ذاتيا لا مفاد الثاني كون السلب ثابتا لمن تلك المحيثة وانما يصح  
 لو كان السلب ذاتا او ذاتيا لا ان قيل السلب من حيث انه سلب التحديد وكان مناصدا صدق المحيثة منه عدم صدقه من الايجاب فيجب على الاول اعتبار المحيثة  
 قيد الموضوع فان فاد ان العمل عليه لمن هذه المحيثة عا والامر والالغى المحيثة ولورد بين امرين ايجابا او سلبا غير الذات والذاتى واجاب بانه نعم  
 الجواب فان ايجابا سلبا سبب الشقين قول الكلى يطلق على شئ وجهه فيقال على ما هو قول الفعل على كثير ويقال على ما يمكن جملة على كثير من غير اشتراط وجود  
 الكثرة بالفعل ويقال على نفس تصوره لا تمنع عن ان يقال على كثير فاشئ اذا لم يكن تصوره فاعلم جملة على كثير سواء كان محمولا على كثير بالفعل كالانسان او لم يكن  
 هناك كثرة بالفعل ولكن يمكن ان يحمل على الكثرة كالقفس مثلا او لم يحزم جملة على الكثير لانه من حيث نفسه تصوره بل الدليل كقصور المصانع للعالم فكل واحد مستقر  
 في صناعة الخيزان وما اشبهه الجزئى يقابل الكلى في معانيه ثم الكلى من حيث هو كلى شئ ومن حيث هو شئ يلحقه الكلية شئ آخر فانه من حيث هو كلى فهو مضمون  
 ومن حيث هو شئ يلحقه الكلية انسان او فرس الى غير ذلك فالانسان مثلا وان كان كليا بمعنى انه معروضا للكلية لكنه في نفسه من حيث هو ليس كليا فان الانسان  
 ليس هو كلى ولا الكلى دخل في حده بل هو في نفسه انسان بمعنى انه من مقومات القرينة كالحیوان والناطق والبعية كالجسم الناهى ليس من في نفسه  
 ومن حيث هو هو واحد والكثير او كلى ليس هو وجودا ولا معدوما ولا غير ذلك مما ليس بنفسه في ذاته ولا هو من اتياته وان كان يلحقه من خارج لا بمعنى ان الانسان يتصف  
 في نفس الامر بالوحدة او الكثرة ولا بالوجود ولا بالعدم كيف ولا بد ان تصف الشئ في نفس الامر بالكثرة او لا تصف بها فان لم تصف بها لم تصف بسببها  
 وهو معنى التصاقه بالوحدة وكذا الحال في نظائره بل معنى انه من حيث تقوم ذاته وتصل ما هيته انما هو هو وما يدل في اية من من هذه المحيثة شيئا من مواضعه  
 اذ مصداق حمل نفسه ذاتياته انما هو ذاته ولما مصداق حمل غيره عليه ليس الذات فالعقل اذا قصر الحاصل على نفس الذات ولم يلاحظ ما هو خارج عنه منظم عليه  
 او متفرع عنه لم يأت لان يحمل عليه بسبب الملاحظة الاحلا اوليا والعمل الاولى بما يصح لذاته او ذاتياته وانما يتأتى للعقل العمل العرضي بلحاظ التصاقه بالمحمول  
 وهو مقرر ان على انه خارج عن نفس ما هيته فلا يتأتى اذا قصر الحاصل على نفس الذات ومن هنا يلوح لك انه ان حمل الذات او الذاتى لكن لم يجرى العمل الاولى بل  
 العمل العرضي لم يصدق البنا من هذه المحيثة فانك قد عرفت ان الشئ قد يصدق عليه ان نفسه العمل العرضي قد لا يصدق فلا يكون مصداق العمل نفس الذات اذا  
 عرفت ذلك فاسئل عن الانسان بالترديد بين ايجاب خارج عنه لرب حيث هو موجود بين سلب ثبوت ذلك الامر من تلك المحيثة بحيث يكون السؤال عن



مردود بين نقضين وعي شرائط التناقض فيما فلا محالة لا يمكن كذبها ولا بد من التزام احدهما وذلك ان السلب لبا سا دجا ورفعا محضاً لذلك لا  
 بقيدوه وبالمنع الذي اراد به فالجواب الصواب هو السلب سواء كان ذلك الخارج المحمول ثابتاً للموضوع على سبيل العروض في نفس الامر او سلوباً عنه وذلك كذا  
 الايجاب من هذه الحيثية الثبوتية لان مفاد الايجاب من هذه الحيثية هو كون المحمول ذاتاً او ذاتياً للموضوع والمفروض خروجه عنه فيصدق السلب  
 ان ليس من حيث هو هو بالمثل مثلاً بتقديم السلب على الحيثية لانه من حيث هو ليس بالمثل بتقديم الحيثية على السلب فبينهما بون او مفاد الاول سلب  
 ثبوت الالف للانسان من حيث هو هو على ان يكون الحيثية قيد للثبوت فيكون نقضاً للمقيد ومصدقاً لهذا السلب فتعارف المحمول انا وذا  
 اذ لا يصدق ح الايجاب فيصدق السلب بمفاد الثاني هو كون السلب ثابتاً للموضوع من حيث هو وذلك لان الحيثية قد تكون قيداً للسلب  
 فيكون نقضاً لمقيداً وقد عرفت ان السلب من حيث هو سلب رفع لا يقبل ان كيف بكيفية ولا يصلح لان القيد بقيد فانه ليس شيئاً فاذ  
 السلب بحيثية الموضوع يكون ذلك لئلا على ان اعيد الحواط الى السلب من حيث هو فهو مفهوم ما واثبت لشيء فيكون القيد راجعاً الى ثبوت السلب  
 ويكون القضية موجبة سالبة المحمول قد عرفت ان الحمل على الشيء من حيث هو هو انما يكون حملاً اولياً فانا ما يصدق حمل السلب عليه بهذه الحيثية  
 لو كان السلب لا انا وذا تالياً للام لا ان يذهب الى ان السلب من حيث هو سلب قبيل التقييد كما هو ظاهر كلام العامة من اجل الصانع فخرجوا  
 يكون القضية سالبة ثم انا قيد السلب بالحيثية فانظر ان يكون مفاده ان الذات ليست بهذه الحيثية هو المصدق للسلب ليس كك بل مصداقه  
 ما عرفت من انتفاء كون الامر مسلوباً انا وذا تالياً فلا يصدق السلب الحقيقي ايضا ولا يكون السلب الايجاب المقيد ان حينئذ وتعين في طرفي  
 ويمكن ان يراى بتقيد السلب بالحيثية كون الايجاب بهذه الحيثية متقنياً ومصادرة ان الذات ليست بهذه الحيثية مصداقاً للايجاب فيرجع في المعنى  
 الى الاول ويكون التقييد بالحيثية راجعاً الى الايجاب فيناقض القضية ان يصدق السلب حينئذ بتقديم الحيثية عليه في اللفظ والوصية بتقديم عليها  
 بها را حوزي باللفظ معناه وبال المعنى ههنا الى التاخير فان قلت ما ذكرت انما هو اذا كانت الحيثية قيداً للنسبة واما اذا كانت من تمة الموضوع  
 كما قد يلوح من عبارة الشيخ فلا محالة اذ ارد الحكم على الموضوع المقيد بين الايجاب والسلب على ان يكون اداة السلب بعد تمام الموضوع فيكون  
 لا محالة بعد الحيثية وعلى ان يكون اداة السلب قبل الارتباط حتى لا يحتمل الحمل على ايجاب السلب يكون الامر دائراً بين النقيضين فيتحقق في المثال  
 تقيد السلب لا تقيد الموضوع بقيد مشترك بين الايجاب والسلب حينئذ لا يصدق الايجاب بل يصدق السلب مع ان الحيثية متقدمة في اللفظ  
 اداة التاخير في المعنى قلت اولاً ان التقيد قد يميز فوات الموضوع عما تفرقه بالذات فيبقى بل يفيق في ات الموضوع ثم ينسب المحمول الى ذات الموضوع  
 من غير وجوب ان النسبة من حيثية التقيد كما تقول يد عالم طويل فيميز المراد بغيره فيعلم من يدن الجاهل فلا يلغوا القيد وان لم يكن الحكم بطول من علم  
 وقديروا باعتباره من نفسه باعتبار آخر فالحكم عليه في ذلك اعتباراً كان القيد بغيره والافعى فاذا قلت زيد من حيث انه عالم طويل فالقيد بغيره  
 انه عالم عرفت ان من تلك الحيثية فاذا لم تر وان طول من جهة علم كان القيد لغوا ولذلك لا يذهب الى عدم ارادة ذلك بهم بل يحكم بالكذب من حيث المفاد  
 كون طول من جهة علم الامر كذا انا صغيت في ذلك فنقول ان تقيد الموضوع هنا بالحيثية الدالة على تعذر النظر عليه لانها من غير ما عداه ان فان  
 البحث عن الموضوع انما هو بهذه الملاحظة والحمل عليه وسلبه انما هو بهذه الحيثية فيعود القيد الى النسبة الايجابية الى السلب على اعرفت ولا يكون التقييد  
 لغوا فان معنى الحمل على العرض لم يخير الجواب الصواب في السلب الثبوتية وان معنى الحمل الاول لكن من غير قصد دالة الحيثية على كذا الصواب هو السلب  
 وقد كان المقصود بالاثبات بالحيثية هو التنبية على اعتبار النسبة المحكية اولية وهو حاصل فكان الحيثية مقدرة مؤخره والتعذر لمفاد واثنا ان الموضوع قد  
 مخرج في تحت السالبة من حيث المعنى الثبوتية فان السلب هو رفع الايجاب فلو كان يد هو كاتبة لم يمس يد هو كاتبة ما زيد ليس هو كاتبة فهو ان كان  
 في السلب على صطلح لكنك لو لم تنظر فيما الى رد السلب على القضية الموجبة بزمها لم يكن فعالاً وقد انفع لك بما سمعت ان انا رد في السؤل عن ان  
 من حيث هو هو من خارجين من الماهية لا يخلو عنهما شيء من الاعيار بل يكون الشيء متصفاً باحد البتة ويكون الترويد في ايجاب احد منهما لا كقولك

او اعداد الانسان من حيث هو هو كغيره موجود من حيث هو هو لم معدوم وورد بين ايجاب غير الذات والذات وبين ايجاب متبني كغيره متبني  
موجودتين احدهما محصلة والاخرى معدومة او سالبة للمحمول لكن اين السؤل استحقاق ان ايجاب عنه لا تطلب تبين بعد وضع ثبوت واحد من ينك  
الامرين او وضع صدق واحد من باثنين القضييتين الوضع المعنى على السؤل فاستد كذا السؤل فلا يتحقق ايجاب كيف ايجاب سغات السائل المطلوب  
والمطلوب بينهما باطل فلا يصح ابقاؤه فان تقبل عليه باطلا السائل فبنيته على حمل المركب على فساد الوضع الذي شي عليه السؤل غلط بسبب تبين قسمة  
ونقول من اس ان حيوانا انسانا مخلوطا متحصلا بمادة وعوارض هو الطبعي ولا ريب في وجوده في الاعيان كذا عند النفس ان تسامح قوة مخصوصة  
بني نوع لها مادية ولكن ان تعد من تلك ان يشتمل في النفس مفهوم كلي انما يصلح عنوانا للجزئي المادي كالمفهوم المخلوط واذا كان الطبعي موجودا فالأخر  
اعني الحيوان مثلا من حيث هو هو من غير ان يعتبر شئ فيه ولا يعتبر معا ثباتا او انقيا موجودا ايضا فانه اما جز من الطبعي وعينه اذ يعتبر تارة محصلة بغيره  
لا يكون في حيوانية سوسي جمعية وتغذو حسن ان عاجزان تقارنا لت معنى من غير ان يدخل في تحصيل حيوانية بل يكون خارجا عنها فيكون من مادة معتد  
على المصنوع منه وما قار غير محمول عليه اخرى بهما يكون فيه جمعية وتغذو حسن من غير اعتبار ان لا يكون فيه شئ اخر حتى ان كان فيه مع ذلك موراخر كان موجودا  
حيوانا فيكون جنسا للمجموع محمولا عليه اما وجوده في الازمان فبني وذلك ما بان بتفصيل الحيوان من حيث هو ويلاحظ هذه الحيثية كما ان الحكم عليه بالحيثية  
حيث هو هو واحد لا كثير واما بان يتقبل الحيوان ولا يتصور شئ فيكون المخلوط هو الحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ هذه الحيثية واما بان يحسن ان الطبعي  
واذ هو فرد من الانبي يكون موجودا بوجوده في الذهن ايضا فاما الحيوان بشرط المخلوع المعاني الزائدة والتجود عن الاقران بها راسا فلا وجود له في الاعيان  
والا فاما ان يكون محمولا على الطبعي جزو من فيكون منظويا على المادة ولو حتمها او معتبرا بها وقد فرضنا فيا وعرى اولا ان لا يكون كذلك فيكون بين المتعارفتين  
ولكن كل من الحيوان لا لا الام دون الحد على انه وان تعري عن المادة ولو حتمها يكون مغفوا بعوارض نعم بما يؤيد الماخوذ كك في الذهن لا اقول ان الموجود  
يتصف في نفس الامر بالعارض مطلقا حتى عن الوجود في الذهن فذلك غلط من القول بل انه يتصور مفهوم الحيوان المجرد وربما يجعل عنوانا لاحكام حتمه كما تقول ان  
لا يوجد في الاعيان ان لم يكن هذا العنوان صادقا عليه نفسه بل من باطل لا يحاذي به شئ في نفس الامر وانه لا يلاحظ شئ لان يلاحظ مع شئ مع  
فيكون مغفوا في الملاحظة حيث لم يصاحب في الملاحظة عارض ان كان ملاحظة العقل اياه ونحو ذلك عارضا لاقول المفهوم الكلي لا الحيوان الانسان يكون  
ماخوذا بشرط شئ ابي اعتبارا بتحصلا واقترانه بغيره مفهومه لا بشرط شئ ابي بلا اعتبار بتحصلا بشرط ولا بشرط الاقتران شئ او عدم الاقتران شئ او شرط  
لا شئ ابي اعتبارا بعدم تحصيل شئ وعدم الاقتران بهذه احتمالات ثلثة لا يمكن لها ان يكون ماخوذا بشرط لكن لم يلاحظ هذه الحيثية فحتم ان يكون هو ماخوذا بشرط  
والا يكون كك ثم الماخوذ بشرط شئ ويحتمل المخلوط ايضا ان كان طبيعيا بنسبة كالحيون ان كان الشئ المشروط بمصلحة فضلا كالناطق فهو من النوع كالانسان ان كان  
مع ذلك تحصيل المادة ولو حتمها ايضا كان عين الفرد كزبد وكذا ان كان طبيعيا بنسبة ونشروط تحصيل المادة ولو حتمها فهو من الفرد والفرد المادي المحسوس من الحيوان الانسان  
الطبعي ولا ريب في وجوده في الاعيان كذا في وجوده عند النفس وان لم يحتمل ان يشتمل في النفس المحررة مودة المادية مخصوصة به كالصورة الشخصية لزيد بل  
يشتمل في قوة النفس اذ كالحس المشترك والخيال بحيث يطالعها النفس موجودا عندنا على انه ربما يشتمل في النفس مفهوم كلي يصلح عنوانا للجزئي المادي كالمفهوم الحيوان  
المخلوط بالمادة المشروط بلواحقها هذا المفهوم وان كان كليا مجردا عن المادة ولو حتمها كذلك كان عنوانا للجزئيات المحسوسة المادية الطبيعية فكل الجزئيات موجودة  
في النفس اجمالا بالقوة فحتم ذلك ان تقرر لك ايضا من وجود الطبعي عند النفس انما كان الطبعي المادي من الحيوان الانسان مثلا موجودا في الاعيان فالحيوان  
والانسان لا انبي ايضا اعني الماخوذ من حيث هو هو لا بشرط شئ موجودا في الاعيان الا لم يوجد الطبعي ايضا فانه اما جز من الطبعي وعينه وذلك لا يعتبر بتحصلا  
لا شئ يدخل فيه بل بنفسه بحيث لا يتصل بمصلا شئ اخر وذلك بان يعتبر الحيوان بحيث تخيم حيوانية بان يكون فيه جمعية وتغذو حسن فلا يتصل ان يدخل معنى في  
على كك في تحصيل حيوانية مدخل بها ما وان عاجزان تقارنا لت معنى على التبادل الاجتماع فيكون الحيوان من القياس اجماع مدخل معنى اخر  
كالانسان المجمع من من الناطق مجردا ومادة متفردة عليه فلا يكون محمولا من هنا يقال ان الطبيعة اقدم وجودا من الطبعي يعتبر تارة اخرى بجمعيته  
لا يتصل في الوجود شئ او شيئا يدخل فيه فذلك بان يكون فيه جمعية وتغذو حسن لم يلاحظ هذا المعنى بهذا القدر بل ان كان شئ فيه اذكر ما مر آخر

كالنطق وغيره كان المجموع حيوانا اذ فيه جسمية وتقدوس لم يشترط في الحيوان ان يكون في غير ذلك فالحيوان ح بالقياس الى المجتمع منه وما يدخل فيه يحصل  
يكون جنسا مستورا محمولا عليه متشكلا في ذلك الفصل كالمناطق فانه اذا اعتبر محمولا سخر اذ ان كان صورة للنوع غير محمول على ان اعتبر مبهما غير متماثل كان محمولا  
محمولا للنوع ايضا يعتبر بالقياس الى العوارض تارة محمولا فيكون له عقلية للمجتمع من الطبيعة النوعية والعوارض اخرى مبهما فيكون كالمجسوس والقياس الى العوارض  
شرح فبين ان اذا كان الحيوان الطبيعي مثلما سجد في الاعيان فالحيوان الالهي ايضا سجد في الاعيان بل اذا اخذ بحيث يكون له للطبيعة فهمته علمية في الوجود  
من جهة حكم العقل اما وجود الالهي في الاذيان فكذلك لا يستقر فيه وتصور ذلك على ان واحد بان تقبل مفهوم الحيوان الالهي اعني نقاد قولنا الحيوان حيث يكون  
بلاشروط ويلاحظ هذه الحقيقة كما اذا حكم عليها بان ليس من حيث هو بل واحد ولا كثر فيكون هذا وجود النفس مفهوم الحيوان الالهي فاما ان تقبل الحيوان الطبيعي  
شيئا لا داخلية ولا غضا اليه من خارج فيكون المحمولا للحيوان من حيث هو وان لم يلاحظ الحقيقة فيكون هذا وجود الالهي يكون قولنا الحيوان الالهي الحيوان من حيث هو  
بلاشروط عنوان له وحكاية عنه وثالثهما ان يحسن تحليل حيوان لم يبق كثره واذا هو فرد الالهي يكون الالهي موجودا بوجوه في الذهن ايضا كما ان وجوده بوجوه  
الخارج ولا اعني يكون الطبيعي فردا لالهي انه فردا لهذا العنوان اعني قولنا الحيوان الالهي والحيوان من حيث هو بل بلاشروط بل ان فرد مفهوم يصدق عليه هذا العنوان  
ونفوس مفهوم الحيوان اما الحيوان بشرط الاشياء اعني بشرط الخلوع المعاني الزائدة حتى لا يكون شيئا منها داخلية محمولا بشرط التجرد ايضا على ان تتركيب تلك المعاني  
حتى لا يكون مقتضا من خارج شيئا منها اصلا فلا وجود له في الاعيان لذلك كان فاما على سبيل ان يكون محمولا على الحيوان الطبيعي المحمولا وجزء منه فيكون محمولا  
ذاته على المادة ولو جهتها ومقتضاها من خارج وقد فرض خالبا عنها في ذات وعربا على التقران بها من خارج واما الحيوان الالهي فهو وان كان محمولا على الطبيعي اعتبارا  
جزءا باعتبار كثره لكن لا بد من خلاف المفروض لان المفروض خالبا على ما عرنا بل لم يلاحظ منطويا ولا مستقرا فيهما بول وعلى سبيل ان يكون محمولا على الطبيعي لاجزائه فيكون  
بالمخالفات لم يكن من الحيوان الا لاسم دون الحد لانه لا يكون جسيما ولا متفريا ولا حساسا فيكون التفرع في وجوده متزاعا في امر علم المفارقة يطبق عليه الحيوان  
باعتبارك لاسم فقط لاني وجود الحيوان بمعنى الجسم المتفرد في حساسية تجرد عن اعتبار على انه وان كان حينئذ عارضا عن المادة ولو جهتها لكنه يكون محمولا بالذات بل هو ان  
يكون موجودا واحدا وخاضعا لما عدل الى فرد ذلك من العوارض نعم بما يوجد للحيوان بشرط لاني الذهن لا بمعنى انه يوجد في الذهن يكون حين هو موجود في خالبا وعرضا  
في نفس الامر جميع المعاني الزائدة على مفهومة فان كان باطل التبعي كلف وتنبهت بصف الوجود في الذهن الوحدة والمفارقة عما عدل الى الذي يتقضى ان يحل على القول  
بوجود الحيوان بشرط لاني الذهن امر ان حدما انه يتصور مفهوم الحيوان المحمولا وبشرط لا يربح محمولا الاحكام متعة كقولنا الحيوان بشرط لا لا يوجد في الاعيان  
فيكون ان العنوان المحمولا للحيوان بشرط لا اعني نفس مفهوم موجود الا المحكي عنه بذلك العنوان اعني ايصدق عليه بشرط لاني نفس الامر فانه لا يصدق هذا المفهوم ولا  
شيء بل هو من الابطال التي لا يحد حتى شيء في نفس الامر وهذا معنى ايقال انه موجود بصوت له ابتداء الثاني انه يلاحظ الحيوان لا يلاحظ موشى من المعاني الخالصة  
لانه يلاحظ عدم شيء موشى يرجع الى الاول فالمحسوس حينئذ منفرد في الملاحظة حيث لم يصحاحب في المحسوس عارض فهو عارض العوارض في الملاحظة وان كان المحسوس في  
وتحذ ذلك الوحدة والمفارقة لما عدله عارضا له حينئذ لكنه ليس مقتضا بحسب المحسوس وان كان مقتضا به في نفسه لا يتوهم ان ذلك حينئذ بحسب النفس الغير المتناهية  
فليس الامر كذلك كيف ليس هناك لا تصور للحيوان من غير فرض شيء وقد حمل على غير ذلك مما حمل الطبيعة على سبيل التسمية قلت ولا يتوهم مرجع الالهي في الاعيان  
ان هناك شيئا يلحقه الكلية بحسب وجوده في الاعيان كيف ولم يجر على اربابه لا يتلبس بالوجود الذي بل الوجود العيني بل هو التوهم وليس صحيح ان يكون شيئا بعينه مشتركين  
بالحل والجزئية كان يكون شيئا في الاعيان شيئا من الانسان والانسانية وهو بعينه موجود ولزيد وعمر ومكر كاث انه لا بناء وكيف يسوغ من حله سيلة ان يكون  
الانسانية واحدة لثقتها اعراض عمروا يا بعينها اكتسفت اعراض يلزم الطبيعة الانسانية من حيث هي بدون لحاظ الاضافات ان لم يكن الوجود قائما له  
الحقيقة اذ ليس منها ولا داخلها يجوز ان يلحقها الوجود من خارج فاذا وجدت في مواد كثرات فيكون انسانيات مختصات للانسانية مشتركة وانما ليسها الكلية اذا  
وتجدر في الذهن فان الحقيقة الانسانية العقلية اذ هيست الى اشياء منسانية متحققة او محتملة لم تختلف نسبتها اليها وكانت مطلوبة لها بمعنى ان اواحدتها احسن موشى  
في الخيال ولا وانترع العقل منها مجردا عن العوارض حصل هذه الصورة بعينها فاذا تايثرت النفس من احدتها بهذه الصورة لم يكن لها علاقة بغير هذه الصورة فقيست

تلك الكثرة الكلية لكنها من حيث انها هبة مخصوصة في نفس جزئية جزئية وتماثلها الصفة المشتركة من الانسان في نفوس اخره هذه الصفة مشتركة بين القياسات  
مثل كل من تلك الصفة بالقياس تلك الكثرة ذلك المكون تلك الصفة العقلية لها من في الذهن صفة على كثر يكون كليا مشتركا بين الكثير اقول لما  
تقر ان الاتي كالانسان بل انشأ مثلا موجود في الاعيان لا تروى ان كل معنى ان الكلية عارضة لمن خارج وان كانت مسلمة ومبني انها ليست عينه والجزء  
منه كما والوجود في الاعيان على اي موجود هناك بوصف الكلية والكلية عارضة له هناك فنجيب ان يعلم ان كليا بل ان الكلية  
تعرض الاشياء في الذهن فذلك لانه لو كانت الكلية عارضة في الاعيان لشيء كالانسان فوجب وجوبه والعين اما ان يكون بها او بعينها لا يسيل الى الاول لانهم  
على ايهامها يكون موجود في الاعيان ضرورة ان الوجود العيني من نوع معين لا الى الثاني لان العين لا يمكن ان يكون كليا لان الكلية قد تفسر بالمطابقة للكثرة  
وقد تفسر بالاشتراك بين كثير فاذا فسرت بالمطابقة فاما العيني بها مطابقة النفل لذي النفل على سباني بين العين والانسان والانسانية اذا كان وجوده في  
الخارج لا يكون مثلا زيدا وعمر مثلا فلا يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان معنى الاشتراك بين المكتشف انه ليس كل اشترك يجب الكلية فالدال المشترك بين زيدا  
لا يكون كليا بل المشتركة باحد لكن العين من حيث هو عين لا يشترك بين كثير باحد اذ معنى العمل هو الاتحاد والشيء المعين العيني لا يتحد باحد متباعدة كزيد وعمر  
وهذا القدر يحتمل ان كان الانسان الكلي مثلا على الاعيان الانسانية باعتبار وجوبها باعتبار آخر بازان يتوهم ان الكلية تكون اعتبارا بالاشياء  
بين كثير باخرية فنقول انه لا يجوز ان يكون انسانية موجودة بعينها في زيد وعمر مثلا كالبنا كبيت يجوز من لفظه سليمة ان يكون انسانية واحدة بالاعتبار  
اعرض يدوي عنها القنطرة اعرض عمر فليكون هي عينها متعترية بالبيان في زيد وبالسؤال في عمرو بالعلم في زيد بالجهل في ذاك ان السؤل والبيان ليسا الا في الوجود  
يمكن اجتماعا في شيء ولا يضر ذلك في تقابلها للاختلاف المضاف اليه ما العلم والعمل فاما ان لم يتبها اضافة لكن تلك الى الشيء الذي يتعلق العلم والعمل  
فاذا اتى الصفات اليه فجمعها في امر واحد ولو توهم في الطبيعة الجنسية مثل ذلك حتى يكون حيزية متعترية بالنطق في زيد وبالصهيل في هذا النفس الزم  
ان يكون شيء واحد بعينه انسانا ورسا واذا تطلعتا لكون الكلية في الاعيان فلنكر على حل الشبهة الداعية الى توهم ذلك فنقول ان الطبيعة الانسانية من حيث هي  
بدون محاطا اضافة الى زيد وعمر فمحصيها يكونان في هذا ذلك ان لم يكن الوجودا متبالة من هذه المحيثة اذ ليس بها ولا داخلها فيها حتى يكون محمولا عليها بل  
الاولى كذا يجوز ان الحقا الوجود من خارج فاما حيث في مواد متكررة تكثرت تبكر المزمع يكون انسانيات مختصة لا يكون شيء منها مشتركا وليس هناك انسانية  
واحدة مشتركة اذ اتمت هذا فنقول ان القائل ان الانسان من حيث هو موجود في الاعيان هو كليا فكل موجود وان اراد بان هذا المفهوم اعني مفهوم الانسانية  
المقتضية الحيثية موجود في الاعيان وان يحكي عنه بهذا العنوان من حيث انه يصدق عليه هذا العنوان اعني مفهوم الانسان اذ لوحظ ولم يلاحظ غيره ووجود  
الاعيان فمنوع ان اراد بان يحكي عنه بهذا العنوان موجود في الاعيان فليكن الوجود حقيقة حيث يصدق عليه هذا العنوان فيصدق الوجود عليه فاما هو في الخارج  
وصدق بهذا العنوان عليه فاما هو في الذهن فليكن الحكم عليه بالكلية في قوله وهو كليا لكان مفهوم الانسان من حيث الوجود في الذهن فليكن الحكم عليه بالكلية لا بد  
وان كان غير ذلك فلا نسلم صدق هذا ما ذكره فغرضنا من ذلك فنقول ان الصفات للانسانية مثلا بالكلية انما يوجب الوجود في الذهن في كليا باعتبار ان حكا  
اعتبار نفس الصفة الانسانية المشتركة في النفس فانيها اعتبارا للمكون تلك الصفة اعني مفهوم الانسان فاذا اتمت الصفة فكلية من جهة جزئية من جهة اخرى لا يوجبها  
فلي هذا هو مستأشخا من الانسانية موجودة في الاعيان او تخيل لم يختلف نسبة تلك الصفة الى تلك الاشخاص كانت مطابقة لما يستحق ان اواحدة منها  
اذا حضرت مكتوبة في الخيال الا لا وانشرع العقل معناه مجردا عن الجوارح حصل هذه الصفة العقلية بعينها فاذا انظر النفس من احد من تلك الاشخاص من جهة صفة  
الخيالية بهذه الصفة العقلية لم يكن لها حلا من تلك الاشخاص تأثيرا في ذات النفس وان حضرت صفة في الخيال ان موضوع ذلك هو صفة مشتركة بين جميع  
فاما اذا ضرب احدنا على شدة الرشد فيها ذلك النفس فان ضرب عليها فاعلم آخر اثر الشبهة بنقش آخر وكسوق الى الشبهة غير الذي ضرب عليها اذ كان اثر  
الرب في الشبهة فذلك النفس بعينه هذه الصفة العقلية متعينة الى تلك الاشخاص ملكية وكلية ولما جرت جريتها في نفس جزئية يكون  
جزئية وتماثلها الصفة المشتركة من الانسان في نفوس اخره هذه الصفة الانسانية المشتركة في نفوس صفة كلية جزئية يكون القياسات بها مطابقة لما سلك كل من تلك الصفة



ولا شخاص الانسان وما اذا اعتبرت المخلوط اعني مفهوم الانسان فهو ايضا على من جهة وجزئى من جهة اخرى اما جهة كلية فلهذه معقول الفصل العشرة كلية فلهذه  
لكثير من وقد عرفت معنى مطالبتهما فالانسان الكلى حينئذ هو المعقول في الذهن للموجود في الاعيان نعم يمكن ان يقال انه كالمعنى انه في نفسه بحيث ان  
الذهن كان له صورة كلية مطابقة للمعنى انه وان لم يكن في الاعيان لا تشخصا بشخص زيدا وعمر او بكرة مثلا لكنه مع ذلك بحيث يحتل في نفسه ان يقارن في ذلك  
او في الاذن ان تشخص احد يكون زيدا او تشخص عمر ويكون عمر او قال زيدا بالكلية احدي باثنين فالكل يكون موجودا في الاعيان اما جهة جزئية فلهذه ربما يكون  
المخلوط في الذهن بصورة جزئية غير مطابقة وايضا يكون مخلوطا بشخص ما انه لا بد وان يكون في الاعيان مخلوطا بشخص ما وان لم يكن شيء من تلك الشخص او  
به بناء قلت الفصل المعنى المجس في الجسم الحيوان يقال تارة انه بنفس الانسان مثلا واخرى انه مادة له وجزئ منه والجسم محمول على النوع وتحديد الجزء  
والمادة لا يحل ان على المركب بل يتقدان عليه فالجسمية له باعتبار التجربة باخر والفرق بينهما انك اذا اخذت الجسم حرم به اذ طول عرض عمق وتحت المعنى  
بهذا القصد كان الجسم بهذا المخلوط محصلا في ذاته وان جاز ان يقرن معه مكان اخر كالنمو والحس من كل منها خارجا عنه غير منجذ فيه لا محصلا له ويكون الجسم  
الجزئية المادة هي الصورة والى المجموع منها الى المركب فلا يحل على شيء من تلك الاعلى للمركب من الجسمية وشي منها فان كان التام والاختصاص في الوجود العيني مع  
النظر من لهما العقل كان العيان الجسمي الفصل مادة وصورة خارجيتين امكن في الحاط العقل كالمادة وصورة عقليتين البسائط الخاصة بمادة وصورة لها  
الا عقليتين اذا اخذت جوهرا كذلك من غير ان تيمم المعنى بهذا التقدير بل غالبا لا حظ وجود هذا المعنى حتى امكن هناك الف معنى حتى في الوجود ويكون المجموع  
جوهرا كذلك كان جوهرا كان الجسم حينئذ مبسما في ذاته وجاز ان يكون هناك محال اخر لا على الكون منقسمه عليه من خارج بل مخلوطا به حتى اذا لا دخلت الى شيء منها فاما  
على تلك تعيين شيئا مما قد كان الجسم مبسما بالقياس اليه سابقا ان يكون له وكان حينئذ ذلك المعاني كانا في الحس محصلا لا بهاء يكون جهة الجسم الى شيء  
فنسبة الجسم الى الفصل المالى المركب من الجسمية ومن هي منها فنسبته الى النوع اما اذا اخذت الجسم محصلا بالفصل كانا في تحدا مكن من نوع قس على تلك  
حال المعنى الجسمي غير والقياس الى العرفيات المان المعنى الجسمي شيئا محسوس يكون بالنسبة الى الفصل الماحول لا يدري ان على معنى كالمعنى حتى تقريره  
بمختلف النوع بالنسبة الى العرفيات فاما يطلب فيه تحصل الاشارة دون المعنى ثم يمكن اعطاء القانون الفارق بين الفصول الاعراض ان لم تيسر لنا في كل ما  
حاليا من المعاني واداة على اعطى القانون شترة اولى في الفصول ام لا فان الفصل يجب ان يتيمم الجسم قسمته لازمة بحيث ما دخل في القسمين لا يخرج عن ذلك  
في الاخر فيكون كانا طاق لا لا تتحرك ثم المقسم قسمته لازمة اما ان يكون اتحد الطبيعة لنفسه بما او لا فصله الاول لا يكون خارج ولا داخل كانا لا يكون  
المقسم فصلهما مقسما لتلك كذورة والاثوثة هما الانسان لكونه حيوانا فاذا اخصص الحيوانية بكون احدهما صورة ودون اخرى بل انقسم النوع بها كالجسم لم يخلو في ترتيب  
العام فضلا عن الخاص الا ان كان من جهة حصول المادة كالجسم لا يصح من انقسام خراول من جهة الصورة بحيث لا يدخل الاسم لم يكن فصلا كذورة والاثوثة  
قسما لا يكون لما عرفت للمادة حرارة وبرودة شترة بها كذورة والاثوثة ولم ينعدها انقسام من جهة الصورة بحيث لا يدخل الاسم لم يكن فصلا كذورة والاثوثة  
وغيره لم يكونا فصلين ان لم يكن لك بل ان من جهة الصورة كالجسم قسمته الجسم في المادة ولكن بحيث يمنع من انقسام تلك كذورة والاثوثة قسمته الجسم من جهة المادة  
مخصصة بصورة النفس الفاعلية يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون فصلا اوليا لتلك الطبيعة بل ان كان متجصدا المعنى سابق عليه بل هو سطة بحيث منع قسمته اخرى واداة  
تدخل اقسامها مع قسمته وذلك كان في ذلك بالنسبة الى سابقه حتى انتهى الامر الى تلك الطبيعة كان هناك كثرة وترتب في الفصول يكون الاخر فصلا الطبيعة فلهذا  
او اكثر كانا طاق انما تخصص الجوهري بعد كونه ذاتا شترة وذلك بعد كونه جسمانيا والابل لم يكن متجصدا وكان متجصدا لاهل الشريعة لم يكن بل يخرج عن ذلك لتلك  
فصلا اصلا كالسلي انما تخصص الجوهري بعد كونه جلا وذلك بعد كونه ذكرا وذلك بعد كونه حيوانا واقفاني كسلي عن قانون آخر للمعينين الا انواع ولا جوا  
فما قبل الانقسام بالفصول مبسما لا قبل الانقسام بل بالعروض فقط نوع اقول المعنى الجسمي الجسم الحيوان مثلا يقال تارة ان الجسم الانسان مثلا  
واخر كانه جزئ منه ومادة له ولا شك ان الجسم محمول على ما هو محسوس اعني النوع محمول عليه وجزءه الاكل على ما هو جزئ الاكل المعنى الكل المركب منه وجزئ باخر لتقديره عليه  
المادة ككل على جوده بالنسبة الى علم ما به مادة داخله في معنى المركب بهما من الصورة وما به مادة خارجة عن معنى الصورة لانها جزئ من الاول ملته للثاني فالجسمية

تعاين المحرقة والمادية فلا يجمعان باعتبار واحد بل حسيته لما يقال ان الجسم ليس باعتبار وجوده بل باعتبار آخر على انه ربما يقال ان ذلك المعنى في ذلك لا يخلو  
بالفعل انه عين النوع البتة كما ان الجسم الثاني المحسوس من الحيوان الفرق بين الاعتبارين بل الاعتبار ان المعنى المعنى هو ضرورة بشرط لا شيء وان  
لا بشرط شيء وثالثه بشرط شيء فاذا اخذ بشرط لا شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مثلاً جوهراً او طولاً عرضاً وعمقاً وبشرط تمام المعنى بهذا القدر والقياسه عاده كما  
ذلك المعنى كالجسم هذا المخطط محصلاً في ذاته روح وان جاز ان يقرن معه مكان اخر كما نرى في كون جازعته فيمنع فيه ولا يحصل ويكون نسبة الجسم  
نسبة المادة الى الصفة فيكون علة قابلية بمعنى الخارج عن الشيء المحال ويكون نسبة الجسم الى المجموع المركب من جسمية ومن شئ من تلك المعاني كلها بعضها  
نسبة المادة الى المركب فيكون علة قابلية ايضا لكن معنى الدخول في الشيء المحال للجزء الاخر منه فلا يحل الجسم في شئ من تلك المعاني المقترنة مع كونها لها  
ولا على المركب من الجسمية ومن تلك المعاني كلها بعضها لكونه جزء منه وحينئذ المكان التام والاضمار المشروط في الاخذ على هذه الهيئة انما يحسب الوجود المعنى مع  
الظفر عن خطأ العقل كان المعنى ان المعنى الجسمي بالقرن معه من المعنى الفصلة مادة وصورة خارجين المكان في كل واحد محسباً لهذا العقل كان المعنى مادة  
وصورة عقليتين المركبات انما جارية كونها المادة والصورة كلاهما الجسم اما البسائط فلا مادة وصورة لها الا لعقليتين اذا اخذ لا بشرط شيء وذلك بان يؤخذ  
الجسم مثلاً جوهراً او طولاً عرضاً وعمقاً لا يراى على ذلك من شرط تمام المعنى بهذا القدر والقياسه عاده حتى ان كان هناك شئ اخر مخلوطاً بهذا المعنى لم يكن مع  
جسمه او بشرط عدم تمايزه حتى لو لم يكن هناك شئ اخر لم يكن هناك جسم بل هو ذلك المعنى سرلاتي ان جدره غير كون هناك شئ اخر معني الوجود والاعتبار  
كان جساماً وان جدره مخلوطاً اختلاطاً اتحاداً واما بيان اخر ولولاه شئ كان المجموع ايضا جساماً فاجسم حسيته في ذاته ووازن يكون ان اخره اعلى من كون  
مقترة اليه من خارج بل على ان تكون مخلوطة متحدة به حتى اذا دخلت الى شئ منها فاعلمنا على انك تقين شيئاً مما قد كان الجسم بها بالنسبة اليها بئرا ان يكون  
ايها وكان حينئذ تلك المعاني كالنامي الخمس محصلة لا بانه لا يكون الجسم متجاذباً عنها ولا هي متجاذبة عنه ويكون نسبة الجسم الى شئ منها نسبة الجسم الى الفصل  
نسبة الجسم الى المركب من معنى الجسمية ومن شئ من تلك المعاني نسبة الجسم الى النسخة من الجسم على كل من تلك المعاني وكذا انك عليه يحول الجسم على ما يجب  
واذا اخذ بشرط شيء وذلك بان يؤخذ الجسم مخلوطاً بالفعل بالنامي الخمس او حيواناً مخلوطاً بالناطق لا على ان يكون الجسم الحيواناً ما بمعناه والنامي الخمس  
او الناطق متضاف اليه من خارج بل على ان يكون محصلاً بذلك ذلك حصل غير متجاذب عنه فيكون حينئذ كل منهما علة الاخر من المجموع بالفعل كما كان كل  
بالقوة اذا اخذ لا بشرط شيء واذا تصورت ما صورناه في المعنى الجسمي من اخذه بالا اعتباراً بالثلاثة بالقياس الى المعنى الفصلة والموجودا اليه من اخذ المعنى  
كذلك بالقياس الى الجسم عرفت حال كل منهما بالنسبة الى الفرق في المحل والتباين كذا حالهما بالنسبة الى النوع فالمراد بالطبيعة الجسمية وكذا البنية توخذ  
بالاعتبارات الثلاثة بالقياس الى العوارض كذا العوارض بالقياس اليها وترس الى الطبيعة الجسمية والنوعية بكل اعتبار في المحل البانية بالنسبة الى  
تلك العوارض على حال الجسمية بالنسبة الى المعاني الفصلة والعكس في حال الجسمية والنوعية بالنسبة الى الاقسام والاصناف والاشياء من الحاصلات بقضايا الوجود  
على حال الجسمية الحاصلة من انقياس الطبيعة فالحيوان اذا اخذ بشرط عدم الخلط مع الابيض بل محصلاً في المعنى بنفسه حتى اذا انضاف اليها بعض  
يكون معنى زائداً عليه كان مثلاً لا ابيض وكذا الحيوان لا ابيض فانه يكون حينئذ كانه جزء منه وكذا لا ابيض يكون مغايراً للحيوان لا ابيض اذا اخذ  
سلطاً لا بشرط الخلط مع الابيض وعدم الخلط به بل بحيث يكون في قوة ان يضاف اليه لا ابيض فيحصل ويكون كانه من صفاته كان ح متجاذباً مع الحيوان  
الابيض كذا لا ابيض مع الحيوان مع الحيوان لا ابيض اذا اخذ الحيوان بشرط الخلط مع الابيض يكون عين الحيوان لا ابيض الفصل كما كان كذلك بالقوة اذا  
لا بشرط وكذا الانسان اذا اخذ مثلاً بالقياس الى الكاتبة بالحملة فلا اخذ بالا اعتبارات الثلاثة نعم الكليات الخمسة المشهورة وهما انما يحسب ان تنبه  
له وهو ان غرض الاعتبار انما يتحقق في الطبيعة المحركة بالقياس الى ما يضاف اليها كالجسم والحس والجزء التباينة بحسب المعنى والوجود كالمادة  
والنفس مع ان الجسم مثلاً محمول على البدن كذا الحس على النفس فيكون محالاً معيناً وذلك لان الطبيعة المحركة لما كانت مبهمة رسالة لا بشرط شئ في شئ  
واتها من ان يخل هناك شرط او شرط اولم يخل فيكون محالاً متحققاً بتحقيق الشرط شيء وبشرط لا شيء فيجوز فيها لحاظ الاعتبارات باسرها وان كانت في في انفسها

معرضة للحد بالجملة بخلاف الجزو فانه في حدو هو بشرط لا شيء طبيعي ليسوع بالنظر الى انه ان يكون هناك شرط فاذن هذه الاعتبارات متعارضة  
في نفسها متباينة بحسب المفهومات الا ان اعتبارها لا بشرط لا يمنع من ان يكون التواطؤ على محروضا بها هو محروضا كالجسم في الجنس على نفس الاعتبار  
الاخرين عمنه لا شيء كالبعد وهو الجسم بمعنى المادة وبشرط شيء كالحيلولة المجتمع من البعد والنفوس والجسم المحلوط واما مرفوض الاعتبارين الاخرين  
فلما كل واحد على الآخر فلا البعد يقال على الحيوان ولا الحيوان على البعد فقط وكذا المحسوس يقال على النفس على مجموع الحيوان لا يقال على  
على الآخر نفس على ذلك العرض والعرض فالاعتبارات الثلاثة انما تتأني في العرضي المحمول كما لا يفرق بالنسبة الى الذات والمعرفة للبيان في  
المعرض كالبياض في تلك الذات واذا قد لاح لك ان الاخذ بالاعتبارات الثلاثة لا تختص بالطبيعة الجسدية ونحوها بل تجرى في الطبيعة اللزوية  
ايضا وان ذلك مما تتأني في الطبائع المبهمة دون لا المحسوسة وان المبهمة لا يمكن ان يوجد على هبانه فكل تشكك في صحة قولهم ان الطبيعة الجسدية  
تحتل الى جميعها واما الطبيعة النوعية فمحصلة في ذاتها غير مفتقرة الى تحصيل فيخرج ذلك بان الطبيعة الجسدية اذا اخذت من الجهة التي تكون بها  
تكون كالجوهر لا يدعى على اي معنى كمن معنى لشيء يطلب النفس تحصيل في ذلك لانه لا يتغير بغيره بالفعل شيء محصل ولذلك اذا خطر اللون مثلا  
بالبال لم يحصل بعد معنى بتغير بالفعل تقع النفس بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتغير بالفعل واما الطبيعة النوعية فانما يطلب فيها تحصيل الاشارة  
دون المعنى والطبيعة الجسدية وان كانت النفس ان اطلعت فيها الاشارة فقد فعلت الواجب لكن النفس تطلب فيها قبل ذلك تحصيل معناه ولا يجوز  
كون اللون مثلا لا يدعى شيئا الا ان كان الابدان تضيف اليه حال آخر بعد اللزوية قبل الاشارة وليس يمكن ان يحصل اللون هولون بعد بلا زيادة شيئا  
مشا لا يذاته لون في هذه المادة ليس في ذلك الشيء الا لونا فقط وتخصيصا هو عرضية عرضت من خارج يجوز ان يتوهم هو عينه باقيا مع زوال احد  
متبها كما يكون في تخصيصات الطبيعة النوعية تبقى البحث عن ان اي المعاني يجب ان يدخل في الجنس حتى تحصيل طبيعة نوعية فيكون ذلك المعنى فصلا  
وبها لا يدخل في تحصيل النوع فيكون عرضيا وان اي طبيعة تمت بمقتضاها لا يتغير فيها تحصيل المعنى بل انما يطلب تخصيصا بالاشارة فتكون نوعية وانما  
فيها بعد ايجها من حيث المعنى فيكون طبيعة جسمية فمنها متعامان بغير الفصول عن العرضيات وتميز الانواع عن الاجناس فالاول ما نقول اننا لا نستغنى في ذلك  
معرفة القانون الكلي البجلي وان كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس الى الجنس حتى يمتد عن العرضيات وكذا كيف ينبغي ان يكون  
النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يمتد عن الاجناس والماز جملنا الى التفصيل ونظرنا الى معنى من المعاني المعقولة الواقعة في تخصيص الجنس بل الى المعنى العليا  
الى الجنس على تلك الخاصية فيكون فصلا ام لا فيكون عرضيا فربما جعلناه في كثير من الاشياء وربما جعلناه في بعضها فاذ نظرنا الى الطبيعة بل هي جسمية  
ام نوعية فصلا جسيما ام الحكم البات في ذلك ذلك القانون الجلي ان شئ على احكام الجزئيات بالقوة الا انها استتبطت من جملها كبرى لصغريات موشه عاتما  
واحد فاعده من تلك الجزئيات والعمل فيها ما هو متعلق بالموضوع في القانون فلماذا كان حمل ذلك على الجزئيات التي تحتها لا يلتبس الامر فيها كما هو الغالب في  
الصناعية كانت تلك الصغريات سهلة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون معونة في معرفة الاحكام التفصيلية كما انه بعد معرفتنا ان الموجبات الكلية تخلف  
جزئية لا يشكل علينا معرفة فكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية على ما اذا كان حمل عنوان موضوع القانون على جزئياته مما  
الامر فيه لم يكن الصغريات سهلة فربما لم نفسير الحكم التفصيلية وبذلك نقول في المقام الاول ان اول ما يجب في المعنى الفصل الطبيعية حتى يمكن ان يكون  
مقسما لما ان يكون قاسما لما قسمه لا وجه في ان لا يدخل من افراد المقسم تحت المقسمين لا يجوز ان يخرج منه ويدخل في القسم الاخر مع بقائه بعينه  
في حد ذاته بل يكون المعنى القاسم لا يفارق قسطا من المقسمين التي قارنها منه فلا يقع المتحرك غير المتحرك في التقسيم الذي في الذي  
اريد تحصيل متعينين متمايزين بمعنى داخل في الذات ويكون انضاف الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منها ذاتيا وذلك لان هذه القسمة غير لازمة  
ما دخل من القسم تحت المتحرك جازان ايصير غير متحرك هو بعينه بل كس قسم اذا انقسمت الطبيعة قسمه لازمة مستعدا لها لا تقسم ساما تلك المقسمة  
المعنى المقصود لا سيما حصل للوجودي المقسمين اما ان يكون مستعدا واما غير مستعد على كون معنى خارج من تلك الطبيعة بها واحد الا ان يكون

وعلى الاول لا يكون استعداد تلك المعنى اخص البتة ولا يكون استعدادها لمعنى خارج عنه البتة فيجوز ان كان استعدادها لذلك لانه ان لم يكن المخصص  
 مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا انقسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو كونه حيوانا فلا يكون هذه قسمته ذاتية ولا المعنى المخصص المذكور  
 والا فلو قسمه فصلها للانسان ولا للحيوان ايضا فانه اذا احتج اول المعنى للاهم ولم يختص بطبيعة البصيرة دون اخرى حتى كان النوع منه يجوز ان يقتسم  
 به كما انقسم الجنس لم يكن له فعل في تنوع العام فصلا عن ان يكون له فعل في تنوع الخاص الا ان كان استعدادها لذلك من جهة مادتها البتة  
 بحيث لا يمنع المادة من انقسام آخر الى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتداخل انقسام القسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلها وذلك كما يجوز ان ينقسم  
 الى ذكر وانثى لمادة حيث عرضت لها الفعل من سخن يقبل مزاجا حارا استعدادا للذكورة او من سبر يقبل مزاجا باردا استعدادا للأنوثة وليس يمنع  
 بهذا الانقسام من قبول تامة اخرى من حيث الصورة كان يكون انسانا وفسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا وفسا مثلا فاحالة  
 كل من الانسان والفرس مثلا ان يكون ذكر وانثى فيكون الحيوان قتيوعا فصلا انسانا وفسا من غير ان يكون في ذلك مغل كونه ذكر وانثى وان لم  
 يكن كذلك ان فصلها سور كان استعدادها لذلك بصورتها كالحسن للجنس ذى النفس فان النفس هي التي تكون اول احسنه بالذات ان يكون للمادة كونه  
 تمنع من انقسام اولي من جهة الصورة تتداخل انقسام مع قسمه هذه القسمه وذلك انقسامهم الى المفتدى وغيره فانه وان كان من جهة المادة لكنه يخص  
 الجنس من بعض انواع الحيلة بالانقسام من جهة الصورة فانه اذا صار متنديا لم يقبل من الصورة الانفسا غاذية حساسة وغير حساسة فيكون حيوانا او نباتا  
 البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المفتدى ذى النفس غاذية وغير ذى نفس كذلك لان يكون الجسم ذى النفس متنديا او غير متنديا وينبغي ان يتذكر  
 الاتقان ذلك حال المادة فانها اذا كانت تحرك الى قبول صورة ليحدث نوع يعرض لها من مصداوات الامور الطبيعية عراض من الافرة وغيره فربما  
 كانت الانفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد توقضا على الصورة الحيلة اما الصورة الاولى كما اذا تحرك الطين الى التجمد فغير  
 مانع ابقائه على الطينية وعلى بعض الصور الواقعة في الطريق كصورة السحيل مثلا في الحركة من الطينية الى الحجرية وقد توسلها الى صورة اخرى كما اذا تحرك  
 العصير الى التجمد فغير مانع عارض فخلل وربما لم يصرف وجربا كانت موقعة لاختلافات في نفس المعنى المتحرك اليها اذا كانت قبل الاختلاف كما اذا  
 تحركت المادة ببعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فصلا بعضها ويدا بعضها ذابا ويدا  
 كانت موقعة لاختلافات لاني نفس الغاية المقصودة بل في امورنا سبب لغاية او خارجية عنها جدا فلما يعرض للمادة من هذه الجهة يقي موهب المادة  
 متوجهة الى الغاية يكون للحالة خارجا ومن هذا القبيل الذكورة والانوثة فانها في كيفية مآلات التناسل والتناسل امر عارض بل هو حيوة وموتها  
 شيئا محصلا بعينه وان كان مناسبا للغاية فما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة لا يكون فصلا وعلى الثاني لا يكون المعنى المخصص فصلها  
 اوليا لتلك الطبيعة البتة بل ان كان مخصصا للمعنى سابق عليه بلا واسطة بحيث يمنع انقسامه اولية اخرى يتداخل انقسامها مع انقسامه هذه البتة  
 وذلك ذلك المعنى السابق بالنسبة الى سابقة بلا واسطة سواء كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى اخر جنيته يكون لا يمكنه الى ان المعنى ا  
 تلك الطبيعة كان هناك فصلان وفصول مرتبة ويكون الاخر فصلها بعضا وفصول للطبيعة الاولى كما يجوز ان يكون ناطقا بعد كونه ذى نفس شاعرة  
 هو بعد كونه ذى نفس بعد كونه جسمانيا وان لم يكن كذلك بل يكون المعنى اللاحق في بعض المراتب غير مخصص ويكون مخصصا على الشرايط لم يكن اول المعنى  
 عن ذلك كذا ما ملوه فصلها البتة ولو بواسطه كما يجوز ان يكون قابلا لليل مستقيم او المستدير بعد كونه قابلا لليل وكونه قابلا لليل انما هو بعد كونه  
 جسما طبعيا فان جوهرا اذا كان جسما طبعيا لزمه ان يكون قابلا لليل يكون من لوازم جسم الطبيعة تقابل لليل غير مخصص سابقة بلا واسطة اعني الجسم  
 الطبعي بل مساو له فلا يكون فصلها ولا للجوهرا ليكون باعده اعني قابلا لليل مستقيم او المستدير ايضا فصلها لشيئ منها وكما يجوز ان يكون بيتيا وكما  
 بعد كونه حيا وانما يكون حيا بعد كونه ذكرا وانما يكون ذكرا بعد كونه حيوانا بانقسام الفصل المقوم للحيوان من احساس المتحرك بالارادة اليه وكونه حيا  
 انما هو بعد كونه ذى نفس وكونه ذى نفس بعد كونه جسما باضافات الفصل المقوم لجسمه فالتذكر وان كان مخصصا لما قبله من الحيوان لكن على الشرايط



فلا يكون هو وما بعده من الرجل ثم الملقى او الكوسج فصولا واما الحيوة وتقبل لم تكن فمجان ذاتية وبعدها اتقنت ذلك لم يتبق لنا ما جبه ان يتم  
كلية في المقام الثاني اعني اعطاء القاذون تمييزا لانواع من الاجناس فان الطبائع التي لم تيسر الامر في كونها جنسا او نوعا ما كان منها شيئا  
يقبل الانقسام الى الفصول فهو جنس لا يكون كذلك بل انما يكون انقسامه للعوارض فهو نوع قلت ونه المعاني اللاحقة لا تكون فيكون لا يكون  
عوارض لازمة او غير لازمة والملازمة اما من جهة الصورة او المادة او من جهة اعراض لازمة لك فما كانت لازمة للطبيعة نفسها من اي جهة كانت  
او لما فوقها تكون لازمة لما تحتها والتي يلزمها تحتها لا يجب ان يلزمها اتم العوارض والكانت خارجة عن طبيعة الجنس والنوع فلا يجب ان  
الشيء المشار اليه كما ان الجنس يكونها ما خذوا الا بشرط يحمل على النوع وان كان فيه زيادة في الفصل لك يقال هو والنوع على الشخص وان كان فيه  
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة الجنسية او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان تكون لها تلك الطبيعة غير مفترقة الى تلك انما هي  
لا تحتاج اليها في التحصيل معنى متفرقا بالفعل يجوز ان يكون اي مشار اليه شائفا في زائده على التحصيل المعنى ان لم يزد على تحصيل الاشارة والفصول لا  
الى الجنس شيئا كما في الاول من الثاني ثم من العوارض ما هو بحيث لو توهم فروعا عن هذا المشار اليه لم يتبق موجودا بل قد يفسد نحو غائرة الملازمة منها  
بالمسلك كانت قد حصلت ان الانواع الواقعة تحت الجنس حقيقة كانت ارضا في ممتاز بعضها عن بعض لفصول الاصناف والاشكال  
تحت نوع انما تمتاز بالعوارض اما النوع فلا يمتاز عن الجنس ام الفصل العلم الذي بعض الالحاظ بفصول الفصل فيه دون الجنس او دخول الجنس فيه والفصل  
والجنس الفصل ايضا لا يمتاز ان الذي بعض الالحاظ ويكون امتيازها حينئذ بنفس معناه والعقل من الاعراض الخاصة بالجنس والجنس من الاعراض الخاصة  
وكذا الجنس الاعلى بسائط الفصول ان تمتاز عن سائر الاشياء تمام المعنى فلا يجب ان يكون لكل فصل فصل اقول لما عرفت ان اي المعاني اللاحقة  
بالجنس تكون فصولا واما لا تكون فاعلم ان لا تكون فصولا تكون عوارض لا محالة والعوارض الملازمة لمعوضاتها او غير لازمة والملازمة الملازمة بلا واسطة  
عوارض اخرى فتكون لازمة من جهة الصورة او المادة واما بواسطة عارض آخر فتلك بواسطة ايضا الملازمة لا بواسطة عارض بل جهة الصورة والمادة  
بواسطة عارض الى ان ينتهي الامر الى عارض لا بواسطة والملازمة طبيعة من اي جهة كان فيكون لازما لها نفسها الى اصل صورتها الخاصة باوادها تلك  
او عارض خاص بها وقد يكون بواسطة امرع منها اما المادة او صورته او عارضه واللازم للامح كونه لازما لما تحت من الانواع والاصناف الا ان من غير  
كل من ان اللازم للاصل لا يجب ان يكون لازما للامح نعم قد يلزمه اذا كان لازما له تحت بواسطة او بواسطة ما يساويها ويعتمد العوارض والكانت خارجة  
عن طبيعة الجنس والنوع لكن لا يجب خروجها عن الاشياء فان الطبيعة النوعية اذا وجدت وتخصت فاذا وجدت في مادة معينة سمع لوائح اودية وعوارض  
لازمة او غير لازمة فالجميع المحصل المشار اليه يكون شخصا من الطبيعة ولنا الفنى ان مجموع الانسانية مع البياض من طول القامة ونبوة عمر مثلا الى غير ذلك  
يكون شخصا مشار اليه انما يبل ان يلهو هذا الانسان الابيض الطويل القامة ابن عمر وكلامنا في العوارض دون الاعراض فان وضع الاعراض  
في مثل ذلك بدل العوارض في عبارات المراد بها العوارض فان احتج في ذلك ان كانت العوارض اختلفت في الشخص ينبغي ان لا يصح حمل الجنس والنوع  
لانها يكونان جزءا من مقتضى كراما سلفنا في حمل الجنس على النوع من ان المحمول على النوع هو طبيعة الجنس لا بشرط شي فالفصل يقوم للنوع وان لم يكن  
متضمنا في الجنس بالفعل لكنه فيه القوة ولا يكون متضمنا اليه من خارج حتى يكون الجنس جزءا من مجموع غير محمول عليه نفس على ذلك حمل الجنس والنوع على الشخص  
فالجميع مثلا انما لغنى اذا اخذناه بنسب البشر ما بهتة اذا وجدت كانت في موضع كان منها طول عرض وعروق لسانا بشرط ختم المعنى بذلك  
ما كان فيه ذلك فهو جسم وان كان فيه مع ذلك لف معنى آخر فيكون المجموع جسما وتكون تلك المعاني منقطة في الجسم لازمة عليه متضافا اليه  
من خارج فاشخص للشمس على الجسمية والفصول والعوارض يكونان تمامها لان يكون جزءا منها فان قلت هذا خرق لاجماع الحكماء على ان  
للشخص عوارض خواص خارجة عن طبيعة الجنس فاجواب ان مرادهم بخرجهما عن طبيعة الجنس زيادتها طليها انها خارجة عن نفس الجنس  
غير واجبة في الفعل حتى ان طبيعة الجنس لا تحتاج في ان تكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى تلك العوارض لذلك بالتوهم بدو

واما ان النفس لا تحتاج اليها في حصول معنى متغير بالفعل يجوز ان يكون ذلك المعنى في الوجود اي مضاف اليه كان باقيا فان النفس  
 اذا ادرك معنى الجنس كالجور مثلا وحصله بالفصول حتى انتهى الى الفصل الاخير كالمناطق يحصل لها مهية نوعية تامة المعنى يجوز ان  
 يتغير بالفعل فليكنها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو الظاهر من كلام شيخ  
 في الشفاء فان الفصول ايضا تشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض منها  
 ما لو توهم مرغوبا عن الشخص المشار اليه بيق ذلك الشخص كوجود ابل فسد نحو مغايرة الملازمة مع سائر الاشخاص في ذلك اما لكون  
 تلك العوارض من اسباب التشخيص كالانفصال الطاري على المادة العنصرية لكون القطرة فردا بالفعل من الماء واما لكونها بخصها  
 من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من اسباب تشخيصه كوازم المزاج الشخصية لزيد ولعلك تحصل لك ما عويت  
 ان الانواع الواقعة تحت جنس سوار كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان وادناية محضة كالجورون النباتا  
 تحت الجسم المتعدي بمتا بل بعضها عن بعض في حصول مقومة لما قسمته لجنسها ولا يمنع ان تكون مع ذلك متميزة بالعوارض ايضا بل يكون  
 تلك البقية لكن الاستياد بالفصول في ان هذا عزمي ان الاصناف والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تتماز الا بالعوارض المشار اليها في تمام  
 الحقيقة واما النوع فلا يتماز عن الجنس والفصل بل هو عينهما في الخارج وفي الذهن ايضا لان بعض الاماذا اعني لخطا يحصل له الابهام واخلطوا العوارض  
 فان النوع يمتاز من وجهين الجنس ذلك نول الفصل فيه بالفعل لان الجنس والفصل ايضا بدخول الجنس فيه لاني الفصل والجنس الفصل ايضا  
 لا يمتازان في الخارج ولا في الذهن الا في الخط الشعري واخذ كل منهما بشرط لا يكون امتيازهما حينئذ بنفس معنيهما لا بخروج من المعنى مع الشك  
 في جزئيه ولا بخارج مع الشك في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتها في شئ مما يتجوز به الماهية فان قلت ليس مثلا فصول الجواهر جواهر  
 الجور مشتركا بينهما فيكون الامتياز بخروجها عن شئ ليس قلة فصول الجواهر وان كانت جوهرا لكن قول الجور عليها عني بخلاف قوله على  
 نفسه وعلى الاجناس الواقعة تحته لا يقال فاذا ان لا يكون الجور جنسا لما تحته لانا نقول انما زيد يكون جنسا لما تحته انك بالنسبة الى الاجناس  
 والادراج العنصرية فيه لا سلطانا بل هو من الاعراض العامة للفصول كذا كل من الفصل المقسم له والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز  
 الجنس الاعلى بسبب الفصول على سائر الاشياء تمام المعنى فلا يلزم التسلسل لاني الاجناس لاني الفصول قلت لعلك بعد استيقانك  
 البسيط لا ترتاب في ان الجور في نسخ فقر ذات متعلق باجاء يستتبع ذلك تعلقه في التاليس لا يتعلق الا بغير فلا غنى الا جواهر  
 البين ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود والبطلان والعدم يوجب الغنى فيه عن الوجوب فسلب الوجوب بالذات  
 عن الجانبيين وهو الامكان الذاتي هو الوجوب للفقر فلهما اليه يتعلق بالواقع من الجانبيين من جهة وجوبه من الحاجة دائمة لدوام الامر  
 وتعلق الواقع من الجانبيين بوجبه على حسب الوجوب يستتبع للواقع في الدوام وتخصيص بشرط من الزمان والابتداء والبقاء وسيلان  
 في ذلك يستعين في ذلك بلحاظ حال الشمس الضوء الواقع بمجاذاها على الارض فانه مرتبط بها في تقرر وجوده فليس ان فرضه واسه  
 بدوام محاذاتها كان ذلك مغنيا عنها ومنافيا لتعلقها بها وليس ان حدث يستغنى في البقاء عنها ومن على ذلك حال البطلان والعدم  
 ببيان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتقدير يوجب كونه واجبا بالذات اذا اخلت انما يسد  
 وضم الحاجة الى الغاية لا يغني شيئا واما البطلان والعدم فيكون بالضرورة في وجوبها انتفاء الوجوب للتقرر والوجود فلو استندا  
 بعد موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان وما تخفف ظن العامة ومن يلموهم ان يتعلق من المفعول بفاعله انما هو حدوثه والموجب  
 له اليه هو المحدث فالتقديم لا سبب للذات والحادث يستغنى عنه في التهار وان احتاج في الابتداء ويحك بل ههنا حاله بين العدم والوجود  
 اي الخروج من ذلك الى هذا ليس المحدث الوجود بعد العدم اما سلقا او في اول آن والعدم وان احتاج الى موجب فهو غير موجود

فاهو فاعله وكون هذا الوجود متصفا بالبعدية عن العلم ليس عن قائل بل عن كلك في نفسه كذا كذا في اول ان علم سبق من الحدوث معنى  
يصح للتعليق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع لتعلق الذات اذ لو استتبت في نفسها الاستتبت في وجودها الالزامي من الوجود وما هو في  
اول ان منه وما بعده لا يتخلف في معنى الوجود فلما اختلفت فمن جهة اخرى ثم الدليل ان واجب العلول بعلة التامة لم يتخلف عنها بالزمان  
فلو فرضت العلة التامة قديمة جاز ذلك او لا كان معلوما الواجب بها قد جازوا لوجب بالغير بحسب غرضه من ان يكون قديما وعلما  
والتعلق بالغير يشمل متبعية بالضرورة فيكون ذلك للمفهوم الامر والاول بالذات والخاص ثانيا وبالعرض والوجوب بالغير لازم الوجود وما دام قديما  
فكذا المتعلق وجبة الحاجة حينئذ يكون الامكان وهو كذا وكذا على ان السبوقية بالعدم ايضا كذا وكذا في هذه الورقة مشادة بقا البقاء  
بعد البناء ونحو ذلك ويحتمل ان الاثر من البقاء كالحال هو لذات المجردة والوجود والمفاد فيتحصيل الحاصل من الممكن من اجله فالتاثير فيه لاني الذات  
الباقية ووجودها والاول من اخذها ليس بعلة جاعلة مكانها فليس البناء جاعل البناء بل حركة بركة سبب لحرارة اجزاء البيت انتهت بركته  
لاجتماعها والاجتماع بشكل ما والحفاظ لتلك الاجزاء على تلك الشكل هو طابع ما منها في امكنها الطبيعية مع عونها لليل في عن الحركة الى حيازة  
الطبيعة بالوقوع في البين على ما بينها من الترافق والثاني من شبهة تحصيل الحاصل تحصيل الحاصل تحصيل آخر فالذات والوجود مستمر  
انما تحصيل مستمر لا يتبدل بازا لا يتبدل والبقاء بازا البقاء واقول لا ريب في ان الاثر متعلق بالموتور والتعلق بالموتور فرع الحاجة فموتور  
الذي اليتبته فموتور ما سوى ذلك فغير ولا غنى الا هو ثم ان علة الحاجة اليه هو امكانه لذاته وجبة تعلقه به هو وجوبه بضرورة ان الممكن من حيث انه  
ممكن لا يكون حطر فيه اولى بالبرجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية ما لم يفت الى هذا الوجوب بالبرجح فيكون الامكان هو المحجج الى الموتور المزجج  
وجبة التعلق هو الوجوب به وباسلوب آخر اننا اذا فرضنا الامكان الذي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او لا متعلق بالذات  
اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذاته يحتمل الحاجة ويوجب الغنى فرفع الوجوب عن الطرفين يكون بذاته لا محالة يحتمل الغنى ويوجب الحاجة  
او نقض العلة علة النقيض فكما ان وجوب احد الطرفين هو العلة للغيث فيه كك سلب وجوبها وهو الامكان هو العلة للحاجة  
فيها من غير مداخله معنى آخر اصلا لا شرط ولا شرط اذا كانت علة الحاجة الى الغير الامكان بالذات كانت جهة التعلق بوجوب  
به فاما الممكن بذاته سواء كان دائما الوجود والعدم او حادثا بعد العدم محتاج الى الموتور الموجب لاحد الطرفين دائما لا سكا بالذات واما  
والطرف الواقع ان كان هو الوجود دائما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه الواجب دائما وان كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذا  
وان كان العدم تارة والوجود اخرى كان التعلق بينهما بحسب وجوب كل في مدته عن موجبه لان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون  
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود ضرورة ان انتفائه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب العدم بعد ذلك فهو  
آخر ثم اجتماع موتورين مستقلين على اثرهما يوضح هذه الجملة فالحال الشمس والنور الواقع على الارض مجازاتها متعلق بها اذا اتاها كذا  
شرطا لضيائها عن المبدء الفياض على الارض لو فرض من واهم محاذاتها كان الضور والظلمة لم يكن واهم موجبا لغنائها عنها ونحوها  
لتعلقها بها فاذا كان حادثا فكما هو محتاج اليها متعلق بها ان حدثه كك مدة بقاءه حتى لو فرض من زوال الشمس عن محاذاته تلك الامور  
او حيلولة سائر مبدء العدم الضور وكما ان وجوده مرتبط بمحاذاتها كك عهده بعد ما اذا كان شأن العلول في الانتقار الى الشرط والظلمة  
به هذا فاما تلك بحاله مع ابا على ثم ان تحقيق النظر لوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذا اشئ  
انما يكون وجبا بغيره وذلك الغير موجبا له اذا حال الغير فاستحال عليه جميع انحاء العدم متى جاز عليه بعض انحاء العدم لا يكون وجبا للثبته  
ولو فرضنا الموجب للشيء ممكننا في اننا فاما يمنع لمحاظ مده مع بقاءه ولا يمنع عدمه مع ظلمة لا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو فرضنا  
ذلك الموجب البصر مع علة الكثرة وكذا الى ما لا نهاية لمن غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

من حيث الكل جائزا قطعاً فالجاجة انما انقضت بالانضمام الى الشيء ونعم حاجة الى حاجة ومحتاج الى آخره ولو دارا وتسلسل لا يوجب الغنى أصلاً  
فمذا سر يلوح به ان لا موثر في الوجود الا الله وهذه الجملة مما لو انقضت فيه التفلسفة مع الفلاسفة وان كان من الغريبيين خلاف في  
ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كك هو الوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا هو نسخ الذات باعتبار  
اصل قوامه وتقرره ويستتبع ذلك التعلق بالحاجة في التأسيس والوجود واذا قدر عرفت ان المحل البسيط فلا ترتيب في ان المحل <sup>الذات</sup> هو  
ولك في ان الامكان المحجوج بالذات هو لبيسية وجوب الوجود والعدم ام لبيسية وجوب التقرر والبطلان في نسخ الذات  
المستتقة للبيسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلاً بالغير او وجوب تفرقه وتوابعه  
به يستتبع لوجوب وجوده به وانما خالفنا في تلك الجملة الانظار الكلامية اقتداراً بالادام والعام فتموهما ان التعلق من المفعول بفاعله  
انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقان فمنهم من يظن ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي المخرج عن العدم الى الوجود ومنهم من  
يجعله الوجود في اول آن ولم يحيلوا على الحاجة الامكان على الاستقلال بل الجمهور منهم جعلوا الحدوث استقلالاً لا ينضم من جملة مع الامكان  
شروطاً وشرطاً وكانهم يعينون بالحدوث هنا كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبوقاً بالعدم فلا يلزم من الحاجة متقدمة على الحدوث  
تلك كيف يكون علته لها وينبأ على ذلك ان القديم بالزمان لا يكون له سبب بالذات وان الحادث وان احتاج الى السبب فليعلق به في الازمان  
اعني في الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن لكنه يستغنى عن غير متعلق به في البقاء اعني الوجود والحال  
بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما لم يزم من ذلك انه لو فرض عدم الباري تعالى لما ضر في بقا العالم تشتملوا فتم من تجاسر  
على الالتزام بمنهم من فرغ الى القول بتجديد الاجسام والاعراض وجمهورهم كقولنا بازكاب التجدد في الاعراض وتوهموا ان الجواهر  
محتاجون في بقائها الى الاعراض المحتاجة لتجديدها الى الواجب وهذه الادام وان كانت تستحق الاعراض دون الاعراض نسخاً فتمتوا وكانت  
فيما تحققت من الحق كفاية في ازاحتها لكنها لا تقتصر على ذلك فنقول اولاً انه لا واسطة بين الوجود والعدم بالضرورة فلا يكون الحدوث  
حالة متوسطة بل هو الوجود بعد العدم مطلقاً وفي اول آن خاصة فان كان الاول فمما عدم وجوده وكون ذلك الوجود متصفاً باستتبوت  
بالعدم اما العدم فهو وان احتاج الى موجب لا يتعلق به لكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكلام  
في تعلق الموجود بموجده وانما كون ذلك العدم مسبوقاً بالعدم فهو وجوب البشوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه ذلك الى جاعل محله كك فلم  
يقع من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى لوجوده وان كان الثاني فصنع ما مكره الوجود في اول آن وهذا ايضا لغرض انه  
ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبوقاً بالعدم غير انبلي وقد عرفت حاله والثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك الشيء في آن اوزنا  
فنبشوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالمتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود لا في الوجود  
في اول آن والوجود بعد المعنى النظري في جهة التعلق وعلته الحاجة بل تشل ذلك الكل ونخص البعض فنقول اذا كان العلول متعلق الوجود بعلته  
انما واجب الوجود بهما ومن المعلوم انه لا يتخلل بينهما بالزمان فلو فرضت العلة التامة قديمة لم يجز هذا المفروض لم يجز لان محلها الواجب بهما قديماً  
فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعلم من ان يكون قديماً او حادثاً وان منع عن وجود احد القسمين مانع من خارج والتعلق بالغير يشل فسيلاً لا يكون  
لحوقه لاحد القسمين كالخاوش اولي والالم لمحق القسم الآخر كالقديم مل لحوقه اولاً وبالذات للاعم اعني الواجب بالغير فجهة التعلق بالغير بالوجود  
به دون الحدوث والوجوب بالغير يلزم الوجود مادام واقعاً فكذا التعلق وايضاً اذا كان التعلق من جهة الواجب ثانياً على انه لو كانت علة  
الحاجة هي الحدوث بمعنى السبقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق وانما مادام الوجود لان السبقية بالعدم غير انبلي فتم فقول المشهور  
ما اوضحه في هذه الوطلة وهبان الاول مشاهدتها بقاء البنا بعد قمار البناء ونحو ذلك كبقا الابن بعد انتفاء الاب ونحو ذلك الماء بعد



انقضاء النار ولو كانت على الحاجة هي الامكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بزوال تلك المؤثرات  
والثاني انه لو كان في البقاء فعلق تاثير من المفعول وتأثير من الفاعل فالأثر حينئذ ان كان هو الذات المجهولة والوجود والمفعول  
لزم تحصيل المحل وان كان امرا جديدا فالأثر فيه لاني الذات الباقية وجودها واجواب عن الاول انه من قبيل اخذ ليس بعلة  
جاءت مكانها فان البناء ليس علة للبناء بل حركة يده بسبب الحركة اجزاء البيت كاللبنات والخشبات وتلك الحركة علة معدة  
لا اجتماع تلك الاجزاء فميرجع الى ان انتهاء تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة لشكل ما والحفاظ لتلك الاجزاء على ذلك الشكل  
هو امر ملتبس من طبيعة قسمة وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعة عائلته مكانه كاللبنات والقواعد الموضوعة  
في الاساس من هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من اللبنات المنصودة والدعائم المنصوبة والسقف المرفوع وبين ما يتحرك اليها  
على الاستقامة من المركز فني عاتقة لها عن البسوط مع ما فيها من التوافق بين الاقتران كاد في محرك عن الثاني انه من باب شبهة  
تحصيل المحل بهذا التحصيل تحصيل المحل تحصيله بالباطل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيل مستمر واثر مستمر  
هو الذات المستتبع للوجود فاذا جرى الزمان فلو حفظ في التحصيل ابتداء وبقاء كان في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالتمسك  
بابتداء التحصيل ابتداء الاثر وبقائه ببقائه

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢

المحمد الذي لا يقضي له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان التقيض قد يكون في المفردات بان يعتبر معلوم في نفسه بدون اعتبار  
صدقه على شيء وبغير اليمين كقوله انفي فحصل معلوم آخر في غاية البعد عنه يسمى رفع المعلوم في نفسه وليس في شيء منها اعتبار صدق ولا الصدق  
على شيء اصلا فاذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك المعلوم تحصيله واثبات رفعه عدولا لا يمتدنان صدقا ولا يجوز صدقهما على  
ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذا يجوز ان ارتفاعا عند عدم الموضوع فان اعتبر هذا المفعول في نفسها سميا متناقضين  
كان معناها انها متباعدان تباعدا لا يقصورا هو ما بلغ منه فيما بين المضبوطات العترة بلا ملاحظة صدقهما على شيء لا انها لا يجتمعان في ذات واحدة  
ولا يرتفعان عنهما يجوز الارتفاع عنهما عند ما كما مر واذ اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان تقيض كل منهما بهلا لا اعتبار برفع صدقه  
فلو صدق رفعه لجاز ارتفاعا كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان تقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه وكان سواها متباعدتين  
متناقضتين احدهما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسببية واذ حمل رفع صدقه على اعتبر صدقه عليه حصلت موجبة سالبة المحمول مساوية  
للسالبة البسيطة على زعم المتأخرين فهي ليست بتقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية لتقيضها على زعمهم بذكر اكله اذا اخذ الرفع بالمعنى السلب  
وهو بالفارسية ليست وكذا يؤخذ بالمعنى المصدري ومعناه بالفارسية ينسحق كما يقال الوجود والعدم متناقضان فالوجود تقيض من  
الرفع المصدري وهو العدم وتقيض بالمعنى المصدري فلهذا ليس بوجوه يعني ليست وجوده فيكون المعلوم والاعتقان نفسا لا يقينا  
فتقولهم تقيض فهو واحد لا يكون الا واحدا ليس على إطلاقه ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمول مواطاة على ذلك مثلا لرفعان  
عنه لكن احدهما محمول عليه اشتقاقا البتة فلا يجوز ارتفاعا عنهما بهذا الاعتبار والوجود وليس الوجود بمعنى ليست وجوده لا يجوز ارتفاعا عنه  
فالا اعتبار الاول كسائر مفردات نقائص المفردات التصورية وهن ان التناقض في بعض منها باعتبار اصل مواطاة وفي بعض آخر بال  
اشتقاقا وفعل عنه كثير من الافاضل ثم ان القضية ان كانت موجبة فتقيضها رفعها بمعنى سلبها وان كانت سالبة فتقيضها تقيض موجبة هي سلبها

والتناقض بين النقيضين إنما هو باعتبارهما لا تصدقان معا أي تطابقان له فباعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مطلقا  
 واشتقاقا فظهر منه أن نقيض المفهوم التصوي مفهوم تصوي نقيض المفهوم التصديق مفهوم تصديق فإذن نقيض الموجبة الكلية سلبها  
 ونقيض الموجبة الجزئية أيضا سلبها فقولهم أن نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وأن نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية يعني على  
 المساواة وقائمة المساوي للنقيضين الحقيقة مقامه لا مفهومهما محصلا دونه وقد صرحوا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم علم أن التناقض  
 بين المفومات التصويتية إذا كان باعتبار الحمل الموطاة فانما يستحيل اجتماعها بأن يكون كل منهما محمولا على شيء بالموطاة وكذا الاستحالة ارتفاعها  
 بأن لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذا ما يكون أحدهما محمولا على نفس الآخر كما المعلوم المحمول على نقيضه وهو مفهوم المحمول فلا يستحيل وكذا محمول  
 مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك كذا الاستحالة أن يحمل أحدهما موطاة على شيء والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما أن الوجود محمول  
 بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللاوجود ومحمول عليه موطاة وإذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانما يستحيل اجتماعهما ارتفاعا باعتبار الحمل  
 لا غير فلا يستحيل أن يحمل كل أحدهما على نفس الآخر وعلى صدق عليه الآخر لعدم المحمول لك على نفس الموجود على إفراوه ولذلك لا يستحيل ارتفاع  
 عن شيء بأن لا يكون شيء منهما محمولا عليه موطاة على زيد مثلاً وأن التناقض في القضايا باعتبار الصدق والكذب كما عرفت يتلوه  
 ارتفاعا باعتبار الحمل مطلقا لا موطاة ولا اشتقاقا وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود والخارجي يعني يجوز أن لا يكون  
 شيء من النقيضين موجودا في الخارج كالاسكان واللامكان والوجود واللاوجود والامتناع واللاامتناع بل نقول ذلك ضرورة  
 في القضايا لأن النسب جزء الأمر الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار العقل والتصور لأن العقل ان يقصو جميع الأشياء حتى  
 النقيضين معا وكيف يستحيل مع أن نقل أحد النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون نقل الإيجاب لتوقفه عليه ولو اشتتر أن تصور السلب  
 فرع تصور الإيجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار إذ يجوز أن لا يتصور شيئا من النقيضين كمن هو غالي الذهن عنهما هذا  
 تحقيق الكلام في النقيض على وجهين بكثير من شبه المودة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر العلوم

١٥

## ختم الطبع

الحمد لله والصلوة على آلهما أما بعد فقد انطبعت الرسالتان اللطيفتان احداهما في تحقيق الكلي الطبعي واخرهما  
 في تحقيق ارتفاع النقيضين من مصنفات محقق دهره مدقق عصره ملا محمود الجوفوري رحمه الله تعالى  
 موافقا لامر المولوي خاوج حسين العظيم آبادي سلمه الله والايادي  
 في المطبع المصطفائي أتم به عبدا الواحد خان  
 اللكنوي ابن المرحوم محمد مصطفى خان في سنة  
 ثمان وثمانين بعد الألف والمائتين من  
 الهجرة النبوية على صاحبها أفضل  
 صلوة تحية  
 فقط

## ترجمة مولف الشمس البارزة

احمد كياس بن محمد محمود والصلوة على صاحب المقام المحمود على من توجه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراجي عفوري القوي محمد عبد الحى  
 الملكوتى قد سالتى بعض خللى ان احتر ترجمته صاحب الشمس البارزة ليظهر فضله على الطالبين كفضل الشمس البارزة فاجبت  
 الى مسئوله فاقول هو العلامة فى عصره القهاتى فى دهر محقق الفنون الحكيمه ومدقق العلوم العقلية مولانا محمود الجوفورى نسبة  
 الى جوپور ففتح بهم ففتح الواو بعد ما نون ساكنه بعد ما بار فارسية بعد ما واو ثم را مملكة بلدة رفيقه الشان سعدن من قديم اليا  
 لا باب العلل الشان من بلاد فورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل  
 الجوفورى وتخرج من التحصيل وعمره سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم فى مضمار التاليف وارسل غواص الفكر الى بजार التاليف  
 فنصف الشمس البارزة ولم يتيقن له فيه ايراد جميع فنون الطبعة لطرب طبل الرجيل فى اثنا وعمره الطبعة وحرر على الفوائد الغنية  
 للعهد الايجى شرحا سماه الفرائد وعلق عليه حاشية مجملها اكثر من مجمل شرحه وادنى فيه عجائب تنشط به الاذان وتفرح بسماها  
 الاذان وعلى انه ما صدر عنه فى تمام عمره قول يرجع عنه ولما اكمل التحصيل رحل الى دار الخلافة اكبر آباد ولقى آصف خان اعظم  
 امر السلاطان شابهان فجله عظمه ثم رجع الى جو فورب وشغل بالتدريس وله رسالة موجزة اربعة اوراق فى الفارسية فى اقسام  
 النسوان وقوفى فى سنة اثنين وستين والى فى التاسع من الربيع الاول قد كان استاذ الشيخ افضل اذ ذاك جيا فخرن عليه  
 حرثا وفيما وابتسم الربيعين يوما الى ان لحق به واتحق انه لم يظهر بالهند مثل الفارقيين احدهما الشيخ احمد المجدد السهرندى فى علم  
 المحتايق وثانىهما هذا المحمود كذا ذكره المورخ غلام على آزاد البلگرامى فى سيرة المرجان ومن تصانيفه ما لم يطبع آزاد الدوحة  
 للميادة فى الصورة والمادة ورسالة فى الكلى والجزئى ورسالة فى تحقيق اجتماع النقيضين وارتقاها ورسالة فارسية فى التحقيق  
 والقدر ورسالة فى وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجوفورى صاحب الآداب لباقية والابحاث الباقية  
 وفتح فى دياجى الآداب استاذ غايه مع المشهور ان مولانا عبد الرشيد الجوفورى صاحب الرشيدية شرح الشريعة وراوى  
 السالكين وشرح اسرار الخلو والمحكوم المربوط وحاشى كافيه ابن الحاجب ومقصود الطالبين وديوان الشعر وغيره المتوفى  
 سنة ثلث وثمانين والى ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى وما ليست نذكر عليه اطلاقا ما قبل الطبعة على الفن الطبعى  
 فى دياجى الشمس البارزة مع ان اطلاقا واطلاق ما بعد الطبعة عندهم مخصوص لفن الآليات وقد بالغ فى تصحيح المحشون  
 لكن لم يأت احد منهم بالشفة العليل لآحق على الفضلة فى المعارف بحاشى شرح المواقف ان اطلاقا عليه ليس على عرفهم بل  
 على ان مباحث الطبيعة فى الحقيقة من الآتى والطبعى قبل الآتى مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاحفظه فقط









## تمت حواشي متعلقة بصفحة ٥

**قوله** من حيث حدودها التي لا تخفى ان العلم الطبيعي متعلق بالنسبة لا المحسوس ودفعه في الامور الطبيعية بالمحدود وليست مما لا بد فيها من حد فذا سببا بها كيف لا سببا خارجة عن الذات والمحدود وانما هو الذي يقال له بالحدود والحدود التي هي مطلوبة لتحقيقه وهو تصور الشيء بعد العلم بوجوده فان الظاهر ان الضرر في المسائل التي هي القضايا الالزامية ذلك التصور وهو يوجب بطلب السبب بمعنى التصديق بالوجود في نفسه لا بد له من جهة المبادي فلا سبب حتى يحصل ذلك التصديق تصديقا يقينيا فقال **رحمه الله** **قوله** في مبادي تصورية الخ المكونها سببا ذلك المبادي هي التي يتوقف عليها مسائل العلوم حدودها والامور الطبيعية كذلك وانما كونها تصورية تظاهرها **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** في علم ههنا الخ لان القضايا التي هي مبادي نظرية لا بد ان تسلم في العلم الذي يذو المبادي ولا يبين في علم آخره الا اصارت مسائل والقضايا التي هي مبادي ضرورية فنية من البيان **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** ذلك لا يجب الخ اي بالقضايا من المبادي التصديقية المكونها مبادي فلان يتوقف عليها علم احوال الامور الطبيعية يكون من المبادي ما لا يعرف وانما كونها تصديقية تظاهرها لانها اذا كانت موجودة في العلم الا على لكانت من المسائل لها والمسائل انما كانت قضايا تصديقية فانها وانما كانت مشكوكا في اقامتها لبرهان لكنها بعد تكون بذاتها **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** وتوضح ههنا اي في العلم الطبيعي لما عرفت من ان لا بد في معرفة الامور الطبيعية من معرفة مباديها واسبابها وانما يتم المعرفة بتوضيح الماهية وتكون من المبادي التصورية لان تحقيق الماهيات يتوقف عليها انما يكون بالمحدود وتعرفت انها مبادي تصورية **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** اعرف الخ في كون وقوع العادة في الذهن ارتساما فذلك اكثر من وقوع الخاصة وارتساما فذلك ان الغرض من المبدأ انما هو الغرض العام والغرض الخاص فانه اذا وجد الفاعل لم يتوقف الغرض الا على اجتماع الشرط وارتفاع الموانع فكل كان شرطه وموانعه اقل كان الى الغرض اقرب والاعم من حيث عمومته وان كان يخص في الخاص اقل منه شرط وموانعه ضرورة اشتراطه على امر زائد على العام بشرطه وموانعه شرطه من موانعه من غير عكس كل لان الخاص بحسب خصوصية شرطه وموانعه لا يقتصر في العام اصلا فيكون اجتماع شرطه وارتفاع موانعه اقل بالخصوصية من الخاص فيكون وقوعه في الغرض وارتسامه فيها اكثر من وقوع الخاص وارتسامه **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

## حواشي متعلقة بصفحة ٨

**قوله** بل هي مفارقة الخ دفع لما عسى ان يوجه من ان حدوث النفس لا يمكن بدون حدوث البدن لما مر في البين بتقوم بالمادة الاولى فلا محالة تكون النفس تتقوم بالمادة الاولى وتقدر على الخ وانما لان ذلك لا يمكن بدون وجود البدن لكن كون حدوث النفس لا يكون البدن يتقوم بالنفس لا يجب ان يكون المقوم بشرطه او المقوم بالمادة الاولى وانما كانت مقومة للبدن لكنها مفارقة للنفس قواما والبدن وان كان شرطه في حدوث النفس لكن ليس مقوما لما احتج به من ان يكون المقوم المقوم النفس مقوما لها لا لو كان كذلك لاحتال بغير النفس عند فساد البدن مع ان النفس تبقى بعد فساد **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لكن المادة الاولى الخ دفع توجيهه في ان المادة الاولى متفوقة بالنفس لا النفس بتقوم بها فوجه قوله فكانت النفس المادة الاولى ووجه الدفع ان المادة الاولى لما كانت مادة بعيدة فكانت ليست مادة حقيقة للنفس وبما هو مادة حقيقة يعني البدن فهي مقومة بها فالمادة الحقيقية وبما هي مادة لا يتصور فيها الا تقوم احد بها بالآخر وليس القسم الاول مثال في الواقع **رحمه الله** **قوله** في البدن الخ تجب اليه البدن فيه استعداد وجود النفس فيكون سابقا عليها بالوجود والتشخص فلا يكون متقدما بها والجواب ان يشبه ان يكون حال الحيوان الاول مع الصورة الجسمية فالبدن على وجود الشخص في النفس من حيث الطبيعة المطلقة عليه **رحمته** **قوله** ملامح حرم **قوله** وتقومه بالنفس لان النفس بالقياس الى المادة التي تحملها صورة وبالقياس الى طبيعة الجسم الخاصة التي بها تتكامل تحصل تنوع والبدن بالا اعتبار الاول مادة لها بالا اعتبار الثاني في جنس لها والصورة والنوع يكون مقوما للمادة صورة وتنوع **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لما في النفس البدن الخ فان البدن محتاج في تقويمه الى التقويم في تقويمه الى النفس لكون وجود النفس مقوما بالمادة لانه ليس البدن على الذات النفس فانه ليس فاعلا لها اذا ما دس لا يفعل جوهرا كما هو مبين في العلم الا في الاجزء ما لا يعرف في الاصول لكون الامر بالعكس كما مر ان لا يتم النفس في ذاتها فتقوم البدن للمادة لا لولا ذلك لزم عطلها فاعطى في خصوصية مثل هذا الجوهري بشرطه واما المفارقة فلان سبب انصافها بسبب التميز والاستقلال بسبب الانطباق وانما **مولانا محمد يوسف رحمه الله**















4



**تمت حاشي متعلقة صفح ٣٣** **قوله** لا يحصل منها الفاعل اى لا يحصل منها فاعل موجز بحيث يكون موجز متصلا حساسا فان الاتصال حساسا لا يتصور  
 الا بعد ملاقة الاجزاء الكلام فيه كما لا يقال ان من كل جزئين منها فاعلا قليل لا يشترط ان يحصل الاتصال لان المتكلم ان كان لكل من الجزئين فاعلا لا انقسام الجزئين  
 مساويا فلا يكون الجزاء ايضا قابلا للمقس على كسب الميراث منه لان فيه خلافا واجزا منفصلة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لا يتصور  
 الفاعل في لزوم اتحاد الجزاء المتفرقة بالذات في الوضع والاشارة وبما هو متي التداخل البديهة شاهدة بخلافه والتبعية على استماله المتداخل انه لو جاز التداخل لجاز وقوع الجزاء  
 في مجموع خلوته بان تدخل الجزاء مقدار من العالم ثم دهمه بعد اخره ويلزم اتحادها في الجزاء المتفرقة بالذات في الجزاء بالبطان يلزم عدم حصول المجموع منها وهو محال  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لا يحصل منها الفاعل اى لا يحصل منها فاعل متصلا حساسا فان الاتصال حساسا لا يتصور الا بعد ملاقة الاجزاء الكلام فيه كما لا يقال ان من كل جزئين منها فاعلا قليل لا يشترط ان يحصل الاتصال لان المتكلم ان كان لكل من الجزئين فاعلا لا انقسام الجزئين  
 مساويا فلا يكون الجزاء ايضا قابلا للمقس على كسب الميراث منه لان فيه خلافا واجزا منفصلة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لا يتصور  
 الفاعل في لزوم اتحاد الجزاء المتفرقة بالذات في الوضع والاشارة وبما هو متي التداخل البديهة شاهدة بخلافه والتبعية على استماله المتداخل انه لو جاز التداخل لجاز وقوع الجزاء  
 في مجموع خلوته بان تدخل الجزاء مقدار من العالم ثم دهمه بعد اخره ويلزم اتحادها في الجزاء المتفرقة بالذات في الجزاء بالبطان يلزم عدم حصول المجموع منها وهو محال

**حاشي متعلقة صفح ٣٣** **قوله** ان تلك الاجزاء ان دخلت الخ التفصيل ان الاجزاء انما هي متداخلة فلا جسم ولا مجموع فلا قسمة مقدارية أصلا لا تناسبية ولا تفرقة  
 فلا حصة لها في قاعدة الانقسام وقد قالوا بالانقسام وايضا هو ظاهر البطان ان تدخل بعضها فاعلا في ان تناسبيا فلا قسمة غير تناسبية فقد بطل راسم بالكلية ان كل جسم قسم السند  
 في القسمة لان المتداخلة لا ينقسم اليها الجسم قسمة مقدارية مفضية الى التمايز في الوضع محصلة لازو ياد الجبر بالانقسام ولو لم يسميها فوجودها كعدمها ساقط الاعتبار في الجسمية فلا انقسام  
 انما هو موقوف من كل الباقى وجوبه الاجزاء لكل جسم منها الاجزاء فبطل راسم بالكلية وان كان غير متناه فالتداخل على امر ما قلته الاعتبار يحصل باجرائها تناسبية منها جسم فمخرج جيب  
 العددية النهائية في الاجزاء فبطل راسم ان كل جسم غير متناه الاجزاء فان نقصه ان بعض الاجسام وهو ذلك الجسم الذي حصل من اجزائها تناسبية منها الاجزاء ولم يثبت بهذا القدر  
 من البيان ان كل جسم منها الاجزاء فبطل راسم بالكلية **احضرت ملا حجوم** **قوله** وان فزع اليه من سمع بالفار والرا المعجزة والعين المحلة الاستغناء  
 والاتجار اى التجار النظام الى التدخل ليعرف عدم تناسبي مقدار الاجسام لكونه لثالثا موجبا لانه ياد الجبر **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** بان  
 يوضع ثلثة على ثلثة بان يوضع جزان فيحصل الطول لان الماخوذ في الجسم طلق الابعاد ولا يحصل البعد في اقل المراتب الا بشئين يوضع بحيث احدهما جزر لان طلق العرض مع قطع النظر  
 عن ان يكون بازا تمام الطول يحصل ضم واحد مع واحد من الطول انا انما اجد الجباني ثنين يحصل العرض لاعتبار العرض في مقابلة الطول التمام ويوضع فوق الثلثة ثلثة فيحصل  
 الحق في مقابلة العرض والطول على التمام لما كان الجباني اقل لا رجة يحصل الحق في مقابلة العرض والطول على التمام ولما كان يلزم من ذلك ان يوضع العرض في المقابلة مع العرض  
 واحد في العرض ون العمق فاحتر رجة بان يوضع جزان بحيث احدهما جزر وفوق واحد من الثلثة جزر لا اعتبار طلق الابعاد الثلثة احم من ان يكون التمام اولاه **مولانا**  
**محمد يوسف رحمه الله** **قوله** لا راسم بالكلية ولا بد من ابطال راسم بالكلية لثبوت نسيب الحكيم من كل جسم متصل في الواقع قابل للانقسام لغير المتناهي  
 ولهذا وجه العنان الى ابطال راسم بالكلية بقوله فاذا اردنا الخ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** وكان الجزاء الواحد عا د الخ فيه رفع لما يقال ان  
 ازو ياد الجبر وان كان مجزئيا بالاجزاء لكنه لا يلزم اتحاد نسبتين فانه يمكن ان يكون نسبة الاجزاء من النسبة العددية ونسبة من الجبر من النسبة المختص بالمقادير وسببه  
 ما يتحقق بين المقادير ان لا يكون لها عا وشرك ووجه الرفع ان المتفرقة بين المقادير والاعداد ليست الا لاتحاد الاعداد الى الواحد العا بخلاف المقادير واذ كان  
 تركيب المقادير ايضا من الاجزاء الغير المتفرقة فضرورة اتمار الكثرة الى الاعداد الحقيقية فيكون الجزاء الواحد عا لكل فلا يتصور النسبة العددية فيما بل يكون حاله  
 الاعداد الا ان الواحد العا د في الاعداد غير وضعي ونسبة الاعداد وضع **احمد الله رحمه الله**

**حاشي متعلقة صفح ٣٣** **قوله** ولا يكون الخ يعني ان الثبوت بالذات لا وضع ليس الا افراد وليس الطبيعية الكلية وضع بالذات حتى يقال ان المقصود  
 بهذا الحكم ليس اثبات الوضع بهذا المقصود وهو ما حصل في العقل فليس المقصود بان الحكم على الاجسام الشخصية فلا يميز في عدم حصولها في حالة هذا الحكم فيحصل **احمد الله**  
**قوله** لا يمكن العقل الخ اور عليه بان صحيح ان خلف البرهان ان كان التطبيق في خارج وقدر ما يتوجه عليه بان اخذ التطبيق العقل الاجمالي كما عرفت فلا وجه لانه لا يتصور  
 الموجود الا في العقل حاله لا تعا قبله لا ينفك عن **ملا حجوم** **قوله** فزع الاتساق واذ لا اتساق في الاعداد المجزئة لغير الترتيب لكف من الجسمي فلا استدلالا فلا يكون فيها  
 ا د ا ب فوا ان ثلث وبهذا فلا يمكن تطبيق المبدأ على ما يليه وبهذا يظهر لزيادة في جهة عدم التناسبي **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قوله**  
**قوله** فشاكر الجبر الحكم الخ وهذا الحكم لا يقتضي الاستماله طلقا لا الى مساواة الجزاء او ما يساويه الى الكل فان الزيادة حقيقة تناسبية عين المساواة ولا الى قوع الزيادة  
 ا د ا مساكنها في جانب من التناسبي في ذلك بعد حصول التطبيق تمامه من جانب المبدأ الى الجانب الآخر لا يتصور ذلك بالتفصيل فانه باطل ولا بالاجمال فانه في فزع الاتساق  
 كما عرفت نعم في المرتبات يلزم احدها بالنظر الى الحكم الاجمالي الصحيح الواقع وان لم يلزم بالنظر الى التفصيل **ملا محمد حسن** **قوله** لا يتصور الوسط الخ السالبة  
 مساواة لعدم الموضوع اذ لا وسط ولا طرف في غير المرتبات واذ لم يكونا فاعلا لم يتصل الزيادة الى جانب الاتناسبي **ملا محمد حسن رحمه الله**









تتمه حاشیه متعلقه صفحه ۸۴ قولہ المستلزم بحجۃ القوۃ قیمة مناقضۃ لظاهر لان ان اری بیا القوۃ الاستعداد و قال المستلزم محکم لانه اذا لم یکن الحد و الشکل منقذاً و لو ازیمہ یتمیل ان یحرز التبدیل تبدلاً ظہریاً و یتیمیل بعد حصول الشکل معین ان یرذل ذلک الشکل و یخلف آخر بدله و ان اری یجبر و یجوز الذاتی فی نفسہ لم و یأثر علیہ

حواشي متعلقة بصفحة ٢٩ **قوله** يتبادر بها الخ فإذن الجوز لتداخل الجوز بالجسم في البعد الجوز بعد الجوز ويقول ان التماس مطلقا يمنع التداخل بان  
 وقع في النهاية الواحدة **علا حسن رحمه الله** **قوله** ويجري بينهما الخ فانه اذا كان مساحة البعد بحيث يسع مساحة الجسم يحكم بان بعد ما بين النقطتين مثل  
 مساحة الجسم اذ لم يسعها لم يكن بانها انقص من مساحة الجسم **اموالنا محمد يوسف رحمه الله** **قوله** كذلك مساحة بعد الخ أي في الجسم المتكلم مساحة جسم  
 في المكان مساحة بعد المجموع **عظم** الواحد قوته تداخل كان الكل في مساحة الجسم مساويا للجوز وهو مساحة البعد والجسم فقط **اموالنا محمد يوسف رحمه الله**  
**قوله** مساويا للجوز فإنه على تقدير التداخل لا كلية ولا جزئية بحسب القيد او فلا يلزم ساواة الكل للجوز بل الكلية والجزئية كل على هذا التقدير بحسب العدد وعدد  
 ازيد من الواحد **محمد رحمه الله** **قوله** اولي وفيه ايضا منع ظاهر فان التداخل من البعدين كما يتصور بالفصل بينهما ثم التقائهما بحيث تحذف فيه الجزاء والجزء البعد  
 متماثلة عن الفصل فانه يستلزم الماديات بخلاف الجسم البعد فتجوز التداخل بينهما لا يلزم التجوز في اجزاء الابعاد **علا حسن رحمه الله** **قوله** وان لم يفهم المناظر  
 وذلك لانه يقول ان نحو المسوحية واحد لكن مسوحية البعد للمادى يمنع التداخل البعد الجوز لا يمنع فان البعد للمادى يقبل الحركة والمقاومة والاخر اق فلا يمتثل لانه  
 خلاف هذا البعد فانه بذاته ياتي من تلك الاحكام ولا يجيد بد من التداخل لا بقاؤه شيء من الاجسام بالنهايات بل بالاسرة الاجسام اتساقا في الالاب النهايات فلا تداخل  
 على هذا فساواة الكل للجوز يستحيل في الجسمانيات لان في هذا البعد فانه لا كلية ولا جزئية في الوضع فلذلك لا ينطبق في المساواة كما في البعد في الصورة مثلا **حضرت**  
**علا نظام الملّة والدين قدس الله سره** **قوله** فاصلة أي باساقوله محمدا بالبعد الجوز ولا اصحاب البعد الموصوف وما سيجي ثانيا شل لها **اموالنا محمد يوسف**

[illegible]

حاشي متعلقه صفحه ٥٥٥ **قوله** مطلقا اي سوار كان في الامكنة المتحددة كما بين ساسا الارض وفي غير الامكنة المتحددة كقوة الفلك الاعلى **مولانا محمد يوسف**  
**قوله** لتسا باجزاء من اجزاء المظهر فانه ان كانت هناك حركة مطلعية فمن اين تخرج هذا الجزء بالطلب والجزء الاخر بالهرب مع تشابههما **مولانا محمد يوسف**  
**قوله** لتسا باجزاء من اجزاء من تعلم ان هذا لا يعني تنفي الحركة الطبيعية في التشابه الا ترى ان القائلين بالبعد المجرى يقولون تشابه اجزائه مع ان اجزائها يكون طبيعيا  
بعض دون بعض فلك تمايز الاجزاء في الاصل والحوادث كذلك المظهر فيا وذا المجرى مع ان تشابه الاجزاء يجوز ان يكون تمايزا فيما بينهما بالادخال والاصناف والحوادث  
بجزءان يكون هوية بعض مع تميز وضعه من الآخر مطلقا لبعض الاجسام بالنظر الى ذاته القوعية وهو روبا ببعض كذلك سائر الاجزاء فلا ينفع التشابه في مطلقا  
**قوله** وقسرية رجعة اليها الى الابدية بان يكون لها سرور وادوية في اشارة الى زيادة قول من طلق تعدد الابدية وعدم تعدد القاسم الطبيعية فان القسرية اسبقها لانها في حكم الابدية  
في هذا الحكم كما لا يخفى **حضرت ملا محمد عوم** **قوله** فيكون تعدد الابدية حال الحركة من السعة والطول لا شعور فيحدث الحركة على حسب دوت في زمانها محض في الحركة  
ويزداد بالمعادوق فيقتصر بقصده ما باثره فلا يلزم المساواة في تمام الحركة **حضرت ملا محمد عوم** **قوله** ان النفس العينية الخ اى الشيخ لم يجوز تعدد افعال الحركة الابدية  
بالارادة فان الحركة في الحركة الابدية هو النفس النفس **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ النفس في الحركة باحداث الميل في مختلف  
بالاشد واما لضعف اتحاد الزمان بل افعال الميل الطبيعية فلا بد من ان يكون في الزمان بها فالحاجة في الابدية كما قدم ولا يخفى عليك انه في حركات في حركتها باحداث الميل لا يجب ان يكون  
حال الطبيعة فان الفلك تحرك باحداث ميل مع انه لا معادوق فيه فلا تعدد حال السعة والطول في حركتها النفس الفلكية باحداث الميل فليكن الحركة الابدية في الفلك ايضا كذلك **مولانا محمد يوسف**

حاشي متعلقه صفحه ٥٠٠ **قوله** وقد يكون تديريج اراد بالتديريج التديريج الاصل الى الابدية ريج الذي لا يكون له دفعة جزئية وان كان طرخا  
لما غلبه ان مجموع الانتقالات الدفعية الواقعة في مقولة الجوز مثلا كما لا انتقالات التي في الطوارى ايضا تدرى في فلكهم **قوله** ولا تنافي في مقولات بعد ما بعد **قوله** **مولانا محمد يوسف**  
**قوله** وكان يكون ان الغرض من هذا الكلام بيان جعله في العلم الاول من تعريف القيد بما هو من هذه العبارات الى مسالك خرافية بقوله **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ  
ان التديريج هو قوع الشيء في زمان واحد زمان فيقوت قصود في تديريج على تصور الزمان وكذا حسنة نسبة ايسر هو معنى التديريج وتصور الابدية موقوف على تصور  
وهي عبارة عن حصول في الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان ولا زمان مقدار الحركة فيلزم الدور **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ  
من الدور يمكن ان يقال ان الزمان يمكن ان يتصور بانها كية متصلة فيقارة ولا تنظر في اى انما مقدار الحركة والتديريج هو القوع في كية كذلك فلا دور ولا قال  
وكان يكون ميلنا الى ان لم يقل ان تعريف القيد بما هو من هذه العبارات الى مسالك خرافية بقوله **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ  
بما هو حاصل الفعل وانما يسمي الحاصل بالفعل كما لا ان القوة نقصانا والفعل تام بالقياس اليها **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ  
يتصور بانها قوة سوار كانت متحققة في نفسها الفعلية او تم تحقيقها في ابدية منها بسنة المنع من تنقلا في الحركات الفعلية الابدية **مولانا محمد يوسف** **قوله** بانها قوة الخ  
به قوة لا تحرك اليه فانه لا دخل في الكمية بل اذ قوة التحرك يخص به قوله فربا يكون التحرك بالقوة ثم يصير بالفعل **حضرت ملا محمد عوم** **قوله** ايضا انما تخرج الخ  
حاصل ان التحرك بسببه الى نيل الكمال فيكون كما لا اى فضلا ضرورة ان يتوصل لوجوده الى فعلية قوعه **حضرت ملا محمد عوم** **قوله** انما تخرج الخ يتصور الابدية  
هنا من وجهين من جهة الذات فان التحرك فيحصل في الوصول الى المنتهى والذلل هو العلة وان كان من الشرائط والعلة متقدمة بالذات على المعلول ومن جهة الزمان  
فان التحرك يقع في الزمان المتقدم على ان الوصول ولا تنافي بين اجتماع المتقدم **مولانا محمد حسن** **قوله**

حاشي متعلقه صفحه ٥٨٨ **قوله** ولعل المذهب الخ اشار بقوله لعل الى ان بعضا من هذه المذاهب قد انشعبت الى شعب كثيرة فلهذا هي الاصل  
كما استقص في انشاء الكلام **مولانا محمد يوسف** **قوله** ولعل المذهب الخ اشار الى ما يضم من الشعار ان هناك مذهبيا آخر لا يعتد به ولا يلتصق ان يلتفت اليه  
هو ان الحركة مقولة اخرى سوى المقولات العشر **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما نفس مقولة انما تخرج الخ الذي يقال في مقولة **مولانا محمد يوسف**  
بأنفس الحركة بان يكون عبارة عن هوية غير قارة وهذا مذهب الشيخ الرئيس ايضا لبعض الاصل **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ  
اشاره الى ان صاحب هذا المذهب حزين حزين حزين يقول ان لفظة الحركة تقع على الاصناف التي تتماها بالاشتراك وحزب يقول بل لفظة الحركة مثل لفظ الوجود  
على اصناف كثيرة لا يتواطؤ ولا بالاشتراك بل بالاشكك لكن الاصناف الاربعة تحت لفظ الوجود ودخولا اوليا هي المقولات واما الدخلة تحت لفظة الحركة فهي انواع  
واصناف من المقولات كذا في الشعار **مولانا محمد يوسف** **قوله** انما تخرج الخ اى الحركة في المقولة معين تلك المقولة فالحركة في الحكم تكون من مقولة ثم  
والحركة في الكيف تكون من مقولة الكيف والحركة في لا ين تكون من مقولة الالين والحركة في الوضع تكون من مقولة الوضع **مولانا محمد يوسف**  
**مولانا محمد يوسف** **قوله**









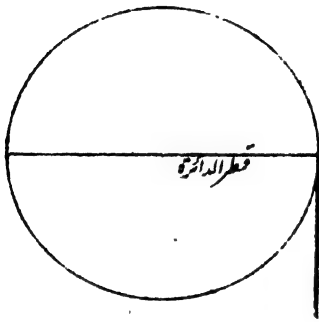








**حاشي متعلقه صفحہ ۸۱** **ع** **قوله** مبني الخ وليس كذلك فان المقايسة التي بين الزاويتين من قبيل المقايسة الاولى هي القريبة دون البعيدة الحقيقية فضلا عن الوجوه التي انطباق الزاوية التي بين محيط الدائرة والنقطة المماس للدائرة على بعض الزاوية مستقيمة الخط من مستقيمة الخطين على الخط المماس للدائرة يدخل جزء من محيط الدائرة بين زاوية مستقيمة الخطين كذلك تطبق حاوية مستقيمة الخطين على بعض زاوية بين المحيط والقطر فانه اذا طبق احد الخطين على مستقيمة الخطين على القطر يكون الخط الآخر داخل الدائرة فينقسم الزاوية بين المحيط والقطر بهذه الزاوية فقد فضلت على بده و ليس التطبيق على سبيل فهم ضرورة استدراك كيف ولو فهم المستدير ومحيط الدائرة مستقيما كما سادت زاوية المحيط والقطر للزاوية القائمة لان الزاوية القائمة بالخط المماس المحيط والقطر قائمة فاذ افهم استقامة المحيط لا تطبق على المماس ولا مساواة لما مع شئ من الزاوية مستقيمة الخطين **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** وان بعد ما عن الخ اي يكون بعد السواد عن الطرف الحقيقي الذي فيه ويرتبة من السواد لا يتصور فورا مرتبة منه وبعد البياض عن الطرف الحقيقي الذي فيه وهو مرتبة من البياض لا يتصور فورا مرتبة منه يكون على السواد **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** وهي حقيقة



الخ ناص بان لغاوتة والمساواة البعيدتين مجازيتان وهو غير ظاهر ضرورة ان تساوي المربع لمثلث ومستدير مستقيم وزاوية احدهما على الآخر ليس كذلك نعم ان التطبيق بالفعل مجازي ولا يلزم منه ان يكون المساوات والغاوتة مجازية فان المساواة والغاوتة في المقدار كونهما بحيث لو تطابقا بقا توها لم يفضل احدهما عن الآخر وفضل وهو حاصل كيف وان نظرية الكل على الجزر حقيقة مع ان التطبيق بالفعل غير مستعمل **حضرت ملا مرحوم** **قوله** ما هو الخ اي من الخلاف الاسباب على التطابق بين خطين مستقيم مستدير وبينهما مقايسته بعيدة ثمانية من القبيلة الاولى **مولانا محمد يوسف** رحمه الله

**حاشي متعلقه صفحہ ۸۴** **ع** **قوله** فحجب ان يكون الخ المراد ان تضاد الحركات ليس موقوفا على تضاد المتحرك وكذا على تضاد المحرك وما فيه فانها تكون تضادة سواء كان تضاد في هذه الامور او لم يكن بل انما الموقوف على تضاد ما منه واليه ينعكس لا يتحقق بدون تضادها وليس المقصود في العلية الابجائية من تلك الامور واشباتها في ما منه وما اليه كيف يستعمل ان التضاد بين الحركات قلما يتحقق مع تحققه فيما غاية الامران تسامح في العبارة **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** من جهة تضاد الخ ليس المراد من الوجهة هي المدخل والعلية فان التضاد بين الماهيتين يكون من لوازم ذاتيهما الا ترى ان تضاد السواد والبياض يكون بالنظر في ذاتيهما بل المراد بها الكشف تضاد المبدأ والمنتهى من تضاد الحركتين ولزومه **مولانا محمد حسن** رحمه الله **قوله** ان لا يكون ذلك الخ وضاد ان لا يكون التضاد بينهما موقوفا على الحركة فان النقطة العالمية عالية وكذا السافلة سافلة وان لم يقع منها واليهما الحركة **مولانا محمد حسن** رحمه الله **قوله** نقطتان اي نقطتان من جسم بسيط وهذا بحسب بادي النظر واما بحسب النظر الدقيق فالمراد ان والمنتهيان اي ان لا نقطتان لا امرسل لانه يقاس حال الاثنين على حال النقطة **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** فيكون علوا وعلوا وسفلا وسفلا لعلية والسافلة ليس بالقياس الى الحركة اي لا يتوقف عليها فان المركز ساغل والنقطة من المحيط عالية وان لم يفرض منها الحركة وباعتبار هذين العارضين مما امتضا دين مع تساويهما في الحقيقة **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** فان احدى الخ حاصله ان المبدأ والمنتهيين نقطتان هما لا تضادان في الحقيقة لكن عرض لحدس النقطتين كنقطة المركز انهما مبدء للضادة ومنتهى للمابطة وعرض للنقطة الاخرى وهي النقطة في المحيط انهما مبدء للمابطة ومنتهى للضادة فكانتا متضادتين بحسب هذا العارض لان كل من الحركتين الصاعدة والمابطة مستقيمة والمبدء في الحقيقة لا يمكن ان يكون منتهى فيما متقا لان من هذا الوجه ويكون هذا التضاد بالقياس الى الحركة اي موقوفا عليها فان المبدئية والمنتهية انما هي بعد فرض الحركة ولو لم يفرض الحركة لا صاعدة ولا مابطة فلا مبدء ولا منتهى **مولانا محمد يوسف** رحمه الله **قوله** وقياهما الخ دفع فهم عسى ان يتوهم ان مفهوم المبدء مفهوم منها في فيكون المقابلة بينه وبين مفهوم المنتهى تضاديا لا تضادا فكيف يوجد تضاد بين الحركتين **مولانا محمد يوسف** رحمه الله

**حاشي متعلقه صفحہ ۸۵** **ع** **قوله** قلت الخ فان خلتان المبدء والمنتهى في وصف المبدئية والمنتهية لا يخص ابصادة والمابطة بل في كل مستقيمتين متجاورتين من جهة الفوق والى تحت او اليمين والشمال والشرق والغرب **مولانا محمد حسن** رحمه الله **قوله** متضادان ذلك لكونهما مفردين في جهة غير متقابلين كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر ولا يجتمعان في وقت واحد من جهة واحدة واما كونهما من جنس حقيقيين متماثلين فلعلم يدعى بشهادة الوجود **مولانا محمد حسن** رحمه الله **قوله** كما ظن قد ظن بعض ان التضاد بين الحركتين الصاعدة والمابطة لا هو باحتسار كون المبدء والمنتهى في غاية القرب والبعد عن المحيط ولذا امكن ان التضاد بين الحركات مستقيمة منحصر في الصاعدة والمابطة **مولانا محمد يوسف** رحمه الله









في الواقع ١٢ مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله ولا شبهة ان يكون  
الخامس لا شبهة بانصوب ان يكون الميل الاول الموصل بقى زمانا لان هذا الزمان انما  
لم ينعقد فيه الوصول والوصول لا يكون بدون الموصل لكن لا اثر لا يكون بدون موثر  
لكننا اخذناه موصلا انما يكون قرب من الموجب لعدم السكنون الذي هو غير انضمام ام سبق  
محل الثبوت وتوقف ووجلا قربية ان الميل الموصل في الميق بعد ان الوصول فلا يبقى الموصل  
وتحدث المفارقة بخلاف بقا زمانا فانه يقتضي بقا الوصول في ذلك الزمان ١٣  
مولانا محمد يوسف رحمه الله قوله ثم انه اشار الى حيث قال الشيخ في  
وتقول نفسك بخلاف جمع العلم الاول بالاصل انتهى ١٤ مولانا محمد يوسف رحمه الله  
قوله في المكان ارجاع الخ بان يقال ذكر في المحبة الشهادة الماسة والمباشرة و  
اريد موثرهما وهما الميلان فكانه اقيم الاثر مقام الموثر ١٥ حمدا لله قوله الى نحو  
اقادو الخ بان يقال ان الشيء هو الواحد لا يجوز ان يكون محاسبا بالفعل لغاية معينة و  
سببنا له الا في اثنين كذلك الميل الموجب للمباشرة والميل الموجب للمباشرة لا يكون الا في  
اثنين من كل اثنين بان ذلك الزمان لا حركة فيه فانه يكون ١٦ مولانا محمد يوسف رحمه الله

حاشي متعلقه بصغور ٩ **قله قوله** المستلزم اجزاء الى اجزاء الحركة الوضعية في التيسير البسيط انما يكون تغيير نسبة اجزائه الى امور خارجة عنه انما هو بديهية لا تحتاج الى التفسير فيها تغير الوضع واذا كانت اجزاء البسيط متساوية فيلزم استواء اوضاع الحاصلات بمحاذاة اجزاء البسيط في الامور الخارجة المعنوية وحيث اخذ في جوفه مثلاً كما في الفلك الاكبر فان الحركة التوضعية فيه انما تكون تغيير اوضاع محاذاة اجزائه الى اجزاء الفلك الثامن في تلك الاوضاع تكون متساوية بالنسبة الى الفلك الاكبر ولا يلزم استواء اوضاع الحاصلات بمحاذاة اجزاء البسيط الى الاكبر الخارجية المحاذية كما في سائر الافلاك فان الحركة الوضعية في الفلك الثامن مثلاً يتصور تغيير اوضاع محاذاة اجزائه الى اجزاء الفلك التاسع الذي هو الفلك الاكبر وهو ليس في حروف الثامن بل خارج عنه ففلك الاوضاع يكون متساوية بالنسبة الى الفلك الثامن مثلاً واذا كانت تلك الاوضاع متساوية متشابهة في الدورية فلا يكون احدتها مطلقاً بالطبع ومعه وباعنه بالطبع لعدم الترجيع فلا يتصور كون الحركة الوضعية للبساط طبعياً ١٢ **مولانا محمد يوسف رحمه الله** **قله** المستلزم ان مناقش ان البسيط وان كان اجزائه متساوية متشابهة لكن لا يلزم استواء نسبة الاوضاع اليه لم لا يجوز ان يكون حقيقة مقتضية لان يكون بعض اجزائه محاذياً لشيء سماوي جوفه وبعض آخر منها لشيء آخر كما ان الزمان مع تشابه اجزائه في الحقيقة مقتضى تقدم جزوه وتاخر آخره فبال ١٣ **رحمه الله**

حواشي متعلقة بمقالة ٩٨ قوله لشدة هرب الخ لعله زاد واقتطاعه ليدفع وبهم من ان يتوجه من ان المكان الملوئ بهرب بطبيعة عن الخ الغريب كونه لما  
ايضا ياتي عن الدخول في ظل الآجرة وسماها تافها منها جاز غريب للماء ايضا وضرة الفلار لا تستدعي الاتحقق جسم في ظل الآجرة سوار كان راودها وخرجها من ان يهرب منها  
ونشغلا للماء ليس للشئ من بقا فيه فيما و عدم دخول الماء بل مصوله فيها من اول الامر مرج البقار وما حصل الدفع ان هرب الملوئ بطبيعة عن الخ الغريب استمتاع الخ لكان  
جاذب للماء وكذا ابار الماء عن الدخول كانه جاذب للماء فوق وقع التجاذب بينهما لكن المكان هرب الملوئ يشد اذ غلب فعله فخرج ودخل الماء وضرة استمتاع الخ لكان  
ان اوعا محض بل الظاهر ان ذلك ناهي عما حوته في الآجرة في جذب الماء ولذا فرض كان الآجرة جليمة كما هو في غيره لا يحسن انشاق الماء البقية مع فيه هو ايضا احمد الله  
قوله كونه للماء اذا وقع قطرة من الماء في الملوئ فانه ينزل الى اسفل بطبيعة احمد الله قوله المكان طبعيا لان المكان الطبعي للماء سطح الملوئ والذى للماء هو ناهي عما حوته





## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۱

۱۰۱ قولہ ۱۱ من جمیع ان طبیعتہ الہیہ العجوبہ فی مذہب الہیان ما دست علی حادۃ ابناہما وارسلہما ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ  
 ۱۰۲ قولہ ۱۱ جسمیۃ مشترکۃ الخ سے لایکین ان کیون المرحۃ الجسمیۃ لا مشترکۃ فی الاجسام علو کانت مقتضیۃ فی جمیع جسم یلزم مشترک ۱۱ جسم ۱۲  
 فی ہذا الخ جوہر محال وکذا الہیوۃ لا تكون مقتضیۃ الخ ایضا لا مشترکۃ فی اجسام فلا یصلح ان یرجع فی بعض من جنس مہیا ولما کانت علوۃ عدم اقتضار الجسمیۃ وکسب  
 واحدة ترک المصنف بیان عدم اقتضار الہیوۃ لایضا الہیوۃ قابلۃ لا فاعلا فلا یقتضی الخ فی الفکک ایضا من کون یسیر لکل فکک مغائر الہیوۃ لاشک ۱۲  
 مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۰۳ قولہ ۱۱ طبیعتہ الخ وفیہ الذی یجزان کیون الخ جمیع من مقتضیات الجسمیۃ لا مشترکۃ وکیون فیہ جسم واحد  
 فخلوہ وبقا فی الاجسام فی احیاء مختلفۃ للقاء او باقتضار طلبا لہا لایضا لا حیاء مختلفۃ وغلبۃ اقتضار طلبا لہا علی اقتضار الجسمیۃ کما فی القواسم خلاف الخ  
 محمد الشہ ۱۰۴ قولہ ۱۱ جوہر الخ اشارۃ سے وضع ایدو جوہر وپہنا وچوان تاثیر فاعلا کما من امور فاعلۃ الخ یفرض علوہ منہا فاعلۃ الخ عند تخلیۃ سطح طبعہ  
 موجود فیہ من کون جسم لاسکون کو مقتضیۃ لہ وانہ یکن مایا من فکک الامور فاعلۃ الخ جازان کیون جسم لہ فی مکان جمیع من فاعلۃ ووجہ الدفع ظاہر جوہر الخ تخلیۃ جسم  
 من فاعلۃ الخ یکن لکن الفاعل عندہ لہا کما ان جوہر قد سببۃ الی جمیع الاحیاء علی السور لایکین ان کون جمیع الاحیاء لہا جواز من جنس لایکین فی طبیعتہ الجسم خصوصیتہ  
 مع ذلک الخ محمد الشہ ۱۰۵ قولہ ۱۱ السور لمانع ان یمنع تساوی نسبتہ لہوہ القدس الی الاجسام مستندا یا یقول لا مشترک یون من رباب الامور  
 ثم بعد تسلیم ذلک لہ ان یمنع نسبتہ لہوہ الخ مختلفۃ لہ امور داخلۃ لہ لایخیز ان کیون خلاف الاحیاء یقتضی الخ جوہر لہ القدس علی حسب اختلاف المواد فی  
 انفسہا او فی استعدادہا مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۴

۱۰۴ قولہ ۱۱ نقوۃ بسیط الخ فانه اذا فرض الترکیب من ثلث بسیط کالارض والہواء والماء بان یکون کلہا متساویۃ فی البیل والقوس وفرض حرکتہ ذلک  
 باطبع لہ جتہ مکان الارض مثلا وذا فاعلۃ الخ الارض فی ذلک المركب فاعلۃ فی القوس والمیل وپہنا جوہر غالب طلق لکونہ عباۃ عن غلبۃ جوہر واحد  
 علی ما عدہ فیلزم الخلف لانه فرض التساوی فی الاجزاء فی القوس مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۰۵ قولہ ۱۱ غالبۃ باطبع وذا خلف لا بد  
 ان یقول ان السکون فی جہز ان الاحیاء لہوہ متساویۃ الیہول لا غلبۃ قوۃ بسیط ذلک الخ فیلزم الخلف ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ  
 ۱۰۶ قولہ ۱۱ محال الخ یتمک الخ استعمالہ عدم التحرك والسکون مطلقا مسلمۃ ولا یلزم واما استعمالہ عدم التحرك الطبیعی والسکون کذلک فممنوع فانما یستدع  
 ان یکون الجسم جہز طبعی والمركب یس لہ مکان طبعی حتی کما عرفت سابقا ۱۲ محمد الشہ

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۵

۱۰۵ قولہ ۱۱ ولم یتم الخ فاحد من بسیطین المذكورین لو کان علی دفع الاخر او خرقۃ فی ذہب الی خیرہ بدفع الاخر او خرقۃ ویکصل لافراق  
 والافصال بین بسیطین ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ ۱۰۶ قولہ ۱۱ ہناک جہان الخ ہذا بیان المصورۃ الاولیٰ والاما المصورۃ الثانیۃ  
 فاشا رقیب الی صورتین الاولیٰ ان یکون الترکیب من جمیع کما ذکرنا والثانیۃ ان یکون الترکیب من جمیع فصلا واد تصورہ ذلک انا فرضنا جہا  
 مرکبا من ثلثۃ اجسام کالارض والنار والہواء مثلا وفرضنا الارض فوق النار والہواء والنار تحت الہواء والارض وکلن الارض غالبۃ علی کل واحد من الباقین  
 ومعاول لہا الخ یقع المركب ایضا فی المكان الذی یقع التدا فی ذہب الخ محمد حسن رحمہ اللہ

## حواشی متعلقہ صفحہ ۱۰۶

۱۰۶ قولہ ۱۱ من نصف درجۃ الخ لہ المركب من طرف ووسط یکون فی نصف درجۃ انکما ہما متماثلین فی الثقل والخفۃ بان یکون احدهما قلیلا والاخر  
 خفیفا کالنار والمار فالتار طرف خفیف والمار جہتان من الخفۃ والمار وسط ثقیل لہ درجۃ من الثقل فبعد تعادل درجۃ خفۃ النار لہ درجۃ ثقل المار یبقی فضل درجۃ  
 واحدة من الخفۃ وہو یقسم علی بسیطین فحاصل القسمۃ نصف درجۃ فیکون المركب منہما فی نصف درجۃ من الخفۃ وکالارض والہواء کالارض طرف ثقیل  
 والہواء وسط خفیف فبعد تعادل درجۃ ثقل الارض لہ درجۃ خفۃ الہواء یقسم فضل درجۃ ثقل الارض علی بسیطین فحاصل القسمۃ وہو نصف درجۃ الثقل  
 کیون مرکب ۱۲ مولانا محمد یوسف رحمہ اللہ

نمرة حواشي متعلقة صفحہ ۱۰۶ **قوله** ولا في الترتيب في اسي لا يتصور الاعتدال مع اسماوسه  
 في الاعتدال في الترتيب الثلاثي في ملال يكون المركب من العناصر الثلاثة المتساوية لا تظهر في ثلثي درجة من الخفة لو سقطت الارض من الاربعه لانه اذا كان المركب  
 من المار والهواء والنار فيكون خفة المار مقابلة ثقيل المار وتقسيم الخفة الباقية وهي خفة النار وربعه ورجتان على عدد البساط وهو ثلثه فيكون خارج الخفة  
 ثلثي درجة من الخفة او يكون المركب من العناصر الثلاثة المتساوية لا تظهر في ثلثي درجة من الثقيل لو سقطت النار من الاربعه لانه اذا كان المركب من الارض والماء  
 والهواء فيكون خفة الهواء وهي درجة مقابلة ثقيل المار وهي درجة ايضا في ثلثي الارض هو ورجتان فيقسم على عدد البساط وهو ثلثه فيصير حاصل القسمة ثلثي درجة  
 من الثقيل او يكون المركب منها في ثلث درجة من الخفة ان سقط المار لانه اذا كان المركب من النار والهواء والارض فيعمل خفة النار وربعه ورجتان في ثلثي المار  
 وربعه ورجتان ايضا فيقسم درجة خفة الهواء على عدد البساط وهو ثلثه فيكون خارج القسمة ثلث درجة من الخفة وهو نصيب المركب او يكون المركب منها في  
 ثلثي درجة من الثقيل ان سقط الهواء من بين العناصر الاربعه بان يكون جسم مركب من الارض والماء والنار فيعمل ثلثي الارض مقابل خفة النار وبعد تقسيم درجة ثلثي المار على الثلثة يكون  
 نصيب المركب ثلث درجة من الثقيل **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله فلا يتصور الاعتدال الخ ما في التركيب الثنائي من الطرفين فلا يتصور  
 الثقيل زياد عند زيادة الارض على النار وكذلك جبة الخفة تزداد عند زيادة النار على الارض ما في التركيب الثنائي من الطرفين في الهواء والماء فلا يتصور  
 تزداد وسطه ودرجة ثقيل عند زيادة المار على النار ووزداد درجات ثقيل عند زيادة المار على الهواء فلا يتعامل واما في التركيب الثنائي من طرفي وسط  
 متبوعين كالنار والهواء والارض والماء فلا يعتدال في الخ والتخالف عند هم واذ ليس يتخالف فلا يعتدال **مولانا محمد يوسف رحمه الله**  
**قوله** اذا كان الوسط ضعف الطرف بان يكون النار جزو والماء جزئين او يكون الارض جزو والهواء جزئين فيتساوى الثقيل في الاول بالنظر الى المار ورجتان  
 بازار ورجتي خفة النار ويتساوى الخفة بالنظر الى الهواء في الثاني ورجتان بخذاء ورجتي ثقيل الارض فيكون درجة خفة الوسط او ثقله كونه ضعف الطرف  
 مساوية لدرجات ثقيل الطرف او خفته فيكون المركب معتدلا **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله فان كان ساقط الخ مثلا الا في ان يكون  
 النار جزو والهواء جزئين المار اربعة اجزاء فاسا قط فيه احد الطرفين هو الارض والوسط اثنان تقرينيه هو المار فانه يخالف للنار والهواء في الثقيل والخفة هو المار  
 على مجموع النار والهواء بقدر الطرف لان النار حيزه والهواء جزآن مجموعهما ثلثة اجزاء واذ كان المار بقدر اربعة اجزاء فكان اثنان على مجموعهما حيزه وهو معتدلا  
 الى النار فالمركب من تلك الاجزاء معتدلا لان درجات الخفة اربعة ثمان في الجزء الواحد النار واثنتان في الجزئين الهواءين في المار درجات الثقيل اربعة  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله وان كان ساقط الخ مثلا الا في ان يكون النار جزو والهواء جزئين في الارض جزآن فاحد الوسطين هو  
 ساقط الطرف الختلاف تقرين الوسط الساقط ناقص عن مجموع تقرينين بمثل النصف الوسط منهما لان تقرينيه هو النار والطرف الختلاف لهما هو الارض هي ناقصة عن مجموع  
 والهواء بقدر نصف الهواء لان مجموعهما ثلثة اجزاء والارض ناقصة عنه بمقدار هو نصف الهواء كونه جزئين المركب من تلك الاجزاء معتدلا لان درجات الخفة اربعة  
 درجات الثقيل ايضا اربعة **مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله ويكون النار في مثل كوني فضل احد الطرفين على الآخر نصف فضل الوسط للموافق لذلك الخ  
 على الموافق لاحد الطرفين فان فضل النار على الارض بقدر جزو واحد وفضل فضل المار على الهواء كونه بقدر جزئين المار وسط موافق للارض الوسط موافق  
 للنار والواحد نصف الاثنين بل اربعة فصدق ههنا ان فضل احد الطرفين هو النار على الطرف الآخر هو الارض نصف فضل الوسط للموافق للارض هو المار على  
 الموافق للنار وهو الهواء فيكون المركب معتدلا لان درجات ثقيل ههنا ثمانية ثمان للارض ستة للماء ودرجات الخفة ايضا ثمانية اربعة للنار ودرجة للهواء **مولانا محمد يوسف رحمه الله**

حواشي متعلقة صفحہ ۱۰۹ **قوله** في جهات الحركة الخ هذا يخالف توازن المحركة فانه يستلزم قبول الفلك المحرك والالتزام  
 في صورة اقتران الاجزاء واخر اقسام جهات الحركة والقياس على الاختلاف بالسرعة والبطء وما حول المنطقة والقطب فسد فان ذلك يتصور في الاجزاء  
 المتصلة الفرضية بسبب قربها من القطب وبعد ما عند تلك الاجزاء متباعدة وتوافق في جهة الحركة بخلاف ما نحن فيه للاختلاف جهات الحركات فيه والقياس  
 في اختلاف الحركات في الجهات على الامواج فاسد ايضا فان اختلاف الامواج في الجهات لا يخلو من توصل الخراق وتفرق اتصال وهو ما يستحيل في الفلكية  
**مولانا محمد يوسف رحمه الله** قوله اقتضت عناية الخ ثم علم انه لا يصل المذني ذكره المصنف من اقتضا العناية الالهية للاختلاف في عالم الكون  
 والفساد والطبيعة العارضة الفلكية من دون الخصصات والمقتضيات في ذوات الموصوف بها قد ينظم حصول كثيرة من ثبات لطباع النورية في الاجسام ولا حياز  
 الطبيعية ولا اشكال الحركات كذلك الاجسام **ملا محمد حسن رحمه الله** قوله لا تقدم ثم يصنع الخ هذا في قوله ثم يصنع ثم يصنع ثم يصنع ثم يصنع ثم يصنع ثم يصنع  
 يكون الفلك على سبيل فانه مركب من الكواكب عدة افلاك اخرى كل منها حقيقة توجية متباينة فيلزم تركيب اجسام مختلفة لطباع **محمد السراج رحمه الله** قوله بل في الخ  
 على بل في خضم ان ليس في امتزاج اجسام متحدث فيها كسر انك ثم يستقر على كيفية مزاجية متشابهة في اللوايد الثلاثة **محمد ناصر رحمه الله**



